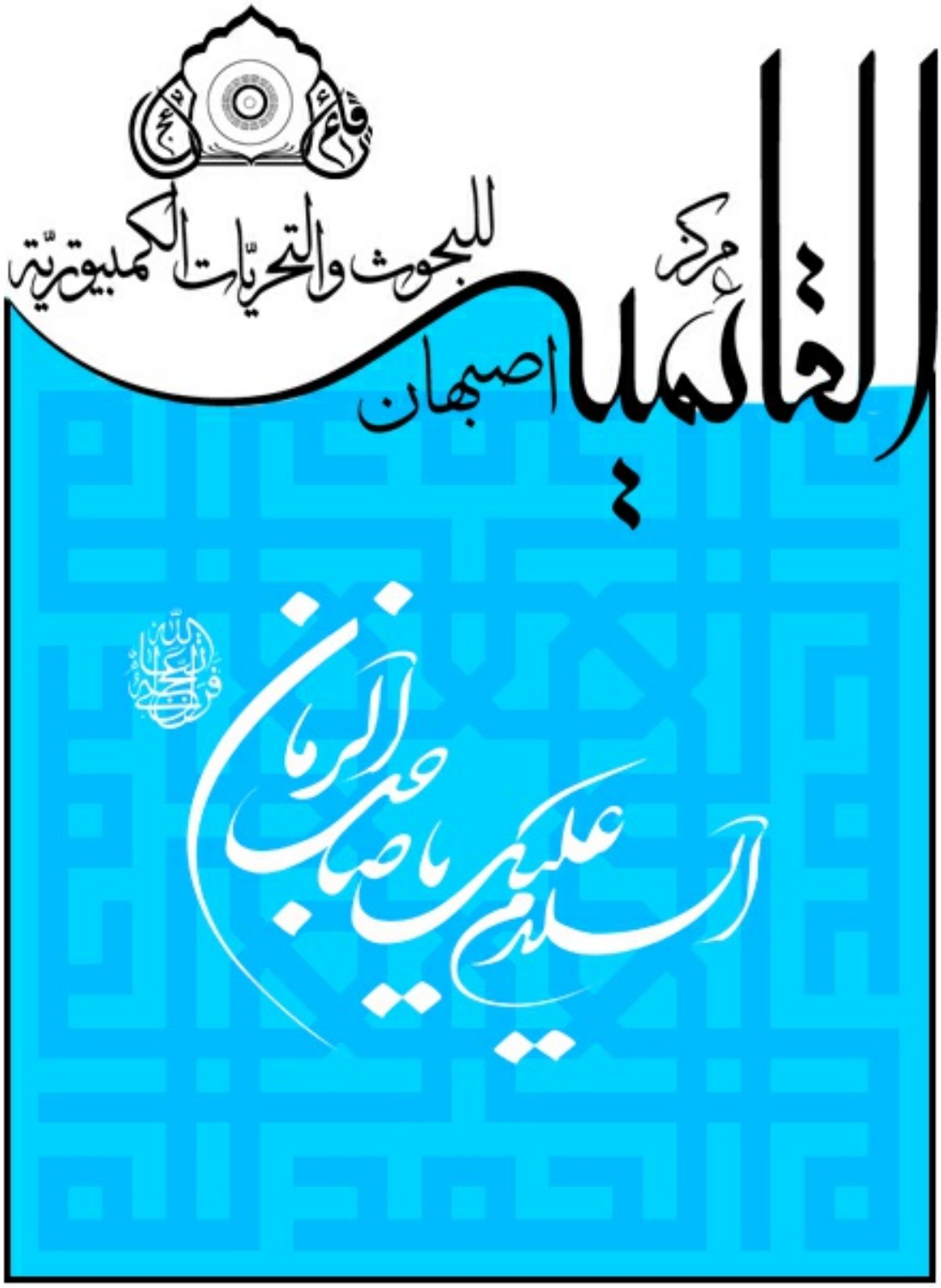

www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.ir

الأشباه والنظائر
في النحو

تأليف
الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي
المتوفى سنة ٩١١ هـ

وفي حواشيه
فريد الشيخ

المجلد ٢

بسم الله الرحمن الرحیم

الاشباه و النظائر فى النحو

كاتب:

جلال الدين عبدالرحمن بن ابى بكر سيوطى

نشرت فى الطباعة:

دار الكتب العلمية

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

الفهرس ----- ۵
الاشباه و النظائر فی النحو المجلد ۲ ----- ۲۶
اشاره ----- ۲۶
اشاره ----- ۲۶
الفن الثانی فی التدریب ----- ۲۸
اشاره ----- ۲۸
باب الألفاظ ----- ۲۸
تقسیم ----- ۲۸
باب الکلمه ----- ۲۸
تقسیم ----- ۲۸
باب الاسم ----- ۳۰
ضابط : علامات الاسم ----- ۳۰
قاعده : الاتفاق والاختلاف فی کل خاصتی نوع ----- ۳۱
ضابط : الکلمات التی تأتی اسما وفعلا وحرفا ----- ۳۱
باب الفعل ----- ۳۷
ضابط : علامات الفعل ----- ۳۷
تقسیم ----- ۳۷
فائده : أقسام الفعل بالنسبه إلی الزمان ----- ۳۷
ضابط : أقسام الفعل بالنسبه إلی التصرف وعدمه ----- ۳۸
قاعده : کل خاصتی نوع إن اتفقا لم یجتمعا ----- ۳۸
باب الحرف ----- ۳۸
أنواع الحروف ----- ۳۸
ضابط : عده الحروف ----- ۳۹
ضابط : موقع الحروف ----- ۳۹

باب الكلام والجمله ---- ۴۲
اشاره ---- ۴۲
ضابط : الجمل التى لا محل لها من الإعراب ---- ۴۲
ضابط : لا توجد جمله فى اللفظ كلمه واحده إلا الظرف ---- ۵۵
باب المعرب والمبنى ---- ۵۵
قاعده : الأصل فى الإعراب الحركات ---- ۵۵
قاعده : الأصل فى البناء السكون ---- ۵۶
قاعده : القول فى بناء الكلمه التى على حرف واحد ---- ۵۶
فائده : الخلاف فى علل البناء ---- ۵۷
تنبيه : رأى ابن مالک فى عله البناء والرد عليه ---- ۵۸
ضابط : أقسام المركب من المبنيات ---- ۵۸
ضابط : المبنى فى بناء بعض الحروف ---- ۵۸
ضابط : الرأى فى بناء بعض الحروف ---- ۶۰
قاعده : النصب أخو الجر ---- ۶۰
فائده : معنى : الجمع على حد التثنيه ---- ۶۰
قاعده : لا يجتمع إعرابان فى آخر كلمه ---- ۶۱
ضابط : ليس فى الأسماء المعربه اسم آخره واو قبلها ضمه ---- ۶۱
ضابط : أقسام حذف نون الرفع ---- ۶۱
باب المنصرف وغير المنصرف ---- ۶۲
اشاره ---- ۶۲
قاعده : الأصل فى الأسماء الصرف ---- ۶۵
فائده : باب فعلان فعلى سماعى ---- ۶۶
ضابط : أنواع العدل ---- ۶۸
قاعده : لا عبره باتفاق الألفاظ ولا باتفاق الأوزان للمنع من الصرف ---- ۶۸
ضابط : ما لا ينصرف ضربان ---- ۶۸
قاعده : الألف واللام تلحق الأعجمى بالعربى ---- ۷۰

قاعده : التعريف يثبت التأنيث والعجمه والتركيب ---- ٧٠
ضابط : صرف ما لا ينصرف فى الشعر ---- ٧٠
باب النكره والمعرفه ---- ٧١
قاعده : التنكير أصل فى الأسماء ---- ٧١
ضابط : أنواع المعارف ودليل حصرها فى هذه الأنواع ---- ٧٣
باب المضمر ---- ٧٤
قاعده : المضمرات على صيغه واحده ---- ٧٤
قاعده : أصل الضمير المنفصل للمرفوع ---- ٧٤
قاعده : الضمير المجرور والمنصوب من واد واحد ---- ٧٤
ضابط : المواضع التى يعود الضمير فيها على متأخر لفظا ورتبه ---- ٧٥
قاعده : متى يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لشىء واحد ---- ٧٥
باب العلم ---- ٧٥
ضابط : العلم المنقول ثلاثه عشر نوعا ---- ٧٥
قاعده : الشذوذ يكثر فى الأعلام ---- ٧٧
قاعده : الأعلام لا تفيد معنى ---- ٧٨
قاعده : تعليق الأعلام على المعانى أقل من تعليقها على الأعيان ---- ٧٩
باب الإشاره ---- ٨٠
باب الموصول ---- ٨٠
أسماء الصله ---- ٨٠
ضابط : فى حذف العائد ---- ٨١
باب المعرف بالأداه ---- ٨٦
ضابط : أقسام لام التعريف ---- ٨٦
باب المبتدأ والخبر ---- ٨٩
اشاره ---- ٨٩
قاعده : أصل المبتدأ والخبر ---- ٩٠
ضابط : المواضع التى يعطف فيها الخبر على المبتدأ ---- ٩٦

ضابط : روابط الجمله بما هی خبر عنه عشره ---- ۹۶
قاعده : متی یمتنع تقدیم الخبر والفاعل ---- ۹۷
قاعده : ما هو الأولی بالحذف : المبتدأ أو الخبر ---- ۹۷
قاعده : ما هو الأولی بالحذف : الفعل أو الفاعل ---- ۹۹
باب کان وأخواتها ---- ۱۰۷
اشاره ---- ۱۰۷
ضابط : القول فی تقدیم أخبار کان وأخواتها علیها ---- ۱۰۸
باب (ما) وأخواتها ---- ۱۰۹
قاعده ---- ۱۰۹
قاعده : التصرف فی لا وما النافیتین ---- ۱۰۹
باب إنّ وأخواتها ---- ۱۱۳
ضابط ---- ۱۱۳
قاعده : (إنّ) أصل الباب ---- ۱۱۵
ضابط : مواضع کسر إن ---- ۱۱۵
ضابط : إن المخففه ---- ۱۱۶
باب لا ---- ۱۱۷
اشاره ---- ۱۱۷
ضابط : ما تعمل فیه رب تعمل فیه لا ---- ۱۱۷
باب ظنّ وأخواتها ---- ۱۱۷
ضابط ---- ۱۱۷
باب الفاعل ---- ۱۱۹
اشاره ---- ۱۱۹
قاعده : الفاعل کجزء من الفعل ---- ۱۱۹
قاعده : الأصل تقدیم الفاعل وتأخیر المفعول ---- ۱۲۱
ضابط : حذف الفاعل ---- ۱۲۲
ضابط : أقسام المضمر والمظهر من جهه التقدیم والتأخیر ---- ۱۲۲

باب النائب عن الفاعل ---- ١٢٣
ضابط : الأفعال التى تبنى للمفعول ---- ١٢٣
ضابط : حروف الجر التى يجوز بناء الفعل لها ---- ١٢٣
باب المفعول به ---- ١٢٦
ضابط : ما يعرف به الفاعل من المفعول ---- ١٢٦
ضابط : إذا أطلق لفظ مفعول فهو المفعول به ---- ١٢٦
ضابط : أقسام المفعول بالنسبه إلى تقديمه وتأخيره ---- ١٢٦
باب التعدّى واللزوم ---- ١٢٧
ضابط ---- ١٢٧
ضابط : معدّيات الفعل اللازم ---- ١٢٨
ضابط : الأمور التى لا يكون الفعل معها إلا قاصرا ---- ١٢٩
باب الاشتغال ---- ١٣٠
باب المصدر ---- ١٣٢
قاعده ---- ١٣٢
باب المفعول له ---- ١٣٢
ما لا ينصبه الفعل ---- ١٣٢
باب المفعول فيه ---- ١٣٢
اشاره ---- ١٣٢
ضابط : أقسام ظروف الزمان ---- ١٣٢
ضابط : المتمكن يطلق على نوعين من الاسم ---- ١٣٣
ضابط : التصرف فى الأسماء والأفعال ---- ١٣٤
ضابط : المذكر والمؤنث من الظروف ---- ١٣٤
قاعده : نسبه الظرف من المفعول كنسبه المفعول من الفاعل ---- ١٣٤
ضابط : ظروف لا يدخل عليها من حروف الجر سوى من ---- ١٣٤
ضابط : أنواع الظروف المبنيه ---- ١٣٦
ضابط : أقسام اسم المكان ---- ١٣٦

باب الاستثناء ---- ١٣٦
قاعده : إلا أم الباب ---- ١٣٦
قاعده : الأصل فى إلا وغير ---- ١٣٨
قاعده : ما يجب توفره ليعمل ما قبل إلا فيما بعدها ---- ١٣٨
ضابط : ليس فى المبدلات ما يخالف البدل حكم المبدل منه إلا فى الاستثناء ---- ١٣٩
ضابط : الذى ينصب بعد إلا ---- ١٣٩
قاعده : لا ينسق على حروف الاستثناء ---- ١٤٠
قاعده : ما بعد إلا لا يعمل فيما قبلها ---- ١٤٠
ضابط : المنفى عند العرب فى جمل الاستثناء ---- ١٤٠
قاعده : لا يجوز أن يستثنى بإلا اسمين ---- ١٤١
باب الحال ---- ١٤٢
تقسيم ---- ١٤٢
قاعده : ما يجوز أن يأتى حالا يجىء صفه للنكره ---- ١٤٢
ضابط : ما يعمل فى الحال ---- ١٤٣
قاعده : الحال شبيهه بالظرف ---- ١٤٣
باب التمييز ---- ١٤٣
اشاره ---- ١٤٣
ضابط : المواضع التى يأتى فيها التمييز المنتصب عن تمام الكلام ---- ١٤٣
باب حروف الجر ---- ١٤٤
تقسيم ---- ١٤٤
قاعده : الأصل فى الجر ---- ١٤٤
ضابط : تقسيم حروف الجر بالنسبه إلى عملها ---- ١٤٦
قاعده : الأصل فى حروف القسم ---- ١٤٦
باب الإضافه ---- ١٥٠
قاعده ---- ١٥٠
قاعده : إضافه العلم ---- ١٥٢

علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم ---- ١٥٢
قاعده : إضافه الأسماء إلى الأفعال ---- ١٥٢
ضابط : أقسام الأسماء فى الإضافه ---- ١٥٤
قاعده : تصح الإضافه لأدنى ملابسه ---- ١٥٤
ضابط : ما يضاف إلى الجمله من ظروف المكان ---- ١٥٤
ضابط : ما يكتسبه الاسم بالإضافه ---- ١٥٦
باب المصدر ---- ١٦٠
باب اسم الفاعل ---- ١٦٠
قاعده ---- ١٦٠
باب التعجّب ---- ١٦٢
باب أفعل التفضيل ---- ١٦٢
اشاره ---- ١٦٢
ضابط : استعمال أفعل التفضيل ---- ١٦٢
باب أسماء الأفعال ---- ١٦٢
باب النعت ---- ١٦٢
ضابط : جمله ما يوصف به ---- ١٦٢
ضابط : أقسام الأسماء بالنسبه إلى الوصف ---- ١٦٤
تقسيم : تبعيه الصفه لموصوفها فى الإعراب ---- ١٦٦
باب التوكيد ---- ١٦٦
تأكيد الضمير بضمير ---- ١٦٦
ضابط : أقسام الاسم بالنسبه إلى التوكيد ---- ١٦٧
قاعده : اجتماع ألفاظ التوكيد ---- ١٦٧
باب العطف ---- ١٦٧
أقسام العطف ---- ١٦٧
قاعده : انفراد الواو عن أخواتها بأحكام ---- ١٦٨
ضابط : حروف تعطف بشروط ---- ١٧١

ضابط : ما يتقدم على متبوعه فى التوابع ---- ۱۷۳
فائده - فى أقسام الواوات ---- ۱۷۳
باب عطف البيان ---- ۱۷۵
اشاره ---- ۱۷۵
قاعده : عطف البيان لا يكون إلا بعد مشترک ---- ۱۷۵
باب البدل ---- ۱۷۵
باب النداء ---- ۱۷۶
قاعده ---- ۱۷۶
قاعده : يا أصل حروف النداء ---- ۱۷۶
ضابط : أقسام الأسماء بالنسبه إلى ندائها ---- ۱۷۸
ضابط : حذف حرف النداء ---- ۱۷۸
ضابط : حذف حرف النداء ---- ۱۷۹
قاعده : الأصل فى حذف حرف النداء ---- ۱۷۹
باب الندبه ---- ۱۷۹
باب الترخيم ---- ۱۸۰
باب الاختصاص ---- ۱۸۰
اشاره ---- ۱۸۰
قاعده : ما نصبته العرب فى الاختصاص ---- ۱۸۰
باب العدد ---- ۱۸۲
اشاره ---- ۱۸۲
ضابط : (أل) فى العدد ---- ۱۸۲
باب الإخبار بالذى والألف واللام ---- ۱۸۳
ضابط ---- ۱۸۳
ضابط : ما يجوز الإخبار عنه ---- ۱۸۴
ضابط : الفرق بين أل والذى فى الإخبار ---- ۱۸۴
باب التنوين ---- ۱۸۵

اشاره ---------- ١٨٥
ضابط : ما يراد به التنوين إذا أطلق ---------- ١٨٥
ضابط : أقسام التنوين ---------- ١٨٥
ضابط : مواضع حذف التنوين ---------- ١٨٧
باب نونىّ التوكيد ---------- ١٨٧
ضابط : ما لا تدخله النون الخفيفه ---------- ١٨٧
ضابط : الحركه التى تكون قبل نونى التوكيد ---------- ١٨٧
باب نواصب المضارع ---------- ١٨٩
قاعده : ما تتميز به أن عن أخواتها ---------- ١٨٩
ضابط : أحوال إذن ---------- ١٨٩
ضابط : همزه أخرى لأن ---------- ١٩٠
ضابط : الأسباب المانعه من الرفع بعد حتى ---------- ١٩٠
باب الجوازم ---------- ١٩١
قاعده : إن أم الباب وما تتميز به ---------- ١٩١
قاعده : الجازم أضعف من الجار ---------- ١٩٢
قاعده : اتصال المجزوم بجازمه أقوى من اتصال المجرور بجاره ---------- ١٩٣
باب الأدوات ---------- ١٩٣
قاعده : الهمزه أصل أدوات الاستفهام ---------- ١٩٣
باب المصدر ---------- ١٩٨
قاعده : المصدر أشد ملابسه للفعل ---------- ١٩٨
قاعده : الأصل فى مفعل المصدر والظرف ---------- ٢٠٠
باب الصفات ---------- ٢٠١
باب أسماء الأفعال ---------- ٢٠٣
ضابط : أسماء الأفعال ثلاثه أقسام ---------- ٢٠٣
ضابط : تقسيم آخر لأسماء الأفعال ---------- ٢٠٣
باب التأنيث ---------- ٢٠٣

قاعده ---- ٢٠٣
ضابط : الاسم الذى لا يكون فيه علامه التأنيث ---- ٢٠٥
قاعده : الأصل فى الأسماء المختصه بالمؤنث ---- ٢٠٥
ضابط : لا تأنيث بحرفين ---- ٢٠٥
ضابط : ما تأتى فيه تاء التأنيث بكثره وبقله ---- ٢٠٥
قاعده : أصل الفعل التذكير ---- ٢٠٨
ضابط : أقسام الأسماء بالنسبه إلى التذكير والتأنيث ---- ٢٠٨
باب المقصور والممدود ---- ٢٠٨
ضابط : أقسام ما فيه وجهان القصر والمد ---- ٢٠٨
قاعده : تاء التأنيث فى المثنى ---- ٢٠٩
باب جمع التكسير ---- ٢٠٩
ضابط : أنواع جمع التكسير بالنسبه إلى اللفظ ---- ٢٠٩
ضابط : الحروف التى تزاد فى جمع التكسير ---- ٢٠٩
قاعده : لا يوجد فى الجمع ثلاثه حروف أصول بعد ألف التكسير ---- ٢١٢
قاعده : ما يضعف تكسيره من الصفات ---- ٢١٢
قاعده : تكسير الخماسى الأصول مستكره ---- ٢١٣
قاعده : استثقال الجموع ---- ٢١٣
ضابط : ما يجمع من فعلاء على فعال ---- ٢١٣
باب التصغير ---- ٢١٤
قاعده ---- ٢١٤
ضابط : الأسماء التى لا تصغّر ---- ٢١٤
قاعده : التكسير والتصغير يجريان من واد واحد ---- ٢١٤
قاعده : لا تجمع المصغرات جمع تكسير ---- ٢١٦
باب النسب ---- ٢١٧
قاعده : إلى ما آخره ياء مشدده ---- ٢١٧
تقسيم : شواذ النسب ---- ٢١٨

قاعده : یاء النسب تجعل الجامد فی حکم المشتق ---- ۲۱۸
باب التقاء الساکنین ---- ۲۱۸
قاعده ---- ۲۱۸
قاعده : الأصل فیما حرک منهما الکسره ---- ۲۱۸
باب الإماله ---- ۲۱۹
ضابط : أسباب الإماله سته ---- ۲۱۹
باب التصریف ---- ۲۲۱
اشاره ---- ۲۲۱
ضابط : أنواع الألفات فی أواخر الأسماء ---- ۲۲۱
ضابط : الزوائد فی آخر الاسم ---- ۲۲۱
قاعده : کیف ینطق بالحرف ---- ۲۲۲
ضابط : ما جاء علی تفعال ---- ۲۲۲
باب الزیاده ---- ۲۲۴
ضابط : الأشیاء التی تزاد لها الحروف ---- ۲۲۴
قاعده : حق همزه الوصل ---- ۲۲۶
باب الحذف ---- ۲۲۷
قاعده : ما اجتمع فیه ثلاث یاءات من الأسماء ---- ۲۲۷
باب الإدغام ---- ۲۲۷
قاعده ---- ۲۲۷
ضابط : أحسن ما یکون الإدغام من کلمتین ---- ۲۲۷
باب الخطّ ---- ۲۲۷
اشاره ---- ۲۲۷
سرد مسائل الخلاف بین البصریین والکوفیین ---- ۲۲۸
الفن الثالث ---- ۲۴۱
باب الإعراب والبناء ---- ۲۴۱
مسأله : فعل الأمر العاری من اللام وحرف المضارعه ---- ۲۴۱

مسأله : متى يبنى الفعل إذا اتصل بنون التوكيد ---- ٢٤٢
مسأله : الاختلاف فى حذف حروف العله للجزم ---- ٢٤٢
مسأله : ما يجوز فى حرف العله إذا كان بدلا من همزه ---- ٢٤٣
مسأله : الكلمات قبل التركيب ---- ٢٤٣
باب المنصرف وغير المنصرف ---- ٢٤٣
مسأله : ما هو المنصرف وما هو غيره ---- ٢٤٣
مسأله : ما هو الصرف وما هو المنع من الصرف ---- ٢٤٤
مسأله : مثنى وثلاث ---- ٢٤٤
مسأله : إذا سمّى مذكر بوصف مؤنث مجرد من التاء ---- ٢٤٥
باب العلم ---- ٢٤٥
مسأله : انقسام العلم ---- ٢٤٥
باب الموصول ---- ٢٤٥
مسأله : الوصل بجمله التعجب ---- ٢٤٥
باب المبتدأ والخبر ---- ٢٤٦
مسأله ---- ٢٤٦
مسأله : الوصف المعتمد على نفى أو استفهام ---- ٢٤٦
مسأله : الاختلاف فى صدر الكلام فى (إذا قام زيد فأنا أكرمه) ---- ٢٤٦
باب كان وأخواتها ---- ٢٤٧
مسأله : هل الأفعال الناقصه تدل على الحدث ---- ٢٤٧
مسأله : تعدد أخبار كان وأخواتها ---- ٢٤٧
مسأله : لم سميت هذه الأفعال نواقص؟ ---- ٢٤٧
مسأله : تقدم أخبارها عليها ---- ٢٤٧
باب ما ---- ٢٤٨
مسأله ---- ٢٤٨
باب إن وأخواتها ---- ٢٤٨
مسأله : وقوع إن المخففه بعد فعل العلم ---- ٢٤٨

مسأله : متى تقع أن المفتوحه ومعمولاها اسما لأن المكسوره ---- ٢٤٩
مسأله : ما يلى إنّ المكسوره المخففه من الأفعال ---- ٢٤٩
مسأله : ما يجوز فى إنّ إذا وقعت جوابا لقسم ---- ٢٤٩
مسأله : هل يجوز (إن قائما الزيدان) ---- ٢٥٠
باب لا ---- ٢٥٠
مسأله : مذاهب فى قول (لا مسلمات) ---- ٢٥٠
باب أعلم وأرى ---- ٢٥١
مسأله : القول فى حذف مفاعيل هذا الباب ---- ٢٥١
باب النائب عن الفاعل ---- ٢٥١
مسأله : باب اختار ---- ٢٥١
باب المفعول به ---- ٢٥٣
مسأله : إذا تعددت المفاعيل فأيها يقدم ---- ٢٥٣
باب الظرف ---- ٢٥٣
مسأله : الاتساع فى الظرف مع كان وأخواتها ---- ٢٥٣
مسأله : إذا استعملت إذا شرطا ---- ٢٥٣
باب الاستثناء ---- ٢٥٤
مسأله : تقدم المستثنى ---- ٢٥٤
مسأله : عود الاستثناء إذا وقع بعد جمل عطف بعضها على بعض ---- ٢٥٤
باب حروف الجر ---- ٢٥٤
مسأله : تعلق الجار والمجرور والظرف بالفعل الناقص ---- ٢٥٤
مسأله : على ما يرتفع الاسم بعد منذ؟ ---- ٢٥٥
باب القسم ---- ٢٥٥
مسأله : الاختلاف فى ايمن الله ---- ٢٥٥
باب التعجب ---- ٢٥٥
مسأله : الاختلاف فى أفعل به ---- ٢٥٥
مسأله : لزوم أل فى فاعل فعل ---- ٢٥٧

باب التوكيد ---- ٢٥٧
مسأله : وقوع كل من أكتع وأخواتها منفرده ---- ٢٥٧
باب النداء ---- ٢٥٨
مسأله : الاختلاف فى (اللهم) ---- ٢٥٨
باب إعراب الفعل ---- ٢٥٨
مسأله : هل يجوز فى المضارع المنصوب ---- ٢٥٨
بعد الفاء فى الأجوبه الثمانيه أن يتقدم على سببه ---- ٢٥٨
مسأله : هل يجوز الفصل هنا بين السبب ومعموله بالفاء ومدخولها ---- ٢٥٨
مسأله : رأى فى لام الجحود ---- ٢٥٩
باب التكسير ---- ٢٥٩
مسأله : تكسير همّرش ---- ٢٥٩
باب التصغير ---- ٢٦٠
مسأله : الاختلاف فى تصغير بعض الأسماء ---- ٢٦٠
باب الوقف ---- ٢٦٠
مسأله : هل يصح الوقف على المتبوع دون التابع ---- ٢٦٠
مسأله : الوقف على إذا ---- ٢٦٠
مسأله : إذا نكّر يحيى بعد العلميه ---- ٢٦١
بسم الله الرحمن الرحيم ---- ٢٦٢
القسم الأول ---- ٢٦٢
ذكر ما افترق فيه الكلام والجمله ---- ٢٦٢
الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى ---- ٢٦٣
الفرق بين الإعراب التقديرى والإعراب المحلى ---- ٢٦٩
ذكر ما افترق فيه ضمير الشأن وسائر الضمائر ---- ٢٧٠
ذكر ما افترق فيه ضمير الفصل والتأكيد والبدل ---- ٢٧٢
ذكر ما افترق فيه ضمير الفصل وسائر الضمائر ---- ٢٧٢
ذكر الفرق بين علم الشخص وعلم الجنس واسم الجنس ---- ٢٧٣

ذكر ما افترق فيه باب (كان) وباب (إنّ) ---- ٢٧٦
ذكر ما افترق فيه باب كان وسائر الأفعال ---- ٢٧٦
ذكر ما افترق فيه ما النافيه وليس ---- ٢٧٧
ذكر ما افترقت فيه (لا) و (ليس) ---- ٢٧٨
ذكر ما افترقت فيه أخوات (إنّ) ---- ٢٨٠
ذكر ما افترق فيه (أنّ) الشديده المفتوحه و (أن) الخفيفه ---- ٢٨٠
ذكر ما افترق فيه (لا) و (إنّ) ---- ٢٨١
ذكر الفرق بين الإلغاء والتعليق ---- ٢٨١
ذكر الفرق بين حذف المفعول اختصارا وبين حذفه اقتصارا ---- ٢٨٣
ذكر ما افترق فيه باب ظنّ وباب أعلم ---- ٢٨٤
ذكر ما افترقت فيه المفاعيل ---- ٢٨٤
ذكر الفرق بين المصدر واسم المصدر ---- ٢٨٤
ذكر الفرق بين عند ولدى ولدن ---- ٢٨٥
ذكر ما افترق فيه إذ وإذا وحيث ---- ٢٨٦
ذكر الفرق بين وسط بالسكون وبين وسط بالفتح ---- ٢٨٦
ذكر الفرق بين واو المفعول معه وواو العطف ---- ٢٨٦
باب الاستثناء ---- ٢٨٨
اشاره ---- ٢٨٨
فصل ---- ٢٨٨
ذكر ما افترقت فيه (إلا) و (غير) ---- ٢٨٨
ذكر ما افترق فيه الحال والتمييز ---- ٢٨٩
ذكر ما افترق فيه الحال والمفعول ---- ٢٨٩
ذكر الفرق بين الجمله الحاليه والمعترضه ---- ٢٩١
ذكر الفرق بين الإضافه بمعنى اللام وبينها بمعنى من ---- ٢٩٣
ذكر الفرق بين حتى الجارّه وإلى ---- ٢٩٣
ذكر ما افترق فيه المصدر واسم الفاعل ---- ٢٩٤

ذكر ما افترق فيه المصدر والفعل ---- ٢٩٦
ذكر ما افترق فيه المصدر و (أن) و (أنّ) وصلتهما ---- ٢٩٦
ذكر ما افترق فيه المصدر واسم الفاعل ---- ٢٩٩
ذكر ما افترق فيه اسم الفاعل والفعل ---- ٣٠١
ذكر ما افترق فيه اسم الفاعل واسم المفعول ---- ٣٠٣
ذكر ما افترق فيه الصفه المشبّهه واسم الفاعل ---- ٣٠٥
ذكر ما افترق فيه أفعل فى التعجّب وأفعل التفضيل ---- ٣٠٧
ذكر ما افترق فيه نعم وبئس وحبّذا ---- ٣٠٩
ذكر ما افترقت فيه التوابع ---- ٣٠٩
ذكر ما افترق فيه الصفه والحال ---- ٣١٨
ذكر ما افترقت فيه (أم) المتّصله والمنقطعه ---- ٣١٩
ذكر ما افترق فيه (أم) و (أو) ---- ٣١٩
ذكر الفرق بين أو وإمّا ---- ٣٢٢
ذكر الفرق بين حتّى العاطفه والواو ---- ٣٢٢
ذكر ما افترقت فيه النون الخفيفه والتنوين ---- ٣٢٣
ذكر ما افترق فيه تنوين المقابله والنون المقابل له ---- ٣٢٣
ذكر ما افترقت فيه السين وسوف ---- ٣٢٣
ذكر ما افترقت فيه ألفاظ الإغراء والأمر ---- ٣٢٤
ذكر ما افترقت فيه لام كى ولام الجحود ---- ٣٢٦
ذكر ما افترق فيه (الفاء) و (الواو) اللّذان ينصب المضارع بعدهما ---- ٣٢٧
ذكر ما افترقت فيه أن المصدريه وأن التفسيريه ---- ٣٢٧
ذكر ما افترقت فيه لم ولمّا ---- ٣٢٨
مهمه : القول فى تخريج قوله تعالى (وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ) ---- ٣٣٠
ذكر ما افترقت فيه مدّه الإنكار ومدّه التذكار ---- ٣٣١
ذكر الفرق بين هل وهمزه الاستفهام ---- ٣٣١
ذكر ما افترقت فيه إذا ومتى ---- ٣٣٢

ذكر ما افترقت فيه أيّان ومتى ---- ٣٣٢
ذكر ما افترق فيه جواب (لو) وجواب (لو لا) ---- ٣٣٣
ذكر ما افترق فيه (كم) الاستفهاميّه و (كم) الخبريّه ---- ٣٣٣
ذكر ما افترق فيه كم وكأيّن ---- ٣٣٥
ذكر ما افترق فيه كأيّن وكذا ---- ٣٣٦
ذكر ما افترق فيه أىّ ومن ---- ٣٣٦
ذكر ما افترقت فيه تاء التأنيث وألف التأنيث ---- ٣٣٧
ذكر ما افترقت فيه التثنيه والجمع السالم ---- ٣٣٧
ذكر ما افترق فيه جمع التكسير واسم الجمع ---- ٣٣٨
ذكر ما افترق فيه التكسير والتصغير ---- ٣٣٨
القسم الثانى ---- ٣٣٩
باب الإعراب والبناء ---- ٣٣٩
مسأله ---- ٣٣٩
مسأله : اعتراض والرد عليه ---- ٣٤٠
مسأله : الفرق بين غد وأمس ---- ٣٤٠
باب المنصرف وغيره ---- ٣٤٠
مسأله : الحكم إذا سمى بجمع وأخر ---- ٣٤٠
مسأله : الياء فى معد يكرب ---- ٣٤٠
مسأله : الفرق بين حروف الجر .. وبين الإضافه ---- ٣٤٢
وأل فى دخولها على الممنوع من الصرف ---- ٣٤٢
مسأله : تنوين الأسماء غير المنصرفه ---- ٣٤٢
للضروره وعدم تنوين الأسماء المبنيه للضروره ---- ٣٤٢
باب النكره والمعرفه ---- ٣٤٣
مسأله : لزوم نون الوقايه مع الفعل ---- ٣٤٣
باب الإشاره ---- ٣٤٣
مسأله : الإشاره للبعيد ---- ٣٤٣

باب الموصول ---- ٣٤٤
مسأله : الاختلاف فى استعمال ذا موصولا ، دون ما ---- ٣٤٤
مسأله : لا يوصل الذى بالأمر ---- ٣٤٤
باب الابتداء ---- ٣٤٤
مسأله : الفرق بين زيد أخوك وأخوك زيد ---- ٣٤٤
مسأله : القول فى عود الضمير على المبتدأ ---- ٣٤٤
مسأله الإخبار بالظرف الناقص ---- ٣٤٥
باب (ما) وأخواتها ---- ٣٤٥
مسأله : القول فى باء (ما زيد بقائم) ---- ٣٤٥
مسأله : امتناع تقديم معمول الفعل الواقع بعد ما النافيه ---- ٣٤٥
ولا فى جواب القسم عليها وعدم امتناع التقديم فى لن ولم ولما ---- ٣٤٥
باب كاد وأخواتها ---- ٣٤٦
مسأله : الفرق بين كاد وعسى ---- ٣٤٦
باب (إنّ) وأخواتها ---- ٣٤٦
مسأله : تقدم المنصوب فى هذا الباب ---- ٣٤٦
مسأله : يجوز الجمع بين المكسورتين ---- ٣٤٧
ولا يجوز بين المكسوره والمفتوحه ---- ٣٤٧
مسأله : كسر إن وفتحها بعد إذا الفجائيه ---- ٣٤٧
باب (ظنّ) وأخواتها ---- ٣٤٧
مسأله : الفرق بين علمت وعرفت من جهه المعنى ---- ٣٤٧
باب المفعول فيه ---- ٣٤٨
مسأله : اشتراط توافق مادتى الظرف المصاغ من الفعل وعامله ---- ٣٤٨
باب الاستثناء ---- ٣٤٨
مسأله : جواز إيصال الفعل إلى غير بدون واسطه ---- ٣٤٨
باب الحال ---- ٣٤٨
مسأله : فروق بين الصفه والحال ---- ٣٤٨

باب التمييز ---------- ٣٥٠
مسأله : جواز تقديم التمييز على الفعل ---------- ٣٥٠
باب الإضافه ---------- ٣٥١
مسأله : إضافه الفم إلى ياء المتكلم ---------- ٣٥١
باب أسماء الأفعال ---------- ٣٥٢
مسأله ---------- ٣٥٢
باب النعت ---------- ٣٥٢
مسأله : يشترط فى الجمله الموصوف بها أن تكون خبريه ---------- ٣٥٢
مسأله : لا يجوز الفصل بين الصفه والموصوف ---------- ٣٥٣
مسأله : تثنيه الصفه الرافعه للظاهر وجمعها ---------- ٣٥٣
مسأله : لم حذف الموصوف وأقيمت ---------- ٣٥٣
الصفه مقامه ولم يصح ذلک فى الموصول ---------- ٣٥٣
باب العطف ---------- ٣٥٤
مسأله : لا يعطف على الضمير المجرور من غير إعاده الجار ---------- ٣٥٤
مسأله : هل يجوز العطف مع التأكيد إذا أكد ضمير المجرور؟ ---------- ٣٥٤
مسأله : لا يجوز العطف على الضمير ---------- ٣٥٥
المرفوع المتصل من غير تأكيد وفاصل ما ---------- ٣٥٥
باب النداء ---------- ٣٥٥
مسأله : ما يجوز فى وصف المنادى المضموم ---------- ٣٥٥
مسأله : نداء الإشاره وعدم نداء ما فيه أل ---------- ٣٥٦
مسأله : المعطوف على المنادى ---------- ٣٥٦
مسأله : يجوز الرفع والنصب فى قولهم (ألا يا زيد والضحاک) ---------- ٣٥٧
باب الترخيم ---------- ٣٥٨
مسأله : ترخيم الجمله ---------- ٣٥٨
باب العدد ---------- ٣٥٨
مسأله : عدم إعراب مجموع المركبان فى العدد ---------- ٣٥٨

باب نواصب الفعل ---------- ٣٥٩
مسأله : الفرق بين الباء الزائده وأن الزائده بالنسبه إلى العمل ---------- ٣٥٩
مسأله : القول فى معمول النواصب من جهه تقديمه عليها ---------- ٣٥٩
مسأله : لم أجاز سيبويه إظهار أن مع لام كى ولم يجزه مع لام النفى ---------- ٣٦٠
مسأله : سمع بعد كى وحتى الجر فى الأسماء والنصب فى الأفعال ---------- ٣٦٠
مسأله : لماذا عملت أن فى المضارع ولم تعمل ما ---------- ٣٦١
باب الجوازم ---------- ٣٦١
مسأله : يجوز تسكين لام الأمر لا لام كى بعد الواو والفاء ---------- ٣٦١
مسأله : اختلف فى لم ولمّا هل غيرتا صيغه الماضى ---------- ٣٦٢
إلى المضارع أو معنى المضارع إلى المضىّ على قولين : ---------- ٣٦٢
مسأله : صيغه الأمر مرتجله بخلاف النهى ---------- ٣٦٢
مسأله : لا تدخل على (لا) التى للنهى أداه الشرط ---------- ٣٦٢
مسأله : لم جزمت متى وشبهها ولم تجزم الذى ---------- ٣٦٣
إذا تضمنت معنى الشرط نحو الذى يأتينى فله درهم ---------- ٣٦٣
مسأله : كيف تعمل إن فى شيئين؟ ---------- ٣٦٣
باب الحكايه ---------- ٣٦٣
مسأله : حكايه الأعلام بمن دون باقى المعارف ---------- ٣٦٣
مسأله : حكايه المتبع بتابع ---------- ٣٦٤
باب النسب ---------- ٣٦٤
باب التصغير ---------- ٣٦٥
مسأله : الفرق بين تصغير أرؤس إذا سميت به امرأه وتصغير هند ---------- ٣٦٥
مسأله : لم لا يجوز إثبات همزه الوصل فى نحو استضراب إذا صغر ---------- ٣٦٧
باب الوقف ---------- ٣٦٧
مسأله : الوقف على المقصور والمنقوص المنونين ---------- ٣٦٧
باب التصريف ---------- ٣٦٧
مسأله : الزائد يوزن بلفظه وزياده التضعيف توزن بالأصل ---------- ٣٦٧

فهرس الجزء الثانی ---------- ۳۶۸

تعریف مرکز ---------- ۴۰۲

الاشباه و النظائر فی النحو المجلد ۲

اشاره

سرشناسه : سیوطی، عبدالرحمن بن ابی بکر، ۸۴۹ - ۹۱۱ق.

عنوان و نام پدیدآور : الاشباه و النظائر فی النحو/ تألیف الإمام جلال الدین عبدالرحمن بن أبی بکر السیوطی؛ وضع حواشیه غرید الشیخ

مشخصات نشر : بیروت : دارالکتب العلمیه ، ۱۴۲۸ق = ۲۰۰۷م = ۱۳۸۵.

مشخصات ظاهری : ۴ جلد

یادداشت : عربی.

یادداشت : کتابنامه.

موضوع : سیوطی، عبدالرحمن بن ابی بکر، ۸۴۹ - ۹۱۱ق.

موضوع : زبان عربی -- نحو

شناسه افزوده : الشیخ، غرید

توضیح : «الأشباه و النظائر فی النحو»، اثر جلال الدین عبدالرحمن بن ابی بکر سیوطی (۹۱۱ ق)، با تصحیح غرید الشیخ، بررسی و بحث پیرامون مباحث نحوی براساس روش معمول در علم فقه می باشد که به زبان عربی و حدودا در نیمه اول قرن دهم هجری نوشته شده است.انگیزه نویسنده از تألیف کتاب، آن بوده که به روش کتب فقه، به بررسی و بحث پیرامون زبان عربی بپردازد.

کتاب حاضر، از جمله مهم ترین آثار و مؤلفات نویسنده بوده که اکثر مباحث نحوی را در خود جای داده است. وی کتاب را مبنی بر هفت فن قرار داده و برای هر فنی، عنوان خاص و خطبه ای برگزیده است؛ به گونه ا ی که هریک، صلاحیت آن را دارد که کتابی مستقل به حساب آید.

در پاورقی ها، علاوه بر ذکر منابع، توضیحاتی توسط مصحح، پیرامون برخی کلمات و عبارات متن داده شده است.

ص: ۱

اشاره

بسم الله الرّحمن الرّحيم

الفن الثانى فى التدريب

اشاره

الحمد لله ربّ العالمين ، والصّلاه والسّلام على سيدنا رسول الله. هذا هو الفن الثانى من الأشباه والنظائر ، وهو فن القواعد الخاصه والضوابط والاستثناءات والتقسيمات مرتب على الأبواب ، وسمّيته بالتدريب.

باب الألفاظ

تقسيم

ما خرج من الفم إن لم يشتمل على حرف فصوت ، وإن اشتمل على حرف ولم يفد معنى فلفظ وإن أفاد معنى فقول ، فإن كان مفردا فكلمه ، أو مركبا من اثنين ولم يفد نسبه مقصوده لذاتها فجمله ، أو أفاد ذلك فكلام ، أو من ثلاثه فكلم.

باب الكلمه

تقسيم

الكلمه إما اسم ، وإما فعل ، وإما حرف ، ولا رابع لها. والدلاله على ذلك ثلاثه :

أحدها : الأثر ، روى ذلك عن على بن أبى طالب رضى الله عنه أخرجه أبو القاسم الزجاجى فى أماليه (١) بسنده إليه.

الثانى : الاستقراء التام من أئمه العربيه كأبى عمرو ، والخليل ، وسيبويه ومن بعدهم.

الثالث : الدليل العقلى ، ولهم فى ذلك عبارات : منها قول ابن معط : إن المنطوق به إما أن يدلّ على معنى يصح الإخبار عنه وبه ، وهو الاسم. وإما أن يصحّ الإخبار به لا عنه وهو الفعل. وإما ألّا يصح الإخبار عنه ولا به ، وهو الحرف.

قال ابن إياز : وفى هذا الاستدلال خلل ، وذلك أن قسمته غير حاصره ، إذ

١- انظر أمالى الزجاجى (ص ٢٣٨).

يحتمل وجها رابعا ، وهو أن يخبر عنه لا به ، وسواء كان هذا القسم واقعا أم غير واقع ، بل سواء كان ممكن الوقوع أم محالا. إذ استحاله أحد الأقسام المحتمله لا تصير بها القسمه عند الإخلال به حاصره.

وقال الشيخ جمال الدين بن هشام فى (شرح اللّمحه) : هذا أفسد ما قيل فى ذلك ، لأنها غير حاصره.

ومنها قول بعضهم : إن العبارات بحسب المعبّر ، والمعبّر عنه من المعانى ثلاث : ذات ، وحدث عن ذات ، وواسطه بين الذات والحدث يدل على إثباته لها ، أو نفيه عنها. فالذات : الاسم ، والحدث : الفعل ، والواسطه : الحرف.

ومنها قول بعضهم : إن الكلمه إما أن تستقل بالدلاله على ما وضعت له ، أو لا تستقل ، غير المستقل الحرف ، والمستقل إما أن تشعر مع دلالتها على معناها بزمنه المحصل أو لا تشعر ، فإن لم تشعر فهى الاسم وإن أشعرت فهى الفعل.

- قال ابن أياز : وهذا الوجه أقوى لأنه يشتمل على التقسيم المتردّد بين النفى والإثبات.

ومنها قول بعضهم : إن الكلمه إما أن يصح إسنادها إلى غيرها أو لا ، إن لم يصحّ فهى الحرف ، وإن صح فإما أن تقترن بأحد الأزمنه الثلاثه أو لا ، إن اقترنت فهى الفعل وإلا فهى الاسم.

قال ابن هشام : وهذه أحسن الطرق. وهى أحسن من الطريقه التى فى كلام ابن الحاجب (١) ، وهى أن الكلمه إما أن تدلّ على معنى فى نفسها ، أو لا ، الثانى الحرف ، والأول إما أن تقترن بأحد الأزمنه الثلاثه ، أو لا ، الثانى الاسم ، والأوّل الفعل ، وذلك لسلامه الطريقه التى اخترناها من أمرين مشكلين اشتملت عليهما هذه الطريقه :

أحدهما : دعوى دلاله الاسم والفعل على معنى فى نفس اللفظ ، وهذا يقتضى بظاهره قيام المسميات بالألفاظ الداله عليها ، وذلك محال ، وهذا وإن كان جوابه ممكنا إلا أنه أقلّ ما فيه الإبهام.

والثانى : دعوى دلاله الحرف على معنى فى غيره. وهذا ، وإن كان مشهورا بين النحويين إلا أن الشيخ بهاء الدين بن النحاس نازعهم فى ذلك ، وزعم أنه دالّ على معنى فى نفسه ، وتابعه أبو حيان (٢) فى (شرح التسهيل).

١- انظر الكافيه (١ / ٧).

٢- انظر شرح التسهيل (١ / ٥).

باب الاسم

ضابط : علامات الاسم

تتبعنا جميع ما ذكره الناس من علامات الاسم ، فوجدناها فوق ثلاثين علامه ، وهى : الجرّ وحروفه ، والتنوين ، والنداء ، وأل ، والإسناد إليه ، وإضافته ، والإضافه إليه ، والإشاره إلى مسماه ، وعود ضمير إليه ، وإبدال اسم صريح منه ، والإخبار به مع مباشره الفعل ، وموافقه ثابت الاسميه فى لفظه ومعناه - هذا ما فى كتب ابن مالك -.

ونعته ، وجمعه تصحيحا ، وتكسيره ، وتصغيره - ذكر هذه الأربعه ابن الحاجب فى وافيته -.

وتثنيته ، وتذكيره ، وتأنيثه ، ولحوق ياء النسبه له ، - ذكر هذه الأربعه صاحب (اللّب واللّباب) -.

وكونه فاعلا أو مفعولا - ذكرهما أبو البقاء العكبرى فى (اللّباب).

وكونه عباره عن شخص ، ودخول لام الابتداء ، وواو الحال - ذكر هذه ابن فلاح فى مغنيه -.

وذكر ابن القواس فى (شرح ألفيه ابن معط) لحوق ألف الندبه ، وترخيمه ، وكونه مضمرا ، أو علما ، أو مفردا منكّرا ، أو تمييزا ، أو منصوبا حالا.

فائده : الأسماء فى الإسناد : على أربعه أقسام : قسم يسند ويسند إليه ، وهو الغالب ، وقسم لا يسند ولا يسند إليه ، كالظروف والمصادر التى لا تتصرف والأسماء الملازمه للنداء ، وقسم يسند ولا يسند إليه كأسماء الأفعال ، وقسم يسند إليه ولا يسند ، كالتاء من (ضربت) ، والياء من (افعلى) ، والألف من (اضربا) ، والواو من (اضربوا) ، والنون من (اضربن) ، وايمن ، ولعمرك.

فائده أقوال فى المسند والمسند إليه : قال أبو حيان فى (شرح التسهيل) : فى المسند والمسند إليه أقوال :

أحدها : المسند المحكوم به ، والمسند إليه المحكوم عليه ، وهو الأصل.

وثانيها : أن كلا منهما مسند ومسند إليه.

وثالثها : أن المسند هو الأول ، مبتدأ كان أو غيره ، والمسند إليه الثانى ، ف (قام) من قام زيد ، و (زيد) من : زيد قائم ، مسند ، والأخير منهما مسند إليه.

رابعها : عكس هذا. (فزيد وقام) فى التركيبين مسند ، والأول من التركيبين مسند إليه. ولهذه المسأله نظائر :

أحدها : المضاف والمضاف إليه ، فيهما أقوال : أصحّها أن الأول : هو المضاف والثانى هو المضاف إليه ، وهو قوله سيبويه (۱).
والثانى : عكسه ، والثالث : يجوز فى كلّ منهما كلّ منهما.

ثانيها : البدل والمبدل منه وفيهما أقوال ، أحدها : الإضافه ، والأصح هنا أن الأول المبدل منه والثانى : البدل.

ثالثها : بدل الاشتمال. قال فى (البسيط) : وفى تسميته بذلك أقوال ، أحدها : لاشتمال الأول على الثانى ، فإن زيدا مشتمل على علمه ، والثانى : لاشتمال الثانى على الأول ، لأنه دائر بين التعلّق بالأول كأعجبنى زيد غلامه ، والدخول فى الأول كأعجبنى زيد علمه وحسنه ، والثالث : أنه سمّى بذلك للقدر المشترك بينهما وهو عموم الملابسه والتعلّق إذ لا ينفك أحدهما عن ذلك.

فائده : الإسناد أعم من الإخبار : قال أبو البقاء العكبرى فى (اللباب) : الإسناد أعم من الإخبار ، إذ كان يقع على الاستفهام والأمر وغيرهما ، وليس الإخبار كذلك ، بل هو مخصوص بما صح أن يقابل بالتصديق والتكذيب ، فكل إخبار إسناد ، وليس كل إسناد إخبارا.

فائده : ما يتعاقب على المفرد : قال ابن الدهان فى (الغرّه) : ثلاثه أشياء تتعاقب على المفرد ولا يوجد فيه منها اثنان ، وهى : التنوين ، والألف واللام والإضافه.

قاعده : الاتفاق والاختلاف فى كل خاصتى نوع

قال ابن القواس فى (شرح الدره) : كل خاصّتى نوع إما أن يتفقا أو يختلفا فإن اتفقا امتنع اجتماعهما ، كالألف واللام والإضافه فى الاسم ، والسين وسوف فى الفعل. وإن اختلفا ، فإن تضادا لم يجتمعا ، كالتنوين والإضافه فى الاسم وسوف وتاء التأنيث فى الفعل. لأن سوف تقتضى المستقبل ، والتاء تقتضى الماضى ، وإن لم يتضادا جاز اجتماعهما ، كالألف واللام والتصغير ، وقد وتاء التأنيث.

ضابط : الكلمات التى تأتى اسما وفعلا وحرفا

الكلمات التى تأتى اسما وفعلا وحرفا تتبعتها ، فوصلت إلى ثمانى عشره كلمه ، أشهرها :

۱- انظر الكتاب (۳ / ۴۵۹).

١- (على) فإنها تكون حرف جرّ ، واسما يجر بمن ، قال الشاعر : [الطويل]

٢٦١- (١)غدت من عليه بعد ما تمّ ظمؤها

[تصلّ وعن قيض ببيداء مجهل]

وفعلا ماضيا من العلوّ. ومنه : (إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلا فِي الْأَرْضِ) [القصص : ٤].

٢- و (من) تكون حرف جرّ ، واسما. قال الزمخشرى فى قوله تعالى : (فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَراتِ رِزْقاً) [البقره : ٢٢] ، إذا كانت (من) للتبعيض فهى فى موضع المفعول به ، ورزقا مفعول لأجله.

قال الطيبى : وإذا قدرت (من) مفعولا كانت اسما كعن فى قوله : [الكامل]

٢٦٢- (٢)[ولقد أرانى للرّماح رديئه]

من عن يمينى مرّه وأمامى

وتكون فعل أمر من مان يمين.

٣- و (فى) تكون حرف جرّ واسما بمعنى الفم فى حاله الجر ، ومنه : «حتى ما تجعل فى فى امرأتك» (٣) وفعل أمر من وفى يفى.

٤- و (الهمزه) تكون حرف استفهام ، وفعل أمر من وأى ، واسما فى قول بعضم : إن حروف النداء أسماء أفعال.

١- ٢٦١- الشاهد لمزاحم العقيلى فى أدب الكاتب (ص ٥٠٤) ، والأزهيّه (ص ١٩٤) ، وخزانه الأدب (١٠ / ١٤٧) ، والدرر (٤ / ١٨٧) ، وشرح التصريح (٢ / ١٩) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٣٠) ، وشرح شواهد المغنى (١ / ٤٢٥) ، وشرح المفصّل (٨ / ٣٨) ، ولسان العرب (صلل) ، وبلا نسبه فى الكتاب (٤ / ٣٥٢) ، وأسرار العربيه (ص ١٠٣) ، وجمهره اللغه (ص ١٣١٤) ، والجنى الدانى (ص ٤٧٠) ، وجواهر الأدب (ص ٣٧٥) ، وخزانه الأدب (٦ / ٥٣٥) ، ورصف المبانى (ص ٣٧١) ، وشرح الأشمونى (٢ / ٣٩٦) ، وشرح ابن عقيل (ص ٣٦٧) ، ومغنى اللبيب (١ / ١٤٦) ، والمقتضب (٣ / ٥٣) ، والمقرّب (١ / ١٩٦).

٢- ٢٦٢- الشاهد لقطرى بن الفجاءه فى ديوانه (ص ١٧١) ، وخزانه الأدب (١٠ / ١٥٨) ، والدرر (٢ / ٢٦٩) ، وشرح التصريح (٢ / ١٠) ، وشرح شواهد المغنى (١ / ٤٣٨) ، والمقاصد النحويه (٣ / ١٥٠) ، وبلا نسبه فى أسرار العربيه (ص ٢٥٥) ، وأوضح المسالك (٣ / ٥٧) ، وجواهر الأدب (ص ٣٢٢) ، وشرح الأشمونى (٢ / ٢٩٦) ، وشرح ابن عقيل (ص ٣٦٨) ، وشرح المفصّل (٨ / ٤٠) ، وهمع الهوامع (١ / ١٥٦).

٣- أخرجه البخارى فى صحيحه (١ / ١٤٧) عن سعد بن أبى وقاص رضى الله عنه ، قال : «كان رسول الله صلّى الله عليه وسلّم

يعودنى عـام حجّه الوداع من وجع اشـتدّ بى فقلت : إنى قـد بلغ بى من الوجع وأنـا ذو مـال ، ولا يرثنى إلا ابنه ، أفأتصـدق بثلثى مالى؟ قال : «لا» ، فقلت : بالشـطر؟ فقال : «لا» ، ثم قال : «الثلث ، والثلث كبير ، إنك إن تـذر ورثتك أغنياء خير من أن تـذرهم عاله يتكفّفون الناس ، وإنك لن تنفق نفقه تبتغى بها وجه الله إلا أجرت بها ، حتى ما تجعل فى فى امرأتك».

۵- و (الهاء) تكون اسما ضميرا ، نحو : ضربته ، ومررت به. وحرفا فى : إياه. وفعل أمر من وهى يهى.

۶- و (لمّا) تكون حرف نفى جازم بمعنى : لم. وظرفا ، نحو : لما جاء زيد أكرمته ، وفعلا ماضيا متصلا بضمير الغائبين من : لمّ.

۷- و (هل) تكون حرف استفهام ، واسم فعل فى : حى هل ، وفعل أمر من : وهل يهل.

۸- و (ها) تكون حرف تنبيه ، واسم فعل بمعنى (خذ) ، وزجرا للإبل يمدّ ويقصر وفعل أمر من هاء يهاء.

۹- و (حاشا) تكون حرف استثناء واسما مصدرا بمعنى التنزيه. نحو : حاشا لله [يوسف : ۳۱] ، ولهذا قرئ بتنوينه. وفعلا ماضيا بمعنى أستثنى ، يقال : حاشا يحاشى ، وفى الحديث : «أحبّ الناس إلىّ أسامه» (۱). قال الراوى : «وما حاشا فاطمه ولا غيرها» ، وقال النابغه : [البسيط]

۲۶۳- (۲)[ولا أرى فاعلا فى الناس يشبهه]

ولا أحاشى من الأقوام من أحد

۱۰- و (ربّ) بفتح الراء تكون حرف جر لغه فى (ربّ) بضم الراء ، واسما بمعنى السيد والمالك ، وفعلا ماضيا ، يقال : ربّه يربّه بمعنى رباه وأصلحه.

۱۱- و (النون) تكون اسما ضميرا نحو : قمن ، وحرفا وهى نون الوقايه ، وفعل أمر من ونى ينى.

۱۲- و (الكاف) تكون حرف جرّ ، واسما كما قال فى (الألفيّه) : واستعمل اسما وفعل أمر من وكى يكى.

۲۳- و (علّ) تكون حرفا لغه فى لعلّ ، وفعلا ما ضيا من علّه إذا سقاه مره بعد مره ، واسما للقراد والمهزول وللشيخ المسنّ.

۱۴- و (بلى) تكون حرف جواب ، وفعلا ماضيا. يقال : بلاه إذا اختبره ، واسما لغه فى البلاء الممدود.

۱- انظر مسند أبى أميه الطرطوسى ، وهمع الهوامع (۱ / ۲۳۳).

۲- ۲۶۳- الشاهد للنابغه الذبيانى فى ديوانه (ص ۲۰) ، وأسرار العربيه (ص ۲۰۸) ، والإنصاف (۱ / ۲۷۸) ، والجنى الدانى (ص ۵۹۹) ، وخزانه الأدب (۳ / ۴۰۳) ، والدرر (۳ / ۱۸۱) ، وشرح شواهد المغنى (۱ / ۳۶۸) ، وشرح المفصّل (۲ / ۸۵) ، ولسان العرب (حشا) ، وبلا نسبه فى جواهر الأدب (ص ۴۲۷) ، وشرح الأشمونى (۱ / ۳۴۰) ، وشرح المفصّل (۸ / ۴۹) ، ومغنى اللبيب (۱ / ۱۲۱) ، وهمع الهوامع (۱ / ۲۳۳).

١٥- و (أنّ) تكون حرف تأكيد ، وفعلا ماضيا من الأنين ، واسما مصدرا بمعنى الأنين.

١٦- و (ألا) تكون حرف استفتاح ، واسما بمعنى النعمه ، والجمع آلاء ، وفعلا ماضيا بمعنى قصر وبمعنى استطاع.

١٧- و (إلى) تكون حرف جرّ ، واسما بمعنى النعمه ، وفعل أمر للاثنين من وأل بمعنى لجأ ، أو أمرا للواحد فيه نون التوكيد الخفيفه فى الوقف. وذكره ابن الدهان فى (الغرّه).

١٨- و (خلا) تكون حرف استثناء ، وفعلا ماضيا ، ومنه : (وَإِذا خَلَوْا إِلى شَياطِينِهِمْ) [البقره : ١٤] واسما للرطب من الحشيش.

١٩- و (لات) تكون حرف نفى بمعنى ليس ، وفعلا ماضيا بمعنى صرف ، واسما للصنم. وقد نظمت هذه الكلمات فقلت :

وردت فى النّحو كلمات أتت

تاره حرفا وفعلا وسما

وهى : من والهاء والهمزه وهل

ربّ والنون وفى أعنى فما

علّ لمّا وبلى حاشا ألا

وعلى والكاف فيما نظما

وخلا لات وها فيما رووا

وإلى أنّ. فروّ الكلما

وقال الجمال السرّمرّى :

إذا طارح النّحوىّ أيّه كلمه

هى اسم وفعل ثمّ حرف بلا مرا

فقل هى إن فكرت فى شأنها : على

وفى ، ثم لمّا ، ظاهر لمن افترى

غدت من عليه ، قد علا قدر خالد

على قدر عمرو بالسّماحه فى الورى

وقل : قد سمعت اللّفظ من فى محمد

وفى موعدى يا هند لو كان فى الكرى

ولمّا رأى الزّيدان حالى تحوّلت

إلى شعث لمّا ، فلمّا أخف عرا

مواردها تنبى بما قد ذكرته

وإن لم أصرّح بالدّليل محرّرا

ثم رأيت فى تذكره ابن مكتوم قال : ذكر الزين أحمد بن قطنه أحد من ينسب إلى النحو بمصر ، وكنيته ابن حطه : أن حتى تكون حرفا واسما لامرأه وأنشد : [الرجز]

٢٦٤- (١)ما ذا ابتغت حتى إلى حلّ العرى

أحسبتنى جئت من وادى القرى

واسما لموضع بعمان قال : وقد ذكر ذلك ابن دريد فى شعر له حيث قال : [الطويل]

١- ٢٦٤- الشاهد فى حاشيه العلامه يس الحمصى على شرح التصريح (٢ / ١٩).

۲۶۵- (۱)فما لكم - إن لم تحوطوا ذماركم

سوام ولا دار بحتّى ورامه

وفعلا لاثنين من الحتّ ، انتهى.

باب الفعل

ضابط : علامات الفعل

جميع ما ذكره الناس من علامات الفعل بضع عشره علامه ، وهى : تاء الفاعل ، وياؤه ، وتاء التأنيث الساكنه ، وقد ، والسين ، وسوف ، ولو ، والنواصب ، والجوازم ، وأحرف المضارعه ، ونونا التوكيد ، واتصاله بضمير الرفع البارز ، ولزومه مع ياء المتكلم نون الوقايه ، وتغيير صيغه لاختلاف الزمان.

تقسيم

أقسام الفعل : قال أبو حيّان فى (شرح التسهيل) : ينقسم الفعل انقسامات بحسب الزمان ، والتعدى واللزوم ، والتصرف والجمود ، والتمام والنقصان ، والخاصّ والمشترك ، والمفرد والمركّب. وفى علم التصريف (۲) : إلى صحيح ، ومهموز ، ومثال ، وأجوف ، ولفيف ، ومنقوص ، ومضاعف ، وغير ذلك.

قال بعضهم : وإلى معلم وساذج ، فالأول الماضى إذا كان مصوغا للمؤنثه الغائبه مفردا أو مثنى ، فالعلامه هى التاء فى آخره.

فائده : أقسام الفعل بالنسبه إلى الزمان

قال أبو البقاء العكبرىّ فى (اللّباب) : أقسام الأفعال ثلاثه : ماض ، وحاضر ، ومستقبل ، واختلفوا فى أى أقسام الفعل أصل لغيره منها.

فقال الأكثرون : هو فعل الحال ، لأن الأصل فى الفعل أن يكون خبرا ، والأصل فى الخبر أن يكون صدقا ، وفعل الحال يمكن الإشاره إليه ، فيتحقق وجوده ، فيصدق الخبر عنه ، ولأن فعل الحال مشار إليه فله حظّه من الوجود ، والماضى والمستقبل معدومان.

۱- ۲۶۵- الشاهد لابن دريد الأزدى فى ديوانه (۶۳) ، وحاشيه يس الحمصى على شرح التصريح (۲ / ۱۹).

۲- انظر شرح الكافيه (۲ / ۲۲۶).

وقال قوم : الأصل هو المستقبل ، لأن يخبر به عن المعدوم ، ثمّ يخرج الفعل إلى الوجود ، فيخبر عنه بعد وجوده.

وقال آخرون : هو الماضى ، لأنه لا زياده فيه ، ولأنه كمل وجوده ، فاستحق أن يسمى أصلا.

ضابط : أقسام الفعل بالنسبه إلى التصرف وعدمه

كل الأفعال متصرّفه إلا سته : نعم ، وبئس ، وعسى ، وليس ، وفعل التعجب ، وحبّذا. كذا قال ابن الخباز فى (شرح الدره) وهى أكثر من ذلك.

وقال ابن الصائغ فى (تذكرته) : الأفعال التى لا تتصرّف عشره ، وزاد : قلّما ، ويذر ، ويدع ، وتبارك الله تعالى.

قاعده : كل خاصتى نوع إن اتفقا لم يجتمعا

قال ابن القوّاس فى (شرح الدره) : كلّ خاصّتى نوع إن اتفقا لم يجتمعا ، كالألف واللام والإضافه والسين وسوف ، وإلا فإن تضادّا فكذلك ، كالتنوين والإضافه والتاء والسين فإن التاء للمضى ، والسين للاستقبال ، وإلا اجتمعا كأل والتصغير ، وقد وتاء التأنيث.

باب الحرف

أنواع الحروف

قال أبو القاسم الزجّاجىّ فى كتاب (إيضاح علل النحو) (١) : الحروف على ثلاثه أضرب : حروف المعجم التى هى أصل مدار الألسن عربيّها وعجميّها ، وحروف الأسماء والأفعال ، والحروف التى هى أبعاضها ، نحو العين من (جعفر) والضاد من (ضرب) ، وما أشبه ذلك ، ونحو النون من (لن) ، واللام من (لم) ، وما أشبه ذلك ، وحروف المعانى التى تجىء مع الأسماء والأفعال لمعان.

حروف المعجم : فأما حدّ حروف المعجم فهى أصوات غير مؤلّفه ولا ـ مقترنه ولا ـ دالّه على معنى من معانى الأسماء والأفعال والحروف ، إلا أنها أصل تركيبها.

حروف أبعاض الكلم : وأما الحروف التى هى أبعاض الكلم فالبعض حدّ منسوب إلى ما هو أكثر منه ، كما أن الكلّ منسوب إلى ما هو أصغر منه.

١- انظر إيضاح علل النحو (ص ٥۴).

حروف المعانى : وأما حدّ حروف المعانى وهو الذى يلتمسه النحويون فهو أن يقال : الحرف ما دلّ على معنى فى غيره ، نحو من وإلى وثّم ، وشرحه أن (من) تدخل فى الكلام للتبعيض ، فهى تدلّ على تبعيض غيرها ، لا على تبعيضها نفسها ، وكذلك إذا كان لابتداء الغايه كانت غايه غيرها ، وكذلك سائر وجوهها. وكذلك (إلى) تدل على المنتهى ، فهى تدل على منتهى غيرها لا على منتهى نفسها ، وكذلك سائر حروف المعانى ، انتهى.

ضابط : عده الحروف

قال ابن فلاح فى (المغنى) : عدّه الحروف سبعون حرفا ، بطرح المشترك.

ثلاثه عشر أحاديه ، وهى : الهمزه ، والألف ، والباء ، والتاء ، والسين ، والفاء ، والكاف ، واللام ، والميم ، والنون ، والهاء ، والواو ، والياء.

وأربعه وعشرون ثنائيّه ، وهى : آ ، وأم ، وأن ، وإن ، وأو ، وأى ، وإى ، وبل ، وعن وفى وقد ، وكى ، ولا ، ولم ، ولن ، وما ، ومذ ، ومع – على رأى – ومن ، وها ، وهل ، ووا ، ووى ، ويا. وبقى عليه لو ، وأل – على رأى الخليل –.

وتسعه عشر ثلاثيه ، وهى : أجل ، وإذن ، وإلى ، وألا ، وأما ، وإنّ ، وأنّ ، وأيا ، وبلى ، وثمّ ، وجير ، وخلا ، وربّ ، وسوف ، وعدا ، وعلى ، وليت ، ونعم ، وهيا.

وثلاثه عشر رباعيه ، وهى : إلّا ، وألّا ، وإمّا ، وأمّا ، وحاشا ، وحتى ، وكأنّ ، وكلّا ، ولعلّ ، ولمّا ، ولو لا ، ولو ما ، وهلّا.

وخماسىّ واحد ، وهو : لكنّ.

ضابط : موقع الحروف

ترجم ابن السرّاج فى (الأصول) مواقع الحروف ثمّ قال : الحرف لا يخلو من ثمانيه مواضع : إما أن يدخل على الاسم وحده ، كلام التعريف ، أو الفعل وحده ، كسوف والسين ، أو ليربط اسما باسم أو فعلا بفعل ، كواو العطف ، نحو : جاء زيد وعمرو ، وقام وقعد ، أو فعلا باسم كمررت بزيد ، أو على كلام تامّ نحو : أعمرو أخوك؟ وما قام زيد ، أو ليربط جمله بجمله نحو إن يقم زيد يقعد عمرو ، أو يكون زائدا نحو : (فَبِما رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ) [آل عمران : ١٥٩].

أقسام الحروف : وقال أبو الحسين بن أبى الربيع فى (شرح الإيضاح) : الحروف

تأتى على عشره أقسام ، أحدها : أن يدلّ على معنى فى الفعل ، وهو : السين وسوف. الثانى : أن يدل على معنى فى الاسم ، وهو الألف واللام. الثالث : أن يكون رابطا بين اسمين أو فعلين ، وهى حروف العطف. الرابع : أن يكون رابطا بين فعل واسم ، وهى حروف الجر. الخامس : أن يربط بين جملتين ، وهى الكلم الداله على الشرط. السادس : أن يدخل على الجمله مغيّرا لفظها دون معناها ، وذلك إنّ. السابع : أن يدخل على الجمله فيغيّر معناها دون لفظها ، وذلك هل وما أشبهها. الثامن : أن يدخل على الجمله غير مغيّر لفظها ومعناها ، نحو لام الابتداء. التاسع : أن يدخل على الجمله فيغيّر لفظها ومعناها ، نحو ما الحجازيه. العاشر : أن يكون زائدا ، نحو : (فَبِما رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهُمْ) [آل عمران : ١٥٩].

وقال المهلّبىّ : أقسام ما جاءت له الحروف : [الطويل]

تفطّن فإنّ الحرف يأتى لستّه

لنقل ، وتخصيص ، وربط ، وتعديه

وقد زيد فى بعض المواضع ، واغتدى

جوابا ، كسيت العزّ والأمن ترديه

وقال فى الشرح : النقل من الإيجاب إلى النفى ، ومن الخبر إلى الاستخبار وإلى التمنّى والترجّى والتشبيه ونحوها ، والتخصيص للمضارع بالاستقبال بالسين وسوف ، وللاسم بلام التعريف ، والربط بحروف الجر ، وحروف العطف ، والتعديه يدخل فيها الواو فى المفعول معه ، وإلا فى الاستثناء ، والجواب كنعم ولا.

تقسيم الأندلسى للحروف : وقال الأندلسى فى (شرح المفصّل) : اعلم أن للحروف انقسامات كثيره : فتنقسم إلى ما يكون على حرف واحد ، وإلى ما يكون على اثنين فصاعدا إلى خمسه ، نحو : لكنّ ، والزائد على حرف إما أن يكون مفردا أو مركّبا نحو : من ، وإلى ، وأمّا ، ولو لا. وتنقسم أيضا إلى عامله وغير عامله.

وتنقسم إلى مختصّ بأحد القسمين ، وغير مختص ، وقد قيل : إن الحرف إما أن يجىء لمعنى فى الاسم خاصه ، نحو : لام التعريف ، وحرف الإضافه ، والنداء ، وغير ذلك أو فى الفعل خاصه ، نحو : قد ، والسين ، وسوف ، والجوازم ، والنواصب ، أو رابطا بين اسمين ، أو بين فعلين كحروف العطف. أو بين فعل واسم كحروف الجر. أو بين جملتين كحروف الشرط ، أو داخلا على جمله تامه قارنا لمعناها نحو : ليت ، ولعلّ.

أو مؤكدا له نحو : إنّ ، أو زائدا للتأكيد ، نحو : الباء فى نحو : ليس زيد بقائم.

وقال : وربما قيل بعباره أخرى : إنّ الحرف إنما جىء به ليربط اسما باسم ، أو فعلا بفعل ، أو جمله بجمله ، أو يعيّن اسما فقط ، أو فعلا فقط ، أو ينفى فعلا فقط ،

أو ينفى اسما فقط ، أو يؤكد فعلا فقط ، أو اسما فقط ، أو يخرج الكلام من الواجب إلى غير الواجب.

أقسام الحروف بالنسبه لتغيير الإعراب : ولها أقسام بالنسبه إلى تغيير الإعراب : قسم لا يغيّر الإعراب ولا المعنى نحو : (ما) الزائده فى قوله تعالى : (فَبِما رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ) [آل عمران : ١٥٩]. وقسم يغيّر الإعراب والمعنى ، نحو : ليت ولعلّ. وقسم يغيّر الإعراب دون المعنى ، نحو : إنّ. وقسم يغيّر المعنى دون الإعراب ، نحو : هل.

عده الحروف العامله : فأما عدّه الحروف العامله فثمانيه وثلاثون حرفا : سته منها تنصب الاسم وترفع الخبر ، وهى إنّ وأخواتها ، وأربعه تنصب الفعل بنفسها ، وهى : أن ، ولن ، وكى ، وإذن. وخمسه تنصب نيابه ، وهى : الفاء ، والواو ، وأو ، ولام كى ، والجحود ، وحتى. وثمانيه عشر تجر الاسم ، وخمسه تجزم الفعل.

الحروف غير العامله : وأما الحروف الغير العامله فتيّف وستون حرفا : منها سته غير حروف ابتداء ، وهى : إنما ، وكأنما وأخواتها ، وعشره للعطف ، وأربعه للمضارعه ، وأربعه للإعراب ، وأربعه تختص بالفعل ، وثلاثه للاستفهام ، وثلاثه للتأنيث ، وحرفان للتفسير ، وحرفان للتأكيد ، وحرفان للتعريف ، وحرف للتنكير ، وحرفا النسبه.

حروف تعمل على صفه ولا تعمل على صفه : ومنها حروف تعمل على صفه ، ولا تعمل على صفه ، وهى : ما ، ولا ، وحروف النداء. انتهى كلام الأندلسىّ.

رأى ابن الدهان فى تقسيم الحروف بالنسبه إلى عملها : وقال ابن الدهان فى (الغرّه) : الحروف تنقسم فى أحوالها إلى سته أقسام : الأول : ما يعمل فى اللفظ والمعنى نحو : ليت زيدا قائم. والثانى : ما يعمل فى اللفظ ولا يعمل فى المعنى نحو ما جاءنى من أحد ، والثالث : ما يعمل فى المعنى ولا يعمل فى اللفظ نحو وهل زيد قائم ، والرابع : ما يعمل فى اللفظ والمعنى ولا يعمل فى الحكم نحو لا أبا لزيد.

والخامس : ما لا يعمل فى لفظ ولا معنى ، وإنما يعمل فى الحكم نحو علمت لزيد منطلق. والسادس : ما لا يعمل فى لفظ ولا معنى ولا حكم نحو : (فَبِما رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ) [آل عمران : ١٥٩] ، فى أحد القولين ، انتهى.

رأى ابن الزجاج فى أنواع الحروف : وفى (تذكره) ابن الصائغ قال : نقلت من مجموع بخط ابن الزجاج : الحروف على ثلاثه أضرب ، ضرب يدخل للائتلاف ، وضرب لحدوث معنى لم يكن ، وضرب زائد مؤكد ، فالأول : لو سقط أصل الكلام ، والثانى : لو سقط تغير المعنى ولم يختل ، والثالث : لو سقط لم يتغير المعنى ، والأول

على أربعه أوجه : ربط اسم باسم ، وربط فعل باسم ، وربط فعل بفعل ، وربط جمله بجمله. والثانى : على ثلاثه أوجه ، تخصيص الاسم كالرجل ، والفعل كسيضرب ، وبنقل الكلام كحروف النفى ، والثالث على وجهين : عامل كأن زيدا قائم ، وغير عامل نحو لزيد قائم.

تقسيم ابن فلاح للحروف : وقال ابن فلاح فى (مغنيه) : الحرف يدخل إما للربط ، أو للنقل أو للتأكيد أو للتنبيه ، أو للزياده ، ويندرج تحت الربط حروف الجر والعطف والشرط والتفسير والجواب والإنكار والمصدر ، لأن الربط هو الداخل على الشىء لتعلقه بغيره ، ويندرج تحت النقل حروف النفى والاستفهام والتخصيص والتعريف والتنفيس والتأنيث ، ويندرج تحت التنبيه حروف النداء والاستفتاح والردع والتذكير والخطاب.

تقسيم ابن الخباز للحروف : قال ابن الخباز فى (شرح الدره) : الحروف العامله أربعه أقسام ، قسم : يرفع وينصب وهو إن وأخواتها ، ولا المشبهه بأن ، وما ولا المشبهتان بليس ، وقسم : ينصب فقط وذلك حروف النداء ونواصب الفعل المضارع.

قال : وأضاف عبد القاهر إلى ذلك إلا فى الاستثناء والواو التى بمعنى مع ، قال : وفيه نظر ، وقسم : يجر فقط وهى حروف الجر ، وقسم : يجزم فقط وهى حروف الجزم.

فائد : أشبه الحروف بالأسماء وأشبهها بالأفعال : قال عبد اللطيف فى (اللمع الكامليه) : أشبه الحروف بالأسماء نعم ، وبلى ، وجير ، وقط ، وبالأفعال ، يا وأخواتها ، وقد فى (كأن قد). وأضعفها الزائده والمتطرفه كالتنوين.

باب الكلام والجمله

اشاره

قال أبو طلحه بن فرقد الأندلسى فى (شرح فصول ابن معط) : الذى يتصوّر من التأليف مع الإفاده وبدونها سبعه : الاسم مع مثله ، والفعل مع مثله ، والحرف مع مثله ، أو مع المجموع ، أو كل واحد مع خلافه ، وذلك الاسم مع الفعل أو مع الحرف ، أو الفعل مع الحرف ، وأما المجموع فليس بقسم زائد ، لأنّ الحرف لا يدخل على غير مفيد فيعتدّ به. إنما فائدته ربط المفيد. انتهى. نقله ابن مكتوم فى (تذكرته).

ضابط : الجمل التى لا محل لها من الإعراب

الجمل التى لا محلّ لها من الإعراب سبع ، قال ابن هشام فى (المغنى) : بدأنا بها لأنّها لم تحلّ محل المفرد. وذلك هو الأصل فى الجمل.

الأولى : الابتدائيه ، وتسمى أيضا المستأنفه. كالجمل المفتتح بها السور ، والجمله المنقطعه عما قبلها نحو : مات فلان رحمه الله.

الثانيه : المعترضه بين شيئين لإفاده الكلام تقويه وتحسينا. كقوله تعالى : (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا - وَلَنْ تَفْعَلُوا - فَاتَّقُوا النَّارَ) [البقره : ٢٤]. وقال : «فالحقّ - والحقّ أقول - لأملأنّ». (فَلا أُقْسِمُ بِمَواقِعِ النُّجُومِ - وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ - إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ) [الواقعه : ٧٥ - ٧٧] ، (وَإِذا بَدَّلْنا آيَةً مَكانَ آيَةٍ - وَاللهُ أَعْلَمُ بِما يُنَزِّلُ - قالُوا إِنَّما أَنْتَ مُفْتَرٍ) [النحل : ١٠١].

الثالثه : التفسيريه : وهى الفضله الكاشفه لحقيقه ما تليه نحو : (وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هذا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ) [الأنبياء : ٣] ، فجمله الاستفهام مفسره للنجوى. (إِنَّ مَثَلَ عِيسى عِنْدَ اللهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرابٍ ثُمَّ قالَ لَهُ : كُنْ فَيَكُونُ) [آل عمران : ٥٩] فخلقه ، وما بعده تفسير لمثل آدم (هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلى تِجارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذابٍ أَلِيمٍ ، تُؤْمِنُونَ بِاللهِ) [الصف : ١٠ - ١١] ، فجمله تؤمنون تفسير للتجاره.

الرابعه : المجاب بها القسم : نحو : (يس وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ ، إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ) [يس : ١ - ٣].

الخامسه : الواقعه جوابا لشرط غير جازم مطلقا ، نحو جواب : (لو) و (لو لا) ، و (لمّا) ، وكيف ، أو جازم ولم يقترن بالفاء ولا بإذا الفجائيه. نحو : إن تقم أقم ، وإن قمت قمت. أما الأول فلظهور الجزم فى لفظ الفعل ، وأما الثانى فلأنّ المحكوم لموضعه بالجزم الفعل ، لا الجمله بأسرها.

السادسه : الواقعه صله لاسم أو حرف ، نحو : جاء الذى قام أبوه ، وأعجبنى أن قمت. فالذى فى موضع رفع ، والصله لا محلّ لها ، ومجموع (أن قمت) فى موضع رفع ، لا (أن) وحدها. لأنّ الحرف لا إعراب له لا لفظا ولا محلّا ، ولا قمت وحدها.

السابعه : التابعه لما لا محلّ له ، نحو : قام زيد ، ولم يقم عمرو ، إذا قدّرت الواو عاطفه.

الجمل التى لها محل من الإعراب : وأما الجمل التى لها محلّ من الإعراب فهى أيضا سبع :

الأولى : الواقعه خبرا ، نحو زيد ، أبوه قائم.

الثانيه : الواقعه حالا نحو : (لا تَقْرَبُوا الصَّلاةَ وَأَنْتُمْ سُكارى) [النساء : ٤٣].

الثالثه : المحكيه بالقول نحو : (قالَ إِنِّى عَبْدُ اللهِ) [مريم : ٣٠] ، (ثُمَّ يُقالُ هذَا الَّذِى كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ) [المطففين : ١٧].

الرابعه : المضاف إليها ، نحو : (يَوْمَ وُلِدْتُ) [مريم : ٣٣] ، (يَوْمُ لا يَنْطِقُونَ) [المرسلات : ٣٥ - ٣٦] ، (يَوْمَ هُمْ بارِزُونَ) [غافر : ١٥ - ١٦].

الخامسه : الواقعه بعد الفاء أو إذا جوابا لشرط جازم ، نحو : (مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلا هادِيَ لَهُ) [الأعراف : ١٨٦] ، (وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِما قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذا هُمْ يَقْنَطُونَ) [الروم : ٣٦].

السادسه : التابعه لمفرد نحو : (يَوْمٌ لا بَيْعٌ فِيهِ) [البقره : ٢٥٤] ، (وَاتَّقُوا يَوْماً تُرْجَعُونَ فِيهِ) [البقره : ٢٨١] ، (لِيَوْمٍ لا رَيْبَ فِيهِ) [آل عمران : ٩].

السابعه : التابعه لجمله لها محلّ ، ويقع ذلك فى بابى النسق والبدل خاصه.

نحو : زيد قام أبوه وقعد أخوه. (قالُوا : إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّما نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُنَ) [البقره : ١٤].

قال ابن هشام (١) : والحقّ أنها تسع ، والذى أهملوه الجمله المستثناه نحو : (إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ فَيُعَذِّبُهُ اللهُ) [الغاشيه : ٢٣ - ٢٤] ، والجمله المسند إليها نحو : (سَواءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ) [البقره : ٦] تسمع بالمعيدىّ خير من أن تراه (٢).

وقال الشيخ بدر الدين بن أمّ قاسم : [الكامل]

جمل أتت ولها محلّ معرب

سبع لأن حلّت محلّ المفرد

خبريّه ، حاليّه ، محكيّه

وكذا المضاف لها بغير تردّد

ومعلّق عنها ، وتابعه لما

هو معرب أو ذو محل فاعدد

وجواب شرط جازم بالفاء أو

بإذا وبعض قال غير مقيّد

وأتتك تسع ما لها من موضع

صله ، وعارضه ، وجمله مبتدى

وجواب أقسام ، وما قد فسّرت

فى أشهر والخلف غير مبعّد

وبعيد تحضيض ، وبعد معلّق

لا جازم ، وجواب ذلك أورد

وكذاك تابعه لشيء ما له

من موضع ، فاحفظه غير مفنّد

وقال أبو حيّان : أصل الجمله ألا يكون لها موضع من الإعراب ، وإنما كان

١- انظر مغنى اللبيب (٤٧٧).

٢- انظر مجمع الأمثال (١ / ١٧٧) ، والمستقصى (المثل رقم ١٥٩٨) ، وتمثال الأمثال (رقم ٢١٩ - ٢٢٠) ، والفاخر (ص ٦٥) ، وفصل المقال (١٣٥) ، ويضرب المثل لمن خبره خير من مرآه.

كـذلك لأنها إذا كان لها موضع من الإعراب تقـدّرت بالمفرد لأن المعرب إنما هو المفرد ، والأصل فى الجمله ألا تكون مقدّره بالمفرد. والجمل على قسمين : قسم لا موضع له من الإعراب ، وقد حصرته فى اثنى عشر قسما.

الأـول : أن تقع الجمله ابتـداء كلام لفظا ونيّه ، أو نيه لا لفظا. نحو : زيـد قائم وقام زيـد ، وراكبا جاء زيـد. فإن وقعت أول كلام لفظا لا نيه كان لها محل من الإعراب نحو : أبوه قائم زيد ،.

الثانى : أن تقع بعـد أدوات الابتداء فيشـمل ذلك الحروف المكفوفه نحو : إنما زيد قائم ، وإذا الفجائيه ، نحو : خرجت فإذا زيد قـائم ، وهـل ، وبـل ، ولكن ، وألاـ ، وأما ، وما النافيه غير الحجازيه ، وبينما ، وبينا ، نحو : هل زيـد قائم ، وما زيـد منطلق ، وقول الأفوه الأودىّ : [الرمل]

٢٦٦- (١)بينما النّاس على عليائها

إذ هووا فى هوّه فيها فغاروا

وقال : [الوافر]

٢٦٧- (٢)فبينا نحن نرقبه أتانا

معلّق وفضّه وزناد راع

الثالث : أن تقع بعد أدوات التحضيض ، نحو : هلّا ضربت زيدا.

الرابع : أن تقع بعـد حروف الشـرط غير العامله ، نحو : لو لا زيـد لأكرمتك ، ولو جاء زيـد أكرمتك ، ولمّا جاء زيد أكرمتك ، على مذهب سيبويه (٣) فى (لمّا) ، فإنه يذهب إلى أنها حرف. ومذهب الفارسىّ أنها اسم ظرف ، فتكون الجمله عنده فى موضع جرّ بإضافه الظرف إليه ، ويقدّرها بحين.

الخامس : أن تقع جوابا لهذه الحروف الشرطيه التى لا تعمل ، نحو المثل السابقه.

السادس : أن تقع صله لحرف أو اسم ، نحو : قام الذى وجهه حسن ، ونحو قول الشاعر : [الوافر]

١- ٢٦٦- الشاهـد للأفوه الأودىّ فى ديوانه (ص ١١) ، ولسـان العرب (إذا) ، وتـاج العروس (إذا) ، ونهايه الأرب (٣ / ٦٤) ، وخزانه الأدب (٤ / ٥٤٦).

٢- ٢٦٧- الشاهـد لنصيب فى ديوانه (ص ١٠٤) ، ولرجـل من قيس عيلاـن فى الكتاب (١ / ٢٢٦) ، وشـرح شواهد المغنى (٢ / ٧٩٨) ، وبلا نسبه فى أمالى ابن الحاجب (١ / ٣٤٢) ، والجنى الدانى (ص ١٧٦) ، وخزانه الأدب (٧ / ٧٤) ، والدرر (٣ / ١١٨) ،

ورصف المبانى (ص ١١) ، وسرّ صناعه الإعراب (١ / ٢٣) ، وشرح أبيات سيبويه (١ / ٤٠٥) ، وشرح المفصّل (٤ / ٩٧) ، والصاحبى فى فقه اللغه (ص ١٤٧) ، ولسان العرب (بين) ، وهمع الهوامع (١ / ٢١١).

٣- انظر الكتاب (٤ / ٣٥٦).

٢٦٨- (١)يسرّ المرء ما ذهب اللّيالى

وكان ذهابهنّ له ذهابا

السابع : أن تقع اعتراضيه ، نحو قوله تعالى : (وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ - لَوْ تَعْلَمُونَ - عَظِيمٌ) [الواقعه : ٧٥ - ٧٧].

الثامن : أن تقع تفسيريه ، نحو قولك : أشرت إليه أن قم ، وكتبت إليه أن اضرب زيدا.

التاسع : أن تقع توكيدا لما لا محلّ له من الإعراب نحو : قام زيد قام زيد.

العاشر : أن تقع جواب قسم ، نحو : والله ما زيد قائما ، والله ليخرجنّ.

الحادى عشر : أن تكون معطوفه على ما لا محل له من الإعراب نحو : جاء زيد وخرج عمرو.

الثانى عشر : الجمله الشرطيه إذا حذف جوابها ، وتقدّمها ما يدلّ عليه ، نحو : قول العرب : أنت ظالم (٢) إن فعلت ، والتقدير : إن فعلت فأنت ظالم. أو تقدمها ما يطلب ما يدل على جوابها نحو : والله إن قام زيد ليقومنّ عمرو ، فالقسم يطلب ليقومنّ ، وليقومنّ دليل على جواب الشرط ، التقدير : إن قام زيد يقم عمرو.

وقسم له موضع من الإعراب ، وينحصر فى أنواع الإعراب ، فمنها ما هو فى موضع رفع وهو ثمانيه أقسام سته باتفاق واثنان باختلاف.

الأول : أن تقع خبرا لمبتدأ نحو : زيد أبوه قائم.

الثانى : أن تقع خبرا للا لنفى الجنس ، نحو : لا ربيئه قوم يجىء بخير.

الثالث : أن تقع خبرا بعد إنّ وأخواتها ، نحو : إنّ زيدا وجهه حسن.

الرابع : أن تقع صفه لموصوف مرفوع ، نحو : جاءنى رجل يكتب غلامه.

الخامس : أن تقع معطوفه على ما هو مرفوع ، نحو : جاءنى رجل عاقل ويكتب خطّا حسنا.

السادس : أن تقع بدلا من مرفوع ، نحو : أنت تأتينا تلمّ بنا فى ديارنا ، هذه السنه باتفاق ، والاثنان اللذان فيهما الخلاف :

الأول : أن تكون فى موضع الفاعل ، نحو : يعجبنى ، يقوم زيد.

١- ٢٦٨- الشاهد بلا نسبه فى الجنى الدانى (ص ٣٣١) ، والدرر (١ / ٢٥٣) ، وشرح التصريح (١ / ٢٦٨) ، وشرح قطر الندى (ص

٤١) ، وشرح المفصّل (٨ / ١٤٢) ، وهمع الهوامع (١ / ٨١).

٢- انظر الخصائص (١ / ٢٨٣) ، والمقتضب (٢ / ٦٨).

والثانى : أن تكون فى موضع المفعول الـذى لم يسمّ فاعله ، نحو قوله تعالى : (وَإِذا قِيلَ لَهُمْ لا تُفْسِدُوا فِى الْأَرْضِ) [البقره : ١١] والصحيح أن الجمله لا تقع موقع الفاعل ولا المفعول الذى لم يسم فاعله إلا إن اقترن بها ما يصيّرها إياه فى تقدير المفرد.

ومنها : ما هو فى موضع نصب ، وهو ثلاثه عشر قسما ، عشره باتفاق وثلاثه باختلاف :

الأول : أن تقع خبرا لكان وأخواتها ، نحو : كان زيد يخرج أخوه.

الثانى : أن تقع فى موضع المفعول الثانى لظننت وأخواتها ، نحو : ظننت زيدا يقوم أخوه.

الثالث : أن تقع فى موضع المفعول الثالث لأعلمت وأخواتها ، نحو : أعلمت زيدا عمرا ينطلق غلامه.

الرابع : أن تقع خبرا بعد (ما) الحجازيه ، نحو : ما زيد أبوه قائم.

الخامس : أن تقع خبرا ل (لا) أخت ما ، نحو : لا رجل يصدق.

السادس : أن تقع فى موضع المفعول للقول الذى يحكى به ، نحو : قال زيد : عمرو منطلق ، فعمرو منطلق فى موضع مفعول قال.

السابع : أن تقع فى موضع المفعول للفعل المعلّق ، نحو : علمت ما زيد قائم ، وسألت أيّهم أفضل.

الثامن : أن تقع معطوفه على ما هو منصوب أو موضعه نصب ، نحو : ظننت زيدا قائما ويخرج أبوه ، وظننت زيدا يقوم ويخرج.

التاسع : أن تقع فى موضع الصفه لمنصوب ، نحو : قتلت رجلا يشتم زيدا.

العاشر : أن تقع فى موضع الحال ، نحو قوله (١) : [الطويل]

وقد أغتدى والطير فى وكناتها

[بمنجرد قيد الأوابد هيكل]

الحادى عشر : أن تكون فى موضع نصب على البدل ، نحو قولك : عرفت زيدا أبو من هو ، على خلاف فى هذا القسم الأخير. فقولك : أبو من هو ، فى موضع نصب على البدل من زيد على تقدير مضاف ، أى : عرفت قصه زيد أبو من هو.

الثانى عشر : أن تقع مصدّره بمذ ومنذ ، نحو قولك : ما رأيته مذ خلقه الله.

١- مرّ الشاهد رقم (٢٤٩).

ففى هـذه الجمله خلاـف : ذهب الجمهور إلى أنهـا لاـ موضع لها من الإعراب ، وذهب السـيرافىّ إلى أنها فى موضع نصب على الحال.

الثالث عشر : أن تقع مستثنى بها ، نحو : قام القوم خلا زيدا ، وقاموا ليس خالدا ، ففيهما خلاف.

ومنها : ما هو فى موضع جرّ ، وذلك سته أقسام : ثلاثه باتّفاق وثلاثه باختلاف ، فالتى باتفاق :

أحدها : أن تقع مضافا إليها أسـماء الزمان ، نحو جئتك يوم زيد أمير ، وقال تعالى : (يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعالَمِينَ) [المطففين : ۶].

الثانى : أن تقع موضع الصفه ، نحو : مررت برجل يكتب مصحفا.

الثـالث : أن تقع معطوفه على مخفوض ، أو مـا موضـعه خفض ، نحو : مررت برجل كاتب ويجيـد الشـعر ، ومررت برجل يكتب ويجيد.

والتى باختلاف :

أحدها : أن تقع بعد (ذو) فى نحو قول العرب : اذهب بذى تسلم. وذهب بعضهم إلى أنها فى محل جرّ ، وذهب بعضهم إلى أنها لا محلّ لها من الإعراب.

الثانى : أن تقع بعد آيه بمعنى علامه نحو قول الشاعر : [الوافر]

۲۶۹- (۱)بآيه قام ينطق كلّ شىء

وخان أمانه الدّيك الغراب

ذهب بعضـهم إلى أنها فى موضع جرّ بالإضافه ، وذهب بعضهم إلى أنها لا موضع لها وحدها من الإعراب ، بل يقدّر معها حرف يكون ذلك الحرف والجمله فى موضع جرّ.

الثالث : أن تقع بعد حتى الابتدائيه ، نحو قول امرئ القيس : [الطويل]

۲۷۰- (۲)سريت بهم حتّى تكلّ مطيّهم

وحتّى الجياد ما يقدن بأرسان

۱- ۲۶۹- الشاهد لأميه بن أبى الصلت فى ديوانه (ص ۱۹) ، وتذكره النحاه (ص ۶۸۴) ، والحيوان (۲ / ۳۲۱) ، وخزانه الأدب (۱

/ ۲۴۹).

۲- ۲۷۰- الشاهد لامرئ القيس فى ديوانه (ص ۹۳) ، والكتاب (۳ / ۲۵) ، والدرر (۶ / ۱۴۱) ، وشرح أبيات سيبويه (۲ / ۴۲۰) ، وشرح الأشمونى (۲ / ۴۲۰) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ۲۲۸) ، وشرح شواهد المغنى (۱ / ۳۷۴) ، وشرح المفصّل (۵ / ۷۹) ، ولسان العرب (مطا) ، وبلا نسبه فى أسرار العربيه (ص ۲۶۷) ، وجواهر الأدب (ص ۴۰۴) ، ورصف المبانى (۵ / ۱۸۱) ، وشرح المفصّل (۸ / ۱۹) ، ولسان العرب (غزا) ، والمقتضب (۲ / ۷۲) ، وهمع الهوامع (۲ / ۱۳۶).

ذهب الجمهور إلى أن هذه الجمله لا محلّ لها من الإعراب ، وذهب الزجّاج وابن درستويه إلى أنها فى محل جرّ بحتى.

ومنها ما هو فى موضع جزم ، وذلك ثلاثه أقسام :

أحدها : أن تقع بعد أداه شرط عامله ، ولم يظهر لها عمل ، نحو : إن قام زيد قام عمرو.

الثانى : أن تقع جوابا للشرط العامل ، نحو : إن يقم زيد فعمرو قائم ، وإن يقم زيد قام عمرو. فهاتان الجملتان فى محل جزم ، ولهذا يجوز العطف عليهما بالجزم.

قال تعالى : (مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلا هادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ) [الأعراف : ١٨٦].

الثالث : أن تكون معطوفه على مجزوم. أو ما موضعه جزم ، نحو : إن قام زيد ويخرج عمرو أكرمتهما ، وقوله تعالى : (مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلا هادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ) [الأعراف : ١٨٦] ، فذلك اثنان وأربعون قسما بالمتّفق عليه والمختلف فيه ، انتهى.

وقال (١) الشيخ سراج الدين الدمنهورى فى الجمل التى لها محلّ ، والتى لا محلّ لها : [الطويل]

وخذ جملا عشرا وستّا فنصفها

لها موضع الإعراب جاء مبينا

فوصفيّه ، حاليّه ، خبريّه

مضاف إليها ، واحك بالقول معلنا

كذلك فى التعليق والشّرط والجزا

إذا عامل يأتى بلا عمل هنا

وفى الشّرط قالوا لا محلّ لها ، كما

أتت صله مبدوءه ، سرّك الهنا

وفى الشّرط لم يعمل ، كذاك جوابه

جواب يمين مثله ، فاتك العنا

مفسّره أيضا ، وحشوا كذا أتت

كذلك فى التخصيص. نلت به الغنى

وجمعن أيضا فى هذين البيتين : [الكامل]

خبريّه ، حاليّه ، محكيّه

بالقول ، ذات إضافه ومعلّق

وجواب ذى جزم بفاء أو إذا

ولتابع حكم التقدّم أطلقوا

فائده : معانى استعمال المفرد : قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس فى تعليقه على المقرّب : المفرد يستعمل فى كلام النحاه بأحد معان خمسه :

أحدها : المفرد الذى هو مقابل للجمله ، يذكر فى خبر المبتدأ ونواسخه.

١- انظر العينى (١ / ٢٥٢).

والثانى : المفرد الذى هو قباله المركّب ، نحو : بعلبك.

والثالث : المفرد الذى هو مقابل المضاف.

والرابع : المفرد الذى هو مقابل المثّنى والمجموع.

والخامس : المفرد الذى هو فى باب النداء ، وباب لا لنفى الجنس ، وهو مقابل للمضاف والمشابه للمضاف.

ضابط : لا توجد جمله فى اللفظ كلمه واحده إلا الظرف

قال السخاوىّ فى (شرح المفصّل) : ليس لنا جمله هى فى اللفظ كلمه واحده إلا الظرف نحو : مررت بالذى عندك أو خلفك.

باب المعرب والمبنى

قاعده : الأصل فى الإعراب الحركات

أصل الإعراب أن يكون بالحركات ، والإعراب بالحروف فرع عليها.

قال ابن يعيش (١) : وإنما كان الإعراب بالحركات هو الأصل لوجهين :

أحدهما : أنّا لما افتقرنا إلى الإعراب للدلاله على المعنى كانت الحركات أولى ، لأنها أقل وأخف وبها نصل إلى الغرض ، فلم يكن بنا حاجه إلى تكلّف ما هو أثقل ، ولذلك كثرت فى بابها أعنى الحركات ، وقلّ غيرها مما أعرب به ، وقدّر غيرها بها ، ولم تقدّر هى به.

والثانى : أنّا لمّا افتقرنا إلى علامات تدلّ على المعانى وتفرق بينها وكانت الكلمه مركبه من الحروف ، وجب أن تكون العلامات غير الحروف ، لأن العلامه غير المعلم ، كالطراز فى الثوب. فلذلك كانت الحركات هى الأصل ، وقد خولف الدليل ، وأعربوا بعض الكلم بالحروف ، لأمر اقتضاه ، انتهى.

وقال أبو البقاء فى (اللّباب) : الأصل فى علامات الإعراب الحركات دون الحروف لثلاثه أوجه :

أحدها : أن الإعراب دالّ على معنى عارض فى الكلمه ، فكانت علامته حركه عارضه فى الكلمه ، لما بينهما من التناسب.

١- انظر شرح المفصّل (١ / ٥١).

والثانى : أن الحركه أيسر من الحرف ، وهى كافيه فى الدلاله على الإعراب ، وإذا حصل الغرض بالأخصر لم يصر إلى غيره.

والثالث : أن الحرف من جمله الصيغه الداله على معنى الكلمه اللازم لها ، فلو جعل الحرف دليلا على الإعراب لأدى إلى أن يدلّ الشيء الواحد على معنيين ، وفى ذلك اشتراك ، والأصل أن يخصّ كل معنى بدليل.

قاعده : الأصل فى البناء السكون

الأصل فى البناء السكون لثلاثه أوجه :

أحدها : أنه أخفّ من الحركه ، فكان أحقّ بالأصاله لخفّته.

والثانى : أن البناء ضدّ الإعراب ، وأصل الإعراب الحركات ، فأصل البناء السكون.

والثالث : أنّ البناء يكسب الكلمه ثقلا ، فناسب ذلك أصاله البناء على السكون.

أسباب البناء على الحركه : وأما البناء على الحركه فلأحد أربعه أشياء :

١- إما لأن له أصلا فى التمكّن : كالمنادى ، والظروف المقطوعه عن الإضافه ، ولا رجل ، وخمسه عشر. وهذا أقرب المبنيات إلى المعرب.

٢- وإما تفضيلا له على غيره : كالماضى بنى على حركه تفضيلا له على فعل الأمر.

٢- وإما للهرب من التقاء الساكنين. كأين ، وكيف ، وحيث ، وأمس.

٤- وإمّا لأن حركته ضروريه ، وهى الحروف الأحاديه كالباء واللام والواو والفاء ، لأنه لا يمكن النطق بالساكن أولا ، سواء كان فى الأول لفظا أو تقديرا ، كالكاف فى نحو رأيتك. لأنها وإن كانت متصله لفظا ، فهى منفصله تقديرا وحكما ، لأن ضمير المنصوب فى حكم المنفصل. وإذا كانت منفصله حكما لزم الابتداء بالساكن حكما ، لو لم يحرّك. بخلاف الألف والواو فى (قاما وقاموا) لأن ضمير الفاعل ليس فى حكم المنفصل فلا يلزم منه الابتداء بالساكن حكما. ذكر ذلك فى (البسيط).

قاعده : القول فى بناء الكلمه التى على حرف واحد

قال ابن النحاس فى (التعليقه) : كل كلمه على حرف واحد مبنيه يجب أن تبنى على حركه تقويه لها ، وينبغى أن تكون الحركه فتحه طلبا للتخفيف ، فإن سكن منها شيء كالياء فى غلامى فطلبا لمزيد التخفيف.

فائده : الخلاف فى علل البناء

قال ابن النحاس فى (التعليقه) : فى علل البناء خلاف :

آ – فمذهب ابن السرّاج وأبى على ومن تبعه أن علل البناء منحصره فى شبه الحرف ، أو تضمّن معناه.

ب – وعدّ الزمخشرىّ والجزولىّ وابن معط وابن الحاجب وجماعه آخرون علل البناء خمسه : هذين ، والوقوع موقع المبنىّ ، ومناسبه المبنىّ ، والإضافه إلى المبنىّ.

ج – وزاد ابن عصفور سادسه ، وهى : الخروج عن النظائر ، كأىّ فى : (أَيُّهُمْ أَشَدُّ) [مريم : ۶۹] ووجه خروجها عن نظائرها حذف صدر صلتها من غير طول.

قال ابن النحّاس : وينبغى على هذا التعداد أن يضاف إليهنّ سابعه ، وهى تنزّل الكلمه منزله الصدر من العجز ، كبعل فى بعلبكّ ، وخمسه فى خمسه عشر.

وعلّل بعضهم بناء أسماء الأفعال بأنها لا تعقد ولا تركّب على الأصح ، والإعراب إنما يستحق بعد العقد والتركيب ، فتكون هذه عله أخرى مضافه إلى ما عددنا من العلل فتكون ثامنه. وقد علّل بهذه العله بناء حروف الهجاء : باء ، تاء ، ثاء وأسماء العدد فى قولهم : واحد ، اثنان ، ثلاثه ، أربعه. وكذا كلّ ما لم يعقد ولم يركّب.

وجعل ابن عصفور عله بناء المنادى وأسماء الأفعال واحده ، وهى وقوعهما موقع الفعل.

وفرّق الزمخشرىّ : فجعل عله بناء أسماء الأفعال هذه ، وجعل عله المنادى وقوعه موقع ما أشبه ما لا تمكّن له ، وهو أنه يقول : إن المنادى واقع موقع كاف أدعوك ، وكاف أدعوك أشبهت كاف ذاك والنجاءك لاشتراكهما فى الخطاب ، فتكون تاسعه.

وكذلك جعل ابن عصفور الإضافه إلى مبنىّ مطلقا عله واحده.

والزمخشرىّ عبّر عنها بأن قال : أو إضافته إليه. يعنى إلى ما لا تمكّن له.

فناقشه ابن عمرون ، وقال يرد عليه : (يومئذ) فإنه مضاف إلى ما أشبه ما لا تمكّن له ، فيحتاج أن يقول الزمخشرى : إلى ما لا تمكّن له كالمضاف إلى الفعل ، أو إلى ما أشبه ما لا تمكّن له كالمضاف إلى إذ نحو : يومئذ ، وما أشبهه ، فتكون عاشره.

ويضاف إليه حاديه عشره وهى : تركيب المعرب مع الحرف نحو : لا رجل والفعل المؤكد بالنونين على أحد التعليلين فى كل واحد منهما ، وهذه العلل كلّها موجبه إلا الإضافه إلى المبنى ، فإنها مجوّزه ، انتهى.

تنبيه : رأى ابن مالک فى عله البناء والرد عليه

حصر ابن مالک (۱) عله البناء فى شبه الحرف ، وتعقّبه أبو حيّان بأن الناس ذكروا للبناء أسبابا غيره.

وأجيب بأنه لم ينفرد به ، فقد نقله جماعه عن ظاهر كلام سيبويه ، ونقله ابن القوّاس عن أبى على الفارسى وغيره (۲).

وقال صاحب (البسيط) : اختلف النحاه فى عله البناء ، فذهب أبو الفتح إلى أنها شبه الحرف فقط ، انتهى.

ورأيته أنا فى (الخصائص) (۳) : لأبى الفتح ، وعبارته : إنما سبب بناء الاسم مشابهته للحرف لا غير. ورأيته أيضا فى الأصول لابن السرّاج ، وفى التعليقين لأبى البقاء ، وفى الجمل للزجاجى ، وذكر بعض شرّاحه أنه مذهب الحذّاق من النحويين.

ضابط : أقسام المركب من المبنيات

قاب ابن الدهّان فى (الغرّه) : المركب من المبنيّات سبعه أقسام.

الأول : اسم بنى مع اسم ، نحو : خمسه عشر ونحوه.

الثانى : اسم بنى مع صوت ، نحو : سيبويه.

الثالث : فعل بنى مع اسم ، نحو : حبّذا.

الرابع : حرف بنى مع اسم ، نحو : لا رجل.

الخامس : حرف بنى مع فعل ، نحو : هلمّ.

السادس : صوت بنى مع صوت ، نحو : حىّ هلا.

السابع : حرف بنى مع حرف ، نحو : هلّا. ولم يذكره ابن السرّاج فى القسمه.

وزاد قوم قسما آخر. فقالوا : فعل بنى مع حرف ، نحو : تضربنّ ويضربن. وهذا يستغنى عنه بهلمّ وقسمه.

ضابط : المبنى فى بناء بعض الحروف

قال الشيخ علم الدين السخاوىّ فى (تنوير الدياجى) : ليس فى العربيه مبنىّ

۱- انظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص ۷).

۲- انظر شرح التسهيل (۱ / ۲۸).

٣- انظر الخصائص (٣ / ٥٠).

تـدخل عليه اللاـم إلا رجع إلى الإعراب ، كأمس إذا عرّف باللام صار معربا ، إلا المبنى فى حال التنكير ، فإن اللام إذا دخلته لا تمكّنه ، لأـنه قـد أصـابه البنـاء فى الحـال التى توجب التخفيف والتمكّن ، وهى حـال التنكير ، فـإذا دخلته اللاـم لم تمكّنه ، ولم يعرّف نحو : خمسه عشر وإخوته فإنه مبنىّ ، فإذا دخلته اللام بقى معها على بنائه.

ضابط : الرأى فى بناء بعض الحروف

قال ابن الدهان فى (الغرّه) : ليس فى الحروف ما هو مبنى على الضم غير منذ ، والأفعال ليس فيها ذلك ، وأما (ضـربوا) فالضـمه عـارضه للواو ، والعـارض لاـ اعتـداد به ، كمـا نقول فى حركه التقـاء الساكنين. ولهـذا لم يردّ المحـذوف فى : لم يقم الآن ومثل ذلـك (مـذ) فيمن ضمّ ، وجمـاعه يعتـدّون به بناء ، منهم الربعىّ ، وقـد بنى حرف آخر على الضم ، وهو ربّ فى لغه قوم. وجعل بعضهم (من الله) من هذا القسم.

قاعده : النصب أخو الجر

النصب أخو الجرّ ، ولذا حمل عليه فى بابى المثنى والجمع دون المرفوع.

قـال ابن بابشـاذ فى (شـرح المحتسب) : وإنمـا كـان أخـاه لأـنه يوافقه فى كنايه الإضـمار نحو : رأيتك ، ومررت بك ، ورأيته ، ومررت به ، وهما جميعا من حركات الفضلات ، أعنى النصب والجرّ ، والرفع من حركات العمد.

فائده : معنى : الجمع على حد التثنيه

قـال السـخاوى فى (شـرح المفصّـل) : معنى قولهم : الجمع على حـدّ التثنيه أن هـذا الجمع لاـ يكون إلاـ لما يجوز تنكير معرفته ، وتعريف نكرته ، كالتثنيه ، فكما أن التثنيه لا تكون إلا كـذلك فهـذا الجمع على حـدّها المحـدود لها ، ويسـمى جمع السـلامه ، وجمع الصحه لسلامه بناء الواحد فيه وصحته ، ويسمى الجمع على هجائين ، لأنه مره بالواو ومره بالياء.

قـال : وقـد عـدّ بعض النحـاه لهـذه الواو ثمـانيه معان ، فقال : هى علامه الجمع ، والسـلامه ، والعقل ، والعلميه ، والقله ، والرفع ، وحرف الإعراب ، والتذكير.

فائده : سبب إعراب الأسماء السته بالحروف : قال ابن يعيش (١) : ذهب قوم إلى أن

١- انظر شرح المفصّل (١ / ٥٢).

الأسماء السته إنما أعربت بالحروف توطئه لإعراب التثنيه والجمع بالحروف ، وذلك أنهم لما التزموا إعراب التثنيه والجمع بالحروف جعلوا بعض المفرده بالحروف ، حتى لا يستوحش من الإعراب فى التثنيه والجمع السالم بالحروف. قال : ونظير التوطئه هنا قول أبى إسحاق : إن اللام الأولى فى نحو قولهم : والله لئن زرتنى لأكرمنّك ، إنما دخلت زائده موطّئه مؤذنه باللام الثانيه ، والثانيه هى جواب القسم ومعتمده.

فائده : قال ابن النحاس فى (التعليقه) : المضمر الذى يضاف إليه (كلا وكلتا) ثلاثه ألفاظ : كما ، وهما ، ونا.

قاعده : لا يجتمع إعرابان فى آخر كلمه

قال فى (البسيط) : لا يمكن اجتماع إعرابين فى آخر كلمه ، ولهذا حكيت الجمل المسمّى بها ، ولم تعرب ، ولأنها لو أعربت لم تخل إما أن تعرب الأول أو الثانى أو مجموعهما ، لا جائز تخصيص الأول بالإعراب ، لأنه كالجزء من الكلمه ولأدائه إلى وقوع الإعراب وسطا. ولا جائز تخصيص الثانى لأن الأول يشاركه فى التركيب والإعراب قبل النقل ، فتخصيصه بعد النقل بالثانى ترجيح بلا مرجّح. ولا جائز إعرابهما معا ، لأن الإعراب يقع فى الآخر ، ولا يمكن اشتراكهما فى شىء يقع الإعراب عليه ، كآخر المفردات ، فلذلك تعذّر إعرابهما.

ضابط : ليس فى الأسماء المعربه اسم آخره واو قبلها ضمه

قال ابن فلاح فى (المغنى) : لا يوجد فى الأسماء المعربه اسم آخره واو قبلها ضمه ، لأنهم أرادوا تخصيص الفعل بشىء لا يوجد فى الاسم ، كما خصّوا الاسم بشىء لا يوجد فى الفعل ، ولأنه لو كان لأدى إلى اجتماع ما يستثقل فى النسبه والإضافه ، فلذلك رفض ، وأما (السمندو) فاسم أعجمىّ ، وأما (هو) فمبنىّ ، وأما الأسماء السته فالواو فيها بمنزله الحركه.

فائده : المراد بلفظ الثقل فى حروف العله : فى تذكره ابن مكتوم عن تعاليق ابن جنّى : المراد بالثّقل فى حروف العله الضعف لا ضدّ الخفه ، فلما كانت هذه الحروف ضعيفه استثقلوا تحريكها ، ويدل على أن المراد بالثقل هذا أن الألف أخفّ الحروف ، وهى لا تتحرك أبدا.

ضابط : أقسام حذف نون الرفع

قال ابن هشام فى (تذكرته) : حذف نون الرفع على ثلاثه أقسام :

واجب : وذلك بعد الجازم والناصب.

وجائز : وذلك قبل لفظ (نى) أى : قبل نون الوقايه ، فالحاصل أنها تحذف باطّراد بعد الجازم والناصب ، وقبل (نى) ، لكن الأول واجب ، وهذا جائز ، يجوز معه الإثبات وهو الأصل ، ولك فيه الفكّ على الأصل ، والإدغام تخفيفا.

ونادر : لا يقع إلا فى ضروره أو شذوذ ، وذلك فيما عدا هذين. نحو : «لا تدخلوا الجنه حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابّوا» (١). وقوله (٢) : [الرجز]

أبيت أسرى وتبيتى تدلكى

وجهك بالعنبر والمسك الذّكى

ومعتمد الأول عندى اقترانه بتدخلوا وتحابّوا. فنوسب بينهنّ ، مع تشبيه (لا) فى اللفظ بالناهيه ، انتهى.

باب المنصرف وغير المنصرف

اشاره

واصطلاح الكوفيين المجرى وغير المجرى ، قاله فى (البسيط).

قال : والعلل المانعه من الصرف تسع ، وإنما انحصرت فيها لأن النحاه سبروا الأشياء التى يصير الاسم بها فرعا فوجدوها تسعا ، ويجمعها قوله : [الطويل]

إذا اثنان من تسع ألمّا بلفظه

فدع صرفها. وهى : الزياده والصفه

وجمع وتأنيث ، وعدل ، وعجمه

وإشباه فعل ، واختصار ، ومعرفه

وقال ابن خروف فى (شرح الجمل) : أنشد الأستاذ أبو بكر بن طاهر فى العلل المانعه من الصرف : [الطويل]

موانع صرف الاسم عشر فهاكها

ملخّصه ، إن كنت فى العلم تحرص

فجمع ، وتعريف ، وعدل ، وعجمه

ووصف ، وتأنيث ، ووزن مخصّص

وما زيد فى عدّ وعمران فانتبه

وعاشرها التركيب ، هذا ملخّص

وقال الإمام أبو القاسم الشاطبىّ صاحب (الشاطبيه) رحمه الله : [الطويل]

دعوا صرف جمع ليس بالفرد أشكلا

وفعلان فعلى ، ثم ذى الوصف أفعلا

وذو ألف التأنيث والعدل عده

والأعجم فى التعريف خصّ مطوّلا

١- أخرجه أبو داود فى سننه - الأدب ، باب : (١٤٣) ، والترمذى فى سننه (٢٦٨٨) ، وأحمد فى مسنده (٢ / ٣٩١).

٢- مرّ الشاهد رقم (٢٣).

وذو العدل والتركيب بالخلف والذى

بوزن يخصّ الفعل ، أو غالب علا

وما ألف مع نون أخراه زيدتا

وذو هاء وقف ، والمؤنّث أثقلا

وقال بعضهم : [البسيط]

اجمع ، وزن ، عادلا ، أنّث بمعرفه

ركّب ، وزد عجمه ، فالوصف قد كملا

وقال آخر : [البسيط]

عدل ، ووصف ، وتأنيث ، ومعرفه

وعجمه ، ثم جمع ، ثم تركيب

والنون زائده من قبلها ألف

ووزن فعل ، وهذا القول تقريب

ونقلت من خطّ الإمام أبى حيّان ، قال : أنشدنا شيخنا الإمام بهاء الدين بن النحاس فى (موانع الصرف) لنفسه : [الكامل]

ووزن المركّب عجمه تعريفها

عدل ووصف الجمع زد تأنيثا

وقال الشيخ تاج الدين بن مكتوم فى ذلك : [البسيط]

موانع الصّرف ووزن الفعل يتبعه

عدل ، ووصف ، وتأنيث ، وتمنعه

نون تلت ألفا زيدا ، ومعرفه

وعجمه ، ثم تركيب ، وتجمعه

أى وجمعه. وقال أيضا : [الطويل]

إذا رمت إحصاء الموانع للصرف

فعدل وتعريف مع الوزن والوصف

وجمع وتركيب ، وتأنيث صيغه

وزائدتى فعلان ، والعجمه الصرف

وقال أيضا : [الطويل]

موانع صرف الاسم تسع فهاكها

منظّمه إن كنت فى العلم ترغب

هى العدل ، والتأنيث والوصف عجمه

وزائدتا فعلان ، جمع ، مركّب

وثامنها التعريف ، والوزن تاسع

وزاد سواها باحث يتطلّب

قاعده : الأصل فى الأسماء الصرف

الأصل فى الأسماء الصرف ، ولذا لم يمنع السبب الواحد اتفاقا ما لم يعتضد بآخر يجذبه عن الأصاله إلى الفرعيه.

قال فى (البسيط) : ونظيره فى الشرعيات أن الأصل براءه الذمه ، فلا يقوى الشاهد على شغل الذمه ما لم يعتضد بآخر. ومن فروع ذلك أنه يكفى فى عوده إلى

الأصل أدنى شبهه ، لأنه على وفق الدليل ، ولذلك صرف (أربع) من قولك : مررت بنسوه أربع ، مع أن فيه الوصف والوزن اعتبارا لأصل وضعه ، وهو العدد.

وقال ابن إياز : أصل الأسماء الصرف لعلّتين :

إحداهما : أن أصلها الإعراب ، فينبغى أن تستوفى أنواعه.

والثانيه : أن امتناع الصرف لا يحصل إلا بسبب زائد ، والصرف يحصل بغير سبب زائد ، وما حصل بغير سبب زائد أصل لما حصل بسبب زائد.

فإن قيل : لم لم تكن العلّه الواحده مانعه من الصرف؟ قيل لوجوه :

أحدها : أن الأصل فى الأسماء أن تكون منصرفه ، فليس للعله الواحده من القوه ما يجذبه عن الأصل ، وشبهوا ذلك ببراءه الذمه ، فإنها لما كانت هى الأصل لم تصر مشتغله إلا بشهاده عدلين ، وذلك لأن الأصول تراعى ويحافظ عليها.

الثانى : أن الأسماء التى تشبه الأفعال من وجه واحد كثيره.

ولو راعينا الوجه الواحد ، وجعلنا له أثرا كان أكثر الأسماء غير منصرف ، وحينئذ تكثر مخالفه الأصل.

الثالث : أن الفعل فرع عن الاسم فى الإعراب ، فلا ينبغى أن يجذب الأصل إلى حيّز الفرع إلا بسبب قوىّ.

فائده : قال ابن مكتوم فى تذكرته ، أنشد ابن خالويه فى كتاب ليس [الطويل]

٢٧١- (١)فما خلّيت إلا الثلاثه والثّنى

ولا قيّلت إلّا قريبا مقالها

وهو حجّه لأنه أدخل تاء التأنيث على (ثلاث) المعدول ، وهو غريب.

فائده : باب فعلان فعلى سماعى

قال فى (البسيط) : باب فعلان فعلى ، كسكران سكرى ، وغضبان غضبى ، وعطشان عطشى إنما يعرف بالسماع دون القياس ، وقال ابن مالك - رحمه الله - : [الهزج]

أجز فعلى لفعلانا

إذا استثنيت حبلانا

ودخنانا ، وسخنانا

وسيفانا ، وضحيانا

وصوجانا ، وعلّانا

وقشوانا ، ومصّانا

وموتانا ، وندمانا

وأتبعهنّ نصرانا

۱- ۲۷۱- الشاهد بلا نسبه فی لسان العرب (ثلث) ، و (ثنی) ، وتاج العروس (ثلث) ، و (ثنی) ، وفی اللسان : (فما حلبت).

ضابط : أنواع العدل

فى (شرح المفصّل) للأندلسى قال الخوارزمىّ : العدل على أربعه وجوه :

١- عدل فى الأعداد ، نحو : أحاد ومثنى وثلاث.

٢- وعدل فى الأعلام ، نحو : عمر والقياس عامر.

٣- وعدل من اللام ، نحو : سحر.

٤- وعدل من اللام حكما ، نحو : آخر. وهذا لأن آخر فى الأصل أفعل التفضيل ، وهو ضدّ أوّل. ورجل آخر ، معناه أشدّ تأخرا فى الذكر ، هذا أصله ، ثم أجرى مجرى غيره ، ومن شأن أفعل التفضيل أن يعتقب عليه أحد الثلاثه ، وهنا لا مدخل ل (من) ، لأن (أفعل من) متى اقترن به (من) لم يجز تصريفه ، وهاهنا قد صرف ، فعلم أنه غير مقترن بمن ، وأخر لا يضاف ، فلا يقال : هنّ أخر النساء. فتعيّن أن يكون معرّفا باللام ، وهو غير معرف لفظا ، بل منكر لفظا ، ومعرّف معنى وحكما ، منزّل منزله اسم بمن ، وإنما التزم حذف من لأنه أجرى مجرى غير ، وإنما وجب تصريفه لأنه غير مضاف ، وإنما حذف اللام لكونه معلوما.

قاعده : لا عبره باتفاق الألفاظ ولا باتفاق الأوزان للمنع من الصرف

قال فى (البسيط) : لا عبره باتفاق الألفاظ ، ولا باتفاق الأوزان.

أما الأول : فإسحاق ويعقوب وموسى أسماء الأنبياء غير منصرفه ، وإسحاق مصدر أسحق الضّرع إذا ذهب لبنه ، ويعقوب لذكر الحجل ، وموسى لما يحلق به مصروفه. ومن قال : إنما سمّى يعقوب لأنه خرج من بطن أمّه آخذا بعقب عيص فهو من موافقه اللفظ ، وليس بمشتقّ ، لأن الاشتقاق من العربى يوجب الصرف. وكذلك إبليس لا ينصرف للمعرفه والعجمه ، ومن زعم أنه مشتق من أبلس إذا يئس فقد غلط لأن الاشتقاق من العربى يوجب الصرف ، وإنما هو من اتفاق الألفاظ.

وأما الثانى : فإن جالوت وطالوت وقارون غير منصرفه ، وجاموس وطاوس وراقود مصروفه لكونها نكرات. ولا عبره باتفاق الأوزان.

ضابط : ما لا ينصرف ضربان

ما لا ينصرف ضربان : ضرب لا ينصرف فى نكره ولا معرفه ، وضرب لا ينصرف فى المعرفه فإذا تنكّر انصرف. وقد نظم ذلك الشيخ علم الدين السخاوىّ فقال : [الطويل]

مساجد مع حبلى وحمراء بعدها

وسكران يتلوه أحاد وأحمر

فذى ستّه لم تنصرف كيفما أتت

سواء إذا ما عرّفت أو تنكّر

ص: ٣٢

وعثمان إبراهيم طلحه زينب

ومع عمر قل : حضرموت يسطّر

وأحمد فاعدد سبعه جاء صرفها

إذا نكّرت ، والباب فى ذاك يحصر

قاعده : الألف واللام تلحق الأعجمى بالعربى

الأعجمىّ إذا دخلته الألف واللام التحق بالعربىّ ، فلو سمّى رجل بيهود صرف على كلّ حال إذا قلنا إنه أعجمى ياؤه من نفس الكلمه ، وإن قلنا إنّ ياءه زائده ، كيقوم ، لم ينصرف فى المعرفه لأنه على وزن (يقوم)

قاعده : التعريف يثبت التأنيث والعجمه والتركيب

قال ابن جنّى فى (الخاطريّات) : التعريف يثبت التأنيث والعجمه والتركيب ، والتنكير يسقط حكم ذلك ، ومن قوه حكم التعريف فى منعه الصرف أنك تعتدّ معه العجمه والتأنيث والتركيب ، ولا تعتدّ واحدا من ذلك مع عدم التعريف ، وإن اجتمع فيه سببان أحدهما ما ذكرنا.

ألا ترى أنك تصرف أربعا ، وإن كان فيه الوزن والتأنيث ، وباذنجانا وإن كان فيه التركيب والعجمه وحضرموت اسم امرأه إذا نكّر ، وإن كان فى التركيب والتأنيث ، ولا تصرف شيئا من ذلك معرفه ، فهذا يدلّ على قوه الاعتداد بالتعريف ، وأنه سبب أقوى من التأنيث والعجمه والتركيب.

ضابط : صرف ما لا ينصرف فى الشعر

يجوز للشاعر صرف ما لا ينصرف للضروره ، لأنه يردّه إلى أصله ، وهو الصرف ، أو يستفيد بذلك زياده حرف فى الوزن.

قال فى (البسيط) : ويستثنى ما فى آخره ألف التأنيث المقصوره ، نحو حبلى ودنيا وسكرى ، فإنه لا يجوز له صرفه ، إذ لا يستفيد به فائده ، لأن التنوين يحذف الألف ، فيؤدى إلى الإتيان بحرف ساكن. وحذف حرف ساكن ، ويستثنى أيضا أفعل منك عند الكوفيين ، فإنهم لا يجيزون صرفه لملازمته (منك) الدالّه على المفاضله ، فصار لذلك بمنزله المضاف.

ومذهب (١) البصريّين جواز صرفه لاستفاده زياده حرف ووجود (من) لا يمنع من تنوينه ، كما لم يمنع من تنوين (خيرا منه وشرا منه) ، وهما بوزن أفعل فى التقدير.

١- انظر الإنصاف (ص ٤٨٨) ، المسأله (٦٩).

وقال ابن يعيش (١) : جميع ما لا ينصرف يجوز صرفه فى الشعر لإتمام القافيه وإقامه وزنها بزياده التنوين ، وهو من أحسن الضرورات لأنه ردّ إلى الأصل ، ولا خلاف فى ذلك إلا ما كان فى آخره ألف التأنيث المقصوره ، فإنه لا يجوز للضروره صرفه ، لأنه لا ينتفع بصرفه ، لأنه لا يسدّ ثلمه فى البيت من الشعر ، وذلك أنك إذا نوّنت مثل حبلى وسكرى حذفت ألف التأنيث لسكونها وسكون التنوين بعدها ، فلم يحصل بذلك انتفاع ، لأنك زدت التنوين ، وحذفت الألف ، فما ربحت إلا كسر قياس ، ولم تحظ بفائده.

وقال ابن هشام فى (تذكرته) : قال ابن عصفور كالمستدرك على النحاه : إنه يستثنى من قولنا ما لا ينصرف إذا اضطر إلى تنوينه صرف ما فيه ألف التأنيث المقصوره ، وتوجيهه أنه لا يجوز فى الضروره صرفه بوجه ، لأنك لو فعلته لم تعمل أكثر من أن تحذف حرفا ، وتضع آخر مكانه ، ولا ضروره بك إلى ذلك.

قال ابن هشام : وكنت أقول لا يحتاج النحاه إلى استثناء هذا ، لأن ما فيه ألف التأنيث المقصوره لم يضطر إلى تنوينه على ما قال ، وكلامنا فيما يضطر إلى تنوينه.

ثم حكى لى عن ابن الصائغ أنه ردّ عليه فيما له على المقرّب استثناء هذا ، وأنه أفسد تعليله ، وقال : سلّمنا أنه لا فائده فى إزاله حرف ووضع حرف ، لكن ثمّ أمر آخر ، وهو أن هذا الحرف الذى وضعناه موضع الألف حرف صحيح قابل للحركه ، فإذا حرّك بأن يكسر لالتقاء الساكنين حصل به ما لم يكن قبل. وهذا حسن جدا.

فائده : فى (تذكره التاج) لابن مكتوم قال فى المستوفى : لا تكاد التثنيه توجد إلا فى اللغه العربيه.

باب النكره والمعرفه

قاعده : التنكير أصل فى الأسماء

الأصل فى الأسماء التنكير ، والتعريف فرع عن التنكير.

قال ابن يعيش (٢) فى (شرح المفصّل) : أصل الأسماء ، أن تكون نكرات ، ولذلك كانت المعرفه ذات علامه وافتقار إلى وضع لنقلها عن الأصل.

١- انظر شرح المفصّل (١ / ٦٧).

٢- انظر شرح المفصّل (١ / ٥٩).

وقال صاحب (البسيط) : النكره سابقه على المعرفه لأربعه أوجه :

أحدها : أن مسمّى النكره أسبق فى الذهن من مسمّى المعرفه. بدليل طريان التعريف على التنكير.

والثانى : أن التعريف يحتاج إلى قرينه من تعريف وضع أو آله بخلاف النكره ، ولذلك كان التعريف فرعا من التنكير.

الثالث : أن لفظ شىء ومعلوم يقع على المعرفه والنكره ، فاندراج المعرفه تحت عمومهما دليل على أصالتها ، كأصاله العامّ بالنسبه إلى الخاصّ ، فإن الإنسان مندرج تحت الحيوان ، لكونه نوعا منه ، والجنس أصل لأنواعه.

الرابع : أن فائده التعريف تعيين المسمّى عند الإخبار للسامع ، والإخبار يتوقف على التركيب ، فيكون تعيين المسمى عند التركيب ، وقبل التركيب لا إخبار ، فلا تعريف قبل التركيب.

قال : ومع أن النكره الأصل ، فإنها إذا اجتمعت مع معرفه غلبت المعرفه ، كقولك : هذا رجل وزيد ضاحكين ، فتنصب على الحال ، لأن الحال قد جاءت من النكره دون وصف المعرفه بالنكره. ونظيره تغليب أعرف المعرفتين على الأخرى ، كقولك : أنا وأنت قمنا : وأنت وزيد قمتما.

وقال فى باب ما لا ينصرف : التعريف فرع التنكير ، لأنه مسبوق بالتنكير ، ودليل سبق التنكير من ثلاثه أوجه :

أحدها : أن النكره أعمّ ، والعامّ قبل الخاص ، لأن الخاصّ يتميز عن العام بأوصاف زائده على الحقيقه المشتركه.

والثانى : أن لفظه (شىء) تعمّ الموجودات ، فإذا أريد بعضها خصّص بالوصف أو ما قام مقامه ، والموصوف سابق على الوصف.

والثالث : أن التعريف يحتاج إلى علامه لفظيه أو وضعيه.

وقال ابن هشام فى (تذكرته) : يدل على أن الأصل فى الأسماء التنكير أنّ التعريف عله منع الصرف ، وعلل الباب كلّها فرعيه ، وأنه لا يجوز فى : رأيت البكر أن ينقل على من قال : [الرجز المشطور]

٢٧٢- (١)علّمنا إخواننا بنو عجل

[شرب النبيذ واصطفافا بالرّجل]

١- ٢٧٢- الشاهد بلا نسبه فى لسان العرب (عجل) ، والنوادر (ص ٣٠) ، والخصائص (٢ / ٣٣٥) ، والإنصاف رقم الشاهد (٤٥٣)

حملا على رأيت بكرا ، وإنما يحمل على الأصل.

علامات النكره : (فائده) قال فى (البسيط) : علامات النكره دخول لام التعريف عليها ، نحو : رجل والرجل. ودخول ربّ ، نحو : ربّ رجل ، وتختصّ بالدخول على غيرك ومثلك وشبهك من دون اللام.

والتنوين فى أسماء الأفعال ، وفى الأعلام فيما لا ينصرف ، نحو : صه ومه وإبراهيم. والجواب فى كيف ، كقولك : كيف زيد؟ فيقال : صالح. فإنه إنما عرف تنكيرها بالجواب ، كما عرف أن (متى) ظرف زمان ، (وأين) ظرف مكان بالجواب.

ودخول (من) المفيده للاستغراق ، نحو ما جاءنى من رجل ، وما لزيد من درهم. ودخول (كم) ، نحو : كم رجل جاءنى.

ودخلو (لا) التى تعمل عمل (إن) ، أو التى تعمل عمل (ليس) عليها اسما وخبرا ، وصلاحيه نصبها على الحال أو التمييز.

ضابط : أنواع المعارف ودليل حصرها فى هذه الأنواع

قال فى (البسيط) : المعارف سبعه أنواع : المضمرات ، والأعلام ، وأسماء الإشاره ، والموصولات ، وما عرّف باللام ، وما أضيف إلى واحد من هذه الخمسه ، والنكره المتعرفه بقصد النداء.

وزاد قوم أمثله التأكيد : أجمعون وأجمع ، وجمعاء وجمع. وقالوا : إنها صيغ مرتجله وضعت لتأكيد المعارف لخلوّها عن القرائن الداله على التعريف من خارج ، وتقدير المعرف الخارجى بعيد. قال : ويؤكّد هذا القول أن أجمعين لم يتنكر بجمعه ، ولو كان جمع أجمع لتنكّر ، كما يتنكّر العلم عند الجمع. فدلّ على أنه صيغه مرتجله لتأكيد الجمع المعرّف.

قال : وعلى هذا القول ، فتكون أنواع المعارف ثمانيه ، وإنما انحصرت فيها لأن اللفظ إما أن يدل على التعريف بنفسه أو بقرينه زائده عليه ، والدالّ بنفسه إما أن يكون بالنظر إلى مسمّاه ، وهو العلم ، أو بالنظر إلى تبعيته لتقويه المعرفه ، قبله ، وهى هذه الألفاظ الداله على التأكيد.

والدالّ بقرينه زائده إما أن تكون متقدمه أو متأخره : والمتقدمه إما أن تكون متصله أو منفصله. فالمتصله لام التعريف. والمنفصله إما أن تعرف بالقصد ، وهى حروف النداء. أو بغيره ، وهى القرائن المعرّفه الضمائر. والمتأخره إما أن تكون

متصله أو منفصله ، فالمتصله الإضافه ، والمنفصله إما أن تكون جنسا وهو صفه اسم الإشاره ، أو جمله وهى صله الموصولات ، فإنها تعرف بها.

واللام فى الذى والتى لتحسين اللفظ لا للتعريف ، بدليل أن بقيه الموصولات معارف ، وهى عاريه عن اللام. وإنما تعرف بالصله لأن (الذى) توصل به إلى وصف المعارف بالجمل ، والصفه لا بدّ من كونها معلومه للمخاطب قياسا على سائر الصفات.

فائده - تقسيم الاسم إلى مظهر ومضمر ومبهم : قال ابن الدهان فى (الغرّه) : الأسماء تنقسم إلى ثلاثه أقسام : مظهر ، ومضمر ، ومبهم. والمبهمات هى أسماء الإشاره والموصولات.

وقال قوم : الأسماء تنقسم إلى مظهر ، ومضمر ، ولا مظهر ولا مضمر.

باب المضمر

قاعده : المضمرات على صيغه واحده

قال ابن يعيش (١) : أصل المضمرات أن تكون على صيغه واحده فى الرفع والنصب والجرّ ، كما كانت الأسماء الظاهره على صيغه واحده ، والإعراب فى آخرها يبيّن أحوالها ، وكما كانت الأسماء المبهمه المبنيه على صيغه واحده ، وعواملها تدل على إعرابها ومواضعها.

قاعده : أصل الضمير المنفصل للمرفوع

قال ابن يعيش : أصل الضمير المنفصل للمرفوع ، لأنّ أوّل أحواله الابتداء وعامل الابتداء ليس بلفظ ، فإذا أضمر فلا بدّ أن يكون ضميره منفصلا. والمنصوب والمجرور عاملهما لا يكون إلا لفظا ، فإذا أضمر اتّصلا به ، فصار المرفوع مختصا بالانفصال.

قاعده : الضمير المجرور والمنصوب من واد واحد

قال ابن يعيش : الضمير المجرور والمنصوب من واد واحد ، فلذا حمل عليه فى التأكيد بالمرفوع المنفصل ، تقول : مررت بك أنت ، كما تقول : رأيتك أنت.

١- انظر شرح المفصّل (٣ / ٤٣).

ضابط : المواضع التى يعود الضمير فيها على متأخر لفظا ورتبه

المواضع التى يعود الضمير فيها على متأخر لفظا ورتبه سبعه :

أحدها : أن يكون الضمير مرفوعا بنعم وبئس وبابهما ، ولا مفسر إلا التمييز نحو : نعم رجلا زيد.

الثانى : أن يكون مرفوعا بأول المتنازعين ، المعمل ثانيهما ، كقوله : [الطويل]

٢٧٣- (١)جفونى ولم أجف الأخلّاء ، إنّنى

[لغير جميل من خليليّ مهمل]

الثالث : أن يكون مخبرا عنه ، فيفسره خبره ، نحو : (إِنْ هِيَ إِلَّا حَياتُنَا الدُّنْيا*) [الأنعام : ٢٩ ، المؤمنون : ٣٧] ، قال الزمخشرى : هذا ضمير لا يعلم ما يعنى به إلا بما يتلوه ، وأصله : إن الحياه إلا حياتنا الدنيا ، ثم وضع هى موضع الحياه ، لأن الخبر يدلّ عليها ويبيّنها. قال ابن مالك : وهذا من جيّد كلامه.

الرابع : ضمير الشأن والقصه ، نحو : (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ) [الإخلاص : ١] ، (فَإِذا هِيَ شاخِصَةٌ أَبْصارُ الَّذِينَ كَفَرُوا) [الأنبياء : ٩٧].

الخامس : أن يجرّ بربّ ، ويفسره التمييز ، نحو : ربّ رجلا.

السادس : أن يكون مبدلا منه الظاهر المفسّر له ، كضربته زيدا.

السابع : أن يكون متصلا بفاعل مقدّم ، ومفسّره مفعول مؤخّر ، كضرب غلامه زيدا.

قاعده : متى يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لشىء واحد

لا يجوز أن يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لشىء واحد فى فعل من الأفعال ، إلا فى : ظننت وأخواتها ، وفى (فقدت وعدمت). قاله البهاء بن النحاس فى تعليقه على (المقرّب).

باب العلم

ضابط : العلم المنقول ثلاثه عشر نوعا

قال فى (البسيط) : العلم المنقول ينحصر فى ثلاثه عشر نوعا. قال : ولا دليل على حصره سوى استقراء كلام العرب :

١- ٢٧٣- الشاهد بلا نسبه فى أوضح المسالك (٢ / ٢٠٠) ، وتخليص الشواهد (ص ٥١٥) ، وتذكره النحاه (ص ٣٥٩) ، والدرر (١ / ٢١٩) ، وشرح الأشمونى (١ / ١٧٩) ، وشرح التصريح (٢ / ٨٧٤) ، ومغنى اللبيب (٢ / ٤٨٩) ، والمقاصد النحويه (٣ / ١٤) ،

وهمع الهوامع (١ / ٦٦).

١- المنقول عن المركّب : كتأبّط شرّا ، وشاب قرناها (١).

٢- وعن الجمع ، نحو كلاب ، وأنمار.

٣- وعن التثنيه ، نحو : ظبيان.

٤- وعن مصغّر ، كعمير ، وسهيل ، وزهير. وحريث.

٥- وعن منسوب : كربعيّ ، وصيفى.

٦- وعن اسم عين : كثور ، وأسد ، لحيوانين. وجعفر لنهر. وعمرو لواحد عمور الأسنان ، فإنه نقل من حقيقه عامه إلى حقيقه خاصه.

٧- وعن اسم معنى : كزيد ، وإياس مصدرى زاد وآسى إياسا أعطى ، وليس هو مصدر أيس مقلوب يئس ، لأن مصدر المقلوب يأتى على الأصل.

٨- وعن اسم فاعل : كمالك ، وحارث ، وحاتم ، وفاطمه ، وعائشه.

٩- وعن اسم مفعول : كمسعود ، ومظفّر.

١٠- وعن صوت : كبيّه.

١١- وعن الفعل الماضى : كشمّر ، وبذّر ، وعثّر ، وخضّم ولا خامس لها على هذا الوزن. وكعسب.

١٢- وعن المضارع : كيزيد ، ويشكر ، ويعمر ، وتغلب.

١٣- وعن الأمر : وقد جاء عنهم فى موضعين :

أحدهما : سمّى بفعل الأمر من غير فاعل فى قولهم : اصمت لواد بعينه.

والثانى : مع الفاعل فى قولهم : أطرقا لموضع معيّن.

قلت : وينبغى أن يزاد.

١٤- المنقول من صفه مشبّهه : كخديج وخديجه ، وشيخ ، وعفيف.

١٥- ومن أفعل التفضيل : كأحمد ، فإنه أولى من نقله من المضارع.

قاعده : الشذوذ يكثر فى الأعلام

قال الشلوبين : والأعلام يكثر الشّذوذ فيها لكثره استعمالها ، والشيء إذا كثر استعماله غيّروه.

قاعده : الأعلام لا تفيد معنى

الأعلام لا تفيد معنى ، لأنها تقع على الشيء ومخالفه وقوعا واحدا ، نحو :

۱- ورد الاسم فی بیت فی الکتاب (۲ / ۸۲) ، [الطویل] : کذبتم وبیت الله لا تنکحونها بنی شاب قرناها تصرّ وتحلب

زيد ، فإنه يقع على الأسود ، كما يقع على الأبيض وعلى القصير ، كما يقع على الطويل.

وليست أسماء الأجناس كذلك ، لأنها مفيده ، ألا ترى أن رجلا يفيد صفه مخصوصه ، ولا يقع على المرأه من حيث كان مفيدا؟ وزيد يصلح أن يكون علما على الرجل والمرأه. ولذلك قال النحويون : العلم ما يجوز تبديله وتغييره ، ولا يلزم من ذلك تغيير اللغه ، فإنه يجوز أن تنقل اسم ولدك أو عبدك من خالد إلى جعفر ، ومن بكر إلى محمد ، ولا يلزم من ذلك تغيير اللغه ، وليس كذلك اسم الجنس ، فإنك لو سمّيت الرجل فرسا ، أو الفرس جملا كان تغييرا للغه. ذكر ذلك ابن يعيش فى (شرح المفصّل.

وفى (البسيط) : يطلق لفظ العلم على الشىء وضدّه ، كإطلاق زيد على الأسود والأبيض. ويجوز نقله من لفظ إلى لفظ ، كنقل اسم ولدك من جعفر إلى محمد لكونه لم يوضع لمعنى فى المسمّى ، بدليل تسميه القبيح بحسن ، والجبان بأسد ، والأسود بكافور ، بخلاف أسماء الأجناس ، فإنها وضعت لمعنى عامّ. فيلزم من نقلها تغيير اللغه ، كنقل رجل إلى فرس أو جمل ، بخلاف نقل العلم.

قاعده : تعليق الأعلام على المعانى أقل من تعليقها على الأعيان

قال ابن جنّى (١) فى (الخصائص) ، ثم ابن يعيش (٢) : تعليق الأعلام على المعانى أقل من تعليقها على الأعيان ، وذلك لأن الغرض منها التعريف ، والأعيان أقعد فى التعريف من المعانى ، وذلك لأن العيان يتناولها لظهورها له ، وليس كذلك المعانى ، لأنها تثبت بالنظر والاستدلال ، وفرّق بين علم الضروره بالمشاهده وبين علم الاستدلال.

فائده - وجود العلم جنسا معرفا باللام : فى (تذكره ابن الصائغ) قال : نقلت من مجموع بخط ابن الرمّاح : قد يرد العلم جنسا معرّفا باللام التى لتعريف الجنس ، وذلك بعد نعم وبئس ، فتقول : نعم العمر عمر بن الخطّاب ، وبئس الحجّاج حجّاج بن يوسف ، لأن (نعم) لا تدخل إلا على جنس معرّف.

وقد يجعل العلم جنسا منكّرا ، وذلك بعد (لا) ، نحو : [الرجز]

١- انظر الخصائص (٢ / ١٩٧).

٢- انظر شرح المفصّل (١ / ٣٧).

٢٧٤- (١)لا هيثم اللّيله للمطىّ

[ولا فتى مثل ابن خيبرىّ]

ولا بصره لكم ولا بصر ، ولا أبا حسن لها (٢).

باب الإشاره

قال ابن هشام فى (تذكرته) : من أسماء الإشاره ما لا يستعمل إلا ب (ها) أو بالكاف ، وهو (تى).

ومنها : ما لا يستعمل بشىء منها ، وهو (ثمّ). ومنها : ما لا يستعمل بالكاف ، وهو (ذى).

قال أحمد بن يحيى : لا يقال : ذيك ، ولا أعلم منها ما يستعمل بالكاف ، ويمتنع من (ها) ، فهذا قسم ساقط ، والباقى يستعمل تاره بهذا ، وتاره بهذا ، بحسب ما يرد من المعنى.

باب الموصول

أسماء الصله

فائده : قال ابن يعيش (٣) : أكثر النحويين يسمّى صله الموصول صله ، وسيبويه (٤) يسمّيها حشوا ، أى : إنها ليست أصلا ، وإنما هى زياده يتم بها الاسم ، ويوضّح معناه.

وقال الأندلسىّ : الصله تقال بالاشتراك عندهم على ثلاثه أشياء صله الموصول ، وهذا الحرف صله ، أى : زائد ، وحرف الجرّ صله بمعنى وصله ، كقولك : مررت بزيد ، فالباء صله أى : وصله.

فائده - تعريف الموصولات بالألف واللام : ذهب قوم إلى أن تعريف الموصولات

١- ٢٧٤- الرجز لبعض بنى دبير فى الدرر (٢ / ٢١٣) ، وبلا نسبه فى الكتاب (٢ / ٣٠٨) ، وأسرار العربيه (ص ٢٥٠) ، وتخليص الشواهد (ص ١٧٩) ، وخزانه الأدب (٤ / ٥٧) ، ورصف المبانى (ص ٢٦٠) ، وسرّ صناعه الإعراب (١ / ٥٩) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ١٠٥) ، وشرح المفصّل (٢ / ١٠٢) ، والمقتضب (٤ / ٣٦٢) ، وهمع الهوامع (١ / ١٤٥).

٢- انظر الكتاب (٢ / ٩٢).

٣- انظر شرح المفصّل (٣ / ١٥١).

٤- انظر الكتاب (٢ / ١٠٣).

بالألف واللام ظاهره فى الذى والتى ، وتثنيتهما وجمعهما ، ومنويّه فى (من وما) ونحوهما.

والصحيح أن تعريف الجميع بالصله ، ونظير ذلك المنادى نحو : يا رجل.

قيل : يعرف بالخطاب ، وقيل : باللام المحذوفه. وكأن (يا) أنيبت منابها.

قال الأبّذىّ فى شرح الجزوليه : وهو الصحيح ألا ترى أنك تقول : أنت رجل قائم ، ولا يتعرّف (رجل) بالخطاب ، فكأنّ يا رجل فى الأصل تجتلب له (أل) التى للحضور ، ثم اختصرت ، ولذا ألزمت (يا) ولم تحذف لئلا يتوالى الحذف ، ولأنها صارت عوضا ، انتهى.

ضابط : فى حذف العائد

قال ابن الصباغ فى (شرح الألفيه) : تلخيص القول فى حذف العائد أن يقال : إما أن يكون مرفوعا ، أو منصوبا ، أو مجرورا :

أ - إن كان مرفوعا فإما أن يكون مبتدأ أو غيره ، إن كان غير مبتدأ لم يجز الحذف ، وإن كان مبتدأ فإما أن يعطف عليه أو يعطف على غيره وإما لا. فى الأول لا يحذف ، والثانى : إما أن يصلح ما بعده صله أو لا. فى الأول لا حذف ، والثانى إما أن يقع صدرا وإما لا ، بأن تسبقه (لو لا) أو (ما) ، فى الثانى لا حذف. والأول إما أن تطول الصله أو لا. الثانى يجوز فى (أىّ) لا فى غيرها ، والأول يجوز مطلقا.

ب - وإن كان منصوبا فإما بفعل أو وصف وإما بغيرهما. إن كان بغيرهما لم يجز الحذف ، وإن كان بهما فإما متصل أو منفصل. المنفصل لا يحذف والمتصل إما أن يكون فى الصله ضمير غيره أو لا ، إن كان ضمير غيره لم يحذف ، وإلا فإن كان من باب كان لم يحذف ، وإلا حذف.

ج - وإن كان مجرورا فإما باسم أو بحرف ، إن كان باسم فإما وصف أو غيره ، إن كان غير وصف لم يحذف ، وإن كان وصفا فإما عامل أو لا ، إن لم يكن عاملا فلا حذف ، وإلا جاز الحذف. وإن كان بحرف فإما أن يكون الموصول مجرورا أو لا ، إن لم يكن فلا حذف ، وإن كان فإما بحرف أو غيره ، إن كان بغيره فلا حذف ، وإن كان بحرف فإما أن يماثل جارّ الضمير لفظا ومعنى وعاملا أو لا. إن لم يماثله لا يحذف ، وإن ماثله فى ذلك كله جاز الحذف ، انتهى.

وكتب بعض الفضلاء إلى الشيخ تاج الدين بن مكتوم : [الطويل]

أيا تاج دين الله والأوحد الذى

تسنّم مجدا ، قدره ذروه العلا

وجامع أشتات الفضائل حاويا

مدى السّبق ، حلّالا لما قد تشكّلا

وبحر علوم ، فى رياض مكارم

أبى حاله التسآل إلّا تسلسلا

لعلّك - والإحسان منك سجيّه

وأوصافك الأعلام طاولن يذبلا -

تعدّد لى نظما مواضع حذف ما

يعود على الموصول ، نظما مسهّلا

وأكثر من الإيضاح ، واعذر مقصّرا

وعش دائم الإقبال ترفل فى الحلى

فأجابه : [الطويل]

ألا أيّها المولى المجلّى قريضه

إذا راح شعر النّاس فى البيد فسكلا

وجالى أبكار المعانى عرائسا

عليها من التنميق ما سمّج الحلى

ومستنتج الأفكار تشرق كالضّحى

ومستخرج الألفاظ تجلب كالطّلا

وغارس من غرس المكارم مثمرا

وجانى من ثمر الفضائل ما حلا

كتبت إلى المملوك نظما بمدحه

ووصفك فى الآفاق ما زال أفضلا

وأرسلت تبغى نظمه لمسائل

ومن عجب أن يسأل البحر جدولا

فلم يسع المملوك إلا امتثاله

وتمثيل ما ألوى وإيضاح ما جلا

ولم يأل جهدا فى اجتلاب شديده

ومن بذل المجهود جهدا فما ألا

فقلت - وقد أهديت فجرا إلى ضحى

وشولا إلى بحر ، وسحقا لذى ملا -

إذا عائد الموصول حاولت حذفه

فطالع تجد ما قد نظمت مفصّلا

فما كان مرفوعا ، ولم يك مبتدا

فأثبت ، وأمّا الحذف فاتركه ، واحظلا (١)

وإن كان مرفوعا ومبتدأ غدا

وفى وصل أىّ صدرا احذف مسهّلا

بشرط بنا أىّ ، وأما إن أعربت

فقيل : بتجويز لحذف ، وقيل : لا

وإن يك ذا صدر لوصله غيرها

وطالت ، فإن لم تصلح العجز موصلا

فدونك فاحذفه ، وإن لم تطل فقد

أجيز على قول ضعيف ، وأخملا

وشاهد ذا فاقرأ (تَماماً

عَلَى الَّذِى)(٢)

وأحسن مرفوعا لذا نقل من تلا

وأثبته محصورا ، كذا إن نفته (ما)

تميم ، كجاء اللّذ ما هو ذو ولا

وفى حذفه خلف لدى عطف غيره

عليه ، ومنع الحذف فى عكسه انجلى

وما كان مفعولا لغير (ظننت) وه

ومتّصل فاحذفه ، تظفر بالاعتلا

ويشرط فى ذا عوده وحده ، فإن

يعد غيره فالحذف ليس مسهّلا

١- الحظل : المنع.

٢- إشاره إلى قوله تعالى فى سوره الأنعام ١٥۴ (ثُمَّ آتَيْنا مُوسَى الْكِتابَ تَماماً عَلَى الَّذِى أَحْسَنَ.)

وهذا ، إذا الموصول لم يك (أل) فإن

يكنها فلا تحذف ، وقد جاء مقللا

وما كان خفضا بالإضافه لفظه

ومعناه نصب ، كان بالحذف أسهلا

وخافضه إن ناب عن حرف مصدر

وفعل فلم يحذفه أعنى السموءلا

كقولك تتلو (فَاقْضِ

ما أَنْتَ قاضٍ)(١)

أو

فإن كان مجرورا بحرف قد أعملا

وموصوله أحجى ، لذلك فاحذفن

إذا ما استوى الحرفان ، يا حاوى العلا

وأعنى به لفظا ومعنى ، ولم يكن

- فديتك - حرف العائد الحصر قد تلا

ولم يك أيضا قد أقيم مقام ما

غدا فاعلا ، فاسمع مقالى ممثّلا

(وَيَشْرَبُ

مِمَّا تَشْرَبُونَ)(٢) ،

وإن غدا

تساويهما فى اللفظ منفردا حلا

باب المعرف بالأداه

ضابط : أقسام لام التعريف

قال فی (البسیط) : تنقسم اللام إلی تسعه أقسام :

أحدها : لتعریف الجنس ، نحو قولهم : الرجل خیر من المرأه ، إذا قوبل جنس الرجال بجنس النساء کان جنس الرجال أفضل ، وإلا فکم من امرأه خیر من رجل.

الثانی : لتعریف عهد وجودیّ بین المتکلم والمخاطب ، کقولک : قدم الرجل ، وأنفقت الدینار لمعهود بینک وبین المخاطب ، وفی التنزیل : (کَما أَرْسَلْنا إِلی فِرْعَوْنَ رَسُولاً ، فَعَصی فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ) [المزمل : ۱۵ - ۱۶] ، وقوله : (أَنْ جاءَهُ الْأَعْمی) [عبس : ۲] ، لأن المراد به عبد الله بن أمّ مکتوم.

الثالث : لتعریف عهد ذهنی ، کقولک : أکلت الخبز ، وشربت الماء ، ودخلت السوق. فإنه لا یمکن حمله علی إراده الجنس ، ولا علی المعهود فی الوجود ، لعدم العهد بین المتکلّم والمخاطب. فلم یبق إلا حمله علی الإشاره إلی الحقیقه باعتبار قیامها بواحد فی الذهن ، إلا أن هذا التعریف قریب من النکره ، لأن حقیقه التعریف إنما یکون باعتبار الوجود ، وهو باعتبار الوجود نکره ، لأنه لم یقصد مسمی معهودا فی الوجود ، ولهذا قال المحقّقون : إن نحو قوله : [الکامل]

۱- یعنی الآیه ۷۲ من سوره طه.

۲- إشاره إلی الآیه ۳۳ من سوره المؤمنین.

٢٧٥- (١)ولقد أمرّ على اللّئيم يسبّنى

[فمضيت ثمّت قلت : لا يعنينى]

صفه ، لكونه لم يقصد مسمّى معهودا فى الوجود.

الرابع : لتعريف الحضور كقولك : هذا الرجل ، وهو يصحب اسم الإشاره. وقياس يا أيها الرجل وما شاكله أن يكون من تعريف الحضور. لوجود القصد إليه بالنداء.

الخامس : أن تكون بمعنى الذى ، إذ اتصلت باسم فاعل ، أو اسم مفعول.

السادس : أن تكون عوضا من تعريف الإضافه ، نحو : مررت بالرجل الحسن الوجه. فالقياس ألّا تجتمع الألف واللام والإضافه ، إلا أن الإضافه لمّا لم تعرف احتيج إلى الألف واللام لتجرى صفه للمعرفه السابقه.

السابع : أن تكون زائده فى الأعلام (٢).

الثامن : أن تكون تحسينيه (٣) ، والتعريف بغيرها ، كلام الذى والتى.

التاسع : أن تكون للمح (۴).

قال : واعلم أنّ أقوى تعريف اللام الحضور ، ثم العهد ، ثم الجنس. وقال المهلّبىّ : [الطويل]

تعلّم فللتعريف ستّه أوجه

إذا لامه زيدت إلى أوّل الاسم

حضور ، وتفخيم وجنس ، ومعهد

ومعنى الّذى ، ثمّ الزياده فى الرسم

فائده - القول فى فينه وما يتعاقب عليه تعريفان : (فينه) اسم من أسماء الزمان معرفه. قال ابن يعيش (۵) : وهو معرفه علم ، فلذلك لا ينصرف. تقول : لقيته فينه بعد فينه ، أى : الحين بعد الحين. وحكى أبو زيد : الفينه بعد الفينه ، بالألف واللام ، لهذا يكون مما اعتقب عليه تعريفان ، أحدهما : بالألف واللام ، والآخر : بالوضع والعلميّه. وليس كالحسن والعباس ، لأنه ليس بصفه فى الأصل ، ومثله قولهم للشمس : إلاهه

١- ٢٧٥- الشاهد لرجل من سلول فى الدرر (١ / ٧٨) ، وشرح التصريح (٢ / ١١) ، والكتاب (٣ / ٢٢) ، والمقاصد النحويه (۴ /

۵۸) ، ولشمرو بن عمرو الحنفی فی الأصمعیات (ص ۱۲۶) ، ولعمیره ابن جابر الحنفی فی حماسه البحتری (ص ۱۷۱) ، وبلا نسبه فی الأزهیه (ص ۲۶۳) ، والأضداد (ص ۱۳۲) ، وأمالی ابن الحاجب (ص ۶۳۱) ، وجواهر الأدب (ص ۳۰۷) ، وخزانه الأدب (۱ / ۳۵۷) ، والخصائص (۲ / ۳۳۸) ، والدرر (۶ / ۱۵۴) ، وشرح شواهد الإیضاح (ص ۲۲۱) ، وشرح شواهد المغنی (۲ / ۸۴۱) ، وشرح ابن عقیل (ص ۴۷۵) ، والصاحبی فی فقه اللغه (ص ۲۱۹) ، ومغنی اللبیب (۱ / ۱۰۲) ، وهمع الهوامع (۱ / ۹).

۲- انظر المغنی (۱ / ۵۲).

۳- انظر المغنی (۱ / ۵۲).

۴- انظر المغنی (۱ / ۵۲).

۵- انظر شرح المفصّل (۱ / ۳۹).

والإلاهه فى اعتقاب تعريفين عليه. وأسماء العدد معارف أعلام وقد يدخلها الألف واللام فيقال : الثلاثه نصف السّته. فيكون مما اعتقب عليه تعريفان.

وذكر ابن جنّى فى (الخصائص) ، (الأوّل) وقال : وهو كقولك شعوب والشعوب للمنيه ، وندرى والنّدرى.

وذكر المهلبى من ذلك : غدوه والغدوه ، ونسر والنّسر.

باب المبتدأ والخبر

اشاره

قال ابن يعيش (١) : ذهب سيبويه (٢) وابن السرّاج إلى أن المبتدأ والخبر هما الأصل والأول فى استحقاق الرفع ، وغيرهما من المرفوعات محمول عليهما ، وذلك لأن المبتدأ يكون معرّى من العوامل اللفظيه ، وتعرّى الاسم من غيره فى التقدير قبل أن يقترن به غيره.

قال : والذى عليه حذّاق أصحابنا اليوم أن الفاعل هو الأصل ، لأنه يظهر برفعه فائده دخول الإعراب للكلام ، من حيث كان تكلّف زياده الإعراب إنما احتمل للفرق بين المعانى التى لولاها وقع لبس. فالرفع إنما هو للفرق بين الفاعل والمفعول اللذين يجوز أن يكون كلّ واحد منهما فاعلا ومفعولا.

ورفع المبتدأ والخبر لم يكن لأمر يخشى التباسه ، بل لضرب من الاستحسان وتشبيه بالفاعل ، من حيث كان كل واحد منهما مخبرا عنه ، وافتقار المبتدأ إلى الخبر الذى بعده كافتقار الفاعل إلى الخبر الذى قبله ، ولذلك رفع المبتدأ الخبر.

فائده - المبتدآت التى لا أخبار لها : قال ابن النحاس فى (التعليقه) : قولنا : أقائم الزيدان ، وما ذاهب أخواك ، مبتدأ ليس له خبر ، لا ملفوظ به ولا مقدّر.

قال : ومن المبتدآت التى لا خبر لها أيضا قولهم : أقلّ رجل يقول ذلك (٣) ، فأقلّ : مبتدأ لا خبر له ، لأنه بمعنى الفعل فى قولهم : قلّ رجل يقول ذاك. (ويقول ذاك) صفه لرجل ، وليس بخبر ، بدليل جريه على رجل فى تثنيته وجمعه ، وكذلك قولهم : كلّ رجل وضيعته ، فإنه لا خبر له على أحد الوجهين. وكذلك قولهم :

١- انظر شرح المفصّل (١ / ٧٣).

٢- انظر الكتاب (١ / ۴٨).

٣- انظر الكتاب (٢ / ٣٢۶).

حسبك (١) مبتدأ لا خبر له على أحد الوجهين ، لكونه فى معنى : اكتف ، وكذلك قول الشاعر : [المديد]

٢٧٦- (٢)غير مأسوف على زمن

ينقضى بالهمّ والحزن

ومثله قول الآخر : [الخفيف]

٢٧٧- (٣)غير لاه عداك فاطّرح الله

وولا تغترر بعارض سلم

فغير فى البيتين مبتدأ لا خبر له ، على أحد الوجهين ، لأنه محمول على (ما) ، كأنه قيل : ما يؤسف على زمن كما فى قولهم : ما قائم أخواك.

قاعده : أصل المبتدأ والخبر

أصل المبتدأ أن يكون معرفه ، وأصل الخبر أن يكون نكره وذلك لأن الغرض من الإخبارات إفاده المخاطب ما ليس عنده ، وتنزيله منزلتك فى علم الخبر ، والإخبار عن النكره لا فائده فيه ، فإن أفاد جاز.

مسوّغات الابتداء بالنكره : قال الشيخ جمال الدين بن هشام فى (المغنى) (٤) : لم يعوّل المتقدّمون فى ضابط ذلك إلا على حصول الفائده ، ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدى إلى مواطن الفائده ، فتتبعوها ، فمن مقلّ مخلّ ، ومن مكثر مورد ما لا يصح ، أو معدّد لأمور متداخله. قال : والذى يظهر لى أنها منحصره فى عشره أمور :

أحدها : أن تكون موصوفه لفظا ، نحو : (وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ) [الأنعام : ٢] ، (وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ) [البقره : ٢٢١] أو تقديرا نحو : السمن منوان بدرهم ، أى : منه ، أو معنى نحو : رجيل جاءنى ، لأنه فى معنى : رجل صغير.

الثانى : أن تكون عامله إما رفعا ، نحو : قائم الزيدان عند من أجازه ، أو نصبا نحو : «أمر بمعروف صدقه» (٥) أو جرّا ، نحو : غلام رجل جاءنى.

١- انظر المقتضب (٤ / ٣٨٣).

٢- ٢٧٦- الشاهد لأبى نواس فى الدرر (٢ / ٦) ، وأمالى ابن الحاجب (ص ٦٣٧) ، وخزانه الأدب (١ / ٣٤٥) ، ومغنى اللبيب (١ / ١٥١) ، وبلا نسبه فى تذكره النحاه (ص ١٧١) ، وشرح الأشمونى (١ / ٨٩) ، وشرح ابن عقيل (ص ١٠١) ، والمقاصد النحويه (١ / ٥١٣) ، وهمع الهوامع (١ / ٩٤).

٣- ٢٧٧- الشاهد بلا نسبه فى تذكره النحاه (ص ٣٦٦) ، وشرح ابن عقيل (ص ١٠١) ، ومغنى اللبيب (٢ / ٦٧٦).

٤- انظر مغنى اللبيب (٥٢٠).

٥- أخرجه مسلم فى صحيحه ، كتاب : صلاه المسافرين رقم (٨٤) ، وأحمد فى مسنده (٥ / ١٦٧).

الثالث : العطف بشرط كون المعطوف والمعطوف عليه مما يسوغ الابتداء به نحو : (طاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ) [محمد : ٢١] أى : أمثل من غيرهما. ونحو : (قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُها أَذىً) [البقره : ٢٦٣].

الرابع : أن يكون خبرها ظرفا أو مجرورا. قال ابن مالك : أو جمله نحو : (وَلَدَيْنا مَزِيدٌ) [ق : ٣٥] ، (لِكُلِّ أَجَلٍ كِتابٌ) [الرعد : ٣٨] ، قصدك غلامه رجل.

الخامس : أن تكون عامه إما بذاتها كأسماء الشرط والاستفهام أو بغيرها ، نحو : ما رجل فى الدار ، وهل رجل فى الدار ، و (أَإِلهٌ مَعَ اللهِ) [النمل : ٦٠] ، وفى شرح منظومه ابن الحاجب له أن الاستفهام المسوّغ للابتداء هو الهمزه المعادله بأم ، نحو : أرجل فى الدار أم امرأه (١) ، كما مثّل فى الكافيه ، وليس كما قال.

السادس : أن يكون مرادا بها الحقيقه من حيث هى ، نحو : رجل خير من امرأه وتمره خير من جراده (٢).

السابع : أن تكون فى معنى الفعل ، وهو شامل لنحو : عجب لزيد ، وضبطوه بأن يراد بها التعجب. ونحو : (سَلامٌ عَلى إِلْ ياسِينَ) [الصافات : ١٣٠] ، و (وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ) [المطففين : ١] وضبطوه بأن يراد به الدعاء.

الثامن : أن يكون ثبوت ذلك الخبر للنكره من خوارق العاده ، نحو : شجره سجدت ، وبقره تكلمت.

التاسع : أن تقع بعد (إذا) الفجائيه ، نحو : خرجت فإذا رجل بالباب.

العاشر : أن تقع فى أول جمله حاليه ، نحو : [الطويل]

٢٧٨- (٣)سرينا ونجم قد أضاء [فمذ بدا

محيّاك أخفى ضوؤه كلّ شارق]

[البسيط] :

٢٧٩- (٤)[الذئب يطرقها فى الدهر واحده]

وكلّ يوم ترانى مديه بيدى

١- انظر شرح الكافيه (١ / ٨٩).

٢- انظر مغنى اللبيب (٥٢٢).

٣- ٢٧٨- الشاهد فى تخليص الشواهد (ص ١٩٣) ، والدرر (٢ / ٢٣) ، وشرح الأشمونى (١ / ٩٧) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٨٦٣) ، وشرح ابن عقيل (ص ١١٤) ، ومغنى اللبيب رقم (٨٤٨) ، والمقاصد النحويه (١ / ٥٤٦) ، وهمع الهوامع (١ / ١٠١).

۴- ۲۷۹- الشاهد للحماسی فی تخلیص الشواهد (ص ۱۹۶) ، وبلا نسبه فی شرح الأشمونی (۱ / ۹۳) ، وشرح دیوان الحماسه للمرزوقی (ص ۱۵۷۰) ، وشرح شواهد المغنی (۲ / ۸۶۴) ، ومغنی اللبیب (۲ / ۴۷۱).

وبهذا يعلم أن اشتراط النحويين وقوع النكره بعد واو الحال ليس بلازم. ونظير هذا الموضع قول ابن عصفور فى (شرح الجمل) : تكسر (إنّ) إذا وقعت بعد واو الحال ، وإنما الضابط أن تقع فى أول جمله حاليه ، بدليل قوله تعالى : (وَما أَرْسَلْنا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعامَ) [الفرقان : ٢٠] ، انتهى.

وقد ذكر أبو حيّان فى أرجوزته المسمّاه ب (نهايه الإعراب فى علمى التصريف والإعراب) جمله من المسوّغات. ثم قال : [الرجز]

وكلّ ما ذكرت فى التتميم

يرجع للتخصيص والتعميم

وقال المهلّبى فى (نظم الفرائد) : [الخفيف]

وقع الابتداء بالتّنكير

فى ثمان وأربع للخبير

بعد نفى ، أو جواب لنفى

أو لمعناه موجبا كالنظير

ثمّ إن كنت سائلا أو مجيبا

لسؤال وسابق مجرور

ثم موصوله بمن ، وإذا ما

رفعت ظاهرا لدى مستخير

ولمعنى تعجّب أو دعاء

أو عموم ونعتها للبصير

وقال أيضا : [الكامل]

قد جاء ما أغنى وسدّ عن الخبر

فى حذفه ، وزواله فى اثنى عشر

حال ، وشرط ، أو جواب مسائل

أو حالف برّ ، ومعمول الخبر

وجواب لو لا ، ثم وصف بعده

أو فاعل ، أو نقض نفى فى الأثر

أو فى سؤال فى العموم ، وواو مع

وحديث معطوف ، كفانا من غبر

مثال الحال : أكثر شربى السويق (١) ملتوتا. والشرط : سرورى بزيد إن أطاعنى ، أى : ثابت إذا أطاعنى ، حذف الخبر فأقيم الشرط مقامه ، والجواب لسؤال : زيد ، لمن قال من عندك؟ وجواب القسم : لعمر الله لأفعلنّ (٢). ومعمول الخبر : ما أنت إلا سيرا ، أى : تسير سيرا ، وجواب (لو لا) : لو لا زيد لأكرمتك. والوصف : أقلّ رجل يقول ذلك (٣) ، (فيقول) فى موضع خفض صفه لرجل ، وقد سدّ مسدّ الخبر ، والفاعل : أقائم الزيدان (٤)؟ ونقض النفى : بلى زيد ، لمن قال : ما عندى أحد ، والسؤال فى العموم : هل طعام؟ أى : عندكم. وواو مع : كلّ رجل وضيعته (٥) ، والعطف : [المنسرح]

١- انظر شرح المفصّل (١ / ٩٧) ، وأوضح المسالك (١ / ١٦٠).

٢- انظر أوضح المسالك (١ / ١٥٨).

٣- انظر الكتاب (٢ / ٣٢٦).

٤- انظر شرح المفصّل (١ / ٩٦).

٥- انظر الكتاب (١ / ٣٦٥).

نحن بما عندنا وأنت بما

عندك راض [والرأى مختلف]

ضابط : المواضع التى يعطف فيها الخبر على المبتدأ

قال ابن الدهان فى (الغرّه) : المبتدأ لا يعطف عليه خبره بحرف البتّه إلا بالفاء فى موضعين :

أحدهما : يلزمه الفاء ، والآخر : لا يلزمه الفاء. فأما الذى يلزمه الفاء ففى موضعين : أحدهما فى بعض الخبر ، وهو أن يكون المبتدأ شرطا جازما بالنيابه ، وجزاؤه جمله اسميه ، أو أمريّه ، أو نهييه ، نحو : من يأتنى فله درهم (وَمَنْ عادَ فَيَنْتَقِمُ اللهُ مِنْهُ) [المائده : ٩٥] ، (وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللهِ فَهُوَ حَسْبُهُ) [الطلاق : ٣] ، والثانى قولهم : أما زيد فقائم.

وأما الذى يجوز دخول الفاء فى خبره ، ولا يلزم فالموصول والنكره الموصوفه إذا كانت الصله أو الصفه فعلا أو ظرفا ، نحو : (وَما بِكُمْ مِنْ نِعْمَهٍ فَمِنَ اللهِ) [الأحقاف : ٤٦] ، والذى يأتينى فله درهم (وَاللَّذانِ يَأْتِيانِها مِنْكُمْ فَآذُوهُما) [النساء : ١٥] وكلّ رجل يأتينى فله درهم.

فائده - الليله الهلال : قال ابن مكتوم فى (تذكرته) : قال أبو الخصيب الفارسىّ - نحوىّ من أصحاب المبرّد فى كتاب النوادر له : اللّيله الهلال (١) ، ليس فى الكلام شخص خبره ظرف من الزمان إلا هذا ، ومثله قوله : [الرجز]

٢٨٠- (٢)أكلّ عام نعم تحوونه

[يلقحه قوم وتنتجونه]

انتهى.

ضابط : روابط الجمله بما هى خبر عنه عشره

الأول : الضمير وهو الأصل.

الثانى : الإشاره ، نحو : (وَلِباسُ التَّقْوى ذلِكَ خَيْرٌ) [الأعراف : ٢٦].

١- انظر الكتاب (١ / ٤٨٥).

٢- ٢٨٠- الشاهد لقيس بن حصين فى خزانه الأدب (١ / ٤٠٩) ، وشرح أبيات سيبويه (١ / ١١٩) ، ولضبى من بنى سعد فى المقاصد النحويه (١ / ٥٢٩) ، ولرجل ضبّى فى الأغانى (١٦ / ٢٥٦) ، وبلا نسبه فى الكتاب (١ / ١٨٤) ، وتخليص الشواهد (ص ١٩١) ، والردّ على النحاه (ص ١٢٠) ، ولسان العرب (نعم) ، واللمع فى العربيه (ص ١١٣).

الثالث : إعاده المبتدأ بلفظه ، نحو : (الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ) [الحاقه : ١ - ٢].

الرابع : إعادته بمعناه ، نحو : زيد جاءنى أبو عبد الله ، إذا كان كنيه له.

الخامس : عموم يشمل المبتدأ ، نحو : (وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتابِ ، وَأَقامُوا الصَّلاةَ إِنَّا لا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ) [الأعراف : ١٧٠].

السادس : أن يعطف بفاء السببيه جمله ذات ضمير على جمله خاليه منه ، أو بالعكس نحو : (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّماءِ ماءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً) [الحج : ٦٣]. [الطويل]

٢٨١- (١)وإنسان عينى يحسر الماء تاره

فيبدو ، وتارات يجمّ ، فيغرق

السابع : العطف بالواو عند هشام (٢) وحده ، نحو : زيد قامت هند وأكرمها.

الثامن : شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر ، نحو : زيد يقوم عمرو إن قام.

التاسع : (أل) النائبه عن الضمير فى قول طائفه ، نحو : (فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوى) [النازعات : ٤١] أى : مأواه.

العاشر : كون الجمله نفس المبتدأ فى المعنى ، نحو : (هجّيرى أبى بكر لا إله إلا الله).

قاعده : متى يمتنع تقديم الخبر والفاعل

(٣)

إذا كان الخبر معرفه كالمبتدأ لم يجز تقديم الخبر ، لأنه مما يشكل ويلبس إذ كل واحد منهما يجوز أن يكون خبرا ، ومخبرا عنه.

قال ابن يعيش : ونظير ذلك الفاعل والمفعول إذا كانا مما لا يظهر فيهما الإعراب ، فإنه لا يجوز نحو : ضرب موسى عيسى.

قاعده : ما هو الأولى بالحذف : المبتدأ أو الخبر

قال ابن إياز : إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبرا فأيّهما أولى؟

١- ٢٨١- الشاهد لذى الرمّه فى ديوانه (ص ٤٦٠) ، وخزانه الأدب (١ / ١٩٢) ، والدرر (٢ / ١٧) ، والمقاصد النحويه (١ / ٥٧٨) ،

ولكثير فى المحتسب (١ / ١٥٠) ، وبلا نسبه فى أوضح المسالك (٣ / ٣٦٢) ، وتذكره النحاه (ص ٦٦٨) ، وشرح الأشمونى (١ / ٩٢) ، ومجالس ثعلب (ص ٦١٢) ، ومغنى اللبيب (٢ / ٥٠١) ، والمقرّب (١ / ٨٣) ، وهمع الهوامع (١ / ٩٨).

٢- هو هشام بن معاويه الضرير وقد ردّ عليه ابن هشام فى المغنى (٥٥٥).

٣- انظر شرح المفصّل (١ / ٩٩).

قال الواسطيّ : الأولى كون المحذوف المبتدأ ، لأن الخبر محطّ الفائده ومعتمدها.

وقال العبدىّ فى (البرهان) : الأولى كونه الخبر ، لأن الحذف اتّساع وتصرّف وذلك فى الخبر دون المبتدأ ، إذ الخبر يكون مفردا جامدا ، ومشتقا ، وجمله على تشعب أقسامها. والمبتدأ لا يكون إلا اسما مفردا.

وقال شيخنا : الحذف بالأعجاز والأواخر أليق منه بالصدور والأوائل ، مثاله : (فَصَبْرٌ جَمِيلٌ) [يوسف : ١٨] أى : شأنى صبر جميل ، أو صبر جميل أمثل من غيره ، ومثله : (طاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ) [محمد : ٢١] أى : المطلوب منكم طاعه ، أو طاعه أمثل لكم.

قال ابن هشام فى (المغنى) (١) : ولو عرض ما يوجب التعيين عمل به ، كما فى : نعم الرجل زيد ، إذ لا يحذف الخبر وجوبا إلا إذا سدّ شىء مسدّه.

وجزم كثير من النحويين فى نحو : عمرك لأفعلنّ ، وايمن الله لأفعلنّ ، بأن المحذوف الخبر ، وجوّز ابن عصفور كونه المبتدأ.

قاعده : ما هو الأولى بالحذف : الفعل أو الفاعل

قال ابن هشام فى (المغنى) (٢) : إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلا ، والباقى فاعلا ، وكونه مبتدأ والباقى خبرا ، فالثانى أولى ، لأن المبتدأ عين الخبر. فالمحذوف عين الثابت ، فيكون حذفا كلا حذف. فأما الفعل فإنه غير الفاعل اللهم إلا أن يعتضد الأول بروايه أخرى ، كقراءه شعبه : (يُسَبِّحُ لَهُ فِيها بِالْغُدُوِّ وَالْآصالِ رِجالٌ) [النور : ٣٦ - ٣٧] بفتح الباء ، فإنه يقدّر الفعل ، والموجود فاعل لا مبتدأ لوقوعه فاعلا فى قراءه من كسر الباء ، أو بموضع آخر يشبهه نحو : (وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللهُ) [الزخرف : ٨٧]. فلا يقدر ليقولن : الله خلقهم ، بل خلقهم الله ، لمجىء ذلك فى شبه هذا الموضع ، وهو : (وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّماواتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ) [الزخرف : ٩].

وقال ابن النحاس فى (التعليقه) : إذا تردّد الإضمار بين أن نكون قد أضمرنا خبرا ، أو أضمرنا فعلا ، كان إضمار الخبر وحذفه أولى من إضمار الفعل وحذفه ، لأن

١- انظر مغنى اللبيب (٦٨٣).

٢- انظر مغنى اللبيب (٦٨٤).

آخر الجمله أولى بالحذف من أولها ، لأن أولها موضع استجمام وراحه ، وآخرها موضع تعب وطلب استراحه.

فائـده - تنكير المبتـدأ : قال الشيخ بهاء الـدين بن النحاس فى تعليقه على (المقرّب) : اعلم أنّ تنكير المبتدأ اختلفت فيه عبارات النحاه : فقال ابن السرّاج : المعتبر فى الابتداء بالنكره حصول الفائده ، فمتى حصـلت الفائده فى الكلام جاز الابتداء ، وجد شىء من الشرائط أو لم يوجد.

وقـال الجرجـانىّ : يجوز الإخبار عن النكره بكل أمر لا تشترك النفوس فى معرفته نحو : رجل من تميم شاعر أو فارس. فالمجوّز عنده شىء واحد ، وهو جهاله بعض النفوس ذلك ، وما ذكره لا يحصر المواضع.

وقال شـيخنا جمال الـدين محمـد بن عمرون : الضابط فى جواز الابتداء بالنكره قربها من المعرفه. لا غير. وفسّـر قربها من المعرفه بأحد شيئين : إما باختصاصها كالنكره الموصوفه. أو بكونها فى غايه العموم. كقولنا : تمره خير من جراده.

فعلى هـذه الضوابـط لاـ حـاجه لنـا بتعـداد الأماكن ، بل نعتبر كلّ ما يرد ، فإن كان جاريا على الضابط أجزناه ، وإلا منعناه ، وإن سلكنـا مسـلك تعـداد الأمـاكن التى يجوز فيها الابتـداء بالنكره ، كما فعل جماعه كثيره فنقول : الأماكن التى يجوز فيها الابتـداء بالنكره تنيف على الثلاثين. وإن لم أجد أحدا من النحاه بلغ بها زائدا على أربعه وعشرين ، فيما علمته.

أحـدها : أن تكون موصوفه ، وهذا تحته نوعان : موصوف بصـفه ظاهره ، كقوله تعالى : (وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْـرِكٍ) [البقره : ٢٢١]. وموصوف بصـفه مقـدّره كمسأله السـمن منوان (١) بـدرهم ، فـإنّ تقـديره منـوان منه بـدرهم ، و (منه) فى موضع الصـفه (للمنوين).

الثانى : أن تكون خلفا من موصوف : كقولهم : ضعيف عاذ بقرمله (٢). أى : إنسان ضعيف أو حيوان التجأ إلى ضعيف.

الثالث : مقاربه المعرفه فى عدم قبول الألف واللام ، كقولك : أفضل من زيد صاحبك.

١- انظر أوضح المسالك (١ / ١٤٣).

٢- انظر مغنى اللبيب (٥٢٠).

الرابع : أن تكون اسم استفهام ، نحو : من جاءك؟

الخامس : اسم شرط ، نحو : من يأتنى أكرمه.

السادس : (كم) الخبريه ، نحو : كم غلام لى.

السابع : أن يكون معنى الكلام التعجب ، كقولهم : عجب لك.

الثامن : أن يتقدّمها أداه نفى ، نحو : ما رجل قائم.

التاسع : أن يتقدمها أداه استفهام ، نحو : أرجل قائم؟

العاشر : أن يتقدّمها خبرها ظرفا ، نحو : عندى رجل.

الحادى عشر : أن يتقدمها خبرها جارّا ومجرورا ، نحو : فى الدار رجل ، وينبغى أن يشترط فى هذين القسمين أن يكون مع المجرور أو الظرف معرفه. وإلا فلو قيل : فى دار رجل لم يجز ، وإن كان الخبر مجرورا وقد تقدم. وأجاز الجزولىّ والواحدىّ فى كتابه (فى النحو) تأخير الخبر فى الظرف والمجرور على ضعف. نقله عنهما شيخنا.

الثانى عشر : أن يكون فيها معنى الدعاء ، نحو : (سَلامٌ عَلَيْكُمْ) [الأنعام : ۵۴] وويل له.

الثالث عشر : أن يكون الكلام بها فى معنى كلام آخر ، كقولهم : (شىء ما جاء بك) (۱) ، وقولهم : (شرّ أهرّ ذا ناب) (۲) ، لأنه فى معنى النفى ، أى : ما أهرّ ذا ناب إلا شر.

الرابع عشر : أن تكون النكره عامه ، نحو قول عمر : تمره خير من جراده (۳) ، ونحو : مسأله خير من بطاله.

الخامس عشر : أن تكون فى جواب من يسأل بالهمزه وأم ، نحو : رجل قائم ، فى جواب من قال : أرجل قائم أم امرأه؟

السادس عشر : أن يكون الموضع موضع تفصيل ، نحو قولنا : الناس رجلان : رجل أكرمته ، ورجل أهنته ، وقول امرئ القيس : [المتقارب]

۲۸۲- (۴)فأقبلت زحفا على الرّكبتين

فثوب علىّ ، وثوب أجر

۱- انظر الكتاب (۱ / ۳۹۴).

۲- انظر الكتاب (۱ / ۳۹۴) ، والمثل فى خزانه الأدب (۴ / ۴۶۹) ، ولسان العرب (هرر)، والمستقصى (۲ / ۱۳۰) ومجمع الأمثال

(۱ / ۳۷۰).

۳- انظر مغنی اللبیب (۵۲۲).

۴- ۲۸۲- الشاهد لامرئ القیس فی دیوانه (ص ۱۵۹) ، والکتاب (۱ / ۱۳۹) ، وخزانه الأدب (۱ / ۳۷۳) ، وشرح شواهد المغنی (۲ / ۸۶۶) ، والمقاصد النحویه (۱ / ۵۴۵) ، وبلا نسبه فی المحتسب (۲ / ۱۲۴) ، ومغنی اللبیب (۲ / ۴۷۲).

السابع عشر : أن تكون معتمده على لام الابتداء ، نحو : لرجل قائم.

الثامن عشر : أن تكون عامله ، نحو : «أمر بمعروف صدقه» (۱).

التاسع عشر : أن تكون (ما) التعجبيه ، نحو : ما أحسن زيدا! على رأى سيبويه.

العشرون : أن تكون مضافه إضافه محضه. نحو : غلام امرأه خارج.

الحادى والعشرون : أن تكون مضافه إضافه غير محضه ، نحو : مثلك لا يفعل كذا.

الثانى والعشرون : أن تكون فى معنى الموصوفه ، وهو أن تكون مصغّره نحو : رجيل قائم ، فالتصغير وصف فى المعنى بالصغر.

الثالث والعشرون : أن تكون النكره يراد بها واحد مخصوص ، نحو ما حكى أنه لمّا أسلم عمر بن الخطاب رضى الله عنه قالت قريش : (صبأ عمر). فقال أبو جهل : (مه ، رجل اختار لنفسه أمرا فما تريدون؟) (۲) ذكره الجرجانىّ فى مسائله.

الرابع والعشرون : أن يتقدم خبرها غير ظرف ولا مجرور ، بل جمله ، نحو : قام أبوه ، بشرط أن تكون فيه معرفه أيضا.

الخامس والعشرون : ما دخل عليها إنّ فى جواب النفى ، نحو قولك : إن رجلا فى الدار ، فى جواب من قال : ما رجل فى الدار.

السادس والعشرون : أن تكون فى معنى الفعل من غير اعتماد ، نحو : قائم الزيدان على رأى الكوفيين (۳) ، والأخفش.

السابع والعشرون : أن تكون معتمده على واو الحال ، كقوله تعالى : (وَطائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ) [آل عمران : ۱۵۴].

الثامن والعشرون : أن تكون معطوفه على نكره ، قد وجد فيها شىء من شروط الابتداء بالنكره ، فصيّرت مبتدأه. كقول الشاعر : [الطويل]

۲۸۳- (۴)عندى اصطبار ، وشكوى عند قاتلتى

[فهل بأعجب من هذا امرؤ سمعا]

التاسع والعشرون : أن يعطف عليها نكره موصوفه. كقوله تعالى : (طاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ) [محمد : ۲۱] على أحد الوجهين.

۱- مرّ تخريجه (ص ۱۱۰).

۲- انظر السيره النبويه لابن هشام (۱ / ۳۴۹).

۳- انظر أوضح المسالك (۱ / ۱۳۵).

۴- ۲۸۳- الشاهد بلا نسبه فى شرح شواهد المغنى (۲ / ۸۶۳) ، ومغنى اللبيب (۲ / ۴۶۸).

الثلاثون : أن تلى لو لا كقول الشاعر : [البسيط]

٢٨٤- (١)لو لا اصطبار لأودى كلّ ذى مقه

[لمّا استقلّت مطاياهنّ للظّعن]

الحادى والثلاثون : أن تلى فاء الجزاء ، نحو قولهم فى المثل : «إن مضى عير فعير فى الرّباط» (٢).

قال : فهـذا ما حصل لى من تعداد الأماكن التى يجوز فيها الابتداء بالنكره. ولا أدّعى الإحاطه ، فلعل غيرى يقف على ما لم أقف عليه ، ويهتـدى إلى ما لم أهتـد إليه ، فمن كانت عنده زياده فليضـفها إلى ما ذكرته راجيا ثواب الله عزّ وجل ، إن شاء الله تعالى. انتهى كلام ابن النحاس.

ثم رأيت بعد ذلك مؤلّفا لبعض المتأخرين قال فيه : قد تتبّع النحاه مسوّغات الابتداء بالنكره ، وأنهاها بعض المتأخرين إلى اثنين وثلاثين. قال : وقد أنهيتها بعون الله إلى نيّف وأربعين ، فذكر الاثنين والثلاثين التى ذكرها ابن النحاس ، وزاد :

أن تكون معطوفه على معرفه ، كقولـك : زيـد ورجـل قائمـان ، فرجـل نكره جـاز الابتـداء بها لعطفها على معرفه. وأن تلى (إذا) الفجائيه. وأن تقع جوابا ، كقولك : درهم ، فى جواب ما عندك؟ أى : درهم عندى.

وأن تكون محصوره ، نحو : إنمـا فى الـدار رجـل. وأن تكون للمفاجأه ، قاله ابن الطراوه ومثّله بقولهم : شـىء ما جاء بك (٣) ، وجعل منه المثل : «ليس عبد بأخ لك» (٤) ، وهذه زياده غريبه.

وأن يؤتى بها للمناقضه ، كقولك : رجل قام لمن زعم أنّ امرأه قامت.

وأن يقصد بها الأمر ، كقوله تعالى : (وَصِيَّةً لِأَزْواجِهِمْ) [البقره : ٢٤٠] ، على قراءه الرفع.

وأن يفيد خبرها ، نحو : ديناران أخذا من المأخوذ منه درهمان وإنسان صبر على الجوع عشرين يوما ثم سار أربعه برد فى يومه.

١- ٢٨٤- الشاهد بلا نسبه فى أوضح المسالك (١ / ٢٠٤) ، والدرر (٢ / ٢٣) ، وشرح الأشمونى (١ / ٩٨) ، وشرح التصريح (١ / ١٧٠) ، وشرح ابن عقيل (ص ١١٥) ، والمقاصد النحويه (١ / ٥٣٢) ، وهمع الهوامع (١ / ١٠١).

٢- المثل فى مجمع الأمثال (١ / ٢٧) ، والتمثيل والمحاضره (٣٤٤) ، وجمهره الأمثال (٢٧).

٣- انظر الكتاب (١ / ٣٩٤).

٤- المثل فى مجمع الأمثال رقم (٣٤٧٣) ، والمستقصى رقم (١٠٨٦).

وأن يتقدّم معمول خبرها ، نحو : فى دراهمك ألف بيض ، على أن يكون (بيض) خبرا.

وأن تكون النكره لا تراد لعينها ، كقول امرئ القيس : [المتقارب]

٢٨٥- (١)مرسّعه بين أرساعه

[به عسم يبتغى أرنبا]

لأنه لا يريد مرسّعه دون مرسّعه. وهذا عموم البدل وقد تقدم عموم الشمول ، انتهى.

وقال الشيخ تاج الدين بن مكتوم رحمه الله تعالى : [الطويل]

إذا ما جعلت الاسم مبتدأ فقل

بتعريفه إلّا مواضع نكّرا

بها ، وهى - إن عدّت - ثلاثون بعدها

ثلاثتها ، فاحفظ لكى تتمهّرا

ومرجعها لاثنين منها ، فقل : هما

خصوص ، وتعميم أفادا وأثّرا

فأوّلها الموصوف ، والوصف والذى

عن النفى ، واستفهامه قد تأخّرا

كذاك اسم الاستفهام ، والشّرط ، والّذى

أضيف ، وما قد عمّ ، أو جا منكّرا

كقولك : دينار لدىّ لقائل :

أعندك دينار؟ فكن متبصّرا

كذا كم لإخبار ، وما ليس قابلا

لأل ، وكذا ما كان فى الحصر قد جرى

وما جاء دعاء ، أو غدا عاملا ، وما

له سوّغ التفصيل أن يتنكّرا

وما بعد واو الحال جاء ، وفا الجزا

ولو لا ، وما كالفعل ، أو جا مصغّرا

وما (إنّ) يتلو فى جواب الذى نفى

وما كان معطوفا على ما تنكّرا

وساغ ، ومخصوصا غدا ، وجواب ذى

سؤال بأم والهمز. فاخبر لتخبرا

وما قدّمت أخباره وهى جمله

وما نحو : ما أسخاه فى القرّ بالقرى!

كذا ما ولى لام ابتداء ، وما غدا

عن الظرف والمجرور أيضا مؤخّرا

وما كان فى معنى التعجّب ، أو تلا

إذا لفجأه ، فاحوها تحو جوهرا

فائده - فى قولهم راكب الناقه طليحان : فى (تذكره التاج) لابن مكتوم : قالوا : راكب الناقه طليحان (٢) ، وفيه ثلاثه أقوال :

---

١ - ٢٨٥- الشاهد لامرئ القيس فى ديوانه (ص ١٢٨) مرسّعه وسط أرفاغه ، وإنباه المرواه (٤ / ١٧٤) ، وشرح ابن عقيل (ص ١١٥) ، ولسان العرب (عسم) و (رسع) و (لسع) ، ومجالس ثعلب (١ / ١٠٢) ، والمعانى الكبير (ص ٢١١) ، وهو لامرئ القيس بن مالك الحميرى فى المؤتلف والمختلف (ص ١٢) ، وبلا نسبه فى سرّ صناعه الإعراب (ص ٧٣) ، وشرح الأشمونى (ص ٩٨) ، وشرح المفصّل (١ / ٣٦).

٢- انظر مغنى اللبيب (٧٢٥) ، والخصائص (١ / ٢٨٩).

قيل : تقديره أحد طليحين ، حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقام المحذوف.

وقيل : التقدير : راكب الناقه والناقه طليحان.

وقيل : التقدير : راكب الناقه طليح ، وهما طليحان ، وفيه حذف خبر وحذف مبتدأ ، انتهى.

باب كان وأخواتها

اشاره

قال ابن بابشاذ : (كان) أمّ الأفعال لأن كل شيء داخل تحت الكون لا ينفكّ شيء من معناها ، ومن ثمّ صرّفوها تصرّفا ليس لغيرها. وأصبح وأمسى أختان لأنهما طرفا الزمان ، وظلّ وأضحى أختان لأنهما لصدر النهار ، وبات وصار أختان لاعتلال عينهما ، وزال وفتئ وانفكّ وبرح ودام أخوات للزوم أولها (ما) ، وليس منفرده لأنها لا تتصرف.

قال ابن هشام فى (تذكرته) : الصواب أن يقال : إن (ما) قبل (دام) أخوات ، لأنهنّ لا يعملن إلا فى النفى وشبهه ، و (ليس) و (ما دام) أختان لعدم تصرّفهما ، وإلا فما غير لازمه فى الأربعه ، إنما يلزم قبلهما نفى أو شبهه أعمّ من أن يكون النفى بما أو غيرها ، فإن اعتبر أنها قد تنفى بما فليعدّ كان وأمسى ونحو ذلك ، ثم إن (ما) الداخله على (دام) غير ما الداخله عليهن. قال : فالذى قاله خطأ ، والذى قلناه هو الصواب.

قال أبو البقاء فى اللباب : إنما كانت (كان) أمّ هذه الأفعال لخمسه أوجه :

أحدها : سعه أقسامها.

والثانى : أنّ كان التامه دالّه على الكون ، وكلّ شيء داخل تحت الكون.

والثالث : أنّ كان داله على مطلق الزمان الماضى ، ويكون داله على مطلق الزمان المستقبل بخلاف غيرها ، فإنها تدّل على زمان مخصوص كالصباح والمساء.

والرابع : أنها أكثر فى كلامهم ، ولهذا حذفوا منها النون فى قولهم : لم يك.

والخامس : أن بقيه أخواتها تصلح أن تقع أخبارا لها ، كقولك : كان زيد أصبح منطلقا ، ولا يحسن : أصبح زيد كان منطلقا.

(مسأله) : قال الزجّاجىّ فى (أماليه) : قال أبو بكر أحمد بن الحسن النحوىّ

المعروف بابن شقير (١) : كان زيد آكلا طعامك ، جائز من كلّ قول. كان آكلا طعامك زيد ، جائز من كلّ قول. آكلا طعامك كان زيد. كان زيد طعامك آكلا ، جائز من كلّ قول. كان طعامك آكلا زيد جائز من قول الكوفيين ، وخطأ من قول البصريين. طعامك آكلا كان زيد ، جائز من قول البصريين والكسائيّ ، وخطأ من قول الفرّاء. طعامك كان زيد آكلا ، جائز من كلّ قول. كان طعامك زيد آكلا ، جائز من قول الكوفيين ، وخطأ من قول البصريين. آكلا كان زيد طعامك ، جائز من قول البصريين ، وخطأ من قول الكوفيين إلا على كلامين من قول الكسائى. آكلا كان طعامك زيد ، خطأ من كلّ قول. طعامك كان آكلا زيد ، جائز من كلّ قول. كان آكلا زيد طعامك ، جائز من كلّ قول ، وفى هاتين قبح من قول الكوفيين.

وإذا قدّمت زيدا فقلت : زيد كان آكلا طعامك ، وزيد آكلا طعامك كان ، وآكلا طعامك زيد كان ، وزيد طعامك كان آكلا ، فهذه كلها جائزه من كل قول.

فإذا قلت : زيد طعامك آكلا كان ، أو طعامك آكلا زيد كان ، جازتا من قول البصريّين والكسائيّ ، وكانتا خطأ من قول الفرّاء ، لأنه لا يقدم مفعول خبر كان عليه إذا كان خبر كان مقدّما من قبل أنه لو أراد ردّه إلى (فعل ويفعل) لم يجز عنده ، والكسائيّ يجيز تقديمه كما يجيز تقديم الحال.

فإذا قلت : طعامك زيد كان آكلا جازت من كلّ قول.

وإن قلت : زيد طعامك كان آكلا ، جازت من كلّ قول.

وقولك : آكلا زيد كان طعامك ، جائزه من قول البصريين ، وخطأ من قول الكوفيين إلا الكسائى على كلامين.

فإن قلت : طعامك زيد آكلا كان ، جازت من قول البصريين وخطأ من قول الكوفيين إلا الكسائى على كلامين ، انتهى.

ضابط : القول فى تقديم أخبار كان وأخواتها عليها

قال أبو الحسين بن أبى الربيع فى (شرح الإيضاح) : كان وأخواتها فى تقديم أخبارها عليها على أربعه أقسام :

قسم : لا يتقدّم خبرها عليها باتفاق ، وهو ما دام.

وقسم : يتقدّم عند الجمهور إلا المبرّد ، وذلك (ليس) (٢).

١- انظر همع الهوامع (١ / ١١٨).

٢- انظر الإنصاف (١٦٠).

وقسم : لا يتقدّم خبرها عليها عند الجمهور إلا ابن كيسان وهى : (ما زال) ، و (ما انفكّ) و (ما فتئ) و (ما برح).

وقسم : يتقدّم الخبر عليه باتفاق ما لم يعرض عارض ، وهى : (كان) وبقيه أفعال الباب.

باب (ما) وأخواتها

قاعده

قال أبو البقاء فى (التبيين) : (ما) هى الأصل فى النفى ، وهى أمّ بابه ، والنفى فيها آكد.

فائده – (ما) فى القرآن : قال الشيخ تاج الدين بن مكتوم فى (تذكرته) : لم تقع (ما) فى القرآن إلا على لغه الحجاز ما خلا حرفا واحدا ، وهو : (وَما أَنْتَ بِهادِى الْعُمْيِ عَنْ ضَلالَتِهِمْ) [النمل : ٨١] على قراءه حمزه (١). فإنها هنا على لغه تميم.

وزعم الأصمعى أن (ما) لم تقع فى الشعر إلا على لغه تميم. قال بعض النحويين : فتصفّحت ذلك فوجدته كما ذكر ، ما خلا ثلاثه أبيات ، منها اثنان فيهما خلاف ، قول الفرزدق (٢) : [البسيط]

[فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم

إنهم قريش] وإذ ما مثلهم بشر

والآخر قوله : [الرجز]

٢٨٦- (٣)رؤبه والعجّاج أورثانى

نجرين ما مثلهما نجران

كذا روى بنصب مثلهما ، وهو مثل قول الفرزدق.

والثالث : [الكامل]

٢٨٧- (٤)وأنا النّذير بحرّه مسوّده

يصل الأعمّ إليكم أقوادها

أبناؤها متكنّفون أباهم

حنقو الصّدور وما هم أولادها

قاعده : التصرف فى لا وما النافيتين

التصرّف فى (لا) النافيه أكثر من التصرف فى (ما)

ص: ۶۰

۱- انظر تيسير الدانى (۱۳۷) قرأ حمزه (تهدى) بالتاء المفتوحه وإسكان الهاء.

۲- مرّ الشاهد رقم (۱۸۸).

۳- ۲۸۶- الرجز بلا نسبه فى همع الهوامع (۱ / ۱۲۴) ، والدرر (۱ / ۹۶).

۴- ۲۸۷- الشاهد بلا نسبه فى شرح ابن عقيل (ص ۱۵۳) ، والمقاصد النحويه (۲ / ۱۳۷).

النافيه ، ومن ثم جاز حذف لا فى جواب القسم ، نحو : (تَاللهِ تَفْتَؤُا) [يوسف : ٨٥] أى : لا تفتأ. ولم يجز حذف (ما).

كذا نقله ابن الخبّاز عن شيخه ، معترضا به على ابن معط ، إذ قال ، ألفيّته :

وإن أتى الجواب منفيّا بلا

أو ما ، كقولى : والسما ما فعلا

فإنّه يجوز حذف الحرف

إذ أمنوا الإلباس حال الحذف

قال ابن الخباز : وما رأيت فى كتب النحو إلا حذف لا.

فائده - زياده الباء فى الخبر : قال ابن هشام فى (تذكرته) : زياده الباء فى الخبر على ثلاثه أقسام : كثير ، وقليل ، وأقل.

١- فالكثير فى ثلاثه مواضع ، وذلك : بعد (ليس) و (ما) ، نحو : (أَلَيْسَ اللهُ بِكافٍ عَبْدَهُ) [الزمر : ٣٦] ، (وَما رَبُّكَ بِغافِلٍ) [الأنعام : ١٣٢] ، وبعد أو لم نحو : (أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللهَ الَّذِى خَلَقَ السَّماواتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقادِرٍ) [الأحقاف : ٣٣] ، وذلك لأنه فى معنى : أو ليس الله بقادر ، فهو راجع إلى المسأله الأولى فى المعنى.

٢- والقليل فى ثلاثه مواضع : بعد (كان) وأخواتها منفيه كقوله :

٢٨٨- (١)وإن مدّت الأيدى إلى الزّاد لم أكن

بأعجلهم ، إذ أجشع القوم أعجل

وبعد (ظنّ) وأخواتها منفيّه ، كقوله : [الطويل]

٢٨٩- (٢)دعانى أخى والخيل بينى وبينه

فلمّا دعانى لم يجدنى بقعدد

وبعد (لا) العامله عمل ليس ، كقوله : [الطويل]

٢٩٠- (٣)فكن لى شفيعا يوم لا ذو شفاعه

بمغن فتيلا عن سواد بن قارب

١- ٢٨٨- الشاهد للشنفرى فى ديوانه (ص ٥٩) ، وتخليص الشواهد (ص ٢٨٥) ، وخزانه الأدب (٣ / ٣٤٠) ، والدرر (٢ / ١٢٤) ، وشرح التصريح (١ / ٢٠٢) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٨٩٩) ، والمقاصد النحويه (٢ / ١١٧) ، وبلا نسبه فى أوضح المسالك (١ / ٢٩٥) ، والجنى الـدانى (ص ٥٤) ، وجـواهر الأدب (ص ٥٤) ، وشـرح الأشمونى (١ / ١٢٣) ، وشـرح ابن عقيـل (ص ١٥٧) ، وشرح قطر الندى (ص ١٨٨) ، ومغنى اللبيب (٢ / ٥٦٠) ، وهمع الهوامع (١ / ١٢٧).

٢- ٢٨٩- الشاهـد لدريـد بن الصـمه فى ديوانه (ص ٤٨) ، وتخليص الشواهـد (ص ٢٨٦) ، وجمهره أشـعار العرب (١ / ٥٩٠) ، والدرر (٢ / ١٢٥) ، وشـرح التصريح (١ / ٢٠٢) ، ولسان العرب (قعـد) ، والمقاصـد النحويه (٢ / ١٢١) ، وبلا نسـبه فى أوضح المسالك (١ / ٢٩٩) ، وجواهر الأدب (ص ٥٥) ، وهمع الهوامع (١ / ١٢٧).

٣- ٢٩٠- الشاهـد لسواد بن قارب فى الجنى الـدانى (ص ٥٤) ، والدرر (٢ / ١٢٦) ، وشـرح التصريح (١ / ٢٠١) ، وشرح عمده الحافظ (ص ٢١٥) ، والمقاصد النحويه (٢ / ١١٤) ، وبلا نسـبه فى أوضح المسالك (١ / ٢٩٤) ، وشرح الأشمونى (١ / ١٢٣) ، وشرح شواهد المغنى (ص ٨٣٥) ، وشرح ابن عقيل (ص ١٥٦) ، ومغنى اللبيب (ص ٤١٩) ، وهمع الهوامع (١ / ١٢٧).

٣- والأقلّ فى ثلاثه مواضع : بعد إنّ ، ولكنّ ، وهل. فالأول كقوله : [الطويل]

٢٩١- (١)فإن تنأ عنها حقبه لا تلاقها

فإنّك ممّا أحدثت بالمجرّب

والثانى كقوله : [الطويل]

٢٩٢- (٢)ولكنّ أجرا لو علمت بهيّن

[وهل ينكر المعروف فى النّاس والأجر]

والثالث كقوله : [الطويل]

٢٩٣- (٣)[يقول إذا اقلولى عليها وأقردت]

ألا هل أخو عيش لذيذ بدائم

فائده - نظرت بليس : قال ابن هشام فى (تذكرته) : نظر سيبويه (١) (لات) بليس ولا يكون فى الاستثناء من حيث أنه لا يستعمل معهما إلا أحد الاسمين ، والآخر مضمر دائما.

باب إنّ وأخواتها

ضابط

قال فى (المفصّل) : جميع ما ذكر فى خبر المبتدأ من أصنافه وأحواله وشرائطه قائم فى خبر إنّ ما خلا جواز تقديمه إلا إذا وقع ظرفا ، كقولك : إنّ فى الدار زيدا.

١- ٢٩١- الشاهد لامرئ القيس فى ديوانه (ص ٤٢) ، وتخليص الشواهد (ص ٢٨٦) ، والدرر (١ / ٢٩٣) ، وشرح التصريح (١ / ٢٠٢) ، والصاحبى فى فقه اللغه (ص ١٠٧) ، والمقاصد النحويه (٢ / ١٢٦) ، وبلا نسبه فى أوضح المسالك (١ / ٢٩٧) ، وجواهر الأدب (ص ٥٤) ، ورصف المبانى (ص ٢٥٧) ، وشرح الأشمونى (١ / ١٢٣) ، وهمع الهوامع (١ / ٨٨).

٢- ٢٩٢- الشاهد بلا نسبه فى أوضح المسالك (١ / ٢٩٨) ، وخزانه الأدب (٩ / ٥٢٣) ، والدرر (٢ / ١٢٧) ، وسرّ صناعه الإعراب (١ / ١٤٢) ، وشرح الأشمونى (١ / ١٢٤) ، وشرح التصريح (١ / ٢٠٢) ، وشرح المفصّل (٨ / ٢٣) ، ولسان العرب (كفى) ، والمقاصد النحويه (٢ / ١٣٤) ، وهمع الهوامع (١ / ١٢٧).

٣- ٢٩٣- الشاهد للفرزدق فى ديوانه (ص ٨٦٣) ، والأزهيّه (ص ٢١٠) ، وتخليص الشواهد (ص ٢٨٦) ، وجمهره اللغه (ص

٦٣٦) ، وخزانه الأدب (٤ / ١٤٢) ، والدرر (٢ / ١٢٦) ، وشرح التصريح (١ / ٢٠٢) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٧٧٢) ، ولسان العرب (قلا) ، والمقاصد النحويه (٢ / ١٣٥) ، وبلا نسبه فى أساس البلاغه (قرد) ، وأوضح المسالك (١ / ٢٩٩) ، والجنى الدانى (ص ٥٥) ، وجواهر الأدب (ص ٥٢) ، وخزانه الأدب (٥ / ١٤) ، والدرر (٥ / ١٣٩) ، وشرح الأشمونى (١ / ١٢٤) ، ولسان العرب (قرد) و (هلل) ، والمنصف (٣ / ٦٧) ، وهمع الهوامع (١ / ١٢٧).

وقال ابن يعيش فى (الشرح) (١) : كلّ ما جاز فى المبتدأ والخبر جاز مع (إنّ) وأخواتها ، لا فرق بينهما ، ولا يجوز تقديم خبرها ، ولا اسمها عليها ، ولا تقدم الخبر فيها على الاسم ، ويجوز ذلك فى المبتدأ وذلك لعدم تصرّف هذه الحروف ، وكونها فروقا على الأفعال فى العمل ، فانحطّت عن درجه الأفعال ، فجاز التقديم فى الأفعال ، نحو : قائما كان زيد ، وكان قائما زيد ، ولم يجز ذلك فى هذه الحروف ، اللهم إلا أن يكون الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا ، وذلك أنهم توسّعوا فى الظروف ، وخصّوها بذلك ، لكثرتها فى الاستعمال.

قاعده : (إنّ) أصل الباب

قال أبو البقاء فى (التبيين) : أصل الباب إنّ.

ضابط : مواضع كسر إن

قال ابن هشام فى (شرح الشذور) (٢) : تكسر إنّ فى تسعه مواضع :

أحدها : فى ابتداء الكلام ، نحو : (إِنَّا أَنْزَلْناهُ) [القدر : ١].

الثانى : أن تقع فى أول الصله ، نحو : (وَآتَيْناهُ مِنَ الْكُنُوزِ ما إِنَّ مَفاتِحَهُ لَتَنُوأُ) [القصص : ٧٦].

الثالث : فى أول الصفه ، كمررت برجل إنه فاضل.

الرابع : فى أول الجمله الحاليه ، نحو : (كَما أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقاً مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكارِهُونَ) [الأنفال : ٥].

الخامس : فى أول الجمله المضاف إليها ما يختصّ بالجمل ، وهو إذ وإذا وحيث ، نحو : جلست حيث إن زيدا جالس.

السادس : أن تقع قبل اللام المعلّقه ، نحو : (وَاللهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ ، وَاللهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنافِقِينَ لَكاذِبُونَ) [المنافقون : ١].

السابع : أن تقع محكيه بالقول ، نحو : (قالَ إِنِّى عَبْدُ اللهِ) [مريم : ٣٠].

الثامن : أن تقع جوابا للقسم ، نحو : (حم وَالْكِتابِ الْمُبِينِ إِنَّا أَنْزَلْناهُ) [الدخان : ١ - ٣].

التاسع : أن تقع خبرا عن اسم عين ، نحو : زيد إنّه فاضل. وتفتح فى ثمانيه مواضع :

١- انظر الكتاب (٢ / ٣٦٥).

٢- انظر شرح المفصّل (١ / ١٠٢).

أحدها : أن تقع فاعلا ، نحو : (أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنا) [العنكبوت : ٥١].

الثانى : أن تقع نائبا عن الفاعل ، نحو : (أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ) [الجن : ١].

الثالث : أن تقع مفعولا لغير القول ، نحو : (وَلا تَخافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ) [الأنعام : ٨١].

الرابع : أن تقع فى موضع رفع بالابتداء ، نحو : (وَمِنْ آياتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ خاشِعَةً) [فصلت : ٣٩].

الخامس : أن تقع فى موضع خبر اسم معنى ، نحو : اعتقادى أنك فاضل.

السادس : أن تقع مجروره بالحرف ، نحو : (ذلِكَ بِأَنَّ اللهَ هُوَ الْحَقُّ) [الحج : ٦].

السابع : أن تقع مجروره بالإضافه ، نحو : (مِثْلَ ما أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ) [الذاريات : ٢٣].

الثامن : أن تقع تابعه لشىء مما ذكر ، نحو : (اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ) [البقره : ٤٧] ، (وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّها لَكُمْ) [الأنفال : ٧].

ويجوز الكسر والفتح فى ثلاثه مواضع :

أحدها : بعد (إذا) الفجائيه ، نحو : خرجت فإذا إنّ زيدا بالباب.

الثانى : بعد (الفاء) الجزائيه ، نحو : (مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءاً بِجَهالَةٍ ثُمَّ تابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ ، فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ) [الأنعام : ٥٤].

الثالث : إذا وقعت خبرا عن قول ، وخبرها قول ، وفاعل القولين واحد ، نحو : أوّل قولى أنى أحمد الله.

ضابط : إن المخففه

قال أبو حيّان : حال (إن) المخفّفه إذا عملت كحالها وهى مشدّده ، فى جميع الأحكام ، إلا فى شىء واحد ، وهو أنها لا تعمل فى الضمير إلا ضروره ، بخلاف المشدّده. تقول : إنّك قائم ، ولا يجوز إنك قائم.

فائده - إنّ واللام أيهما أشد تأكيدا : قال السخاوىّ فى (شرح المفصّل) : اختلفت النحاه فى إنّ واللام ، أيّهما أشدّ تأكيدا فقال بعضهم : (إنّ) لتأثيرها فى المعمول ، وتغييرها لفظ الابتداء أشدّ تأكيدا وأقعد من اللام.

وقال آخرون : اللام أشدّ تأكيدا ، لأنّه يتمحّض دخوله لذلك ، ولا يكون له شبه بالفعل.

باب لا

اشاره

(فائده) قال ابن يعيش (۱) : نظير (لا) فى اختصاصها بالنكرات ، (ربّ) ، و (كم) ، لأنّ (ربّ) للتقليل ، و (كم) للتكثير ، وهذه معان الإبهام أولى بها.

فائده - ما يشابه ما الكافه : فى تعاليق ابن هشام : نظير (ما) فى كفّها إنّ وأخواتها عن العمل اللام فى : لا أبا لزيد ، ولا غلامى لعمرو ، فى أنها هيّأت (لا) للعمل فى المعارف. ولو لا وجودها لم يكن للا أن تعمل. فأما قوله : [الوافر]

۲۹۴- (۲)أبالموت الّذى لا بدّ أنّى

ملاق - لا أباك - تخوّفينى

فإنه على نيتها. كما أنّ قوله : [البسيط]

۲۹۵- (۳)[كذاك أدّبت حتى صار من خلقى]

أنّى رأيت ملاك الشّيمه الأدب

على نيّه اللام المعلّقه ، حذفت وأبقى حكمها.

ضابط : ما تعمل فيه رب تعمل فيه لا

قال سيبويه (۴) : كلّ شىء حسن أن تعمل فيه (ربّ) حسن أن تعمل فيه (لا).

باب ظنّ وأخواتها

ضابط

قال ابن عصفور : لم يعلّق من الأفعال إلا أفعال القلوب ، وهى : ظننت وعلمت ونحوهما. ولم يعلّق من غير أفعال القلوب إلا انظر ، واسأل ، قالوا : انظر من أبو زيد ، واسأل أبو من عمرو ، وكأن الذى سوّغ ذلك فيهما كونهما سببين للعلم ، والعلم من أفعال القلوب ، فأجرى السبب مجرى المسبّب.

۱- انظر شرح المفصّل (۲ / ۱۰۳).

۲ - ۲۹۴- الشاهد لأبى حيه النميرى فى ديوانه (ص ۱۷۷) ، وخزانه الأدب (۴ / ۱۰۰) ، والدرر (۲ / ۲۱۹) ، وشرح شواهد

الإيضاح (ص ٢١١) ، ولسان العرب (خعل) و (أبى) و (فلا) ، وبلا نسبه فى الخصائص (١ / ٣٤٥) ، وشرح التصريح (٢ / ٢٦) ، وشرح شذور الذهب (ص ٤٢٤) ، وشرح المفصّل (٢ / ١٠٥) ، واللامات (ص ١٠٣) ، والمقتضب (٤ / ٣٧٥) ، والمقرّب (١ / ١٩٧) ، والمنصف (٢ / ٣٣٧) ، وهمع الهوامع (١ / ٣٣٧).

٣- ٢٩٥- الشاهد لبعض الفزاريين فى خزانه الأدب (٩ / ١٣٩) ، والدرر (٢ / ٢٥٧) ، وبلا نسبه فى أوضح المسالك (٢ / ٦٥) ، وتخليص الشواهد (ص ٤٤٩) ، وشرح الأشمونى (١ / ١٦٠) ، وشرح التصريح (١ / ٢٥٨) ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى (ص ١١٤٦) ، وشرح عمده الحافظ (ص ٢٤٩) ، وشرح ابن عقيل (ص ٢٢١) ، والمقاصد النحويه (٢ / ٤١١) ، والمقرب (١ / ١١٧) ، وهمع الهوامع (١ / ١٥٣).

٤- انظر الكتاب (٢ / ١٥٥).

فائـده – الخواص التى لظن وأخواتها : قال ابن القوّاس فى (شـرح الدّره) : لهذه الأفعال خواصّ لا يشاركها فيها غيرها من الأفعال المتعدّيه :

منها : أن مفعوليها مبتدأ وخبر فى الأصل.

ومنها : أنه لا يجوز الاقتصار على أحد مفعوليها غالبا ، كما جاز فى باب (أعطيت).

ومنها : الإلغاء.

ومنها : التعليق.

ومنها : جواز كون ضميرى الفاعل والمفعول لمسمّى واحد ، نحو : ظننتنى قائما ، وعلمتنى منطلقا.

والمخاطب : ظننتك قائما. أى : ظننت نفسك.

والغائب : زيد رآه عالما ، أى : نفسه. وفى التنزيل : (أَنْ رَآهُ اسْتَغْنى) [العلق : ۶ – ۷] أى : رأى نفسه. وإنما جاز ذلك فيها دون غيرها لأمرين :

أحـدهما : أنه لمـا كـان المقصـود هو الثـانى لتعلّق العلم أو الظنّ به لأـنه محلّهمـا بقى الأـول كـأنه غير موجود بخلاـف ضـربتنى وضربتك ، فإن المفعول محلّ الفعل فلا يتوهّم عدمه.

وثانيهمـا : أن علم الإنسـان وظنّه بـأمور نفسه أكثر من علمه بـأمور غيره ، فلمـا كثر فيهـا ، وقـلّ فى غيرهـا جمع بينهما حملا على الأكثر ، فإذا قصد الجمع بين المفعولين فى غيرها من الأفعال أبدل المفعول بالنفس ، نحو : ضربت نفسى ، وضربت نفسك. وقد حملوا عـدمت وفقـدت فى ذلـك على أفعـال القلوب ، فقـالوا : عـدمتنى وفقـدتنى ، لأنه لما كان دعاء على نفسه كان الفعل فى المعنى لغيره ، فكأنه قال : عدمنى غيرى ، انتهى.

باب الفاعل

اشاره

(فائـده) قال أبو الحسين بن أبى الربيع فى (شـرح الإيضاح) : الإسـناد ، والبناء ، والتفريغ ، والشـغل ألفاظ مترادفه لمعنى واحـد ، يدلّك على ذلك أن سيبويه قال (۱) : الفاعل شغل به الفعل ، وقال فى موضع : فرّغ له. وفى موضع : بنى له ، وفى موضع : أسند له ، لأنها كلها فى معنى واحد.

قاعده : الفاعل كجزء من الفعل

الفاعل كجزء من أجزاء الفعل ، قال أبو البقاء فى (اللباب) : والدليل على ذلك اثنا عشر وجها :

۱- انظر الکتاب (۱ / ۶۷).

أحدها : أن آخر الفعل يسكّن لضمير الفاعل لئلا يتوالى أربع متحركات ، كضربت وضربنا ، ولم يسكنوه مع ضمير المفعول. نحو : ضربنا زيد ، لأنه فى حكم المنفصل.

الثانى : أنهم جعلوا النون فى الأمثله الخمسه علامه رفع الفعل مع حيلوله الفاعل بينهما ، ولو لا أنه كجزء من الفعل لم يكن كذلك.

الثالث : أنهم لم يعطفوا على الضمير المتّصل المرفوع من غير توكيد ، لجريانه مجرى الجزء من الفعل واختلاطه به.

الرابع : أنهم وصلوا تاء التأنيث بالفعل دلاله على تأنيث الفاعل ، فكان كالجزء منه.

الخامس : أنهم قالوا : ألقيا وفقا ، مكان ألق ألق. ولو لا أن ضمير الفاعل كجزء من الفعل لما أنيبت منابه.

السادس : أنهم نسبوا : إلى (كنت) ، فقالوا : كنتى ، ولو لا جعلهم التاء كجزء من الفعل لم تبق مع النسب.

السابع : أنهم ألغوا (ظننت) إذا توسّطت أو تأخّرت ، ولا وجه إلى ذلك إلا جعل الفاعل كجزء من الفعل الذى لا فاعل له. ومثل ذلك لا يعمل.

الثامن : امتناعهم من تقديم الفاعل على الفعل كامتناعهم من تقديم بعض حروفه.

التاسع : أنهم جعلوا (حبّذا) بمنزله جزء واحد لا يفيد مع أنه فعل وفاعل.

العاشر : أن من النحويين من جعل (حبّذا) فى موضع رفع بالابتداء ، وأخبر عنه ، والجمله لا يصحّ فيها ذلك إلا إذا سمّى بها.

الحادى عشر : أنهم جعلوا (ذا) فى (حبّذا) بلفظ واحد فى التثنيه والجمع والتأنيث كما يفعل ذلك فى الحرف الواحد.

الثانى عشر : أنهم قالوا فى تصغير (حبّذا) : ما أحيبذه! فصغّروا الفعل ، وحذفوا منه إحدى الباءين ، ومن الاسم الألف ، ومن العرب من يقول : لا تحبّذه ، فاشتقّ منهما ، انتهى. وهذه الأوجه مأخوذه من (سرّ الصناعه) لابن جنّى.

قاعده : الأصل تقديم الفاعل وتأخير المفعول

الأصل تقديم الفاعل وتأخير المفعول ، قال ابن النحاس : وإنما كان الأصل فى الفاعل التقديم ، لأنه يتنزّل من الفعل منزله الجزء ، ولا كذلك المفعول. وقال ابن عصفور فى (شرح المقرّب) : ينقسم الفاعل بالنظر إلى تقديم المفعول عليه وحده وتأخيره عنه ثلاثه أقسام :

١- قسم لا يجوز فيه تقديم المفعول على الفاعل وحده ، وهو أن يكون

الفاعل ضـميرا متصـلا ، أو لا يكون فى الكلام شىء مبيّن ، أو يكون الفاعل مضافا إليه المصدر المقدّر بأن والفعل ، أو بأن التى خبرها فعل أو اسم مشتقّ منه.

٢- وقسم يلزم فيه تقـديمه عليه ، وهو أن يكون المفعول ضـميرا متصـلا ، والفاعـل ظاهرا ، أو يكون متصـلا بالفاعل ضـمير يعود على المفعول ، أو على ما اتصل بالمفعول ، أو يكون الفاعل ضـميرا عائدا على ما اتصل بالمفعول ، أو يكون المفعول مضافا إليه اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاسـتقبال أو المصـدر المقدّر بأن والفعل ، أو بأنّ التى خبرها فعل ، أو يكون الفاعل مقرونا بإلّا ، أو فى معنى المقرون بها.

٣- وقسم يجوز فيه التقديم والتأخير ، وهو ما عدا ذلك.

ضابط : حذف الفاعل

قال ابن النحاس فى (التعليقه) : اعلم أنّ الفاعل يحذف فى ثلاثه مواضع :

أحدها : إذا بنى الفعل للمفعول ، نحو : ضرب زيد. فهاهنا يحذف الفاعل. وهو غير مراد.

والثانى : فى المصدر إذا لم يذكر معه الفاعل مظهرا ، يكون محذوفا ولا يكون مضـمرا ، لأن المصدر غير مشـتقّ عند البصريّين ، فلا يتحمّل ضميرا ، بل يكون الفاعل محذوفا مرادا إليه نحو : يعجبنى ضرب زيد ، أو يعجبنى شرب الماء.

والثـالث : إذا لاـقى الفاعـل ساكنـا من كلمه أخرى ، وكقولـك للجمـاعه ، اضـربوا القوم ، وللمخـاطبه : اشـربى القوم ، ومنه نونا التوكيد ، نحو : هل الزيدون يقومنّ ، وهل تضربنّ يا هند؟

ضابط : أقسام المضمر والمظهر من جهه التقديم والتأخير

المضمر والمظهر من جهه التقديم والتأخير على أربعه أقسام :

أحدها : أن يكون الظاهر مقدّما على المضمر لفظا ورتبه ، نحو : ضرب زيد غلامه.

والثانى : أن يكون الظاهر مقدّما على المضمر لفظا دون رتبه. نحو : ضرب زيدا غلامه.

والثالث : أن يكون الظاهر مقدّما على المضمر رتبه دون لفظ. نحو : ضرب غلامه زيد ، فهذه الثالثه تجوز بالإجماع.

والرابع : أن يكون الظاهر مؤخّرا لفظا ورتبه ، نحو : ضـرب غلامه زيدا ، فهذا أكثر النحاه لا يجيزه لمخالفته باب المضمر ، ومنهم من أجازه.

باب النائب عن الفاعل

ضابط : الأفعال التى تبنى للمفعول

قال ابن عصفور فى (شرح المقرّب) : الأفعال ثلاثه أقسام :

قسم : يجوز بناؤه للمفعول باتفاق ، وهو الأفعال التى لا تتصرّف ، نحو : نعم وبئس.

وقسم : فيه خلاف ، وهو كان وأخواتها المتصرّفه.

وقسم : لا خلاف فى جواز بنائه للمفعول ، هو ما بقى من الأفعال المتصرفه.

ضابط : حروف الجر التى يجوز بناء الفعل لها

قال ابن الخبّاز فى (شرح الجزوليّه) : حروف الجرّ يجوز بناء الفعل لها إلا ما استثنيته لك ، ولم يتعرّض أحد لهذا : فمن ذلك لام التعليل ، لا يقال : أكرم لزيد.

وكذلك (الباء ، ومن) إذا أفادتا ذلك ، (وربّ) لأنّ لها صدر الكلام ، (ومذ ، ومنذ) لأنهما ضعيفتا التصرّف.

وزاد ابن إياز (الباء) الحاليه ، نحو : خرج زيد بثيابه. فإنها لا تقوم مقام الفاعل وكذلك خلا ، وعدا ، وحاشا إذا جررن ، والمميز إذا كان معه من ، نحو : طبت من نفس. لا يقوم شيء من ذلك مقام الفاعل.

فائده : لغز لغوى : قال ابن معط فى ألفيته :

مسأله بها امتحان النّشأه

أعطى بالمعطى به ألف مائه

وكسى المكسوّ فروا جبّه

ونقص الموزون ألفا حبّه

قال ابن القوّاس : هذه المسأله تذكر فى هذا الباب لامتحان النشأه بها ، ولإفاده الرياضه والتدرّب ، ولها أربع صور :

الأولى : أن يشتغل الفعل واسم المفعول بالباء ، نحو : أعطى بالمعطى به ألف مائه ، فأعطى : فعل ما لم يسمّ فاعله ، ويتعدّى فى الأصل إلى مفعولين ، والمعطى اسم المفعول ، وهو بمنزله فعل ما لم يسمّ فاعله ، ويتعدى أيضا إلى اثنين فلا بدّ لهما من أربعه مفاعيل اثنين لأعطى ، واثنين للمعطى. أما أعطى فمفعوله الأول مائه ، والثانى بالمعطى ، ويتعين رفع المائه بأعطى ، لوجوب قيامها مقام الفاعل ، وامتناع قيام الجارّ والمجرور مقامه مع وجود المفعول به الصريح. فالمعطى فى محل النصب ، على ما

كـان أولا ، وأما المعطى فمفعوله الأول ألف ، ويتعين رفعه لقيامه مقام الفاعل ، والثانى فى محل النصب ، وهو الضـمير المجرور بالباء الذى هو (به) ، لامتناع قيامه مقام الفاعل.

فإن قيل : فهلّا جعلت المائه مرتفعه بالمعطى ، والألف بأعطى.

أجيب : بأن (الألف واللام) لمّا كانت فى المعطى اسما موصولا بمعنى الذى وما بعدها من اسم المفعول وما عمل فيه الصله امتنع رفع المـائه لامتنـاع الفصـل بين الصـله والموصول بأجنبىّ وهو الألف ، والضـمير فى به يعود على الألف واللام فى المعطى ، لأن التقدير : أعطيت بالثوب المعطى به زيد ألفا مائه. فلما حذف الفاعل منهما ، وبنيا للمفعول أقيم المائه والألف مقامه.

الثـانيه : أن يجرّد من حرف الجرّ. نحو : كسـى المكسوّ فروا جبه ، فالمكسوّ مرفوع بالفعل الـذى هو كسـى ، وجبّه منصوبه. لأنها مفعوله الثـانى. وفى المكسوّ ضـمير يعود على الألـف واللام ، وهو قائم مقام فاعله ، وفروا منصوب لأنه المفعول الثانى للمكسوّ ، ولا يجوز أن يكون الفرو منصوبا بكسى لامتناع الفصل بين الصله والموصول يجوز أن يرفع الفرو والجبه ، لقيامهما مقام الفاعل ، وينصب المكسوّ الضـمير الذى كان فى اسم الفاعل فيعود منفصلا منصوبا فيقال : كسى المكسوّ إياه فرو جبه ، لعدم اللّبس ، كما يجوز أعطى زيدا درهم.

الثـالثه : أن يشـتغل الفعـل بالبـاء ، ويجرّد اسم المفعول ، فيقـال : أعطى بـالمعطى ألفـا مـائه فيتعيّن رفع المائه ، لقيامها مقام فاعل أعطى لاشـتغال الفعل عن المعطى بالباء. وأما الألف فالأولى نصبه لقيام الضمير المستكنّ مقام الفاعل ، ويجوز رفع الألف وجعل الضمير منصوبا على العكس.

الرابعه : أن يجرّد الفعـل ، ويشـتغل اسم المفعول بالبـاء ، فيقـال : أعطى المعطى به ألف مـائه ، فيقام المعطى مقام الفاعل ، لعـدم اشـتغاله بحرف ، وتنصب المـائه ، ويجوز أن تقـام المـائه مقـام الفاعـل ، وينصب المعطى على العكس ، وأما الألف فيتعيّن رفعه بالمعطى لقيامه مقام الفاعل ، وامتناع قيام الجارّ والمجرور مقامه.

وأمّا : ونقص الموزون ألفا حبّه ، فالأولى أن يحمل نقص على ضـدّه ، وهو زاد ووزن على نظيره ، وهو نقد. وإلا لم يتصوّر فيهما ما ذكر ، لكونهما لا يتعدّيان إلى مفعولين ، انتهى.

باب المفعول به

ضابط : ما يعرف به الفاعل من المفعول

فيما يعرف به الفاعل من المفعول قال ابن هشام فى (المغنى) (١) : وأكثر ما يشتبه ذلك إذا كان أحدهما اسما ناقصا ، والآخر اسما تاما ، وطريق معرفه ذلك أن تجعل فى موضع التامّ إن كان مرفوعا ضمير المتكلم المرفوع ، وإن كان منصوبا ضميره المنصوب ، وتبدل من الناقص اسما بمعناه فى العقل وعدمه. فإن صحّت المسأله بعد ذلك فهى صحيحه ، وإلا فهى فاسده.

فلا يجوز أعجب زيد ما كره عمرو ، إن أوقعت (ما) على ما لا يعقل ، لأنه لا يجوز أعجبت الثوب ويجوز النصب ، لأنه يجوز أعجبنى الثوب ، فإن أوقعت (ما) على أنواع من يعقل جاز ، لأنه يجوز أعجبت النساء.

وإن كان الاسم الناقص (من) أو (الذى) جاز الوجهان أيضا. تقول : أمكن المسافر السفر بنصب المسافر لأنك تقول : أمكننى السفر ، ولا تقول أمكنت السفر ، وتقول : ما دعا زيدا إلى الخروج؟ وما كره زيد من الخروج ، تنصب زيدا فى الأولى مفعولا ، والفاعل ضمير (ما) مستترا ، وترفعه فى الثانيه فاعلا ، والمفعول ضمير (ما) محذوفا ، لأنك تقول : ما دعانى إلى الخروج ، وما كرهت منه ، ويمتنع العكس ، لأنه لا يجوز ، دعوت الثوب إلى الخروج وكره من الخروج.

ضابط : إذا أطلق لفظ مفعول فهو المفعول به

قال ابن هشام : جرى اصطلاحهم على أنه إذا قيل : مفعول وأطلق ، لم يرد إلا المفعول به. لمّا كان أكثر المفاعيل دورا فى الكلام خفّفوا اسمه ، وإن كان حقّ ذلك ألّا يصدق إلا على المفعول المطلق ، ولكنهم لا يطلقون على ذلك اسم المفعول إلا مقيّدا بقيد الإطلاق.

وقال السخاوى : قال النحويون : أقوى تعدّى الفعل إلى المصدر لأن الفعل صيغ منه ، فلذلك كان أحقّ باسم المفعول.

ضابط : أقسام المفعول بالنسبه إلى تقديمه وتأخيره

نقلت من خطّ الشيخ شمس الدين بن الصائغ فى (تذكرته) ما لخّصه من (شرح الإيضاح) للخفّاف :

١- انظر مغنى اللبيب (٥٠٦).

المفعول ينقسم بالنظر إلى تقديمه على الفعل والفاعل ، وتأخيره عنهما ، وتوسيطه بينهما سبعه أقسام :

أحدها : أن يكون جائزا فيه الثلاثه : كضرب زيد عمرا.

الثانى : أن يلزم واحدا : التقدم ، نحو : من ضربت؟ أو التوسّط ، نحو : أعجبنى أن ضرب زيدا أخوه ، أو التأخر ، نحو : ما ضرب زيد إلا عمرا ، لا يجوز تقديمه على الفاعل ولا على الفعل لأنك أوجبت له بإلا ما نفيت عن الفاعل ، فذكر الفاعل من تمام النفى ، فكما أن الإيجاب لا يتقدم على النفى ، فكذا لا يتقدم على ما هو من تمامه. وإنما ضرب زيد عمرا مثله ، وكذا نحو : ضرب موسى عيسى ، وأعجبنى ضرب زيد عمرا يلزم تأخير المفعول فيهما ، وقد اشتمل هذا القسم الثانى على ثلاثه أقسام من السبعه.

الثالث : أن يجوز فيه وجهان من الثلاثه : إما التقديم والتأخير فقط ، نحو : ضربت زيدا. وإما التقديم والتوسيط نحو : ضرب زيدا غلامه ، وإما التأخر والتوسط ، نحو : أعجبنى أن ضرب زيد عمرا. وقد اشتمل هذا القسم الثالث على ثلاثه أقسام أيضا ، وكملت السبعه.

باب التعدّى واللزوم

ضابط

قال ابن عصفور فى (شرح الجمل) : الأفعال بالنظر إلى التعدّى وعدم التعدّى تنقسم ثمانيه أقسام.

فعل لا يتعدى التعدّى الاصطلاحىّ ، والمتعدى ينقسم سبعه أقسام :

قسم : يتعدّى إلى واحد بنفسه ، وهو كل فعل يطلب مفعولا به واحدا لا على معنى حرف من حروف الجرّ ، نحو : ضرب وأكرم.

وقسم : يتعدّى إلى واحد بحرف جر ، نحو : مرّ ، وسار.

وقسم يتعدّى إلى واحد تاره بنفسه ، وتاره بحرف جرّ ، وهى أفعال مسموعه تحفظ ولا يقاس عليها ، نحو : نصح ، وشكر ، وكال ، ووزن ، تقول : نصحت زيدا ولزيد ، وشكرت زيدا ولزيد.

وقسم يتعدّى إلى اثنين : أحدهما : بنفسه ، والآخر : بحرف جرّ ، نحو : اختار واستغفر ، وأمر ، وسمى ، وكنى ، ودعا.

وقسم : يتعدّى إلى مفعولين بنفسه ، وليس أصلهما المبتدأ والخبر ، وهو كل فعل يطلب مفعولين يكون الأول منهما فاعلا فى المعنى ، نحو : أعطى ، وكسا.

وقسم : يتعدّى إلى مفعولين ، وأصلهما المبتدأ والخبر ، وهو ظننت وأخواتها.

وقسم : يتعدّى إلى ثلاثه مفاعيل ، وهو أعلم وأرى وأخواتهما.

ضابط : معدّيات الفعل اللازم

قال ابن هشام فى (المغنى) (١) : معدّيات الفعل اللازم سبعه :

أحدها : همزه أفعل : كذهب زيد ، وأذهبت زيدا.

الثانى : ألف المفاعله : كجلس زيد ، وجالسته.

الثالث : صوغه على فعلت بالفتح أفعل بالضم ، لإفاده الغلبه ، نحو : كرمت زيدا أى : غلبته بالكرم.

الرابع : صوغه على استفعل للطلب ، والنسبه للشىء ، كاستخرجت المال ، واستقبحت الظلم.

الخامس : تضعيف العين كفرح زيد وفرّحته.

السادس : التضمين.

السابع : حذف الجارّ توسّعا. وزاد الكوفيون :

ثامنا : وهو تحويل حركه العين : نحو شترت عينه بالكسر ، وشترها الله بالفتح. وقال المهلّبىّ : [الطويل]

خصال تعدّى الفعل بعد لزومه

إلى كلّ مفعول ، وعدّتها عشر

مفاعله ، والسّين والتاء ، بعدها

وواو لمع ، والحرف معموله الجرّ

وتضعيف عين ، ثم لام وهمزه

وحمل على المعنى ، وإلّا لمن تعرو

وتوسعه فى الظّرف ، كاليوم سرته

ففكّر ، فلم يجعل لما قلته ستر

فزاد (واو) مع فى المفعول معه ، وإلا فى الاستثناء ، وتضعيف اللام ، نحو : صعر خدّه ، وصعررته أنا.

ضابط : الأمور التى لا يكون الفعل معها إلا قاصرا

قال ابن هشام : الأمور التى لا يكون الفعل معها إلا قاصرا عشرون : (١)

١- كونه على فعل بالضمّ ، كظرف ، وشرف. وسمع : رحبتكم الطاعه ، وإن بشرا طلع اليمن ، ولا ثالث لهما ، لأنهما ضمّنا معنى وسع وبلغ.

٢- أو على فعل بالفتح.

٣- أو فعل بالكسر ، ووصفهما على فعيل ، نحو : ذلّ وقوى.

١- انظر مغنى اللبيب (٥٧٦).

٤- أو على أفعل بمعنى صار ذا كذا ، نحو : أغدّ البعير ، وأحصد الزرع ، إذا صار ذوى غدّه وحصاد.

٥- أو على افعلل كاقشعرّ.

٦- أو على افوعلّ كاكوهدّ الفرخ إذا ارتعد.

٧- أو على افعنلل بأصاله اللامين كاحرنجم.

٨- أو على افعنلل بزياده إحداهما ، كاقعنسس.

٩- أو على افعنلى ، كاحرنبى الديك إذا انتفش.

١٠- أو على استفعل ، وهو دالّ على التحول ، كاستحجر الطين.

١١- أو على انفعل ، كانطلق.

١٢- أو مطاوعا لمتعدّ إلى واحد ، نحو : كسرته فانكسر ، وعلّمته فتعلّم ، وضاعفت الحساب فتضاعف.

١٣- أو رباعيا مزيدا فيه ، نحو : تدحرج ، واقشعرّ.

١٤- أو يتضمّن معنى فعل قاصر.

١٥- أو يدل على سجيه ، كلؤم وجبن.

١٦- أو عرض ، كفرح وكسل.

١٧- أو نظافه ، كطهر.

١٨- أو دنس ، كنجس.

١٩- أو لون ، كاحمرّ واخضرّ ، واسوادّ.

٢٠- أو حليه ، كدعج ، وسمن ، وهزل.

باب الاشتغال

قال ابن النحاس فى (التعليقه) ضابطا مسائل باب الاشتغال :

١- يجوز تعدّى فعل المضمر المنفصل والسببىّ إلى ضميره فى جميع الأبواب.

٢- ويجوز تعدّى الفعل المذكور إلى الظاهر مطلقا سواء ظاهره وغيره فى جميع الأبواب.

٣- ويجوز تعدّى فعل الظاهر إلى مضمره المتصل ، فى باب ظننت وفى عدمت ، وفقدت ولا يجوز فى غير ذلك.

٤- ويجوز تعدّى فعل المضمر المتصل إلى مضمره المتصل فى باب ظننت ، وفى عدمت وفقدت. ولا يجوز فى غير ذلك.

ص: ٧٤

٥- ولا يجوز تعدّى فعل المضمر المتصل إلى ظاهره فى باب من الأبواب إلا لفظ النفس.

٦- ولا يجوز تعدى فعل الظاهر إلى ظاهره فى باب من الأبواب إلا لفظ النفس ، انتهى.

باب المصدر

قاعده

قال ابن فلاح فى (المغنى) : لا ينصب الفعل مصدرين ، ولا ظرفى زمان ، ولا ظرفى مكان ، لعدم اقتضائه ذلك ، لأن الفعل لا يكون مشتقا من مصدرين ، ولا فعلان مشتقان من مصدر واحد ، ولا يكون الفعل الواحد فى زمانين أو مكانين فى حاله واحده.

باب المفعول له

ما لا ينصبه الفعل

قال الأندلسىّ فى (شرح المفصّل) : قال الخوارزمى : المفاعيل فى الحقيقه ثلاثه ، فأما المنصوب بمعنى اللام وبمعنى مع فليسا مفعولين.

باب المفعول فيه

اشاره

قال أبو الحسين بن أبى الربيع فى (شرح الإيضاح) : كان أبو على الشلوبين يقول : إن الأصل فى الظروف التصرّف ، وأصل الأسماء ألّا تقتصر على باب دون باب ، فمتى وجد الاسم لا يستعمل إلا فى باب واحد علمت أنه قد خرج عن أصله ، ولا يوجد هذا إلا فى الظروف والمصادر ، وإلا فى باب النداء لأنها أبواب وضعت على التغيير.

وقال أبو إسحاق بن ملكون : الأصل فى الظروف ألّا تتصرف. وتصرّفها خروج عن القياس.

وقال ابن أبى الربيع : وهذا القول خروج عن النظر ، لأنه مخالف الاسم فى غير هذه الأبواب الثلاثه ، فالحقّ ما ذهب إليه الشلوبين.

ضابط : أقسام ظروف الزمان

قال ابن مالك فى (شرح العمده) : ظرف الزمان على أربعه أقسام : ثابت

التصرّف والانصراف ، ومنفيّهما وثابت التصرّف منفيّ الانصراف ، وثابت الانصراف منفيّ التصرف أى : لازم الظرفيه.

فالأول : كثير : كيوم وليله ، وحين ومدّه.

والثانى : مثالان : أحدهما مشهور ، والآخر غير مشهور. فالمشهور (سحر) إذا قصد به التعيين مجرّدا من الألف واللام والإضافه والتصغير ، نحو : رأيت زيدا أمس سحر. فلا ينون لعدم انصرافه ، ولا يفارق الظرفيه لعدم تصرفه ، والموافق له فى عدم الانصراف والتصرف (عشيه) إذا قصد به التعيين مجرده عن الألف واللام والإضافه. عزا ذلك سيبويه (١) إلى بعض العرب ، وأكثر العرب يجعلونها عند ذلك متصرّفه منصرفه.

والقسم الثالث - وهو الثابت التصرّف المنفيّ الانصراف - مثالان : غدوه وبكره ، إذا جعلا علمين ، فإنهما لا ينصرفان للعلميه والتأنيث ، ويتصرّفان فيقال فى الظرفيه : لقيت زيدا أمس غدوه ، ولقيت عمرا أوّل من أمس بكره.

ويقال فى عدم الظرفيه : سهرت البارحه إلى غدوه ، وإلى بكره. فلو لم يقصد العلميه تصرّفا وانصرفا.

كقولك : ما من بكره أفضل من بكره يوم الجمعه. وكل غدوه يستحب فيها الاستغفار.

الرابع : - وهو الثابت الانصراف المنفيّ التصرّف - ما عيّن من ضحى ، وسحر وبكر ، ونهار ، وليل ، وعتمه ، وعشاء ، ومساء ، وعشيه فى الأشهر. فهذه إذا قصد بها التعيين بقيت على انصرافها ، وألزمت الظرفيه ، فلم تتصرّف ، والاعتماد فى هذا على النقل.

(فائده) قال بعضهم : مأخذ التصرف والانصراف فى الظروف هو السماع. حكاه الشلوبين فى (شرح الجزوليّه).

ضابط : المتمكن يطلق على نوعين من الاسم

قال ابن الخباز فى (شرح الدرّه) : المتمكّن يطلقه النحويون على نوعين : على الاسم المعرب وعلى الظرف الذى يعتقب عليه العوامل ، كيوم وليله.

(فائده) قال ابن يعيش : كما أن الفعل اللازم لا يتعدّى إلى مفعول به إلا بحرف جرّ ، كذلك لا يتعدى إلى ظرف من الأمكنه مخصوص إلا بحرف جرّ. نحو وقفت فى الدار ، وقمت فى المسجد.

١- انظر الكتاب (١ / ٢٨٣).

ضابط : التصرف فى الأسماء والأفعال

قال أبو حيّان فى (شرح التسهيل) : التصرّف فى الأسماء أن تستعمل بوجوه الإعراب ، فيكون مبتدأ ، ومفعولا ، ويضاف إليه. ويقابله أن يقتصر فيه على بعض الإعراب كاقتصار (ايمن) على الابتداء وسبحان على المصدريه ، وعندك على الظرف ، ونحو ذلك.

والتصرف فى الأفعال أن تختلف أبنيه الفعل ، لاختلاف زمانه ، نحو : ضرب يضرب اضرب.

وقال الشلوبين فى (شرح الجزوليه) والأعلم فى (شرح الجمل) : التصرّف وعدمه فى عبارات يقال على ثلاثه معان :

١- فمرّه يقال : متصرّف وغير متصرّف ، ويراد به اختلاف الأبنيه لاختلاف الأزمنه وهو المختص بالأفعال.

٢- ومرّه يقال : متصرّف وغير متصرّف ، ويراد به الظرف الذى يستعمل مفعولا فيه وغيره ، وإذا أرادوا الظرف الذى لا يستعمل إلا منصوبا على أنه مفعول فيه خاصه ، أو مخفوضا مع ذلك بمن خاصه ، قالوا فيه : غير متصرّف.

٣- ومره يقال : متصرف وغير متصرف ، ويراد به أنه ما تتصرف ذاته ومادته على أبنيه مختلفه ، كضارب وقائم ، وما لا يكون كذلك كاسم الإشاره.

ضابط : المذكر والمؤنث من الظروف

قال ابن عصفور فى (شرح الجمل) : الظروف كلّها مذكّره إلّا : قدّام ووراء ، وهما شاذّان.

قاعده : نسبه الظرف من المفعول كنسبه المفعول من الفاعل

قال الفارسىّ فى (التذكره) : نزلت عند بابه على زيد ، جائز ، لأنّ نسبه الظرف من المفعول كنسبه المفعول من الفاعل ، فكما يصحّ : ضرب غلامه زيد ، كذلك يصحّ ما ذكرناه.

قال أبو الحسن علىّ بن المبارك البغدادى المعروف بابن الزاهده رحمه الله تعالى : [الطويل]

إذا اسم بمعنى الوقت يبنى لأنه

تضمّن معنى الشّرط موضعه النصب

ويعمل فيه النّصب معنى جوابه

وما بعده فى موضع الجرّ يا ندب

ضابط : ظروف لا يدخل عليها من حروف الجر سوى من

قال الأندلسىّ : الظروف التى لا يدخل عليها من حروف الجرّ سوى (من) خمسه : عند ، ومع ، وقبل ، وبعد ، ولدى ، انتهى.

ص: ٧٧

قلت : وقد نظمتها فقلت : [الرجز]

من الظّروف خمسه قد خصصت

بمن ، ولم يجرّها سواها

عند ، ومع ، وقبل ، بعد ، ولدى

شرح الإمام اللورقى حواها

الأندلسىّ شارح (المفصّل) المشهور ... هو الإمام علم الدين اللّورقىّ (١). له ترجمه جيده فى سير النبلاء للذهبى.

ضابط : أنواع الظروف المبنيه

قال ابن الشجرى فى (أماليه) (٢) : الظروف المبنيّه ثلاثه أضرب : ضرب زمانىّ ، وضرب مكانىّ ، وضرب تجاذبه الزمان والمكان.

فالزمانىّ : أمس ، والآن ، ومتى ، وأيّان ، وقطّ المشدده ، وإذ ، وإذا المقتضيه جوابا.

والمكانىّ : لدن ، وحيث ، وأين ، وهنا ، وثمّ ، وإذا المستعمله بمعنى ثمّ.

والثالث : قبل ، وبعد.

ضابط : أقسام اسم المكان

قال السخاوى فى (شرح المفصّل) : اسم المكان ينقسم على ثلاثه أقسام : قسم لا يستعمل ظرفا ، وقسم لا يستعمل إلا ظرفا ، وقسم لا يلزم الظرفيه.

فالأول : ما كان محدودا ، نحو : البيت ، والدار ، والبلد ، والحجاز ، والشام ، والعراق ، واليمن.

والثانى : نحو : عند ، وسوى ، وسواء ، ولدن ، ودون.

والثالث : كالجهات الستّ : فوق ، وتحت ، وخلف ، ووراء ، وأمام ، وقدّام ، ويمين ، وشمال ، وحذاء ، وذات اليمين.

باب الاستثناء

قاعده : إلا أم الباب

قال ابن يعيش (٣) : أصل الاستثناء أن يكون بإلّا ، وإنما كانت (إلّا) هى الأصل ، لأنها حرف. وإنما ينقل الكلام من حال إلى

حال الحروف. كما أن (ما) تنقل من

١- اللّورقى : هو القاسم بن أحمد بن الموفق الأندلسى المرسى اللورقى : من علماء العربيه بالأندلس له «شرح المفصل» و «شرح الشاطبيه» و «المباحث الكامليه فى شرح الجزوليه». (ت ٦٦١ ه / ١٢٦٣ م). ترجمته فى بغيه الوعاه (٣٧٥) ، ونفح الطيب (١ / ٣٥١).

٢- انظر الأمالى الشجريه (٢ / ٢٥٩).

٣- انظر شرح المفصّل (٢ / ٨٣).

الإيجاب إلى النفى ، والهمزه تنقل من الخبر إلى الاستخبار ، واللام تنقل من النكره إلى المعرفه.

فعلى هـذا تكون (إلا) هى الأصل ، لأنها تنقل الكلام من العموم إلى الخصوص ويكتفى بها من ذكر المستثنى منه إذا قلت : ما قام إلا زيد. وما عداها مما يستثنى به فموضوع موضعها ، ومحمول عليها لمشابهه بينهما.

وقال ابن إياز : (إلا) أصل الأدوات فى هذا الباب لوجهين :

أحدهما : أنها حرف ، والموضوع لإفاده المعانى الحروف : كالنفى ، والاستفهام ، والنداء.

والثانى : أنها تقع فى أبواب الاستثناء فقط ، وغيرها فى أمكنه مخصوصه بها ، وتستعمل فى أبواب أخر.

قاعده : الأصل فى إلا وغير

قال أبو البقاء فى (التبيين) : الأصل فى (إلا) الاستثناء. وقد استعملت وصفا ، والأصل فى (غير) أن تكون صفه ، وقد استعملت فى الاستثناء ، والأصل فى (سواء) و (سوى) الظرفيه ، وقد استعملت بمعنى غير.

فائـده – أنواع الاستثناء : قال ابن الـدهان فى (الغرّه) : الاستثناء على ثلاثه أضرب : استثناء بعد استثناء ، واستثناء من استثناء ، واستثناء مطلق من استثناء.

فالاستثناء بعد الاستثناء : تكون إلا فيه بمعنى الواو. كقوله تعالى : (وَعِنْدَهُ مَفاتِحُ الْغَيْبِ ، لا يَعْلَمُها إِلَّا هُوَ ، وَيَعْلَمُ ما فِى الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ، وَما تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَهٍ إِلَّا يَعْلَمُها ، وَلا حَبَّهٍ فِى ظُلُماتِ الْأَرْضِ ، وَلا رَطْبٍ وَلا يابِسٍ ، إِلَّا فِى كِتابٍ مُبِينٍ) [الأنعام : ٥٩]. فكأنه قال : إلا يعلمها ، وهى فى كتاب مبين.

والاستثناء من الاستثناء : كقوله تعالى : (إِنَّا أُرْسِلْنا إِلى قَوْمٍ مُجْرِمِينَ إِلَّا آلَ لُوطٍ ، إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ إِلَّا امْرَأَتَهُ قَدَّرْنا إِنَّها لَمِنَ الْغابِرِينَ) [الحجر : ٥٨ – ٦٠] ، فتقديره : إنا أرسلنا إلى قوم مجرمين لئلّا نبقى منهم أحدا بالإهلاك إلا آل لوط إنّا لمنجوهم أجمعين. ثم استثنى منه الموجب فقال : (إِلَّا امْرَأَتَهُ قَدَّرْنا إِنَّها لَمِنَ الْغابِرِينَ) فالأصل فى هذا أن الذى يقع بعد معنى النفى يكون بإلّا موجبا ، وبعد معنى الموجب يكون منفيا.

وأما الاستثناء المطلق من الاستثناء فعليه أكثر الكلام. كقولك : سار القوم إلا زيدا.

قاعده : ما يجب توفره ليعمل ما قبل إلا فيما بعدها

لا يعمل ما قبل (إلا) فيما بعدها ، إلا أن يكون مستثنى. نحو : ما قام إلا زيد ،

أو مستثنى منه ، نحو : ما قام إلا زيدا أحد. أو تابعا له ، نحو : ما قام أحد إلا زيد فاضل.

ضابط : ليس فى المبدلات ما يخالف البدل حكم المبدل منه إلا فى الاستثناء

قال ابن الدّهان فى (الغرّه) : ليس فى المبدلات ما يخالف البدل حكم المبدل منه إلا فى الاستثناء وحده. وذلك أنك إذا قلت : ما قام أحد إلا زيد ، فقد نفيت القيام عن أحد ، وأثبتّ القيام لزيد ، وهو بدل منه.

ضابط : الذى ينصب بعد إلا

قال ابن الدّهان فى (الغرّه) : الذى ينصب بعد إلا ينصب فى سته مواضع :

الأول : الاستثناء من الموجب لفظا ومعنى ، نحو : قام القوم إلّا زيدا.

الثانى : أن يكون موجبا فى المعنى دون اللفظ ، نحو : ما أكل أحد إلّا الخبز إلّا زيدا ، لأن التقدير يؤدّى إلى الإيجاب. فكأنّه قال : كلّ الناس أكلوا الخبز إلا زيدا.

الثالث : أن يكون للمستثنى منه حال موجبه ، نحو : ما جاءنى أحد إلا راكبا إلا زيدا ، لأنه يؤدى أيضا إلى الإيجاب ، فيكون تقديره : كلّ الناس جاؤونى راكبين إلا زيدا.

الرابع : أن تكرّر إلا مع اسمين مستثنيين ، فلا بدّ من نصب أحدهما ، نحو : ما جاءنى أحد إلّا زيد إلّا عمرا ، أو إلا زيدا إلا عمرو.

الخامس : أن يقدّم المستثنى على المستثنى منه ، نحو : ما جاءنى إلا زيدا أحد.

السادس : الاستثناء من غير الجنس ، نحو : ما فى الدار أحد إلا حمارا.

فائده – قال ابن يعيش (١) : (خلا) فعل لازم فى أصله لا يتعدى إلا فى الاستثناء خاصه.

فائده – القول فى تقدم المستثنى على المستثنى منه : قال ابن يعيش : إذا تقدّم المستثنى على المستثنى منه فى الإيجاب تعيّن نصبه ، وامتنع البدل الذى كان مختارا قبل التقدم ، نحو : ما جاءنى إلا زيدا أحد ، لأن البدل لا يتقدم المبدل من حيث كان من التوابع ، كالنعت والتوكيد ، وليس قبله ما يكون بدلا منه ، فتعيّن النصب الذى هو مرجوح للضروره ، ومن النحويين من يسمّيه أحسن القبيحين.

ونظير هذه المسأله صفه النكره إذا تقدمت ، نحو : فيها قائما رجل ، لا يجوز فى قائم إلا النصب ، وكان قبل التقديم فيه وجهان : الرفع على النعت ، نحو : فيها رجل قائم ، والنصب على الحال ، إلا أنه ضعيف ، لأن نعت النكره أجود من الحال

١- انظر شرح المفصّل (٢ / ٧٧).

منها. فإذا قدّم بطل النعت ، وتعيّن النصب على الحال ضروره. فصار ما كان مرجوحا مختارا ، انتهى.

(فائده) قال ابن يعيش (١) : الاستثناء من الجنس تخصيص ، ومن غيره استدراك.

قاعده : لا ينسق على حروف الاستثناء

قال ابن السراج فى (الأصول) : لا ينسق على حروف الاستثناء. لا تقول : قام القوم ليس زيدا ولا عمرا ، ولا قام القوم غير زيد ولا عمرو. قال : والنفى فى جميع العربيه ينسق عليه بلا إلا فى الاستثناء.

فائده – إلا ـ والواو التى بمعنى مع نظيرتان : قال ابن إياز : إلا والواو التى بمعنى مع نظيرتان. لأن كل واحده منهما تعدّى الفعل الذى قبلها إلا الاسم الذى بعدها مع ظهور النصب فيه. ألا ترى أنك لو أسقطت إلا لكان الفعل غير مقتض للاسم؟

فائده – الاستثناء المنقطع شبه بالعطف : قال عبد القاهر : الاستثناء المنقطع مشبّه بالعطف ، ولكن عطف الشىء على ما هو من غير جنسه كقولك : جاءنى رجل لا حمار ، فشبّهت إلا بلا لأنّ الاستثناء والنفى متقاربان ، فقيل : ما مررت بأحد إلا حمارا ، كما قيل : مررت برجل لا حمار.

قاعده : ما بعد إلا لا يعمل فيما قبلها

قال ابن إياز : لا يعمل ما بعد إلا فيما قبلها ، فلا يجوز : ما قومه زيدا إلا ضاربون. لأن تقديم الاسم الواقع بعد إلا عليها غير جائز. فكذا معموله ، لأن من أصولهم أن المعمول يقع حيث يقع العامل إذا كان تابعا ، وفرعا عليه. فإن جاء شىء يوهم خلاف ذلك أضمر له فعل ينصبه من جنس المذكور. وقيل : إنما امتنع ذلك فى إلا حملا لها على واو مع ، ولا يتقدم ما بعد الواو عليها. فكذلك إلا.

ضابط : المنفى عند العرب فى جمل الاستثناء

قال أبو الحسن الأبّذى فى (شرح الجزوليه) : المنفىّ عندهم هو : (١)

١– ما دخلت عليه أداه النفى ، نحو : ما قام القوم إلا زيدا.

٢– وما كان خبرا لما دخلت عليه أداه النفى ، نحو : ما أحد يقوم إلا زيدا.

١– انظر شرح المفصّل (٢ / ٨١).

٣- وما كان فى موضع المفعول الثانى من باب (ظننت) ، نحو : ما ظننت أحدا يقوم إلا زيدا.

٤- وكذلك ما دخلت عليه أداه الاستفهام ، وأريد بها معنى النفى.

٥- وكذلك ما كان من الأفعال بعد قلّ أو ما يقرب منها ، نحو (١) : قلّ رجل يقول ذاك إلا زيد ، وأقلّ رجل يقول ذاك إلا زيد ، وقلما يقوم إلا عمرو ، لأن العرب تستعمل قلّ بمعنى النفى.

فإذا قلت قلّ رجل يقول ذاك إلا زيد ، وأقلّ رجل يقول ذاك إلا زيد فالمبدل فيهما محمول على المعنى دون اللفظ ، لأن المعنى : ما رجل يقول ذاك إلا زيد. ولا يجوز أن يكون إلا زيد بدلا من أقل المرفوع ، لأنه لا يحلّ محلّه ، لأنه (إلا) لا يبتدأ بها ، ولا من الضمير ، لأنه لا يقال ، يقول إلا زيد ، وكذلك لا يكون بدلا من رجل فى (قلّ) لأنه لا يقال : قلّ إلا زيد ، ولأن (قلّ) لا تعمل إلا فى نكره ، ولا يقع بعدها إلا زيد ، ولا من الضمير ، لأن الفعل فى موضع الصفه ، ولا تنتفى الصفه. وأيضا فلا يقال : يقول ذاك إلا زيد ، ولا يجوز أقلّ رجل يقول ذاك إلا زيد بالخفض لأن أقلّ لا يدخل على المعارف ، فهى كربّ. وإنما هو بدل من رجل على الموضع ، لأنه فى معنى : ما رجل يقول ذاك إلا زيد.

قاعده : لا يجوز أن يستثنى بإلا اسمين

قال الأبّذىّ : ومن أصل هذا الباب أنه لا يجوز أن يستثنى بإلا اسمان ، كما لا يعطف بلا اسمان ، ولا تعمل واو المفعول معه فى اسمين. فإذا قلت : أعطيت الناس المال إلا عمرا الدينار ، لم يجز. وكذلك النفى ، لا يجوز : ما أعطيت الناس المال إلا عمرا الدينار ، إذا أردت الاستثناء ، وإن أردت البدل جاز فى النفى إبدال الاسمين ، وصار المعنى إلا عمرا الدينار.

ومن هنا منع الفارسى أن يقال : ما ضرب القوم إلا بعضهم بعضا ، لأنه لم يتقدم اسمان فتبدل منهما اسمين. وتصحيح المسأله عنده : ما ضرب القوم أحدا إلا بعضهم بعضا ، وتصحيحها عند الأخفش أن يقدّم بعضهم ، وأجاز غيرهما المسأله من غير تغيير اللفظ ، على أن يكون البعض المتأخّر منصوبا بضرب انتصاب المفعول به ، لا بدل ولا مستثنى ، وإنما هو بمنزله : ما ضرب بعضا إلا بعض القوم.

١- انظر الكتاب (٢ / ٣٢٦).

باب الحال

تقسيم

الحال تنقسم باعتبارات :

آ – فتنقسم باعتبار انتقال معناها ولزومه إلى قسمين : منتقله وهو الغالب. وملازمه ، وذلك واجب فى ثلاث : الجامده غير المؤوّله بالمشتق ، نحو : هذا مالك ذهبا ، والمؤكّده ، نحو : (وَلَّى مُدْبِراً) [النمل : ١٠] والتى دلّ عاملها على تجدد صاحبها ، نحو : (وَخُلِقَ الْإِنْسانُ ضَعِيفاً) [النساء : ٢٨].

ب – وتنقسم بحسب قصدها لذاتها وللتوطئه بها إلى قسمين : مقصوده ، وهو الغالب. وموطّئه ، وهى الجامده الموصوفه ، نحو : (فَتَمَثَّلَ لَها بَشَراً سَوِيًّا) [مريم : ١٧] فإنما ذكر بشرا توطئه لذكر سويا.

ج – وتنقسم بحسب الزمان إلى ثلاثه : مقارنه ، وهو الغالب ، ومقدّره ، وهى المستقبله ، نحو : (فَادْخُلُوها خالِدِينَ) [الزمر : ٧٣] ومحكيّه وهى الماضيه ، نحو : جاء زيد أمس راكبا.

د – وتنقسم بحسب التبيين والتوكيد إلى قسمين : مبيّنه ، وهو الغالب ، وتسمّى مؤسّسه أيضا ، ومؤكّده وهى التى يستفاد معناها بدونها ، وهى ثلاثه :

١– مؤكّده لعاملها ، نحو : (وَلَّى مُدْبِراً) [النمل : ١٠].

٢– ومؤكّده لصاحبها ، نحو : جاء القوم طرّا.

٣– ومؤكّده لمضمون الجمله ، نحو : زيد أبوك عطوفا.

ومما يشكل قولهم : جاء زيد والشمس طالعه (١). فإن الجمله الاسميه حال مع أنها لا تنحلّ إلى مفرد يبيّن هيئه فاعل ولا مفعول ، ولا هى مؤكّده ، فقال ابن جنّى تأويلها : جاء زيد طالعه الشمس عند مجيئه ، يعنى : فهى كالحال والنعت السببيّين ، كمررت بالدار قائما سكانها ، وبرجل قائم غلمانه. وقال ابن عمرون : هى مؤوّله بمنكّر ، أو نحوه.

قاعده : ما يجوز أن يأتى حالا يجىء صفه للنكره

قال ابن يعيش (٢) : كلّ ما جاز أن يكون حالا يجوز أن يكون صفه للنكره ،

١– انظر مغنى اللبيب (٥٥٨).

٢– انظر شرح المفصّل (٢ / ٦٧).

وليس كلّ ما يجوز أن يكون صفه للنكره يجوز أن يكون حالا. ألا ترى أن الفعل المستقبل يكون صفه للنكره؟ نحو : هذا رجل سيكتب. ولا يجوز أن يقع حالا ...

ضابط : ما يعمل فى الحال

جميع العوامل اللفظيه تعمل فى الحال إلا (كان) وأخواتها ، وعسى على الأصحّ فيهما.

قاعده : الحال شبيهه بالظرف

الحال شبيهه بالظرف ، قال ابن كيسان : ولذا أغنت عن الخبر فى : ضربى زيدا قائما.

باب التمييز

اشاره

قال ابن الطراوه : الإبهام الذى يفسره التمييز إما فى الجنس ، نحو : عشرون رجلا. أو البعض ، نحو : أحسن الناس وجها. أو الحال ، نحو : أحسنهم أدبا. أو السبب ، نحو : أحسنهم عبدا.

قال ابن هشام فى (تذكرته) : فهو كالبدل فى أقسامه الثلاثه : والقسمان الأخيران نظيرهما بدل الاشتمال ، ويوضّح الأول أن الإفراد فى موضع الجمع ، فرجل فى موضع رجال ، فالعشرون نفس الرجال.

ضابط : المواضع التى يأتى فيها التمييز المنتصب عن تمام الكلام

قال ابن الصائغ فى (تذكرته) : التمييز المنتصب عن تمام الكلام يجوز أن يأتى بعد كل كلام منطو على شىء مبهم إلا فى موضعين :

أحدهما : أن يؤدّى إلى تدافع الكلام ، نحو : ضرب زيد رجلا إذا جعلت رجلا تمييزا لما انطوى عليه الكلام المتقدم من إبهام الفاعل ، وذلك أن الكلام مبنىّ على حذف الفاعل فذكره تفسيرا آخره متدافع لأن ما حذف لا يذكر. وقد ذهب إلى إجازته بعض النحويين ، وقد يتخرّج عليه قول الراجز :

٢٩٦- (١)يبسط للأضياف وجها رحبا

بسط ذراعين لعظم كلبا

١- ٢٩٦- الرجز بلا نسبه فى لسان العرب (صفح) و (قنن) ، وكتاب العين (٥ / ٢٧) ، والمخصّص (٩ / ١٧٥) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٨٩٠) ، ومغنى اللبيب (٢ / ٥٢٨) ، وتاج العروس (صفح) و (قنن).

فيكون قد نوى بالمصدر بناؤه للمفعول ، والتقدير : بسطا مثلما بسط ذراعان. ويحتمل هذا البيت غير هذا ، وهو أن يكون من باب القلب ، وهو كثير فى كلامهم.

والموضع الثانى : أن يؤدّى إلى إخراج اللفظ عن أصل وضعه ، نحو قولك : ادّهنت زيتا ، لا يجوز انتصاب زيت على التمييز ، إذ الأصل ادّهنت بزيت. فلو نصب على التمييز لأدّى إلى حذف حرف الجرّ ، والتزام التنكير فى الاسم ، ونصبه ، بعد أن لم يكن كذلك ، وكلّ ذلك إخراج للفظ عن أصل وضعه. ويوقف فيما ورد من ذلك على السماع ، والذى ورد منه قولهم : امتلأ الإناء ماء ، وتفقّأ زيد شحما (١). والدليل على أن ذلك نصب على التمييز التزام التنكير ، ووجوب التأخير بإجماع ، انتهى.

باب حروف الجر

تقسيم

قال ابن الخبّاز : حروف الجر ثلاثه أقسام :

قسم يلزم الحرفيّه وهو : من ، وفى ، وإلى ، وحتى ، وربّ ، واللام ، والواو ، والتاء ، والباء.

وقسم يكون اسما وحرفا وهو : على ، وعن ، والكاف ، ومذ ، ومنذ.

وقسم يكون فعلا وحرفا وهو : حاشا ، وعدا ، وخلا.

قال : ولو لا ، وكى من القسم الأول. ومع من القسم الثانى. وحكى عن أبى الحسن أنه قال : بله إذا جرت حرف جر ، انتهى.

وقال ابن عصفور فى (شرح الجمل) : حروف الجر تنقسم أربعه أقسام :

١- قسم لا يستعمل إلا حرفا.

٢- وقسم يستعمل حرفا واسما وهو : مذ ، ومنذ ، وعن ، وكاف التشبيه.

٣- وقسم يستعمل حرفا وفعلا ، وهو : حاشا ، وخلا.

٤- وقسم يستعمل حرفا واسما وفعلا ، وهو : على.

قاعده : الأصل فى الجر

الأصل فى الجرّ حرف الجرّ ، لأن المضاف مردود فى التأويل إليه. ذكره ابن الخباز فى شرح الدره.

١- انظر الكتاب (١ / ٢٦٦).

ضابط : تقسيم حروف الجر بالنسبه إلى عملها

قال ابن هشام فى (التعليقه) : حروف الجرّ عشرون حرفا :

أ - ثلاثه لا تجرّ إلا فى الاستثناء ، وهى : حاشا ، وخلا ، وعدا.

ب - وثلاثه لا تجرّ إلا شذوذا ، وهى : لعلّ ، وكى ، ومتى.

ج - وسبعه تجرّ الظاهر والمضمر ، وهى : من ، وإلى ، وعن ، وعلى ، وفى ، والباء ، واللام. والسبعه الباقيه لا تجرّ إلا الظاهر ، وهى تنقسم إلى أربعه أقسام :

١- قسم لا يجرّ إلا الزمان وهو : مذ ومنذ.

٢- وقسم لا يجرّ إلا النكرات ، وهو : رب.

٣- وقسم لا يجرّ إلا لفظى الجلاله وربّ وهو التاء.

٤- وقسم يجرّ كل ظاهر وهو الباقى.

(فائده) الجرّ من عبارات البصريّين ، والخفض من عبارات الكوفيّين. ذكره ابن الخباز وغيره.

(فائده) قال ابن الدهان فى (الغرّه) : (من) أقوى حروف الجرّ ، ولهذا المعنى اختصت بالدخول على (عند).

قاعده : الأصل فى حروف القسم

قال : أصل حروف القسم الباء ، ولذلك خصّت بجواز ذكر الفعل معها ، نحو : أقسم بالله لتفعلنّ ، ودخولها على الضمير ، نحو : بك لأفعلنّ ، واستعمالها فى القسم الاستعطافى فى ، نحو : بالله هل قام زيد.

فائده - تعلق حروف الجر بالفعل : قال ابن فلاح فى (المغنى) : تعلّق حروف الجرّ بالفعل يأتى لسبعه معان :

١- تعلّق المفعول به.

٢- وتعلّق المفعول له : كجئتك للسمن واللبن.

٣- وتعلّق الظرف كأقمت بمكّه.

٤- وتعلّق الحال : كخرج بعشيرته.

٥- وتعلّق المفعول معه ، نحو : ما زلت بزيد حتى ذهب.

٦- وتعلّق التشبيه بالمفعول به ، نحو : قام القوم حاشا زيد ، وخلا- زيد لأنها نائبه عن إلا ، والاسم بعدها ينتصب على التشبيه بالمفعول به. فكذا المجرور بعد هذه على التشبيه بالمفعول به.

٧- وتعلق التمييز ، نحو : [السريع]

٢٩٧- (١)يا سيّدا ما أنت من سيّد

[موطّأ البيت رحيب الذّراع]

فائده - القول فى ربما : فى (تذكره) ابن الصائغ قال : نقلت من مجموع بخطّ ابن الرمّاح : ربّما على ثلاثه أوجه :

١- أحدها أن (ما) كافّه. كما قال : [الطويل]

٢٩٨- (٢)فإن يمس مهجور الفناء فربّما

أقام به بعد الوفود وفود

٢- وغير كافّه : [السريع]

٢٩٩- (٣)ماويّ يا ربّتما غاره

شعواء كاللّذعه بالميسم

٣- ونكره موصوفه : [الخفيف]

٣٠٠- (٤)ربما تكره النفوس من الأم

ر [له فرحه كحلّ العقال]

ويحتمل الثلاثه قوله : [الطويل]

لقد رزئت كعب بن عوف وربّما

فتى لم يكن يرضى بشىء يضيمها

فتى مرفوع بما يفسّره يضيمها ، لأن ربما صارت مختصه بالفعل كإذا وإن ، تقديره : لم يرض فتى لم يكن يرضى ، أو لم يكن فتى يرضى ، أو مفعول بإضمار فعل تقديره : وربما رزئت فتى لم يكن يرضى ، أو مفعول برزئت المذكور. وفى هذه

١- ٢٩٧- الشاهد للسفاح بن بكير فى خزانه الأدب (٦ / ٩٥) ، وشرح اختيارات المفضّل (١٣٦٣) ، وشرح التصريح (١ / ٣٩٩) ، وشرح شواهد الإيضاح (١٩٥) ، وبلا نسبه فى الخزانه (٢ / ٣٠٨) ، وشرح شذور الذهب (٣٣٦) ، وشرح قطر الندى (٣٢٠) ، والدرر اللوامع رقم (٦٧٣).

٢- ٢٩٨- الشاهد لمعن بن زائده فى أمالى المرتضى (١ / ٢٢٣) ، ولأبى عطاء السندى فى خزانه الأدب (٩ / ٥٣٩) ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى (ص ٨٠٠) ، والشعر والشعراء (٢ / ٧٧٣) ، ولسان العرب (عهد) ، وجواهر الأدب (ص ٣٦٦).

٣- ٢٩٩- الشاهد لضمره بن ضمره فى الأزهيّه (ص ٢٦٢) ، وخزانه الأدب (٩ / ٣٨٤) ، والدرر (٤ / ٢٠٨) ، والمقاصد النحويه (٣ / ٣٣٠) ، ونوادر أبى زيد (ص ٥٥) ، وبلا نسبه فى الأشباه والنظائر (٣ / ١٨٦) ، والإنصاف (١ / ١٠٥) ، وخزانه الأدب (٩ / ٥٣٩) ، وشرح ابن عقيل (ص ٣٧١) ، وشرح المفصّل (٨ / ٣١) ، ولسان العرب (ربب) و (هيه) و (شعا) ، وهمع الهوامع (٢ / ٣٨).

٤- ٣٠٠- الشاهد لأميه بن أبى الصلت فى ديوانه (ص ٥٠) ، والأزهيّه (ص ٨٢) ، وحماسه البحترى (ص ٢٢٣) ، وخزانه الأدب (٦ / ١٠٨) ، وشرح أبيات سيبويه (٢ / ٣) ، والكتاب (٢ / ١٠٥) ، ولسان العرب (فرج) ، وله أو لحنيف بن عمير أو لنهار ابن أخت مسيلمه الكذاب فى شرح شواهد المغنى (٢ / ٧٠٧) ، والمقاصد النحويه (١ / ٤٨٤) ، وبلا نسبه فى إنباه الرواه (٤ / ١٣٤) ، وأساس البلاغه (فرج) ، وأمالى المرتضى (١ / ٤٨٦) ، والبيان والتبيين (٣ / ٢٦٠) ، وجمهره اللغه (ص ٤٦٣) ، وجواهر الأدب (ص ٣٦٩) ، وشرح الأشمونى (١ / ٧٠) ، وشرح المفصّل (٤ / ٣٥٢).

الأوجه كافه. أو تجعل زائده ، وفتى محله جرّ ، أو نكره موصوفه ، أى : ربّ شىء فتى لم يكن يرضى.

باب الإضافه

قاعده

قال فى (البسيط) : ما لا يمكّن تنكيره من المعارف كالمضمرات ، وأسماء الإشاره ، لا تجوز إضافته لملازمه القرينه الداله على تعريفه وضعا.

وأما الأعلام فالقياس عدم إضافتها ، وعدم دخول اللام عليها لاستغنائها بالتعريف الوضعىّ عن التعريف بالقرينه الزائده. والاشتراك الاتفاقىّ فيها لا يلحقها باشتراك النكرات الذى هو مقصود المواضع ، وليس الاشتراك فى الأعلام مقصودا للواضع ، فإن النكرات تشترك فى حقيقه واحده ، والأعلام تشترك فى اللفظ دون الحقيقه. وكلّ حقيقه تتميّز بوضع غير الوضع للحقيقه الأخرى ، بخلاف وضع اللفظ على النكرات. ولذلك كان (الزيدان) يدل على الاشتراك فى الاسم دون الحقيقه ، (والرجلان) يدل على الاشتراك فى الاسم والحقيقه ، وقد جاء إدخال اللام عليها وإضافتها إلحاقا للاشتراك الاتفاقىّ بالاشتراك الوضعىّ ، وكأنه تخيّل فى تنكيرها اشتراكها فى مسمّى هذا اللفظ.

فإذا اتفق جماعه ، اسم كلّ واحد منهم (زيد) فكلّ واحد منهم فرد من أفراد من يسمى بزيد ، فلهذا القدر من التنكير صحّ تعريفه باللام وإضافته فى قوله : [الرجز]

٣٠١- (١)باعد أمّ العمرو من أسيرها

[حرّاس أبواب على قصورها]

وقوله : [الطويل]

٣٠٢- (٢)علا زيدنا يوم النّقا رأس زيدكم

[بأبيض ماضى الشفرتين يمان]

١- ٣٠١- الرجز لأبى النجم فى شرح المفصل (١ / ٤٤) ، والمخصّص (١٣ / ٢١٥) ، وبلا نسبه فى الإنصاف (١ / ٣١٧) ، والجنى الدانى (ص ١٩٨) ، والدرر (١ / ٢٤٧) ، ورصف المبانى (ص ٧٧) ، وسرّ صناعه الإعراب (١ / ٣٦٦) ، وشرح شواهد المغنى (١ / ١٧) ، وشرح شواهد الشافيه (ص ٥٠٦) ، وشرح المفصّل (١ / ١٣٢) ، ولسان العرب (وبر) ، ومغنى اللبيب (١ / ٥٢) ، والمقتضب (٤ / ٤٩) ، والمنصف (٣ / ١٣٤) ، وهمع الهوامع (١ / ٨٠).

٢- ٣٠٢- الشاهد لرجل من طيّئ فى شرح شواهد المغنى (١ / ١٦٥) ، والمقاصد النحويّه (٣ / ٢٧١) ، وبلا نسبه فى جواهر الأدب

(٣١٥) ، وخزانه الأدب (٢ / ٢٢٤) ، وسرّ صناعه الإعراب (٢ / ٤٥٢) ، وشرح الأشمونى (١ / ١٨٦) ، وشرح التصريح (١ / ١٥٣) ، وشرح المفصّل (١ / ٤٤) ، ولسان العرب (زيد) ، ومغنى اللبيب (١ / ٥٢).

واجتمع اللام والإضافه فى قوله : [الطويل]

٣٠٣- (١)وقد كان منهم حاجب وابن مامه

أبو جندل والزّيد زيد المعارك

قال : والإضافه فى الأعلام أكثر من تعريف اللام ، وإنما كثرت ، ولم يكن استقباحها كاستقباح دخول اللام لوجهين :

أحدهما : التأنيس بكثره الأعلام المسماه بالمضاف والمضاف إليه ، كعبد الله وعبد الرحمن ، والكنى. فلم تكن الإضافه والعلم متنافيين.

والثانى : أنه قد عهد من الإضافه عدم التعريف بها فى المنفصله ، فلم تستنكر كاستنكار دخول اللام التى لا يكون ما تدخل عليه نكره ، وإن وجد ك : [الوافر]

٣٠٤- (٢)فأرسلها العراك [ولم يذدها

ولم يشفق على نغص الدّخال]

وادخلوا الأول فالأول. فهو قليل بالنسبه إلى الإضافه اللفظيه التى لا تفيد التعريف.

قاعده : إضافه العلم

قال ابن يعيش (٣) : إذا أضفت العلم سلبته تعريف العلميه ، وكسوته بعد تعريفا إضافيا ، وجرى مجرى أخيك وغلامك فى تعريفهما بالإضافه ، كقوله (٤) : [الطويل]

علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم

قال : وإذا أضيف العلم إلى اللقب صار كالاسم الواحد وسلب ما فيه من تعريف العلميه ، كما إذا أضيف إلى غير اللقب ، وصار التعريف بالإضافه.

قاعده : إضافه الأسماء إلى الأفعال

قال ابن السرّاج فى (الأصول) : الأصل والقياس ألا يضاف اسم إلى فعل ، ولا

١- ٣٠٣- الشاهد للأخطل فى ديوانه (ص ٢٧٥) ، وشرح المفصّل (١ / ٤٤).

٢- ٣٠٤- الشاهد للبيد فى ديوانه (ص ٨٦) ، وأساس البلاغه (نغص) ، والكتاب (١ / ٤٤٠) ، وخزانه الأدب (٢ / ١٩٢) ، وشرح

أبيات سيبويه (١ / ٢٠) ، وشرح التصريح (١ / ٣٧٣) ، وشرح المفصّل (٢ / ٦٢) ، ولسان العرب (نفص) و (عرك) ، والمعانى الكبير (ص ٤٤٦) ، والمقاصد النحويه (٣ / ٢١٩) ، وبلا نسبه فى الإنصاف (٢ / ٨٢٢) ، وجواهر الأدب (ص ٣١٨) ، ولسان العرب (ملك) ، والمقتضب (٣ / ٢٣٧).

٣- انظر شرح المفصل (١ / ٤٤).

٤- مرّ الشاهد رقم (٣٠٢).

فعل إلى اسم ، ولكنّ العرب اتسعت فى بعض ذلك ، فخصت أسماء الزمان بالإضافه إلى الأفعال ، لأن الزمان مضارع للفعل ، لأن الفعل له بنى ، وصارت إضافه الزمان إليه كإضافته إلى مصدره لما فيه من الدلاله عليهما.

ضابط : أقسام الأسماء فى الإضافه

الأسماء فى الإضافه أقسام :

الأول : ما يلزم الإضافه ، فلا يكاد يستعمل مفردا وذلك ظروف وغير ظروف :

أ - فمن الظروف الجهات الستّ. وهى : فوق ، وتحت ، وأمام ، وقدّام ، وخلف ، ووراء ، وتلقاء ، وتجاه ، وحذاء ، وحذه ، وعند ، ولدن ، ولدى ، وبين ، ووسط ، وسوى ، ومع ، ودون ، وإذ ، وإذا ، وحيث.

ب - ومن غير الظروف : مثل ، وشبه ، وغير ، وبيد ، وقيد ، وقدا ، وقاب ، وقيس ، وأىّ ، وبعض ، وكلّ ، وكلا ، وكلتا ، وذو ، ومؤنّثه ، ومثنّاه ومجموعه ، وأولو ، وأولات ، وقطّ ، وحسب ، ذكر ذلك كلّه فى (المفصل) (١).

الثانى : ما لا يضاف أصلا : كمذ ، ومنذ ، إذا وليهما مرفوع أو فعل. والمضمرات وأسماء الإشاره ، والموصولات سوى أىّ ، وأسماء الأفعال ، وكم ، وكأيّن.

الثالث : ما يضاف ويفرد : وهو غالب الأسماء.

قاعده : تصح الإضافه لأدنى ملابسه

الإضافه تصح بأدنى ملابسه نحو قولك لقيته فى طريقى ، أضفت الطريق إليك بمجرّد مرورك فيه ، ومثله قول أحد حاملى الخشبه خذ طرفك ، أضاف الطرف إليه بملابسته إياه فى حال الحمل ، وقول الشاعر : [الطويل]

٣٠٥- (٢)إذا كوكب الخرقاء لاح بسحره

سهيل أذاعت غزلها فى القرائب

أضاف الكوكب إليها لجدّها فى عملها عند طلوعه. ذكر ذلك فى (المفصّل) (٣) وشروحه.

ضابط : ما يضاف إلى الجمله من ظروف المكان

قال ابن النحاس فى (التعليقه) : ليس فى ظروف المكان ما يضاف إلى الجمله

١- انظر المفصّل (ص ٨٦) ، وشرح المفصّل (٢ / ١٢٦).

٢- ٣٠٥- الشاهد بلا نسبه فى خزانه الأدب (٣ / ١١٢) ، وشرح المفصّل (٢ / ٨) ، ولسان العرب (غرب) ، والمحتسب (٢ / ٢٢٨) ، والمقاصد النحويه (٣ / ٣٥٩) ، والمقرّب (١ / ٢١٣).

٣- انظر المفصّل (ص ٩٠).

غير حيث ، لمّا أبهمت لوقوعها على كلّ جهه احتاجت فى زوال إبهامها إلى إضافتها لجمله كإذ ، وإذا فى الزمان.

ضابط : ما يكتسبه الاسم بالإضافه

قال ابن هشام فى (المغنى) (١) : الأمور التى يكتسبها الاسم بالإضافه عشره :

أحدها : التعريف : كغلام زيد.

الثانى : التخصيص : كغلام رجل.

الثالث : التخفيف : كضارب زيد.

الرابع : إزاله القبح أو التجوز : كمررت بالرجل الحسن الوجه ، فإنّ الوجه إن رفع قبح الكلام ، لخلوّ الصفه لفظا عن ضمير الموصوف ، وإن نصب حصل التجوّز ، بإجرائك الوصف القاصر مجرى المتعدّى.

الخامس : تذكير المؤنّث : نحو : (إِنَّ رَحْمَتَ اللهِ قَرِيبٌ) [الأعراف : ٥٦].

السادس : تأنيث المذكّر : نحو : قطعت بعض أصابعه (٢).

السابع : الظرفيه نحو : (تُؤْتِى أُكُلَها كُلَّ حِينٍ) [إبراهيم : ٢٥].

الثامن : المصدريّه : نحو : (أَىَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ) [الشعراء : ٢٢٧].

التاسع : وجوب الصدر : نحو : غلام من عندك ، وصبيحه أىّ يوم سفرك.

العاشر : البناء فى المبهم : نحو : غير ، ومثل ، ودون ، والزمن المبهم المضاف إلى إذ أو فعل مبنىّ.

وهذا الفصل أخذه ابن هشام من كتاب (نظم الفرائد وحصر الشرائد) ، وقال المهلّبى فى نظم ذلك : [الوافر]

خصال فى الإضافه يكتسيها ال

مضاف من المضاف إليه عشر

بناء ، ثم تذكير ، وظرف

ومعنى الجنس ، والتأنيث ، تعرو

وتعريف ، وتنكير ، وشرط

والاستفهام ، والحدث المقرّ

وذكر فى الشرح أنه أراد بالاستفهام مسأله (غلام من عندك؟). وبالحدث المصدريه. وبالجنس قولك : أىّ رجل يأتينى فله درهم. وبالشرط غلام من تضرب أضرب. وبالتنكير قولك : هذا زيد رجل ، وهذا زيد الفقيه لا زيد الأمير ، لأنك لم تضفه حتى سلبته التعريف فى النيه للاشتراك العارض فى التسميه.

۱- انظر مغنى اللبيب (۵۶۴).

۲- انظر الخصائص (۲ / ۴۱۵).

وهذه الثلاثه لم يذكرها ابن هشام ، وذكر بدلها : التخصيص ، والتخفيف وإزاله القبح والتجوّز.

ولم يـذكر المهلبىّ هـذه الثلاـثه. ومسـأله اكتسـاب التنكير من الإضـافه فى غايه الحسن ، وهى سـلب تعريف العلميّه. وقـد تقـدّم تحقيق ذلك فى أول الباب. وقلت أنا : [الوافر]

ويكتسب المضاف فخذ أمورا

أحلّتها الإضافه فوق عشر

فتعريف ، وتخصيص ، بناء

وتخفيف كضارب عبد عمرو

وترك القبح والتجويز شرط

والاستفهام فانتسبا لصدر

وتذكير ، وتأنيث ، وظرف

وسلب للمعارف شبه نكر

ومعنى الجنس والحدث المعزّى

فخذ نظما يحاكى عقد درّ

وقال ابن هشام فى (تذكرته) : فى اكتساب التأنيث قد بسط الناس هذا ، فقالوا : إنه منحصر فى أربعه أقسام :

قسم : المضاف بعض المؤنّث وهو مؤنث فى المعنى ، وتلفظ بالثانى وأنت تريده ، نحو : قطعت بعض أصابعه. و: [الوافر]

٣٠٦- (١)إذا بعض السّنين تعرّقتنا

[كفى الأيتام فقد أبى اليتيم]

وتلتقطه بعض السيّاره [يوسف : ١٠].

وقسم : هو بعض المؤنث ، وتلفظه بالثانى وأنت تريده ، إلا أنه ليس مؤنثا ، وذلك نحو (٢) : [الطويل]

[وتشرق بالقول الذى قد أذعته]

شرقت صدر القناه [من الدم]

وقلنا : إنه غير مؤنّث ، لأن صدر القناه ليس قناه ، بخلاف بعض الأصابع ، فإنه يكون أصابع.

وقسم : تلفظ بالثانى وأنت تريده إلا أنه لا بعض ولا مؤنث. نحو : اجتمعت أهل اليمامه (۳).

۱- ۳۰۶- الشاهد لجرير فى ديوانه (ص ۲۱۹) ، وخزانه الأدب (۴ / ۲۲۰) ، وشرح أبيات سيبويه (۱ / ۵۶) ، والكتاب (۱ / ۹۳) ، وبلا نسبه فى شرح المفصّل (۵ / ۹۶) ، ولسان العرب (صوت) و (عرق) ، والمقتضب (۴ / ۱۹۸).

۲- مرّ الشاهد رقم (۱۳۳).

۳- انظر الخصائص (۱ / ۳۰۸).

والقسم الرابع : زاده الفارسيّ. وهو أن يكون المضاف (كلّا) للمؤنث. كقوله : [الكامل]

٣٠٧- (١)ولهت عليه كلّ معصفه

هو جاء ليس للبّها زبر

فأنّث كلّا لأنه المعصفات فى المعنى.

فائده : قال بعضهم : [السريع]

ثلاثه تسقط هاءاتها

مضافه عند جميع النحاه

منها إذا قيل : أبو عذرها

وليت شعرى ، وإقام الصلاه

باب المصدر

قال ابن هشام فى (تذكرته) : المصدر الصريح يقع فى موضع الفاعل ، نحو : (ماؤُكُمْ غَوْراً) [الملك : ٣٠] والمفعول ، نحو : (هذا خَلْقُ اللهِ) [لقمان : ١١] ، والمصدر المؤوّل كذلك فى موضع الفاعل ، نحو : عسى زيد أن يقوم. والمفعول ، نحو : (ما كانَ هذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرى) [يوسف : ٣٧].

(فائده) قال ابن هشام فى (تذكرته) : قال الجرجانيّ : أقوى إعمال المصدر منوّنا ، لأنه نكره كالفعل ، ثم مضافا ، لأنّ إضافته فى نيّه الانفصال ، فهو نكره أيضا ، ودونهما ما فيه (أل).

باب اسم الفاعل

قاعده

قال ابن السرّاج فى (الأصول) : كل ما كان يجمع بغير الواو والنون ، نحو : حسن وحسان ، فإن الأجود فيه أن نقول : مررت برجل حسان قومه ، من قبل أن هذا الجمع المكسّر هو اسم واحد ، صيغ للجمع ، ألا ترى أنه يعرب كإعراب الواحد المفرد.

وما كان يجمع بالواو والنون ، نحو : منطلقين ، فإن الأجود فيه أن تجعله بمنزله الفعل المقدّم ، فتقول : مررت برجل منطلق قومه.

١- ٣٠٧- الشاهد لابن أحمر فى ديوانه (ص ٨٧) ، وشرح أبيات سيبويه (٢ / ٢٢) ، والكتاب (٢ / ١٠٩) ، ولسان العرب (هوج) و (زبر).

باب التعجّب

قول البصريين فى : أحسن بزيد! يلزم منه شذوذ من أوجه :

أحدها : استعمال أفعل للصيروره قياسا ، وليس بقياس. وإنما قلنا ذلك لأن عندهم أنّ أفعل أصله أفعل بمعنى صار كذا (١).

الثانى : وقوع الظاهر فاعلا لصيغه الأمر بغير لام.

الثالث : جعلهم الأمر بمعنى الخبر.

الرابع : حذف الفاعل فى (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ) [مريم : ٣٨] ، نقلته من تعاليق ابن هشام.

باب أفعل التفضيل

اشاره

قاعده : صح فيه ما أفعله صح فيه أفعل به

قال ابن السرّاج فى (الأصول) : كلّ ما قلت فيه : ما أفعله قلت فيه أفعل به.

وهذا أفعل من هذا ، وما لم تقل فيه ما أفعله لم تقل فيه هذا أفعل من هذا ، ولا أفعل به.

ضابط : استعمال أفعل التفضيل

قال ابن هشام فى (تذكرته) : قولهم إن أفعل التفضيل يستعمل مضافا وبأل وبمن يستثنى من استعماله بأل خير وشرّ. فإنى لم أرهما استعملا بأل للتفضيل.

باب أسماء الأفعال

قال ابن هشام فى (تذكرته) : اعلم أنّ هاؤما ، وهاؤم ، نادر فى العربيه ، لا نظير له ، ألا ترى أن غيره من صه ، ومه ، لا يظهر فيه الضمير البتّه ، وهو مع ندوره غير شاذّ فى الاستعمال ، ففى التنزيل : (هاؤُمُ اقْرَؤُا كِتابِيَهْ) [الحاقه : ١٩].

باب النعت

ضابط : جمله ما يوصف به

قال فى (البسيط) : جمله ما يوصف به ثمانيه أشياء :

اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفه المشبّهه. وهذه الثلاثه هى الأصل فى

۱- انظر أوضح المسالک (۲ / ۲۷۳).

الصفات لأنها تدخل فى حدّ الصفه ، لأنها تدلّ على ذات باعتبار معنى هو المقصود ، وذلك لأن الغرض من الصفه الفرق بين المشتركين فى الاسم. وإنما يحصل الفرق بالمعانى القائمه بالذوات ، والمعانى هى المصادر ، وهذه الثلاثه هى المشتقه من المصادر ، فهى التى توجد المعانى فيها.

والرابع : المنسوب : كمكىّ ، وكوفىّ. وهو فى معنى اسم المفعول.

والخامس : الوصف بذى التى بمعنى صاحب.

والسادس : الوصف بالمصدر : كرجل عدل ، وهو سماعىّ.

والسابع : ما ورد من المسموع غيره : كمررت برجل أىّ رجل.

والثامن : الوصف بالجمله.

ضابط : أقسام الأسماء بالنسبه إلى الوصف

قال فى (البسيط) : الأسماء فى الوصف على أربعه أقسام :

ما يوصف ويوصف به : وهو اسم الإشاره والمعرّف بأل ، والمضاف إلى واحد من المعارف ، إذا كان متّصفا بالحدث.

وما لا يوصف ولا يوصف به : وهو ثوانى الكنى ، و (اللهم) عند سيبويه (١) ، وما أوغل من الاسم فى شبه الحرف ، كأيّن ، وكم ، وكيف ، والمضمرات. وما أحسن قول الشاعر : [السريع]

٣٠٨- (٢)أضمرت فى القلب هوى شادن

مشتغل بالنحو لا ينصف

وصفت ما أضمرت يوما له

فقال لى : المضمر لا يوصف

وما يوصف به : وهو الأعلام. وما لا يوصف ويوصف به : وهو الجمل.

وقال ابن عصفور فى (شرح الجمل) : الأسماء تنقسم أربعه أقسام :

قسم لا ينعت ولا ينعت به ، وهو اسم الشّرط ، واسم الاستفهام والمضمر وكلّ اسم متوغّل فى البناء ، وهو ما ليس بمعرب فى الأصل ، ما عدا الأسماء الموصوله وأسماء الإشاره.

وقسم : ينعت به ، ولا ينعت : وهو ما لم يستعمل من الأسماء إلا تابعا ، نحو :

۱- انظر الکتاب (۲ / ۲۲۵).

۲- ۳۰۸- البیتان لعلی بن داود القرشی الأسدی فی بغیه الوعاه (۲ / ۱۶۱).

بسن ، وليطان ، ونائع ، من قولهم : حسن بسن ، وشيطان ليطان ، وجائع نائع ، وهى محفوظه لا يقاس عليها.

وقسم : ينعت ولا ينعت به : هو العلم ، وما كان من الأسماء ليس بمشتقّ ولا فى حكمه ، نحو : ثوب وحائط وما أشبه ذلك.

وقسم : ينعت وينعت به : وهو ما بقى من الأسماء.

وقال ابن هشام فى (تذكرته) : المعارف أقسام :

قسم : لا ينعت بشىء : وهو المضمر.

وقسم : ينعت بشىء واحد : هو اسم الإشاره خاصه. ينعت بما فى (أل) خاصه.

وقسم : ينعت بشيئين : وهو ما فيه (أل) ، ينعت بما فيه (أل) ، أو بمضاف إلى ما فيه (أل).

وقسم ينعت بثلاثه أشياء : وهو شيئان : أحدهما العلم ينعت بما فيه (أل) وبمضاف ، وبالإشاره. والثانى المضاف : ينعت بمضاف مثله ، وبما فيه أل ، وبالإشاره.

تقسيم : تبعيه الصفه لموصوفها فى الإعراب

قال فى (البسيط) : تبعيّه الصفه لموصوفها فى الإعراب ثلاثه أقسام :

ما يتبع الموصوف على لفظه لا غير. وهو كلّ معرب ليس له موضع من الإعراب يخالف لفظه.

وما يتبع الموصوف على محلّه لا غير ، وهو جميع المبنيّات التى أوغلت فى شبه الحرف ، كالإشاره ، وأمس ، والمركّب من الأعداد ، وما لا ينصرف فى الجرّ.

وما يجوز أن يتبعه على لفظه وعلى محلّه ، وهو أربعه أنواع : اسم لا ، والمنادى ، وما أضيف إليه المصدر ، واسم الفاعل.

باب التوكيد

تأكيد الضمير بضمير

قاعده : قال ابن النحاس فى (التعليقه) : الضمير إذا أكّد بضمير كان الضمير الثانى المؤكّد من ضمائر الرفع لا غير ، سواء كان الضمير الأول المؤكّد مرفوعا أو منصوبا ، أو مجرورا ، نحو : قمت أنا ، ورأيتك أنت ، ومررت به هو.

فائده – موطن لا يجوز فيه التوكيد اللفظى : قال ابن هشام فى (تذكرته) : لنا موطن لا يجوز فيه التوكيد اللفظىّ ، وذلك قولك : احذر الأسد ، لا يجوز لك فى هذا الكلام أن تكرّر الاسم المحذّر منه ، لئلا يجتمع البدل والمبدل منه ، لأنهم جعلوا التكرار نائبا عن الفعل.

فائده – التأكيد اللفظى أوسع من المعنوى : قال الأندلسىّ : التأكيد اللفظى أوسع مجالا من التأكيد المعنوى ، لأنه يدخل فى المفردات الثلاث ، وفى الجمل ، ولا يتقيّد بمظهر أو مضمر ، معرفه أو نكره ، بل يجوز مطلقا إلا أنّ السماع فى بعضها أكثر ، فلا يكاد يسمع أو ينقل (أنّ أن زيدا قائم) ، وإنما أكثر ما يأتى فى تكرير الاسم أو الجمله.

ضابط : أقسام الاسم بالنسبه إلى التوكيد

قال ابن الدهان فى (الغره) : الاسم ينقسم إلى ثلاثه أقسام :

قسم يوصف ويؤكّد ، وكزيد والرجل.

وقسم يوصف ولا يؤكّد ، كرجل.

وقسم يؤكّد ولا يوصف ، كالمضمر.

قاعده : اجتماع ألفاظ التوكيد

قال ابن هشام فى (تذكرته) : إذا اجتمعت ألفاظ التوكيد بدأت بالنفس ، فالعين ، فكلّ ، فأجمع ، فأكتع ، فأبصع ، فأبتع ، وأنت مخيّر بين أبتع وأبصع. فأيهما شئت قدمته. فإن حذفت النفس أتيت بما بعدها مرتّبا ، أو العين فكذلك ، أو كلّا فكذلك ، أو أجمع لم تأت بأكتع وما بعده ، لأن ذلك تأكيد لأجمع ، فلا يؤتى به دونها ، ذكره ابن عصفور فى (شرح الجمل)

باب العطف

أقسام العطف

أقسام العطف ثلاثه :

أحدها : العطف على اللفظ ، وهو الأصل ، نحو : ليس زيد بقائم ولا قاعد ، بالخفض ، وشرطه إمكان توجّه العامل إلى المعطوف. فلا يجوز فى نحو : ما جاءنى من امرأه ولا زيد إلا الرفع عطفا على الموضع ، لأنّ من الزائده لا تعمل فى المعارف ، وقد يمتنع العطف على اللفظ وعلى المحلّ جميعا ، نحو : ما زيد قائما لكن أو بل

قاعـد ، لأـن فى العطف على اللفـظ إعمـال ما فى الموجب ، وفى العطف على المحل اعتبار الابتـداء مع زواله بـدخول الناسـخ ، والصواب الرفع على إضمار مبتدأ.

الثانى : العطف على المحلّ ، نحو : ليس زيد بقائم ولا قاعدا بالنصب ، وله ثلاثه شروط :

أحدها : إمكان ظهور ذلك المحل فى الفصيح. فلا يجوز : مررت بزيد وعمرا ، لأنه لا يجوز مررت عمرا.

الثـانى : أن يكون الموضع بحقّ الأصـاله ، فلاـ يجوز هـذا الضـارب زيـد وأخيه ، لأنّ الوصف المسـتوفى لشـروط العمل الأصـل إعماله لا إضافته ، لالتحاقه بالفعل.

الثـالث : وجود المحرز ، أى الطـالب لـذلك المحـلّ ، فلاـ يجوز : إنّ زيـدا وعمرو قائمان ، لأن الطالب لرفع عمرو هو الابتـداء ، والابتداء هو التجرّد ، والتجرد قد زال بدخول (إنّ).

الثـالث : العطف على التوهم نحو : ليس زيـد قائمـا ولاـ قاعـد بـالخفض على توهّم دخول البـاء فى الخبر ، وشـرط جوازه صـحه دخول ذلك العامل المتوهّم ، وشرط حسنه كثره دخوله هناك.

قاعده : انفراد الواو عن أخواتها بأحكام

الواو أصل حروف العطف ولهذا انفردت عن سائر حروف العطف بأحكام :

أحدها : احتمال معطوفها للمعيّه ، والتقدّم والتأخر.

الثانى : اقترانها بإمّا نحو : (إِمَّا شاكِراً ، وَإِمَّا كَفُوراً) [الإنسان : ٣].

الثالث : اقترانها بلا إن سبقت بنفى ، ولم يقصد المعيّه نحو : ما قام زيد ولا عمرو ، ليفيد أنّ الفعل منفىّ عنهما فى حاله الاجتماع والافتراق. وإذا فقد أحد الشرطين امتنع دخولها فلا يجوز : قام زيد ولا عمرو ، ولا : ما اختصم زيد ولا عمرو.

الرابع : اقترانها بلكن ، نحو : (وَلكِنْ رَسُولَ اللهِ) [الأحزاب : ۴۰].

الخامس : عطف المفرد السببىّ على الأجنبىّ عند الاحتياج إلى الربط ، كمررت برجل قام زيد وأخوه.

السادس : عطف العقد على النيّف ، نحو : أحد وعشرون.

السابع : عطف الصفات المفرّقه مع اجتماع منعوتها ، نحو : [الوافر]

٣٠٩- (١)[بكيت وما بكا رجل حليم]

على ربعين مسلوب وبال

الثامن : عطف ما حقّه التثنيه أو الجمع ، نحو : [الكامل]

٣١٠- (٢)[إن الرزيّه لا رزيّه مثلها]

فقدان مثل محمّد ومحمّد

التاسع : عطف ما لا يستغنى عنه ، كاختصم زيد وعمرو وجلست بين زيد وعمرو.

العاشر والحادى عشر : عطف العامّ على الخاص ، وبالعكس ، نحو : (رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوالِدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِيَ مُؤْمِناً وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِناتِ) [نوح : ٣٨] ، (وَمَلائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكالَ) [البقره : ٩٨] ، ويشاركها فى هذا الحكم الأخير (حتّى) ، كمات الناس حتّى الأنبياء ، فإنها عاطفه خاصّا على عامّ.

الثانى عشر : عطف عامل حذف وبقى معموله على عامل آخر يجمعهما معنى واحد ، نحو : [الوافر]

٣١١- (٣)[إذا ما الغانيات برزن يوما]

وزجّجن الحواجب والعيونا

أى : وكحّلن العيون ، والجامع بينهما التحسين.

الثالث عشر : عطف الشيء على مرادفه ، نحو : [الوافر]

٣١٢- (٤)[وقدّدت الأديم لراهشيه]

وألفى قولها كذبا ومينا

١- ٣٠٩- الشاهد لابن مياده فى ديوانه (ص ٢١٤) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٧٧٤) ، وبلا نسبه فى الكتاب (١ / ٤٩٦) ، وشرح التصريح (٢ / ١١٤) ، ومغنى اللبيب (٢ / ٢٥٦) ، والمقتضب (٢ / ٢٩١) ، والمقرّب (١ / ٢٢٥).

٢- ٣١٠- الشاهد للفرزدق فى ديوانه (١٦١) ، والدرر (٦ / ٧٤) ، وشرح التصريح (٢ / ١٣٨) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٧٧٥) ، ومغنى اللبيب (٢ / ٣٥٦) ، والمقرّب (٢ / ٤٤) ، وهمع الهوامع (٢ / ١٢٩).

٣- ٣١١- الشاهد للراعى النميرى فى ديوانه (ص ٢٦٩) ، والدرر (٣ / ١٥٨) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٧٧٥) ، ولسان العرب

(زجج) ، والمقاصد النحويه (٣ / ٩١) ، وبلا نسبه فى الإنصاف (٢ / ٦١٠) ، وأوضح المسالك (٢ / ٤٣٢) ، وتذكره النحاه (ص ٦١٧) ، والخصائص (٢ / ٤٣٢) ، والدرر (٦ / ٨٠) ، وشرح الأشمونى (١ / ٢٢٦) ، وشرح التصريح (١ / ٣٤٦) ، وشرح شذور الذهب (ص ٣١٣) ، وشرح ابن عقيل (ص ٥٠٤) ، وشرح عمده الحافظ (ص ٦٣٥) ، وكتاب الصناعتين (ص ١٨٢) ، ولسان العرب (رغب) ، ومغنى اللبيب (١ / ٣٥٧) ، وهمع الهوامع (١ / ٢٢٢).

٤- ٣١٢- الشاهد لعدى بن زيد فى ذيل ديوانه (ص ١٨٣) ، وجمهره اللغه (ص ٩٩٣) ، والدرر (٦ / ٧٣) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٧٧٦) ، والشعر والشعراء (١ / ٢٣٣) ، ولسان العرب (مين) ، ومعاهد التنصيص (١ / ٣١٠) ، وبلا نسبه فى مغنى اللبيب (١ / ٣٥٧) ، وهمع الهوامع (٢ / ١٢٩)

الرابع عشر : عطف المقدّم على متبوعه للضروره ، كقوله : [الوافر]

٣١٣- (١)[ألا يا نخله من ذات عرق]

عليك ورحمه الله السّلام

الخامس عشر : عطف المخفوض على الجوار ، نحو : (وَامْسَحُوا بِرُؤُسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ) [المائده : ۶].

السادس عشر : ذكر أبو عليّ الفارسيّ أن عطف الجمله الاسميه على الفعليه وبالعكس يجوز بالواو فقط ، دون سائر الحروف ، نقله عنه ابن جنى فى (سرّ الصناعه).

وفى تذكره ابن الصائغ عن (شرح الجمل) للأعلم : أصل حروف العطف الواو ، لأن الواو لا تدل على أكثر من الجمع والاشتراك ، وأما غيرها فيدلّ على الاشتراك ، وعلى معنى زائد كالترتيب والمهله والشكّ والإضراب والاستدراك والنفى ، فصارت الواو بمنزله الشيء المفرد ، وباقى الحروف بمنزله المركّب ، والمفرد أصل المركب.

ضابط : حروف تعطف بشروط

قال ابن هشام فى (تذكرته) : من حروف العطف ما لا يعطف إلا بعد شيء خاص ، وهو أم بعد همزه الاستفهام.

ومنها ما لا يعطف إلا بعد شيئين ، وهو لكن بعد النفى ، والنهى خاصه.

ومنها ما لا يعطف إلا بعد ثلاثه أشياء ، وهو لا بعد النداء والأمر ، والإيجاب.

ومنها ما لا يعطف إلا بعد أربعه ، وهو بل بعد النفى ، والنهى ، والإثبات والأمر.

ضابط : أقسام حروف العطف

قال ابن الخبّاز : حروف العطف أربعه أقسام :

قسم يشرك بين الأول والثانى فى الإعراب والحكم ، وهو : الواو والفاء ، وثمّ ، وحتّى.

وقسم يجعل الحكم للأول فقط ، وهو : لا.

وقسم يجعل الحكم للثانى فقط ، وهو : بل ، ولكن.

وقسم يجعل الحكم لأحدهما ، لا بعينه ، وهو : إمّا ، وأو ، وأم.

١- ٣١٣- الشاهد للأحوص فى حواشى ديوانه (ص ١٩٠) ، وخزانه الأدب (٢ / ١٩٢) ، والدرر (٣ / ١٩) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٧٧٧) ، ولسان العرب (شيع) ، ومجالس ثعلب (ص ٢٣٩) ، والمقاصد النحويه (١ / ٥٢٧) ، وبلا نسبه فى الخصائص (٢ / ٣٨٦) ، وشرح التصريح (١ / ٣٤٤) ، ومغنى اللبيب (٢ / ٣٥٦) ، وهمع الهوامع (١ / ١٧٣).

ضابط : ما يتقدم على متبوعه فى التوابع

قال ابن هشام فى (تذكرته) : ليس فى التوابع ما يتقدّم على متبوعه إلا المعطوف بالواو ، لأنها لا ترتّب.

فائده – متى يجوز عطف الضمير المنفصل على الظاهر : قال الأبّذىّ فى (شرح الجزوليّه) : لا يجوز عطف الضمير المنفصل على الظاهر بالواو ، ويجوز فيما عدا ذلك.

قال ابن الصائغ فى (تذكرته) : وأورد شيخنا شهاب الدين عبد اللطيف على ذلك قوله تعالى : (وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ) [النساء : ١٣١] وقوله تعالى : (يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ) [الممتحنه : ١].

قال ابن الصائغ : وعندى أنه ينبغى أن ينظر فى علّه منع ذلك ، حتى يتلخّص : هل هذا داخل تحت منعه ، فلا يلتفت إليه ، أو ليس بداخل ، فيدور الحكم مع العله. والذى يظهر من التعليل أن الواو لمّا كانت لمطلق الجمع ، فكأنّ المعطوف مباشر بالعمل ، والعامل لا يجوز له العمل فى الضمير وهو منفصل ، مع إمكان اتصاله. أمّا فى غير الواو فليس الأمر معها كذلك ، كقولك : زيد قام عمرو ثمّ هو ، وقوله تعالى : (وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلى هُدىً) [سبأ : ٢٤] فنجىء إلى الآيتين ، فنجد المكانين مكانى (ثمّ) لأن المقصود فى الآيه الأولى ترتيبها على الزمان الوجودىّ مع إراده كون المخاطب له أسوه بمن مضى. وكذلك الآيه الثانيه ، المقصود ترتيب المتعاطفين من جهه شرفهما والبداءه بما هو أشنع فى الردّ على فاعل ذلك.

وإذا تلخّص ذلك لم يكن فيهما ردّ على الأبّذىّ ، ويحمل المنع على ما إذا لم يقصد بتقديم أحد المتعاطفين معنى ما ، وهذا تأويل حسن لكلامه موافق للصناعه وقواعدها ، انتهى.

فائده – فى أقسام الواوات

قال بعضهم : [الطويل]

وممتحن يوما ليهضمنى هضما

عن الواو كم قسم نظمت له نظما

فقسمتها عشرون ضربا تتابعت

فدونكها ، إنّى لأرسمها رسما

فأصل ، وإضمار ، وجمع ، وزائد

وعطف وواو الرفع فى السته الأسما

وربّ ومع قد نابت الواو عنهما

وواوك فى الأيمان فاستمع العلما

وواوك للإطلاق والواو ألحقت

وواو بمعنى (أو) ، فدونك والحزما

وواو أتت بعد الضمير لغائب

وواوك فى الجمع الذى يورث السقما

وواو الهجا ، والحال واسم لما له

وساسان من دون الجمال به يسمى

وواوك فى تكسير دار ، وواو إذ

وواو ابتداء ثمّ عدّى بها ثما

باب عطف البيان

اشاره

قال الأعلم فى (شرح الجمل) : هذا الباب يترجم له البصريّون ، ولا يترجم له الكوفيّون.

قاعده : عطف البيان لا يكون إلا بعد مشترک

قال الأعلم : عطف البيان لا يكون إلا بعد مشترک.

باب البدل

قال فى (البسيط) : تنحصر مسائل البدل فى اثنتين وثلاثين مسأله ، وذلک لأنّ البدل أربعه ، وكل واحد منها ينقسم باعتبار التعريف والتنكير أربعه ، وباعتبار الإظهار والإضمار أربعه ، وثمانيه فى أربعه باثنين وثلاثين. وأمثلتها مجمله :

جاءنى زيد أخوک ، ضربت زيدا رأسه ، أعجبنى زيد علمه ، رأيت زيدا الحمار ، جاءنى رجل غلام لک ، ضربت رجلا يدا له ، أعجبنى رجل علم له ، ضربت رجلا حمارا ، كرهت زيدا غلاما لک ، ضربت زيدا يدا له ، أعجبنى زيد علم له ، رأيت زيدا حمارا ، جاءنى رجل أخوک ، ضربت رجلا رأسه ، أعجبنى رجل علمه ، رأيت رجلا الحمار.

قام زيد أخوک ، زيد ضربته إيّاه ، ضربت زيدا إياه ، ضربته زيدا ، أعجبنى زيد رأسه ، يد زيد قطعته إيّاها ، الرغيف أكلته ثلثه ، ثلث الرغيف أكلت الرغيف إياه ، أعجبنى زيد علمه ، جهل الزيدين كرهتهما إيّاه ، زيد كرهته جهله ، جهل زيد كرهت زيدا إياه ، أعجبنى زيد الحمار زيد الحمار كرهته إياه ، كرهت زيدا إياه ، زيد كرهته حماره ، ثلث الرغيف أكلت الرغيف إياه ، جهل زيد كرهت زيد إياه ، الحمار كرهت زيدا إياه.

فائده – البدل على نيه تكرار العامل : قال الأعلم فى (شرح الجمل) : الدليل على أن البدل على نيّه تكرار العامل ثلاثه أدله : شرعىّ ، ولغوىّ ، وقياسىّ.

فالشرعىّ قوله تعالى : (اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ اتَّبِعُوا) [يس : ٢٠ – ٢١] ، (قالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ) [الأعراف : ٧۴]. واللغوىّ قول الشاعر : [الوافر]

٣١٤- (١)إذا ما مات ميت من تميم

فسرّك أن يعيش فجئ بزاد :

بخبز أو بتمر أو بسمن

أو الشيء الملفف فى البجاد

والقياسيّ يا أخانا زيد ، لو كان فى غير نيه النداء لقال : يا أخانا زيدا.

(فائده) قال ابن الصائغ فى (تذكرته) : نقلت من خطّ ابن الرماح : لا يخلو البدل أن يكون توكيدا ، أو بيانا أو استدراكا ، فالبعض والاشتمال يكونان توكيدا وبيانا. والغلط والبداء والنسيان لا يكون إلا استدراكا ، فالتوكيد (يَسْئَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرامِ قِتالٍ فِيهِ) [البقره : ٢١٧]. (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطاعَ) [آل عمران : ٩٧] والبيان أعجبنى الجاريه وجهها أو عقلها.

باب النداء

قاعده

قال فى (المفصّل) (٢) : لا ينادى ما فيه الألف واللام إلا الله وحده ، لأنهما لا يفارقانه.

قاعده : يا أصل حروف النداء

أصل حروف النداء (يا) ، ولهذا كانت أكثر أحرفه استعمالا ، ولا يقدّر عند الحذف سواها ، ولا ينادى اسم الله عزّ وجلّ ، واسم المستغاث ، وأيّها وأيتها إلا بها ، ولا المندوب إلا بها أو (بوا).

وفى شرح الفصول لابن إياز : قال النحاه : (يا) أمّ الباب ، ولها خمسه أوجه من التصرّف :

أولها : نداء القريب والبعيد بها.

وثانيها : وقوعها فى باب الاستغاثه ، دون غيرها.

وثالثها : وقوعها فى باب الندبه.

ورابعها : دخولها على أى.

وخامسها : أن القرآن المجيد مع كثره النداء فيه لم يأت فيه غيرها.

١- ٣١٤- الشاهـد ليزيد بن عمرو بن الصـعق أو لأبى المهوّس الأسدىّ فى لسان العرب (لفف) و (لقم) ، ولأبى المهوّس فى تاج العروس (لفف) ، وبلا نسبه فى مجمع الأمثال (٢ / ٣٩٥).

٢- انظر المفصّل (ص ٤١).

(فائـده) قال الجزولىّ : إذا رفعت الأول من نحو : يا زيد زيد عمرو ، فتنصب الثانى من أربعه أوجه ، وزاد بعضـهم خامسا. وهى : البدل وعطف البيان والنعت على تأويل الاشـتقاق ، والنداء المسـتأنف ، وإضمار أعنى. وأضعفها النعت ، وهو الذى أسقطه ، لأن العلم لاـ ينعت به. فإذا نصـبت الأول فتنصـبه من وجه واحـد ، على أنه منادى مضاف على تأويلين : إما إلى محـذوف دلّ عليه ما أضـيف إليه الثانى ، وتنصب الثانى على ما كنت تنصـبه مع الرفع من الأوجه الخمسه ، والتأويل الثانى أن يكون مضافا إلى ما بعد الثانى ويكون الثانى توكيدا للأول ، يقحم بينه وبين ما أضيف إليه.

ضابط : أقسام الأسماء بالنسبه إلى ندائها

قال ابن الدهان فى (الغرّه) : الأسماء على ضربين : ضرب ينادى ، وضرب لا ينادى.

فالـذى ينادى على ثلاث مراتب : مرتبه لا بـدّ من وجود (يا) معها ، نحو : النكره وأسـماء الإشاره عنـدنا ، ومرتبه لا بدّ من حذف (يا) معها ، وهو اللهم ، وأىّ فى قولك : اللهم اغفر لنا أيتها العصابه (١). وضرب يجوز فيه الأمران.

(فائده) قال ابن هشام فى (تذكرته) : لا يجوز عندى نداء اسم الله تعالى إلا بيا.

ضابط : حذف حرف النداء

فى تذكره ابن هشام : تابع المنادى المبنىّ على خمسه أقسام : (١)

١- قسم يجب نصبه على الموضع ، وهو المضاف الذى ليس بأل.

٢- وقسم يجب إتباعه على اللفظ ، وهو أى.

٣- وقسم على تقديرين : يجوز إتباعه على اللفظ ، وإتباعه على المحلّ ، وهو اسم الإشاره.

٤- وقسم يجوز إتباعه على اللفظ وإتباعه على المحل مطلقا وهو النعت والتوكيد وعطف البيان المفرده مطلقا ، والنسق الذى بغير أل.

٥- وقسم يحكم له بحكم المنادى المستقل ، وهو البدل ، والنسق الذى بغير أل.

١- انظر الكتاب (٣ / ١٩٤).

ضابط : حذف حرف النداء

قال ابن فلاح فى (المغنى) : يجوز حذف حرف النداء مع كل منادى إلا فى خمسه مواضع : النكره المقصوده والنكره المبهمه ، واسم الإشاره عند البصريّين ، والمستغاث والمندوب ، انتهى. وزاد ابن مالك المضمر.

وفى تذكره ابن الصائغ : حذف حرف النداء من الاسم الأعظم نصّ على منعه ابن معط فى درّته ، وعلّل منع ذلك فى الدره أيضا بالاشتباه ، وقرّره ابن الخباز بأنه بعد حذف حرف النداء يشتبه المنادى بغير المنادى ، واعترض عليه بأنك تقول : الله اغفر لى ، فلا يقع فيها اشتباه ولبس.

قال ابن الصائغ : ولابن معط أن يقول : لمّا وقع اللبس فى بعض المواضع طرد الباب ، لئلا يختلف الحكم ، انتهى.

قال والعله فى ذلك أنهم لمّا حذفوا (يا) عوّضوا الميم ، فكرهوا أن يقولوا الله بالحذف ، لما فيه حذف العوض والمعوّض.

قال ابن الصائغ : يعنى تعويضهم من حرف النداء ، دلنا على أنهم قصدوا ألا يحذفوا الحرف بالكليه. وقد قال ابن النحاس فى (صناعه الكتاب) ما نصّه : جواز ذلك .. فإنه قال فى قولك : سبحانك الله العظيم إنه لا يجوز الجرّ على البدل من الكاف ، ويجوز النصب على القطع والرفع على تقدير يا الله ، انتهى.

قاعده : الأصل فى حذف حرف النداء

قال ابن النحاس فى (التعليقه) : أصل حذف حرف النداء فى نداء الأعلام ، ثم كل ما أشبه العلم ، فى كونه لا يجوز أن يكون وصفا لأىّ ، وليس مستغاثا به ، ولا مندوبا يجوز حذف حرف النداء معه.

باب الندبه

قال ابن يعيش (١) : الندبه نوع من النداء ، فكلّ مندوب منادى ، وليس كلّ منادى مندوبا ، إذ ليس كل ما ينادى يجوز ندبته ، لأنه يجوز أن ينادى المنكور والمبهم ، ولا يجوز ذلك فى الندبه.

وقال الأبّذىّ فى (شرح الجزوليه) : المندوب يشرك المنادى فى أحكام ، وينفرد بإلحاق ألف الندبه.

١- انظر شرح المفصّل (٢ / ١٥).

باب الترخيم

قال المهلبى : [الرمل]

إنّ أسماء توالت عشره

لم ترخّم عند أهل المخبره

مبهم ، ثمّت نعت بعده

والمضافان معا ، والنكره

ثم شبه لمضاف خالص

والثلاثىّ ، ومندوب التره

يحتذيه مستغاث راحم

وإذا كانت جميعا مضمره

فائده : أكثر الأسماء ترخيما : قال ابن فلاح فى (المغنى) : قالوا : أكثر ما رخمت العرب ثلاثه أشياء وهى : حارث ، ومالك ، وعامر.

باب الاختصاص

اشاره

قال ابن يعيش (١) : قد أجرت العرب أشياء اختصّوها على طريقه النداء ، لاشتراكهما فى الاختصاص ، فاستعير لفظ أحدهما للآخر من حيث شاركه فى الاختصاص ، كما أجروا التسويه مجرى الاستفهام ، إذ كانت التسويه موجوده فى الاستفهام. وذلك قولك : أزيد عندك أم عمرو ، وأزيد أفضل أم خالد ، فالشيئان اللذان تسأل عنهما قد استوى علمك فيهما ثم تقول : ما أبالى أقمت أم قعدت ، وسواء علىّ أقمت أم قعدت ، فأنت غير مستفهم ، وإن كان بلفظ الاستفهام لتشاركهما فى التسويه ، لأن معنى قولك : لا أبالى أفعلت أم لم تفعل أى : هما مستويان فى علمى ، فكما جاءت التسويه بلفظ الاستفهام لاشتراكهما فى معنى التسويه ، كذلك جاء الاختصاص بلفظ النداء ، لاشتراكهما فى معنى الاختصاص ، وإن لم يكن منادى ، انتهى.

قاعده : ما نصبته العرب فى الاختصاص

قال ابن فلاح فى (المغنى) : قال أبو عمرو : إن العرب إنما نصبت فى الاختصاص أربعه أشياء وهى : معشر ، وآل ، وأهل ، وبنو. ولا شكّ أن العرب قد نصبت فى (الاختصاص) غيرها.

وعباره ابن النحاس فى (التعليقه) : أكثر الأسماء دخولا فى هذا الباب هذه الأربعه.

ص: ١٠۶

١- انظر شرح المفصّل (٢ / ١٧).

باب العدد

اشاره

قال فی (البسیط) : إدخال التاء فی عدد المذکّر وترکها فی عدد المؤنّث للفرق ، وعدم الإلباس. قال : وهذا من غریب لغتهم ، لأن التاء علامه التأنیث ، وقد جعلت هنا علما للتذکیر ، قال : وهذا الذی قصد الحریریّ بقوله : الموطن الذی یلبس فیه الذّکران براقع النسوان وتبرز ربّات الحجال بعمائم الرجال (۱).

قال : ونظیره أنهم خصّوا جمع فعال فی المؤنث بأفعل : کذراع وأذرع. وفی المذکر بأفعله کعماد وأعمده ، کإلحاقهم علامه التأنیث فی عدد المذکر وحذفها من عدد المؤنث.

ومما وجّهوا به مسأله العدد أن العدد قبل تعلیقه علی معدود مؤنّث بالتاء لأنه جماعه ، والمعدود نوعان : مذکّر ومؤنّث فسبق المذکر لأنه الأصل إلی العلامه فأخذها. ثم جاء المؤنث فکان ترک العلامه له علامه ، ومسأله الجمع أنهم قصدوا أن یصیر مع جمع المذکّر تأنیث لفظیّ ، ومع جمع المؤنّث تأنیث معنویّ ، فیعتدلان لمقابله الجمع بالجمع ، والتأنیث بالتأنیث.

فائده - هجر جانب الاثنین : قال ابن الخباز : (الاثنان) هجر جانبه فی موضعین :

الأول : أن کسور الأعداد من الثلاثه إلی العشره بنوا منها صیغ الجمع من ثلاثین إلی تسعین ، ولم یقولوا من الاثنین (ثنیین).

والثانی : أن من الثلاثه إلی العشره اشتقّت من ألفاظها الکسور فقیل : ثلث وربع إلی العشر ، ولم یقل فی الاثنین (ثنی) بل نصف. نقله ابن هشام فی (تذکرته).

(فائده) فی (تذکره ابن الصائغ) : (اثنا عشر) کلمتان من وجه ، ولذلک وقع الإعراب حشوا ، وکلمه من وجه أی : مجموعها دال علی شیء واحد ، وهو هذه الکمیه.

(فائده) وفیها أیضا العدد معلوم المقدار مجهول الصوره ، ولذلک جری مجری المبهم.

ضابط : (أل) فی العدد

قال ابن هشام فی (تذکرته) : (أل) فی العدد علی ثلاثه أقسام : تاره تدخل

۱- انظر مقامات الحریری ، المقامه الرابعه عشره.

على الأول ، ولا يجوز غير ذلك ، وهو العدد المركّب نحو : الثالث عشر ، وتاره على الثانى ، ولا يجوز غير ذلك ، وهو المضاف نحو : خمسمائه الألف ، وتاره عليهما ، وهو العدد المعطوف ، نحو : [الطويل]

٣١٥- (١)إذا الخمس والخمسين جاوزت فارتقب

[قدوما على الأموات غير بعيد]

باب الإخبار بالذى والألف واللام

ضابط

قال أبو حيّان : من النحويين من عدّ ما لا يصحّ أن يخبر عنه. ومنهم من شرط فيما يصحّ الإخبار عنه شروطا :

فالذى عدّ قال : الذى لا يصح الإخبار عنه الفعل ، والحرف ، والجمله ، والحال ، والتمييز ، والظرف غير المتمكّن ، والعامل دون معموله ، والمضاف دون المضاف إليه ، والموصوف دون صفته ، والموصول دون صلته ، واسم الشرط دون شرطه ، والصفه ، والبدل ، وعطف البيان ، والتأكيد ، وضمير الشأن ، والعائد إذا لم يكن غيره ، والمسند إليه الفعل غير الخبرىّ ، ومفعوله ، والمضاف إلى المائه ، والمجرور ب (ربّ) وب (له) ، وأيّما رجل ، وكيف ، وكم ، وكأيّن ، والمصدر الواقع موقع الحال ، وفاعل نعم وبئس ، وفاعل فعل التعجّب ، وما للتعجب ، والمجرور بكاف التشبيه ، وبحتّى ، وبمذ ، ومنذ ، واسم الفعل ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، والمصدر اللواتى تعمل عمل الفعل ، والمجرور بكلّ المضاف إلى مفرد ، وأقلّ رجل وشبهه ، واسم لا وخبرها ، والاسم الذى ليس تحته معنى ، والمصدر والظرف اللازمان للنصب ، والاسم الذى إظهاره ثان عن إضماره ، والاسم الذى لا فائده فى الإخبار عنه ، والاسم المختص بالنفى ، والمجرور فى نحو : كلّ شاه وسخلتها (٢) ولا عن سخلتها ، ولا المعطوف فى باب (ربّ) على مجرورها ، ولو كان مضافا للضمير. نحو : ربّ رجل وأخيه (٣).

والذى شرط شروطا ، قال الأستاذ أبو الحسين بن أبى الربيع : هى اثنا عشر شرطا : ألا يكون تضمن حرف صدر ، وأن يكون اسما متصرّفا لا من المستعمل فى النفى العام ، وأن يكون مما يصحّ تعريفه ، لا مما دخل عليه ما لا يدخل على

١- ٣١٥- الشاهد بلا نسبه فى الدرر (٦ / ٢٠٠) ، وهمع الهوامع (٢ / ١٥٠).

٢- انظر الكتاب (٢ / ٥٠).

٣- انظر الكتاب (٢ / ٥٠).

المضمرات ، وأن يكون فى جمله خبريه ، ولا يكون صفه ، ولا بدلا ، ولا عطف بيان ، وألّا يضمر على أن يفسّره ما بعده ، وألا يكون ضميرا رابطا ، ولا مضافا إلى اسم رابط ، وألا يكون من ضمير الجمله ، ولا مصدرا خبره محذوف قد سدّت الحال مسدّه ، انتهى.

قال : وفيه تداخل ، وينحصر فى شرطين :

أحدهما : أن يكون الاسم يصحّ مكانه مضمر.

والثانى : أن يكون يصحّ جعله خبرا للموصول.

ضابط : ما يجوز الإخبار عنه

قال أبو حيّان : حصر بعضهم ما يجوز الإخبار عنه ، فقال : يجوز فى فاعل الفعل اللازم الخبرىّ ، وفى متعلّق المتعدّى بجميع ضروبه ، من متعدّ إلى اثنين وثلاثه ، والمفعول الذى لم يسمّ فاعله ، وفى باب كان وإنّ وما والمصدر والظرف المتمكنين والمضاف إليه ، وفى البدل ، والعطف ، والمبتدأ والخبر ، والمضمر ، وحادى عشر وبابه ، وفى باب الإعمال والمصدر النائب والعامل والمعمول من الأسماء ، وأشياء مركبه من المبتدأ والخبر ، والفعل والفاعل والاستفهام.

ضابط : الفرق بين أل والذى فى الإخبار

زعم أبو علىّ وغيره : أن كل ما يخبر عنه بأل يخبر عنه بالذى.

وقال أبو حيّان (الذى) أعمّ فى باب الإخبار ، لأنها تدخل على الجمله الاسميه والفعليه ، (وأل) لا تدخل إلا على الجمله المصدره بفعل متصرّف مثبت. قال : وذكر الأخفش موضعا يصلح لأل ، ولا يصلح للذى. قال : تقول : مررت بالقائم أبواه لا القاعدين. ولو قلت : مررت بالتى قعد أبواها لا التى قاما ، لم يصحّ. فإذا أخبرت عن زيد فى قولك : قامت جارتا زيد لا قعدتا ، قلت : القائم جارتا لا القاعدتان زيد ، ولو قلت : الذى قامت جارتاه لا التى قعدتا زيد ، لم يجز ، لأنه لا ضمير يعود على الذى من الجمله المعطوفه ، فقد صار لكلّ من (الذى) ومن (أل) عموم تصرّف ودخول ما لم يدخل فى الآخر ، لكنّ ما اختصت به الذى أكثر.

وذكر الأخفش أيضا أنه قد يخبر بأل لا بالذى فى قولك : المضروب الوجه زيد ، ولا يجوز : الذى ضرب الوجه زيد.

وقال ابن السرّاج فى المسأله الأولى : مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين أنه شاذّ خارج عن القياس.

قال : وهو قول المازنىّ وكل من يرتضى قوله ، وقد كان ينبغى ألّا يجوز قولك : المضروب الوجه زيد. قال : ولكنه حكى عن العرب ، وكثر فى كلامهم حتى صار قياسا فيما هو مثله ، فلهذا لا يقاس عليه الفعل.

قال الأستاذ أبو الحسن بن الصائغ : فهذا شىء يحدث مع أل ولم يكن كلام قبل أل فيه اسم يجوز الإخبار عنه بأل ، ولا يجوز بالذى. قال : فلا يردّ هذا على أبى علىّ وغيره ، ممن زعم أن كل ما يخبر عنه بأل يخبر عنه بالذى ، ولكن إذا نظرت لما وقعت فيه (أل) ولا يقع فى موضعها (الذى) كان كذلك ، انتهى.

باب التنوين

اشاره

قال ابن الخباز فى (شرح الدرّه) : التنوين حرف ذو مخرج ، وهو نون ساكنه ، وجماعه من الجهّال بالعربيه لا يعدونه حرف معنى ولا مبنى ، لأنهم لا يجدون له صوره فى الخط ، وإنما سمّى تنوينا ، لأنه حادث بفعل المتكلم ، والتفعيل من أبنيه الأحداث.

وفى (البسيط) : التنوين زياده على الكلمه ، كما أن النفل زياده على الفرض.

ضابط : ما يراد به التنوين إذا أطلق

قال أبو الحسين بن أبى الربيع فى (شرح الإيضاح) : متى أطلق التنوين فإنما يراد به تنوين الصرف. وإذا أريد غيره من التنوينات قيّد ، فقيل : تنوين التنكير ، تنوين المقابله ، تنوين العوض. وكذلك الألف واللام متى أطلقتا إنما يراد التى للتعريف ، وإذا أريد غيرها قيّد بالموصوله أو الزائده.

ضابط : أقسام التنوين

قال ابن الخباز فى (شرح الجزوليه) : أقسام التنوين عشره : تنوين التمكين ، وتنوين التنكير ، وتنوين المقابله ، وتنوين العوض ، وتنوين الترنّم ، والتنوين الغالى ، وتنوين المنادى عند الاضطرار ، وتنوين ما لا ينصرف عند الاضطرار ، والتنوين الشاذّ ، كقول بعضهم : هؤلاء قومك. حكاه أبو زيد.

وفائدته تكثير اللفظ كما قيل فى ألف قبعثرى ، وتنوين الحكايه ، مثل أن تسمّى رجلا بعاقله لبيبه ، فإنك تحكى اللفظ المسمى به. وقال بعضهم نظما : [البسيط]

أقسام تنوينهم عشر عليك بها

فإنّ تحصيلها من خير ما حرزا

مكّن ، وعوض ، وقابل ، والمنكّر زد

رنم ، أو احك ، اضطرر ، غال ، وما همزا

ضابط : مواضع حذف التنوين

قال ابن هشام وغيره : يلزم حذف التنوين فى مواضع : لدخول أل ، وللإضافه ، ولمانع الصرف ، وللوقف فى غير النصب ، وللاتصال بالضمير ، نحو : ضاربك ، ممن قال : إنه غير مضاف ولكون الاسم علما موصوفا بما اتصل به من ابن أو ابنه مضافا إلى علم ، ولدخول لا ، وللنداء ، وقال المهلّبى : [الطويل]

ثمانيه تنوينها دمت تحذف

مع اللام تعريفا ، وما ليس يصرف

وما قد بنى فيه المنادى ، واسم لا

وفى الوقف رفعا ثم خفضا يخفّف

ومن كلّ موصوف بابن مجاور

فريدا به التذكير والكبر يعرف

قد اكتنفته كنيتان أو اغتدى

متى علمين أو بالألقاب يكنف

قد ائتلفا فيه أو اختلفا معا

وثامنها نون المضافات ترصف

باب نونىّ التوكيد

ضابط : ما لا تدخله النون الخفيفه

قال الزجّاجىّ فى (الجمل) : كلّ موضع دخلته النون الثقيله دخلته النون الخفيفه إلا فى الاثنين المذكرين والمؤنّثين وجماعه النساء. فإن الخفيفه لا تدخلها.

ضابط : الحركه التى تكون قبل نونى التوكيد

قال ابن عصفور : يستثنى من قولنا : لا يكون ما قبل نونى التوكيد إلا مفتوحا أربعه مواضع : إذا اتصل بالفعل ضمير الجمع المذكر فإن ما قبلها يكون مضموما ، أو ضمير الواحده المخاطبه فإن ما قبلها يكون مكسورا ، أو ضمير الاثنين أو ضمير جمع المؤنث فإن ما قبلها فى الصورتين لا يكون إلّا ألفا.

(فائده) قال ابن الدهان فی (الغرّه) : دخول نون التوکید فی اسم الفاعل ، نحو : [الرجز]

۳۱۶- (۱)أقائلنّ أحضروا الشهودا

ص: ۱۱۱

۱- ۳۱۶- الرجز لرؤبه فی ملحق دیوانه (ص ۱۷۳) ، وشرح التصریح (۱ / ۴۲) ، والمقاصد النحویه (۱ / ۱۱۸) ، ولرجل من هذیل فی خزانه الأدب (۶ / ۵) ، والدرر (۵ / ۱۷۶) ، وشرح شواهد المغنی (۲ / ۷۵۸) ، ولرؤبه أو لرجل من هذیل فی خزانه الأدب (۱۱ / ۴۲۰) ، وبلا نسبه فی لسان العرب (رأی) ، وأوضح المسالک (۱ / ۲۴) ، والجنی الدانی (ص ۱۴۱) ، والخصائص (۱ / ۱۳۶) ، وسرّ صناعه الإعراب (۲ / ۴۴۷) ، وشرح الأشمونی (۱ / ۱۶) ، والمحتسب (۱ / ۱۹۳) ، ومغنی اللبیب (۱ / ۳۳۶) ، وهمع الهوامع (۲ / ۷۹).

نظير دخول نون الوقايه عليه فى قوله : [الوافر]

٣١٧- (١)[فما أدرى وكلّ الظنّ ظنّى]

أمسلمنى إلى قومى شراحى

باب نواصب المضارع

قاعده : ما تتميز به أن عن أخواتها

(أن) أصل النواصب للفعل وأمّ الباب بالاتفاق ، كما نقله أبو حيّان فى شرح التسهيل ، ومن ثمّ اختصّت بأحكام :

منها : إعمالها ظاهره ومضمره ، وغيرها لا ينصب إلا مظهرا.

ومنها : أجاز بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها بالظرف والمجرور اختيارا ، قياسا على أنّ المشدده بجامع اشتراكهما فى المصدريّه والعمل ، نحو : أريد أن عندى تقعد ، وأن فى الدار تقعد ، ولم يجوّز أحد ذلك فى سائر الأدوات إلا اضطرارا.

ضابط : أحوال إذن

قال الأندلسىّ فى (شرح المفصّل) : (إذن) لها ثلاثه أحوال :

١- حال تنصب فيها البته ، وهى عند توفّر الشرائط الخمس : أن تكون جوابا ، وألا يكون معها حرف عطف ، وأن يعتمد الفعل عليها ، وألا يفصل بينها وبين الفعل بغير اليمين ، وأن يكون الفعل مستقبلا.

٢- وحال لا تعمل فيه البتّه ، وهى عند اختلال أحد الشرائط.

٣- وحال يجوز فيها الأمران ، وهو عند دخول حرف (٢) العطف عليها.

ثم لها ثلاثه أحوال أخرى : أن تتقدم ، وأن تتوسط ، وأن تتأخر ، فإن تقدمت وتوفرت بقيه الشروط أعملت ، وإن توسطت أو تأخرت لم تعمل ، وضاهت فى هذه الأحوال ظننت وأخواتها التى تعمل فى رتبتها ، وهو التقدّم ، ويجوز الإلغاء إذا فارقته ،

---

١ - ٣١٧- الشاهد ليزيد بن محرم أو (محمد) الحارثى فى شرح شواهد المغنى (٢ / ٧٧٠) ، والدرر (١ / ٢١٢) ، والمقاصد النحويه (١ / ٣٨٥) ، وبلا نسبه فى تذكره النحاه (ص ٤٢٢) ، ورصف المبانى (ص ٣٦٣) ، ولسان العرب (شرحل) ، والمحتسب (٢ / ٢٢٠) ، ومغنى اللبيب (٢ / ٣٤٥) ، والمقرّب (١ / ١٢٥) ، وهمع الهوامع (١ / ٦٥).

٢- انظر همع الهوامع (٢ / ٧).

فكذلك إذا ابتدئ بها ، واعتمد الفعل عليها فى الجواب أعملت لوقوعها فى رتبتها. وتلغى إذا فارقته ، إلا أن الفعل فضّل عليها بأنه يجوز فيه الإعمال والإلغاء. وإذن لا يجوز فيها إذا فارقت الأول إلا الإلغاء ، لكون عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال ، خصوصا إذا كانت عوامل الأسماء أفعالا ، وعامل الفعل لا يكون إلا حرفا.

وقال الشلوبين فى (شرح الجزوليه) : اتسعت العرب فى إذن اتساعا لم تتسعه فى غيرها من النواصب : فأجازت دخولها على الأسماء ، نحو : إذن عبد الله يقول ذلك. وأجازوا دخولها على الحال وعلى المستقبل ، وعلى الأفعال. وأجازوا أن تتأخر عن الفعل ، نحو : أكرمك إذن. فهذه اتساعات فى إذن انفردت بها دون غيرها من نواصب الأفعال. وأجازوا أيضا فيها فصلها من الفعل بالقسم ، ولا يجوز ذلك فى سائر نواصب الفعل ، فلما اتسعوا فى (إذن) هذه الاتساعات قويت بذلك عندهم ، فشبّهوها بعوامل الأسماء الناصبه ، لقوتها بهذا التصرّف الذى تصرّفته ، ولكن لا بكل عوامل الأسماء بل بظننت وأخواتها فقط ، فأجازوا فيها الإعمال والإلغاء ، إلا أن ظننت إذا توسطت يجوز فيها الإعمال والإلغاء. وإذن إذا توسطت يجب فيها الإلغاء ، لأن المشبّه بالشىء لا يقوى قوه المشبّه به ، فحطّت عنها ، بأن ألغيت ليس إلا.

فائده : يتصوّر فى بعض الأفعال الداخله عليه إذن أن ينصب ويرفع ويجزم ، وذلك نحو : إن تأتنى أكرمك ، وإذن أحسن إليك ، يحتمل أن يكون إنشاء فيجوز النصب والرفع لأجل الواو ، ويحتمل التأكيد فيجزم ، ويحتمل الحال فيرفع أيضا.

ضابط : همزه أخرى لأن

قال عبد اللطيف البغدادى فى (اللمع الكامليه) : ليس فى الحروف الناصبه للفعل ما ينصب مضمرا إلا (أن) خاصه. كما أنه ليس فيها ما يجزم مضمرا سوى (إن) ، وليس فى نواصب الفعل ما يلغى سوى (إذن).

قال ذو اللسانين الحسين بن إبراهيم النظيرى : [مخلع البسيط]

جواب ما استفهموا بفاء

يكون نصبا بلا امتراء

كالأمر والنهى والتمنّى

والعرض والجحد والدّعاء

ضابط : الأسباب المانعه من الرفع بعد حتى

قال أبو محمد بن السيد : الأسباب المانعه من الرفع بعد حتّى سته : أربعه متفق عليها. واثنان مختلف فيهما :

فالأربعه المتفق عليها : نفى الفعل الموجب للدخول ، نحو : ما سرت حتى

أدخلها ، ودخول الاستفهام عليه ، نحو : أسرت حتى تدخلها ، والتقليل الذى يراد به النفى ، نحو : قلّما سرت سرت حتى أدخلها ، وأن تقع حتى موقعا تكون فيه خبرا. نحو (١) : كان سيرى حتى أدخلها.

والاثنان المختلف فيهما : الامتناع من جواز التقديم والتأخير ، وأن تلحق الكلام عوارض الشكّ.

باب الجوازم

قاعده : إن أم الباب وما تتميز به

(إن) أصل أدوات الشرط وأمّ الباب. قال ابن يعيش (٢) : لأنها تدخل فى مواضع الجزاء كلها ، وسائر حروف الجزاء لها مواضع مخصوصه ، (فمن) شرط فيمن يعقل ، (ومتى) شرط فى الزمان ، وليست إن كذلك. بل تأتى شرطا فى الأشياء كلها ، انتهى.

وقال ابن القوّاس فى (شرح الدرّه) : إنما كانت (إن) أصل أدوات الشرط ، لأنها حرف ، وأصل المعانى للحروف ولأنّ الشرط بها يعمّ ما كان عينا أو زمانا أو مكانا ، ومن ثم اختصت بأمور منها جواز حذف الفعلين بعدها.

قال أبو بكر بن الأنبارى : إنما صارت إن أمّ الجزاء لأنها بغلبتها عليه تنفرد ، وتؤدى عن الفعلين ، يقول الرجل : لا أقصد فلانا لأنه لا يعرف حقّ من يقصده. فيقال له : زره وإن. يراد : وإن كان كذلك فزره ، فتكفى إن من الشيئين. ولا يعرف ذلك فى غيرها من حروف الشرط ، انتهى.

قال أبو حيّان (٣) : وظاهر كلامه وكلام غيره أنه ليس مخصوصا بالضروره ، لكن صرّح الرضىّ بأنه خاصّ بالشعر.

ومنها قال أبو حيّان : لا أحفظ أنه جاء فعل الشرط محذوفا ، والجواب محذوفا أيضا بعد غير إن.

ومنها : جوّز بعضهم حذف إن لكن الجمهور على منعه ، ولا يجوز حذف غيرها من أدوات الشرط إجماعا ، كما لا يجوز حذف سائر الجوازم ، ولا حذف حرف الجرّ.

١- انظر شرح المفصّل (٧ / ٣٢).

٢- انظر شرح المفصّل (٧ / ٤١).

٣- انظر همع الهوامع (٢ / ٦٣).

ومنها : يجوز إيلاؤها الاسم على إضمار فعل يفسّره ما بعده ، نحو : (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجارَكَ) [التوبه : ۶] ولا يجوز ذلك فى غيرها من الأدوات إلا فى الضروره كما جزم به فى (التسهيل) (۱).

قال ابن يعيش (۲) : وأبو حيّان (۳) : وخصت إن بالجواز لكونها فى الشرط أصلا.

ضابط : أدوات الشرط بالنسبه إلى ما

قال أبو حيّان : أدوات الشرط بالنسبه إلى (ما) على ثلاثه أقسام :

قسم : لا تلحقه (ما) وهو من وما ومهما وأنّى.

وقسم : تكون (ما) شرطا فى عمله الجزم ، وذلك إذ وحيث.

وقسم : يكون لحاق (ما) على جهه الجواز ، وهو إن ومتى وأين وأى وأيّان.

فائده – ربط الفاء شبه الجواب بشبه الشرط : قال ابن هشام (۴) : كما تربط الفاء الجواب بشرطه كذلك تربط شبه الجواب بشبه الشرط ، وذلك فى نحو : الذى يأتينى فله درهم ، وبدخولها فهم ما أراده المتكلم من ترتّب لزوم الدرهم على الإتيان. ولو لم تدخل احتمل ذلك وغيره ، وهذه الفاء بمنزله لام التوطئه فى نحو : (لَئِنْ أُخْرِجُوا لا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ) [الحشر : ۱۲]. فى إيذانها بما أراده المتكلّم من معنى القسم.

فائده – بعض الجمل لا تصح كونها شرطا : قال ابن هشام فى (تذكرته) : بعض الجمل لا يصحّ أن تقع شرطا ، وذلك يقتضى عدم ارتباط طبيعىّ بينها وبين أداه الشرط ، فاستعين على إيقاعها جوابا له برابط ، وهو الفاء أو ما يخلفها ، وهذا كمعنى التعديه.

قاعده : الجازم أضعف من الجار

الجازم أضعف من الجارّ. قاله ابن الخبّاز : وفرّع عليه أنه لا يضمر البته ، ولهذا فسّر قول الكوفيين : إن فعل الأمر مجزوم بلام الأمر المضمره. وذكره أبو حيّان فى (شرح التسهيل) ، وفرّع عليه أنه لا يجوز الفصل بين لام الأمر والفعل ، لا بمعمول الفعل ، ولا بغيره وإن روى عنهم الفصل بين الجارّ والمجرور بالقسم ، نحو قولهم : اشتريته بو الله ألف درهم. فإن ذلك لا يجوز فى اللام ، لأن عامل الجزم أضعف من عامل الجرّ.

۱- انظر تسهيل الفوائد (ص ۲۳۶).

۲- انظر شرح المفصّل (۸ / ۱۵۶).

۳- انظر شرح التسهيل (۵ / ۸۹).

۴- انظر مغنى اللبيب (ص ۱۷۸).

وفرّع عليه الأخفش واختاره الشلوبين وابن مالك أن جواب الشرط مجزوم بفعل الشرط لا بالأداه. وقال : لأنّ الجارّ إذا كان لا يعمل عملين وهو أقوى من الجازم ، فالجازم أولى ألّا يعملهما.

وقال ابن النحاس فى (التعليقه) : الجازم فى الأفعال نظير الجارّ فى الأسماء وأضعف منه. لأنّ عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء. وإذا كان حذف حرف الجر وإبقاء عمله ضعيفا فأن يضعف حذف الجازم وإبقاء عمله أولى وأحرى.

قاعده : اتصال المجزوم بجازمه أقوى من اتصال المجرور بجاره

قال ابن جنّى فى كتاب (التعاقب) : اتصال المجزوم بجازمه أشدّ من اتصال المجرور بجارّه. وذلك أن عوامل الاسم أقوى من عوامل الفعل. فلما قويت حاجه المجرور إلى جارّه كانت حاجه المجزوم إلى جازمه أقوى. قال : وجواب الشرط أشد اتصالا بالشرط من جواب القسم. وذلك أنّ جواب القسم ليس بمعمول للقسم كما كان جواب الشرط معمولا للشرط. فقولك : (لا أقوم) من قولك : أقسمت لا أقوم ، ليس اتصاله بأقسمت كاتصال الجواب بالشرط ، وإذا كان كذلك ، ولم يجز تقديم جواب القسم عليه مع كون القسم ليس عاملا فى جوابه ، كان امتناع تقديم جواب الشرط عليه. لكونه جوابا ، وكونه مجزوما بالشرط أجدر.

باب الأدوات

قاعده : الهمزه أصل أدوات الاستفهام

قال ابن هشام فى (المغنى) (١) : الألف أصل أدوات الاستفهام ، ولهذا خصّت بأحكام :

أحدها : جواز حذفها.

الثانى : أنها ترد لطلب التصوّر ، نحو : أيد قائم أم عمرو ، ولطلب التصديق ، نحو : أزيد قائم؟ وهل مختصّه بالتصديق ، نحو : هل قام زيد. وبقيه الأدوات مختصه بطلب التصور ، نحو : من جاءك؟ وما صنعت؟ وكم مالك؟ وأين بيتك؟ ومتى سفرك؟.

١- انظر مغنى اللبيب (٧ / ٩).

الثالث : أنها تدخل على الإثبات وعلى النفى. ذكره بعضهم ، وهو منتقض ب (أم) فإنها تشاركها فى ذلك نحو : أقام زيد أم لم يقم؟

الرابع : تمام التصدير ، بدليل أنها لا تذكر بعد أم التى للإضراب ، كما يذكر غيرها ، لا تقول : أقام زيد أم أقعد؟ وتقول : أم هل قعد. وأنها إذا كانت فى جمله معطوفه بالواو أو بالفاء أو بثم تقدمت على العاطف ، تنبيها على أصالتها فى التصدير ، نحو : (أَوَلَمْ يَنْظُرُوا) [الأعراف : ١٨٥] ، (أَفَلَمْ يَسِيرُوا) [يوسف : ١٠٩] ، (أَثُمَّ إِذا ما وَقَعَ) [يونس : ٥١] وأخواتها تتأخر عن حروف العطف ، كما هو قياس جميع أجزاء الجمله ، نحو : (وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ) [آل عمران : ١٠١] ، (فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ) [التكوير : ٢٦] ، (فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفاسِقُونَ) [الأحقاف : ٤٦] ، هذا ما ذكره ابن هشام.

وقال ابن يعيش فى (شرح المفصّل) (١) : الهمزه أصل أدوات الاستفهام ، وأمّ الباب ، وأعمّ تصرفا ، وأقوى فى باب الاستفهام لأنها تدخل فى مواضع الاستفهام كلّها ، وغيرها ممّا يستفهم به يلزم موضعا ، ويختص به ، وينتقل عنه إلى غير الاستفهام ، نحو : من ، وكم ، وهل. (فمن) سؤال عمّن يعقل ، وقد تنتقل فتكون بمعنى الذى. (وكم) سؤال عن عدد ، وقد تستعمل بمعنى ربّ ، (وهل) لا يسأل بها فى جميع المواضع. ألا ترى أنك تقول : أزيد عندك أم عمرو ، على معنى أيّهما عندك ، ولا يجوز فى ذلك المعنى أن تقول : هل زيد عندك أم عمرو؟ وقد تنتقل عن الاستفهام إلى معنى (قد) ، نحو : (هَلْ أَتى عَلَى الْإِنْسانِ) [الدهر : ١] أى : قد أتى ، وقد تكون بمعنى النفى ، نحو : (هَلْ جَزاءُ الْإِحْسانِ إِلَّا الْإِحْسانُ) [الرحمن : ٦٠].

وإذ كانت الهمزه أعمّ تصرفا ، وأقوى فى باب الاستفهام ، توسعوا فيها أكثر مما توسعوا فى غيرها من حروف الاستفهام ، فلم يستقبحوا أن يكون بعدها المبتدأ والخبر ، ويكون الخبر فعلا ، نحو : أزيد قام؟. واستقبح ذلك فى غيرها من حروف الاستفهام ، لقله تصرّفها ، فلا يقال : هل قام زيد؟.

فائده - حروف النفى : قال الأندلسىّ : حروف النفى سته : اثنان لنفى الماضى ، وهما : لم ، ولمّا. واثنان لنفى الحال ، وهما : ما ، وإن. واثنان لنفى المستقبل ، وهما : لا ، ولن.

فائده - تفسير الكلام : قال الزنجانى شارح (الهادى) : وقد يفسّر الكلام بإذا ،

١- انظر شرح المفصل (٨ / ١٥١).

تقول : عسعس الليل إذا أظلم. فتجعل (أظلم) تفسيرا لعسعس. لكنك إذا فسرت جمله فعليه مسنده إلى ضمير المتكلم بأى ضممت تاء الضمير فتقول : استكتمته سرّى ، أى : سألته كتمانه بضمّ تاء سألته ، لأنك تحكى كلام المعبّر عن نفسه ، وإذا فسّرتها بإذا فتحت فقلت : إذا سألته كتمانه. لأنك تخاطبه ، أى : أنك تقول ذلك إذا نقلت ذلك الفعل.

وقال بعض الشارحين للمفصّل : السرّ فى ذلك أن أى تفسير ، فينبغى أن يطابق ما بعدها لما قبلها. والأول مضموم فالثانى مثله ، وإذا شرط تعلق بقول المخاطب على فعله الذى ألحقه بالضمير ، فمحال فيه الضم. وأنشد فى ذلك المعنى : [البسيط]

إذا كنيت بأى فعلا تفسّره

فضمّ تاءك فيه ضمّ معترف

وإن تكن بإذا يوما تفسّره

ففتحه التاء أمر غير مختلف

وقد أورد ذلك الطيبى فى حاشيه (الكشّاف) ، ثم ابن هشام فى (المغنى).

فائده - مواضع ما : ذكر ابن عصفور أنّ ل (ما) خمسه وثلاثين موضعا :

الأول : الاستفهاميه.

الثانى : الموصوله.

الثالث : التى للتعجب.

الرابع : النكره التى تلزمها الصفه ، نحو : مررت بما معجب لك.

الخامس : الشرطيه : وهى فى هذه المواضع الخمسه تكون اسما.

السادس : الكافّه : التى تدخل على العامل ، فتبطل عمله ، نحو : إنّما زيد قائم.

السابع : المسلّطه : وهى التى تدخل على ما لا يعمل ، فتوجب له العمل. وذلك حيث ، وإذ. وهى ضدّ التى قبلها.

الثامن : التى تدخل بين العامل ومعموله. فلا تمنعه العمل ولا تفيد أكثر من التأكيد. كقوله : (فَبِما رَحْمَةٍ) [آل عمران : ١٥٩] ، (فَبِما نَقْضِهِمْ) [النساء : ١٥٥].

التاسع : التى تجرى مجرى (أن) الخفيفه الموصوله بالفعل مثل : ويعجبنى ما تصنع ، أى : يعجبنى أن تصنع.

العاشر : التی یراد بها الدوام والاتصال ، کقولک : لا أکلّمک ما ذرّ شارق (۱).

۱- انظر أساس البلاغه (شرق).

الحادى عشر : التى تجرى مجرى الصفه ، وهى ثلاثه أقسام :

قسم يراد به التعظيم للشىء والتهويل ، نحو : [الوافر]

٣١٨- (١)[عزمت على إقامه ذى صباح]

لأمر ما يسوّد من يسود

وقسم : يراد به التحقير ، نحو : وهل أعطيت إلّا عطيه ما.

وقسم : لا يراد به واحد منهما ، بل يراد به التنويع ، نحو : ضربت ضربا ما. أى : نوعا من الضرب.

الثانى عشر : النافيه التى يعملها أهل الحجاز ، وتلغيها بنو تميم.

الثالث عشر : النافيه التى لا يختلفون فيها أنّها لا تعمل شيئا ، نحو : ما قام زيد.

الرابع عشر : الموجبه : وهى التى تدخل على النفى ، فينعكس إيجابا ، كما تدخل التى قبلها على الإيجاب ، فينعكس نفيا ، وهى التى فى قولك : ما زال زيد قائما وأخواتها.

الخامس عشر : الداخله بين المبتدأ والخبر ، نحو : (وَقَلِيلٌ ما هُمْ) [ص : ٢٤].

السادس عشر : التى تكون عوضا من الفعل ، فى قولهم : افعل هذا إمّا لا (٢). أى : إن كنت لا تفعل غيره.

السابع عشر : التى تدخل على (إن) الشرطيّه ، فتهيّئها لدخول نون التوكيد على شرطها ، نحو : (فَإِمَّا تَرَيِنَ) [مريم : ٢٦].

الثامن عشر : التى تدخل على (لم) فتصيّرها ظرف زمان ، بعد أن كانت حرفا ، نحو : لمّا قمت قمت.

التاسع عشر والعشرون : التى تدخل على (لو) الامتناعيه ، فتصير إلى التحضيض ، أو بمعنى (لو لا) الامتناعيه.

الحادى والعشرون : التى تدخل على (كلّ) ، فتصيّرها ظرف زمان ، نحو : كلّما جئت أكرمتك.

١- ٣١٨- الشاهد لأنس بن مدركه فى الحيوان (٣ / ٨١) ، وخزانه الأدب (٣ / ٨٧) ، والدرر (١ / ٣١٢) ، وشرح المفصّل (٣ / ١٢) ، ولأنس بن نهيك فى لسان العرب (صبح) ، ولرجل من خثعم فى الكتاب (١ / ٢٨٤) ، وشرح أبيات سيبويه (١ / ٣٨٨) ، وبلا نسبه فى الجنى الدانى (ص ٣٣٤) ، والخزانه (٦ / ١١٩) ، والخصائص (٣ / ٣٢) ، والمقتضب (٤ / ٣٤٥) ، والمقرّب (١ / ١٥٠) ، وهمع الهوامع (١ / ١٩٧).

٢- انظر الكتاب (٢ / ١٢٨).

الثانی والعشرون ، والثالث والعشرون : التی تدخل علی إن فتفید معنی التحقیر ، نحو قولک لمن یدعی النحو : إنّما قرأت الجمل. أو معنی الحصر ، نحو : إنّما زید عالم.

الرابع والعشرون : التی تدخل علی (قلّ) فتهیّئها للدخول علی الأفعال.

الخامس والعشرون : التی تدخل علی (نعم) و (بئس) ، نحو : (فَنِعِمَّا هِیَ) [البقره : ۲۷۱] ، و (بِئْسَمَا اشْتَرَوْا) [البقره : ۹۰].

السادس والعشرون : التی توصل بمن الجارّه ، فتصیر بمعنی ربّ ، نحو (۱) : [الطویل]

۳۱۹- (۲)وإنّا لمّا نضرب الکبش ضربه

[علی رأسه تلقی اللسان من الفم]

السابع والعشرون : المحذوفه من أما ، نحو : [الخفیف]

۳۲۰- (۳)ما تری الدّهر قد أباد معدّا

[وأباد السّراه من عدنان]

انتهی. ما ذکره ابن عصفور ، فلم یذکر السته الباقیه ، وجمع بعضهم لها معانی تسعه فی بیت ، فقال :

تعجّب بما ، اشرط ، زد ، صل ، انکره واضعا

وتستفهم ، انف ، المصدریه ، واکففا

باب المصدر

قاعده : المصدر أشد ملابسه للفعل

قال ابن جنّی فی (الخصائص) (۴) : المصدر أشدّ ملابسه للفعل من الصفه. ألا تری أن فی الصفه نحو قولک (۵) : مررت بإبل مائه ، ومررت برجل أبی عشره أبوه ،

۱- انظر الخصائص (۱ / ۱۲۱).

۲- ۳۱۹- الشاهد لأبی حیه النمیری فی الکتاب (۳ / ۱۷۸) ، والأزهیّه (ص ۹۱) ، وخزانه الأدب (۱۰ / ۲۱۵) ، والدرر (۴ / ۱۸۱) ، وشرح شواهد المغنی (ص ۷۲) ، وبلا نسبه فی الجنی الدانی (ص ۳۱۵) ، وشرح شواهد الإیضاح (ص ۲۱۹) ، والمقتضب (۴ / ۱۷۴) ، وهمع الهوامع (۲ / ۳۵).

٣- ٣٢٠- الشاهد بلا نسبه فى الجنى الدانى (ص ٢٩٣) ، والدرر (٥ / ١١٩) ، وشرح شذور الذهب (ص ١٧٣) ، ومغنى اللبيب (١ / ٥٥) ، وهمع الهوامع (٢ / ٧٠).

٤- انظر الخصائص (١ / ١٢١).

٥- الأمثله كلها أوردها سيبويه فى الكتاب (٢ / ٢٤).

ومررت بقاع عرفج كلّه ، ومررت بصحيفه طين خاتمها ، ومررت بحيّه ذراع طولها. وليس هذا مما يشاب به المصدر ، إنّما هو ذلك الحدث الصافى ، كالضرب والقتل ، والأكل ، والشرب.

فائده – إجراء سواء مجرى المصدر : قال أبو الحسين بن أبى الربيع فى (شرح الإيضاح) : اعلم أنّ (سواء) أجرى عندهم مجرى المصدر ، فأخبر به عن اثنين فقيل : زيد وعمرو سواء ، كما تقول : زيد وعمرو خصم ، وفى سواء أمر آخر اختص به ، أنه لا يرفع الظاهر إلا أن يكون معطوفا على المضمر ، نحو : مررت برجل سواء هو والعدم (١). إن خفضت كان نعتا وكان فى سواء ضمير ، وكان العدم معطوفا على الضمير ، وهو توكيد ، وإن رفعت سواء كان خبرا مقدما ، وهو مبتدأ ، والعدم معطوف عليه ، ولم يثنّ لأنه جرى عندهم مجرى المصدر ، وهذا يحفظ ولا يقاس عليه.

ولا يجوز أن تقول : زيد سواء وعمرو ، على أن يكون سواء خبرا عنهما ، كما لا تقول : زيد قائمان وعمرو ، لأنّ العامل فى الخبر هو المبتدأ ، والمبتدأ هنا مجموع الاسمين ، فقدّم الخبر عليهما أو أخّره عنهما ، ولا تجعله بينهما ، فتكون قد جعلت المعمول بين أجزاء العامل ، وهذا لا يجوز.

قاعده : الأصل فى مفعل المصدر والظرف

الأصل فى مفعل للمصدر والزمان والمكان أن يكون بالفتح ، نحو المأكل والمشرب والمذهب والمخرج والمدخل.

قال فى (البسيط) : وقد خرج عن هذا الأصل إحدى عشره لفظه ، جاءت بالكسر ، وهى : المنسك والمطلع ، فى قراءه الكسائىّ ، والمجزر ، والمنبت ، والمشرق ، والمغرب ، والمسقط ، والمسكن ، والمرفق ، والمفرق ، والمسجد. قال ابن بابشاذ : فهذه كلّها تكسر إذا أردت بها المكان ، فإن أردت بها المصدر فتحت لا غير.

قال صاحب (البسيط) : ولم يأت فى أسماء الزمان والمكان مفعل بالضمّ ، إلا مع تاء التأنيث ، نحو : مقبره ، ومكرمه ، ومأدبه.

فائده – ما يشتق من المصدر : فى (تذكره) ابن الصائغ : يشتقّ من المصدر تسعه : الفعل ، واسم الفاعل ، والمثال ، واسم المفعول ، وصيغه المفاضله ، والصفه المشبّهه ، واسم المصدر ، واسم الآله ، واسم الزمان والمكان.

١- انظر الكتاب (٢ / ٢٨).

التاسع : اسم الشىء المعدّ للفعل ، كالمسجد اسم للبيت المعد للصلاه والسجود. فأما المسجد فاسم لمكان السجود ، وليس اسما للبيت ، بل لموضع السجود من البيت.

فائده : قال بعضهم : [الهزج]

أرى التفعال فى المصد

ر بالفتح هو الباب

وتفعال بكسر التا

ء فى الأسماء إيجاب

وللتجفاف والتقصا

ر والتّلفاق أرباب

وتنبال وتلقام

وتلعاب لمن عابوا

وتمثال وتماح

وتمراد وتضراب

وتبراك وتعشار

وترباع بها غابوا

وتبيان وتهواء

وتلقاء إذا آبوا

فهذه سته عشر اسما مكسوره الأوائل. لا يكاد يوجد فى الكلام غيرها ، وما سواها تأتى مصادر وهى مفتوحات أبدا ، مثل : التّذكار والتّسباب ونحوهما (١).

باب الصفات

فى (الصّحاح) (٢) : البأساء الشدّه. قال الأخفش : بنى على فعلاء وليس له أفعل لأنه اسم كما قد يجىء أفعل فى الأسماء ، وليس

معه فعلاء نحو أحمد.

فائده – القول فى الصفه المشبهه : قال فى (البسيط) : التركيب يقتضى أن يبلغ عدد الصفه المشبّهه مائتين وثلاثه وأربعين بناء. وذلك أن معمول الصفه إما محلّى بالألف واللام ، أو مضافا ، أو مجرّدا عن كلّ واحد منهما. وكلّ واحد من هذه الثلاثه قد يكون مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ، فهذه تسعه أحوال باعتبار المعمول ، والصفه قد تكون متضمنه لضمير المذكّر وتثنيته وجمعه ، ولضمير المؤنث وتثنيته وجمعه ، وغير متضمنه لضمير إفراد ولا تثنيه ولا جمع ، فهذه تسعه. واصفه قد تكون مع كلّ واحد منهما معرفه بالألف واللام أو مضافه ، أو نكره ، فهذه سبعه وعشرون باعتبار حال الصفه. وإذا ضربت فى أحوال المعمول ، وهى تسعه تبلغ مائتين وثلاثه وأربعين بناء.

۱- انظر شرح الشافيه (۱ / ۱۶۷).

۲- انظر صحاح الجوهرى (بأس).

باب أسماء الأفعال

ضابط : أسماء الأفعال ثلاثه أقسام

قال فى (البسيط) : هى ثلاثه أقسام :

١- قسم لم يستعمل إلا معرفه ، نحو : بله وآمين ، لأنه لم يسمع فيهما تنوين.

٢- وقسم لا يستعمل إلا نكره ، وهو ما لم يفارقه التنوين ، نحو : إيها ، فى الكفّ ، وويها ، فى الإغراء. وواها ، فى التعجب.

٣- وقسم استعمل معرفه ونكره ، فينوّن لإراده التنكير ، ويحذف التنوين لإراده التعريف ، وذلك نحو : صه ، ومه ، وإيه ، وأفّ.

ضابط : تقسيم آخر لأسماء الأفعال

قال ابن يعيش (١) : هى ثلاثه أقسام :

قسم لا يكون إلّا لازما كصّه ، ومه.

وقسم لا يكون إلا متعدّيا ، نحو : عليك زيدا أى : الزمه ، ودونك بكرا.

وقسم يستعمل تاره لازما ، وتاره متعدّيا : كرويد ، وهلمّ ، وحيهل. قال : ونظير ذلك من الأفعال باب وزنته ووزنت له ، وكلته وكلت له.

باب التأنيث

قاعده

قال ابن يعيش (٢) : الأصل فى الأسماء التذكير ، والتأنيث فرع على التذكير لوجهين :

أحدهما : أن الأسماء قبل الاطلاع على تأنيثها وتذكيرها يعبّر عنها بلفظ مذكّر ، نحو : شىء وحيوان وإنسان. فإذا علم تأنيثها ركبت عليها العلامه.

الثانى : أن المؤنث له علامه ، فكان فرعا.

وقال صاحب (البسيط) : التأنيث فرع على التذكير لوجهين :

أحدهما : أنّ لفظ شىء مذكر ، وهو يطلق على المذكر والمؤنث.

١- انظر شرح المفصّل (٤ / ٤٦).

٢- انظر شرح المفصّل (٥ / ٨٨).

والثانى : أن المؤنث له علامه تدلّ على فرعيّته ، إما لفظيه كقائمه. وإما معنويه ، وهى أن كمال المذكر مقصود بالذات ، ونقصان المؤنث مقصود بالعرض ، ونقصان العرض فرع على كمال الذات.

ضابط : الاسم الذى لا يكون فيه علامه التأنيث

قال أبو حيّان (١) : الاسم الذى لا يكون فيه علامه التأنيث إما أن يكون حقيقىّ التذكير أو حقيقىّ التأنيث أو مجازيّهما :

إن كان مجازيّهما فالأصل فيه التذكير ، نحو : عود ، وحائط. ولا يؤنّث شىء من ذلك إلا مقصورا على السماع ، وبابه اللغه نحو : قدر وشمس. وقد صنف فى ذلك الفرّاء وأبو حاتم وغيرهما.

وإن كان حقيقى التذكير والتأنيث فإما أن يمتاز فيه المذكّر من المؤنث أو لا يمتاز : إن امتاز فيؤنّث إن أردت المؤنث ، ويذكّر إن أردت المذكر ، وذلك نحو : هند وزيد. وإن لم يميز فيه المذكر من المؤنث فإن الاسم إذ ذاك مذكّر سواء أردت به المؤنّث أم المذكّر ، وذلك نحو برغوث.

قاعده : الأصل فى الأسماء المختصه بالمؤنث

قال أبو حيّان (٢) : الأصل فى الأسماء المختصه بالمؤنث ألّا يدخلها الهاء ، نحو : شيخ وعجوز ، وحمار وأتان ، وبكر وقلوص ، وجدى وعناق ، وتيس وعنز ، وخزز وأرنب ، وربما أدخلوا الهاء تأكيدا للفرق كناقه ونعجه ، فإن مقابلهما جمل وكبش ، وقالوا : غلام وجاريه ، وخزز وعكرشه ، وأسد ولبؤه.

ضابط : لا تأنيث بحرفين

قال أبو حيّان : لا يوجد فى كلامهم ما أنّث بحرفين.

ضابط : ما تأتى فيه تاء التأنيث بكثره وبقله

قال ابن مالك فى (شرح الكافيه) : الأكثر فى التاء أن يجاء بها لتمييز المؤنّث من المذكّر فى الصفات ، كمسلم ومسلمه ، وضخم وضخمه ، ومجيئها فى الأسماء

١- انظر شرح التسهيل (٦ / ٣٤).

٢- انظر شرح التسهيل (٦ / ٣٧).

غير الصفات قليل ، كامرئ وامرأه ، وإنسان وإنسانه ، ورجل ورجله ، وغلام وغلامه ، ويكثر مجيئها لتمييز الواحد من الجنس الذى لا يصنعه مخلوق ، كتمر وتمره ، ونخل ونخله ، وشجر وشجره. ويقلّ مجيئها لتمييز الجنس من الواحد ككمأه كثيره وكمء واحد. وكذلك يقلّ مجيئها لتمييز الواحد من الجنس الذى يصنعه المخلوق نحو : جرّ وجرّه ، ولبن ولبنه ، وقلنس وقلنسوه ، وسفين وسفينه. وقد تكون التاء لازمه فيما يشترك فيه المذكر والمؤنث كربعه ، وهو المعتدل من الرجال والمعتدله من النساء. وقد تلازم ما يخص المذكر كرجل بهمه ، وهو الشجاع ، وقد تجىء فى لفظ مخصوص بالمؤنث لتأكيد تأنيثه كنعجه وناقه. وقد تجىء للمبالغه كرجل راويه ونسّابه. وقد يجاء بها معاقبه لياء مفاعيل : كزنادقه وجحاجحه. فإذا جىء بالياء لم يجأ بها بل يقال : زناديق وجحاجيح ، فالياء والهاء متعاقبان فى هذا النوع. وقد يجاء بها دلاله على النسب ، كقولهم : أشعثىّ وأشاعثه ، وأزرقىّ وأزارقه ومهلبىّ ومهالبه. وقد يجاء بها دلاله على تعريب الأسماء العجميه ، نحو : كيلجه وكيالجه ، وهى مقدار من كيل معروف ، وموزج وموازجه ، هو الخفّ. وقد يجاء بها عوضا من فاء ، نحو : عده ، أو من عين ، نحو : إقامه ، أو من لام نحو لغه ومئه أو من مدّه ، تفعيل ، نحو : تزكيه.

وقال المهلبىّ : [الخفيف]

أتت الهاء فى الكلام لعشر

وثمان لدره ثمّ درّ

ولمعكوس ذا ، ككمء وفرق

بين مضروبه ومضروب أمر

ولمعكوسه كضربك عدّا

ولتكثير غرفه للمقر

ولتأكيد جمع بعل ومدح

ولذمّ ونسبه للأبرّ

ولجمع لموزج ولتعويض

ك محذوف مصدر مستضر

ولتعويض يا زناديق جاءت

وليا ذى وارمه فى المسر

ولإمكان نطق (عه) لحديث

ولتعديد مرّه فى الممر

وبيان للحرف ثم لتحرى

ك أتى فيه أو مشاكل نثر

ثمّ فى ثم للبيان وكره

لالتقا الساكنين فى كلّ ذكر

فائـده – علامـات المؤنث : قال ابن الـدهان فى (الغرّه) : قال الفرّاء : للمؤنّث خمس عشـره علامه ، ثمان فى الأسـماء ، وأربع فى الأفعال ، وثلاث فى الأدوات. فثمان فى الأسماء : الهاء ، والألف الممدوده ، والمقصوره ، والرابعه تاء الجمع فى الهندات ،

والخامسه الكسره فى أنت ، والسادسه النون فى أنتنّ وهنّ ، والسابعه التاء فى أخت وبنت ، والثامنه الياء فى هذى. والتى فى الأفعال : التاء الساكنه فى قامت ، والياء فى تفعلين ، والكسره فى قمت ، والنون فى فعلن. والتى فى الأدوات : التاء فى ربّت وثمّت ولات ، والهاء فى هيهات ، والهاء والألف فى قولك : إنها هند قائمه. قال ابن الدهان : وهذا نحكيه وإن لم نعتقده مذهبا لأنفسنا.

فائده – الهاءات ثلاث : قال ابن مكتوم فى تذكرته : قال أبو الخطيب الفارسى فى (النوادر) : الهاءات ثلاث : هاء تكون بدلا من تاء التأنيث نحو : ثمره وشجره ، وهاء استراحه تثبت فى الوقف دون الوصل ، نحو : كتابيه ولمه. وهاء أصليه مثل وجه وشفاه ومياه.

قاعده : أصل الفعل التذكير

قال ابن القوّاس فى (شرح الدرّه) : أصل الفعل التذكير لأمرين :

أحدهما : أن مدلوله المصدر ، وهو مذكّر لأنه جنس.

والثانى : أنه عباره عن انتساب الحدث إلى فاعله فى الزمن المعيّن ولا معنى للتأنيث فيه لكونه معنويا ، وإنما تأنيثه للفاعل.

ضابط : أقسام الأسماء بالنسبه إلى التذكير والتأنيث

فى (تذكره) ابن الصائغ : الأسماء أربعه أقسام : مذكّر لفظا ومعنى كزيد ، ومؤنث لفظا ومعنى كفاطمه ، ومختلفان كزينب وطلحه.

باب المقصور والممدود

ضابط : أقسام ما فيه وجهان القصر والمد

قال ابن مالك فى (شرح الكافيه الشافيه) (١) : ما فيه وجهان القصر والمدّ على ثلاثه أقسام :

الأول : ما يقصر مع الكسر ، ويمدّ مع الفتح كالإيا والبلى والروى وسوى بمعنى غير وقرى الضيف والقلى.

والثانى : ما يقصر مع الفتح ، ويمدّ مع الكسر ، كالأضحى والنجا والصّلى والغرى والقذى.

١- انظر شرح التسهيل (٦ / ٥٤).

الثالث : ما يقصر مع الضمّ ، ويمدّ مع الفتح كالبوسى والرغبى والعليا والنعما.

وهـذا ما ذكره ابن السكيت. قال : وقد وقع لى ما يكسر فيقصر ، ويضمّ فيمدّ - عن ابن ولّاد - وهو القرفصى. فيكون على هذا أربعه أقسام.

قال أبو حيان (١) : وإنما ذكرت هذه الأقسام فى كتب النحو ، وإن كان مدركها السماع ، لأن للنحو فيها حظّا ، وهو حصر ما جاء من ذلك. فلو ادعى مدّع شيئا خلاف هذا لم يقبل منه إلا بثبت واضح عن العرب ، فصار فى حصر هذه الأقسام نوع من القياس النحوى.

قاعده : تاء التأنيث فى المثنى

كـلّ مؤنث بالتاء حكمه ألا تحذف التاء منه إذا ثنّى ، كثمرتان ، وضاربتان لأنها لو حذفت التبس بتثنيه المذكّر. ويستثنى من ذلك لفظان : أليه وخصيه ، فإن أفصح اللغتين وأشهرهما أن تحذف منهما التاء فى التثنيه ، فيقال : أليان وخصيان. وعلّل ذلك بأن الموجب له أنهم لم يقولوا فى المفرد ألى وخصى ، فأمن اللّبس المذكور.

باب جمع التكسير

ضابط : أنواع جمع التكسير بالنسبه إلى اللفظ

قال ابن الدهان فى (الغرّه) : جمع التكسير على أربعه أضرب :

أحدها : ما لفظ واحده أكثر من لفظ جمعه : نحو : كتاب وكتب.

الثانى : ما لفظ جمعه أكثر من لفظ واحده ، كفلس وأفلس ، ومسجد ومساجد.

الثالث : ما واحده وجمعه سواء فى العدّه اللفظيه ، لا فى الحركات ، نحو : سقف وسقف وأسد وأسد.

الرابع : ما واحده وجمعه سواء فى العدّه اللفظيه والحركات ، نحو : الفلك للواحد ، والفلك للجمع وناقه هجان ، ونوق هجان. ودرع دلاص ، وأدرع دلاص.

ضابط : الحروف التى تزاد فى جمع التكسير

قال ابن الدهان : حروف الزياده التى تزاد فى هذا الجمع سبعه أحرف :

منها : سته مطّرده. يجمعها (متى وأين) وغير المطرده منها الميم فى ملامح جمع لمحه.

١- انظر شرح التسهيل (٦ / ٥٤).

ومنها : ما يزاد أولا كأكلب وأجمال وملامح.

ومنها : ما يزاد حشوا كجمال ومساجد وكعوب وعبيد.

ومنها : ما يزاد آخرا كذؤبان وعمومه وعلماء.

فائده – فى حصر جموع التكسير وأسماء الجموع واسم الجنس.

قال أبو حيّان فى حصر جموع التكسير وأسماء الجموع واسم الجنس : [الطويل]

لجمع قليل فى المكسّر أفعل

وأفعله أفعال ، فى كثره فعل

وبالتا وفعل والفعال فعولها

وبالتا هما الفعّال فعّل مع فعل

وبالتا وفعلى ثم فعلى وأفعلا

ء فعلان فعلان فواعل مع فعل

فعالى فعاليّ فعالى فعائل

ومع فعلاء فعله هكذا نقل

فعالى وما ضاهى وزان مفاعل

وتمّت ولاسم الجمع فعله مع فعل

فعاله فعلان وفعله مع فعل

وفعلاء مفعولاء مفعله فعل

وبالخلف فعل مع فعيل وفعله

وبالفتح عينا مع فعال فعل فعل

وقاعده اسم الجنس ما جاء فرده

بيا أو بتا ، والعكس فى التاء قل وقل

فائده – جموع القله : قال بعض النحويّين فى جموع القلّه : [البسيط]

بأفعل وبأفعال وأفعله

وفعله يعرف الأدنى من العدد

وزاد أبو الحسن علىّ بن جابر الدبّاج : [البسيط]

وسالم الجمع أيضا داخل معها

فى ذلك الحكم ، فاحفظها ولا تزد

وقال التاج بن مكتوم فى نظم جموع القلّه ، ومن خطّه نقلت : [البسيط]

لجمع قله أجمال وأرغفه

وأرجل غلمه وسرر بره

وأصدقاء مع الزيدين مع نحل

ومسلمات وقد تكمّلت عشره

هذا جماع الّذى قالوه مفترقا

وقد يزيد أخا الإكثار من كثره

قاعده : لا يوجد فى الجمع ثلاثه حروف أصول بعد ألف التكسير

قال فى (البسيط) : لا يوجد فى الجمع ثلاثه أحرف أصول بعد ألف التكسير ، لئلا يكون صدر الكلمه أقلّ من عجزها ، ولذلك يردّ فى التكسير والتصغير الخماسىّ إلى الرباعىّ ، ليتناسب صدر الكلمه وعجزها فى الحروف الأصول.

قاعده : ما يضعف تكسيره من الصفات

قال فى (البسيط) : كلّ صفه كثر ذكر موصوفها معها ضعف تكسيرها لقوّه

شبهها بالفعل ، وكلّ صفه كثر استعمالها من غير موصوف قوى تكسيرها لالتحاقها بالأسماء كعبد ، وشيخ وكهل. وضعيف.

فعال لا يكاد يكسر : وفى (تذكره التاج بن مكتوم) : فعّال لا يكاد يكسّر لئلا يذهب بناء المبالغه منه. وشذّ قول ابن مقبل : [البسيط]

٣٢١- (١)[إلّا الإفاده فاستولت ركائبنا]

عند الجبابير بالبأساء والنّعم

أنشده سيبويه.

قاعده : تكسير الخماسى الأصول مستكره

قال فى (البسيط) : تكسير الخماسىّ الأصول مستكره لأجل حذف حرف منه ، بخلاف الرباعىّ إذ لا حذف فيه.

فائده : أقسام جمع التكسير بالنسبه للفظ والمعنى : قال ابن القواس فى (شرح الدرّه) : الجمع ثلاثه أقسام :

جمع فى اللفظ والمعنى : كرجال والزيدين. وفى اللفظ دون المعنى : ك (فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُما) [التحريم : ٤]. وفى المعنى دون اللفظ : كرهط ، وبشر ، وكل فى التوكيد ، ونحوها مما ليس له واحد من لفظه.

قال : وينقسم أيضا إلى عامّ : وهو التكسير لعمومه المذكّر والمؤنث مطلقا ، وإلى خاصّ : وهو المذكّر السالم. وإلى متوسط : وهو جمع المؤنث السالم ، لأنه إن لم يسلم فيه نظم الواحد وبناؤه فهو مكسّر ، وإن سلم فهو إما مذكّر أو مؤنث.

قاعده : استثقال الجموع

الجموع تستثقل ، فإذا كان فيها ياء خففت : إما بالبدل كما فى قدارا ومعايا ، وإما بالقلب كما فى حقىّ وقسىّ ، وإما بالحذف كما فى جوار وغواش وليال.

ضابط : ما يجمع من فعلاء على فعال

قال فى (ديوان الأدب) : لم يجمع من (فعلاء) على (فعال) إلا نفساء ونفاس ، وعشراء وعشار.

١- ٣٢١- الشاهد لابن مقبل فى ديوانه (ص ٣٩٨) ، والكتاب (٤ / ٤٧٥) ، وتذكره النحاه (ص ٣٢٩) ، وشرح أبيات سيبويه (٢ / ٤٢١) ، ولسان العرب (وفد) ، وبلا نسبه فى سرّ صناعه الإعراب (١ / ١٠٢) ، وشرح المفصّل (١٠ / ١٤) ، والمنصف (١ / ٢٢٩).

باب التصغير

قاعده

كـل اسم اجتمع فيه ثلاث ياءات أوّلهن ياء التصغير فإنك تحذف منهن واحده ، فإن لم تكن أولاهن ياء التصغير أثبتّ الكلّ. تقول فى تصغير حيه حييه ، وفى تصغير أيّوب أييّيب بأربع ياءات ، ذكر هذه القاعده الجوهرىّ (۱) فى (صحاحه).

ضابط : الأسماء التى لا تصغّر

قال أبو حيان (۲) : لا تصغّر الأسماء المتوغله فى البناء ، كالضمائر ، وأين ، وكم ، ومتى ، وكيف ، وحيث ، وإذ ، وما ، ومن.

ولا الأسـماء المصغّره ، ولا غير وسوى - وسوى بمعنى غير - ولا البارحه ، وأمس ، وغد ، وعصر - بمعنى عشيه - ولا الأسـماء العامله عمل الفعل ، وفى تصغير اسم الفاعل مع عمله خلاف ، ولا حسبك ، ولا الأسـماء المختصه بالنفى ، ولا الأسـماء الواقعه على معظّم شرعا ولا أسماء الشهور ، ولا أسماء الأسبوع على مذهب سيبويه (۳) ، ولا ـ كلّ ، ولا بعض ولا أى ، ولا الظروف غير المتمكّنه نحو ذات مره ، ولا الأسماء المحكيه ، ولا جموع الكثره على الإطلاق عند البصريين.

وزاد الزمخشرىّ فى (الأحاجى) : ولا الفطر ، والأضحى ، والعصر ، استغناء عنه بقولهم : مسيانا وعشيانا.

قاعده : التكسير والتصغير يجريان من واد واحد

التكسير والتصغير يجريان من واد واحد. نصّ على هذه القاعده سيبويه (۴) والنحاه بأسرهم. ومن ثمّ فتح ما قبل الياء فى التصغير ، كما فتح ما قبل الألف فى التكسير. وقيل فى تصغير أسود وجدول أسيود وجديول ، بإظهار الواو جوازا ، كما قيل فى التكسير أساود وجداول ، بإظهارها وكسر ما بعد ألف مفاعل ومفاعيل. كما كسر ما بعد ياء التصغير. وقالوا فى تصغير عيد عييد شذوذا ، كما قالوا فى جمعه :

۱- انظر صحاح الجوهرى (حيى).

۲- انظر شرح التسهيل (۶ / ۱۳۳).

۳- انظر الكتاب (۳ / ۵۳۲).

۴- انظر الكتاب (۳ / ۴۵۹).

أعياد شـذوذا ، ويتوصّل إلى مثال فعيعل وفعيعيل فى التصغير بما يتوصّل به إلى مثال مفاعل ومفاعيل فى التكسير. وللحاذف فيه من الترجيح والتخيير ما له فى التكسير.

قال أبو حيّان : وجاء من التصغير ما هو على خلاف قياس المكبر ، كقولهم فى مغرب : مغيربان وفى عشيه : عشيشيه. وفى رجل : رويجل.

قال : وهذا نظير جمع التكسير الذى جاء على خلاف قياس تكسير المفرد ، كليال ومذاكير وأعاريض جمع ليله وذكر وعروض.

قال : وكما أن فى التصغير نوعا يسمى تصغير الترخيم ، وهو التصغير بحذف الزوائد كسويد فى أسود ، كذلك فى جمع التكسير نوع يسمى جمع ترخيم. قالوا : ظريف وظروف وخبيث وخبوث (١).

قال الفارسىّ : كسّروه على حذف الزوائد وهو مذهب الجرمىّ والمبرّد (٢) يريان هذا فى كلّ ما فيه زياده من الثلاثى الأصل. وشبّهاه بتصغير الترخيم ، فقالا فى هذا النوع : هو جمع ترخيم.

وهو عند الخليل وسيبويه مما جمع على غير واحده المستعمل ، لأنه مخالف لما يجب فى تكسيره. فيريانه تكسيرا لما لم ينطق به ، كما يقولان ذلك فى التصغير.

قال : وقد تكون صوره المصغّر مثل صوره المكبّر ، ويكون الفرق بينهما بالتقدير كما يكون فى الجمع مثل ذلك. مثاله : مبيطر ، ومسيطر ، ومهيمن ، أسماء فاعل من : بيطر وسيطر وهيمن فإذا صغّرتها حذفت الياء ، لأنها أولى بالحذف ، ثم جئت بياء التصغير مكانها. ونظير ذلك فلك فإن مفرده وجمعه لفظهما واحد ، وإنما يتميزان فى التقدير. قال : وكذلك ضمّه فعيل غير ضمه فعل ، كما أن ضمه فلك الذى هو جمع غير ضمه فلك الذى هو مفرده.

وقال فى (البسيط) : إنما كانا من واد واحد لحصول الشبه بينهما من خمسه أوجه :

١- اشتراكهما فى زياده حرف العلّه فيهما ثالثا.

٢- وفى انكسار ما بعد حرف العله فيهما. فيما جاوز الثلاثىّ.

٣- وفى لزوم كلّ واحد منهما حركه معينه.

١- انظر همع الهوامع (٢ / ١٩١).

٢- انظر المقتضب (٢ / ٢١٤).

۴- وفی تغییر بنیه الکلمه.

۵- والخامس : أنّ الجمع تکثیر ، والتصغیر تقلیل ، ومن مذهبهم حمل الشیء علی نقیضه کما یحمل علی نظیره.

وقال ابن القوّاس فی (شرح ألفیه ابن معط) : التصغیر یشبه التکسیر ، ولذلک قال سیبویه (۱) : هما من واد واحد : من وجوه الفرعیه والتغیّر ، واختراع البناء ، ووقوع العلامه ثالثه ، ورد اللام المحذوفه فی الثلاثی ، وحذف الزائد الذی لیس علی رابع ، وحذف الأصل ، وفتح ما قبل العلامه ، وحذف ألفات الوصل ، واعتلال اللام لحرف اللین قبلها.

قال ابن الصائغ فی (تذکرته) : وبقی حادی عشر کسر ما بعد العلامه. قال : وهو عندی أولی بالعدّ.

فائده - ضم أول المصغر : قال فی (البسیط) : إنما ضمّ أول المصغّر لأنه لمّا کان یتضمن المکبّر. ومسبوقا به ، جری مجری فعل ما لم یسمّ فاعله ، فی تضمن معنی الفاعل ، وکونه مسبوقا بما سمّی فاعله ، فضمّ أوّله کما ضمّ أوّله.

قاعده : لا تجمع المصغرات جمع تکسیر

قال فی (البسیط) : جمیع المصغّرات لا تجمع جمع تکسیر بل جمع سلامه ، لأنها لو کسّرت لوقعت ألف التکسیر فی موضع یاء التصغیر ، فیفضی إلی زوالها فیزول التصغیر بزوالها ، ولأن التصغیر یدلّ علی التقلیل ، فناسب ألا یجمع إلا ما یوافقه فی التقلیل وهو الصحیح.

فائده - التصغیر بالألف : قال فی (البسیط) : صغرت العرب کلمتین بالألف قالوا فی دابّه : دوابّه ، وفی هدهد : هداهد.

فائده - تصغیر ثمانیه : ثمانیه إذا صغّرت فیها وجهان :

أحدهما : أن تحذف الألف ، وتبقی الیاء. فتقول ثمینیه.

والثانی : أن تحذف الیاء ، وتبقی الألف ، فتقول ثمینه. فتقلب الألف یاء کما انقلبت فی غزال ، وتدغم یاء التصغیر فیها. فترجیح الألف بالتقدیم ، وترجیح الیاء بالحرکه وحذف الألف وإبقاء الیاء أحسن لتحرّک الیاء ، والألف حرف ساکن میت لا یقبل الحرکه والیاء أیضا للإلحاق بعذافر ، فکانت أقوی عند سیبویه (۲).

۱- انظر الکتاب (۳ / ۴۵۹).

۲- انظر الکتاب (۳ / ۴۸۳).

فائده – تصغير أفعال التعجب : قال ابن السراج فى (الأصول) : فإن قيل : ما بال أفعال التعجّب تصغّر نحو : ما أميلحه! وما أحيسنه! والفعل لا يصغّر؟ فالجواب : أن هذه الأفعال لمّا لزمت موضعا واحدا ، ولم تتصرف ، ضارعت الأسماء التى لا تزول إلى يفعل وغيره من الأمثله.

فصغّرت كما تصغّر. قال : ونظير ذلك دخول ألفات الوصل فى الأسماء نحو : ابن ، واسم ، وامرئ ، ونحوهما لمّا دخلها النقص الذى لا يوجد إلا فى الأفعال ، والأفعال مخصوصه به ، دخلت عليها ألفات الوصل لهذا السبب ، فأسكنت أوائلها للنقص.

وقال الزمخشرىّ فى (الأحاجى) (١) : فإن قلت : كيف عاق معنى الفعل أو شبهه عن التصغير ، والفعل نفسه قد صغّر فى قولك : ما أميلح زيدا؟ قلت هو شىء عجيب ، لم يأت إلا فى باب التعجب وحده ، وسبيله على شذوذه سبيل المجاز. وذلك أنهم نقلوا التصغير من المتعجّب منه إلى الفعل الملابس له ، كما ينقلون إسناد الصوم من الرجل إلى النهار فى نهارك صائم. فكما أن الصوم ليس للنهار كذلك التصغير ليس للفعل.

باب النسب

قاعده : إلى ما آخره ياء مشدده

كلّ ما آخره ياء مشدّده فإنها عند النسب لا تبقى ، بل إما أن تحذف بالكليه ، ككرسىّ ، وبختىّ ، وشافعىّ ، ومرمىّ ، أو يحذف أحد حرفيها ويقلب الثانى واوا كرميّه ، وتحيه ، فيقال : رموىّ ، وتحوىّ ، أو يبقى أحدهما ، ويقلب الآخر كحى وحيوىّ. ويستثنى من ذلك كساء إذا صغّرته ، ثم نسبت إليه ، فإن ياءه المشدده تبقى بحالها مع ياء النسب.

وذلك أن تصغيره كسىّ ، لأنّه يجتمع فيه ثلاث ياءات : ياء التصغير والياء المنقلبه عن الألف والياء المنقلبه التى هى لام الكلمه ، فتحذف الياء المنقلبه عن الألف ، وتدغم ياء التصغير فى الياء الأخيره ، فتبقى كسىّ كأخىّ ، ثم تدخل ياء النسب ، فيقال : كسى ، ولا يجوز أن تحذف إحدى الياءين الباقيتين ، لأنك إن حذفت ياء التصغير لم يجز ، لأنها لمعنى ، والمعنى باق. وإن حذفت الياء الأخيره لم يجز ، لما فيه من توالى إعلالين من موضع واحد ، إذ قد تقدم من حذف الياء التى كانت منقلبه عن ألف كساء ، مع ما فيه من تحريك ياء التصغير ، فلهذا التزم فيه التثقيل.

١- انظر أحاجى الزمخشرى (ص ٥٧).

تقسيم : شواذ النسب

شواذّ النسب ثلاثه أقسام :

١- قسم كان ينبغى أن يغيّر ، فلم يغيّر ، كقولهم فى عميره عميرىّ.

٢- وقسم كان ينبغى ألّا يغيّر فغيّر ، كقولهم فى الشتاء شتوى.

٣- وقسم كان ينبغى أن يغيّر نوعا من التغيير ، فغيّر تغييرا غيره. كقولهم (١) فى دارابجر ، دار وردى. وكان القياس أن ينسب إلى صدره ، لأنه مركّب.

قاعده : ياء النسب تجعل الجامد فى حكم المشتق

ياء النسب تصيّر الجامد فى حكم المشتقّ ، حتى يحمل الضمير ، ويرفع الظاهر ، ولذلك يجمع بسبب النسب ما لا يجوز جمعه بالواو والنون. نحو : البصريين والكوفيين. ذكره ابن فلاح فى (المغنى).

باب التقاء الساكنين

قاعده

الأصل تحريك الساكن المتأخر ، لأن الثّقل ينتهى عنده ، كما كان فى تكسير الخماسىّ وتصغيره ، فإنّ الحذف يكون فى الحرف الأخير ، لأن الكلمه لا تزال سهله حتى تنتهى إلى الآخر ، وكذلك الجمع بين الساكنين ، ولذلك لا يكون التغيير فى الأول إلا لوجه يرجّحه.

وقيل : الأصل تحريك الساكن الأوّل ، لأنّ به التوصّل إلى النطق بالثانى. فهو كهمزه الوصل.

وقيل : الأصل تحريك ما هو طرف الكلمه ، سواء كان أول الساكنين أو ثانيهما ، لأن الأواخر مواضع التغيير ، ولذلك كان الإعراب فى الآخر.

قاعده : الأصل فيما حرك منهما الكسره

الأصل فيما حرّك منهما الكسره ، لأنها حركه لا توهم الإعراب ، إذ الكسر الذى يكون فى أحد الساكنين لا يتخيّل أنّ موجبه الإعراب ، لأنه لا يكون فى كلمه ، لا يكون فيها تنوين ، ولا أل ، ولا إضافه ، بخلاف الضم والفتح ، فإنهما يكونان إعرابا ، ولا تنوين معهما ، وذلك فيما لا ينصرف ، فلما كانت حركه لا تكون فى معرب أشبهت الوقف الذى هو مقابل الإعراب فحرّك بها.

١- انظر همع الهوامع (٢ / ١٩٨).

قال صاحب (البسيط) : هذا موافق قول النحويين : فإن حرّك بغير الكسر فلوجه ما.

قال ويحتمل أن يقال : الفتح أصل ، لأنه الفرار من الثقل ، والفتح أخف الحركات. أو يقال : الأصل التحريك بحركه فى الجمله من غير تعيين حركه خاصه وتعيين الحركه يكون لوجه يخصّها.

وقال فى (البسيط) : أصل تحريك التقاء الساكنين الكسر لخمسه أوجه :

أحدها : أن أكثر ما يكون التقاء الساكنين فى الفعل ، فأعطى حركه لا تكون له إعرابا ولا بناء ، لكون ذلك كالعوض من دخولها إياه فى حال إعرابه وبنائه وحمل غيره عليه.

والثانى : أن الضمّ والفتح يكونان بغير تنوين ، ولا معاقب له فيما لا ينصرف ، فالتحريك بهما يلبس بما لا ينصرف. وأما الجرّ فلا يكون إلا بتنوين أو معاقب له ، فلا يقع لبس بالتحريك به ، والتحريك بغير الملبس أولى بالأصاله من التحريك بالملبس.

الثالث : أنّ الجرّ والجزم نظيران ، لاختصاص كلّ واحد منهما بنوع. فإذا احتيج إلى تحريك سكون الفعل حرّك بحركه نظيره ، وحمل بقيه السواكن عليه.

الرابع : أن الكسره أقل من الضمه والفتحه ، لأنهما تكونان فى الأسماء المنصرفه وغير المنصرفه ، وفى الأفعال ، ولا تكون الكسره إلا فى الأسماء المنصرفه ، فالحمل على الأقل أولى من الحمل على ما كثر موارده ، لقوه قليل الموارد ، وضعف كثير الموارد.

الخامس : أن الكسره بين الضمه والفتحه فى الثقل ، فالحمل على الوسط أولى.

باب الإماله

ضابط : أسباب الإماله سته

قال ابن السراج : أسباب الإماله سته : كسره تكون قبل الألف ، أو بعدها ، وياء قبلها ، وانقلاب الألف عن الياء ، وتشبيه الألف بالألف المنقلبه عن الياء ، وكسره تعرض فى بعض الأحوال (١).

وزاد سيبويه أيضا ثلاثه أسباب شاذّه وهى : شبه الألف بالألف المنقلبه (٢) ، وفرق بين الاسم (٣) والحرف ، وكثره الاستعمال (٤).

١- انظر شرح المفصّل (٩ / ٥٥).

٢- انظر الكتاب (٤ / ٢٤٠).

٣- انظر الكتاب (٤ / ٣٤٨).

٤- انظر الكتاب (٤ / ٣٤٤).

باب التصريف

اشاره

فائده – أشياء اختص بها المعتل : قال (۱) ابن الشجرى فى (أماليه) : اختصّ المعتلّ بأشياء :

أحدها : ما جاء على فيعل ، لا يكون ذلك إلا فى المعتلّ العين ، نحو : سيّد ، وميت وهين ، ولين ، وبيّن.

الثانى : ما جاء من جمع فاعل على فعله ، لم يأت إلّا فى المعتلّ اللام ، كقاض وقضاه ، وغاز وغزاه ، وداع ودعاه.

الثالث : ما جاء من المصادر على فعلوله ، اختصّ بذلك المعتلّ العين ، نحو قولهم : بان بينونه ، وصار صيروره ، وكان كينونه. والأصل عند سيبويه (۲) بيّنونه وصيّروره ، وكيونونه ثم كينونه ، قلبت الواو ياء ، وأدغمت فيها الياء لاجتماع الياء والواو وسبق الأولى بالسكون.

والرابع : ما جاء من المصادر على فعل ، فهذا مما اختصّ به المعتلّ اللام. وذلك قولهم التقى والهدى والسرى.

قاعده : الألف أصل فى الحروف وما شابهها : قال ابن الدهان فى (الغرّه) : الألف لا تكون أصلا فى الأسماء المعربه ، ولا فى الأفعال ، وإنما تكون أصلا فى الحروف ، نحو : ما ولا ، وفى الأسماء المتوغّله فى شبه الحرف ، نحو : إذا وأنّى ، لأنه لا يعرف للحروف اشتقاق يعرف به زائد من أصلىّ.

ضابط : أنواع الألفات فى أواخر الأسماء

فى (تذكره ابن الصائغ) قال : نقلت من مجموع بخطّ ابن الرمّاح : الألفات فى أواخر الأسماء أربعه : منقلبه عن أصل ، ومنقلبه عن زائد ملحق بالأصل ، ومنقلبه عن زائد للتكثير ، وغير منقلب وهى ألف التأنيث كملهى ، ومعزى وقبعثرى ، وحبلى.

فالأول : مصروف نكره ومعرفه ، والثانى والثالث : مصروف فى النكره دون المعرفه ، والرابع : لا ينصرف فيهما.

ضابط : الزوائد فى آخر الاسم

قال أبو حيّان : لا يوجد فى آخر اسم أربع زوائد من جنس واحد ، ولا يوجد فى آخر اسم معرب واو قبلها ضمه ، ومتى أدى الإعلال إلى شىء من ذلك وجب قلب

۱- انظر الأمالى الشجريه (۲ / ۱۶۳).

۲- انظر الكتاب (۴ / ۵۰۸).

الواو ياء ، والضمه كسره ، فتصير من باب قاض ومشتر فتحذف الياء كما تحذف فيهما.

(فائده) قال الشيخ جمال الدين بن هشام فى (تذكرته) : وقفت على أبيات لبعض الفضلاء ، فيما يدلّ على كون اللام ياء أو واوا فى المعتلّ من الأفعال والأسماء ، وهى : [الطويل]

بعشر يبين القلب فى الألف التى

عن الواو تبدو فى الأخير أو الياء

بمستقبل الفعل الثلاثى ، وأمره

ومصدره والفعلتين أو الفاء

وعين له إن كانت الواو فيهما

وتثنيه والجمع خصّا بالاسماء

وعاشرها سير الإماله فى الذى

يشذ عن الأذهان عنصره النائى

أمثله ذلك : يدعو ، ادع ، غزوا ، دعوه ، دعوه ، وعى ، وهى ، هوى ، غوى ، فتيان ، عصوان.

فائده - الثلاثى أكثر الأبنيه : قاله ابن دريد فى (الجمهره) (١) : وقال ابن جنّى فى (الخصائص) (٢) : الثلاثىّ أكثرها استعمالا. وأعدلها تركيبا. وذلك لأنه حرف يبتدأ به ، وحرف يحشى به ، وحرف يوقف عليه. قال : وليس اعتدال الثلاثى لقله حروفه حسب ، فإنه لو كان كذلك كان الثنائى أكثر منه ، وليس كذلك. بل له ولشىء آخر ، وهو حجز الحشو الذى هو عينه ، بين فائه ولامه لتباينهما ، ولتعادى حاليهما ، لأن المبتدأ به لا يكون إلا متحرّكا ، والوقوف عليه لا يكون إلا ساكنا. فلما تنافرت حالاهما ، وسّطوا العين حاجزا بينهما ، لئلا يفجئوا الحسّ بضدّ ما كان آخذا فيه ، ومنصبّا إليه.

قاعده : كيف ينطق بالحرف

قال فى (البسيط) : إذا قيل كيف تنطق بالحرف نظرت إن كان متحركا ألحقته هاء السكت فقلت فى الباء من ضرب ، به. ومن يضرب ، به. ومن اضربى به. وإن كان ساكنا اجتلبت له همزه الوصل ، فقلت فى الباء من اضرب ، اب.

ضابط : ما جاء على تفعال

رأيت بخطّ ابن القمّاح فى مجموع له : قال : روى أبو الفضل محمد بن ناصر

۱- انظر الجمهره (۱ / ۱۳).

۲- انظر الخصائص (۱ / ۵۵).

السلامی عن الخطیب أبی زکریا یحیی بن علی التبریزیّ إملاء. قال : أملی علینا أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سلیمان المعرّی قال

الأشیاء التی جاءت علی تفعال علی ضربین : مصادر وأسماء. فأما المصادر فالتلقاء والتبیان (۱) ، وهما فی القرآن. وقالوا : التنضال من الماضله ، فمنهم من یجعله مصدرا. ویقال : جاء لتیفاق الهلال کما یقال لمیقاته ، فمنهم من یجعله مصدرا ، ومنهم من یجعله اسما.

وأما الأسماء (۲) : فالتّنبال وهو القصیر ، ورجل تنبال أی عذیوط ، ویقال بالضاد أیضا ، وتبوال موضع ، وتعشار موضع ، وتقصار قلاده قصیره فی العنق ، وتیغار حبّ مقطوع أی خابیه ، وتمراد برج صغیر للحمام ، وتمساح معروف من دوابّ الماء ، ورجل تمساح أی کذّاب ، وتمتان واحد التماتین وهی خیوط یضرب بها الفسطاط ، ورجل تکلام کثیر الکلام ، وتلقام کثیر اللقم ، وتلعاب کثیر اللعب ، وتمثال ، واحد التماثیل وتجفاف الفرس معروف ، وترباع موضع ، وترعام اسم شاعر ، وترياق فی معنی درياق وطرياق ، ذکره ابن درید (۳) فی باب تفعال.

قال أبو العلاء : وفیه نظر ، لأنه یجوز أن یکون علی فعیال ، ومضی تهواء من اللیل بمعنی هویّ ، وناقه تضراب ، وهی القریبه العهد بضرب الفحل ، وتلفاق ثوبان یخاط أحدهما بالآخر.

باب الزیاده

ضابط : الأشیاء التی تزاد لها الحروف

قال أبو حیان : لا یزاد حرف من حروف الزیاده العشره - وهی حروف سألتمونیها - إلا لأحد سته أشیاء :

الأول : أن تکون الزیاده لمعنی : کحروف المضارعه ، وما زید لمعنی هو أقوی الزوائد.

الثانی : للمدّ ، نحو : کتاب ، وعجوز ، وقضیب.

الثالث : للإلحاق ، نحو : واو کوثر ویاء ضیغم.

الرابع : للإمکان ، کهمزه الوصل ، وهاء السکت فی الوقف ، علی نحو : قه.

۱- انظر الکتاب (۴ / ۱۹۸).

۲- انظر الشافیه (۱ / ۱۶۷).

۳- انظر الجمهره (۳ / ۳۸۷).

الخامس : العوض ، نحو : تاء التأنيث فى زنادقه ، فإنها عوض من ياء زناديق ، ولذلك لا يجتمعان.

السادس : لتكثير الكلمه ، نحو : ألف قبعثرى ، ونون كنهبل ، ومتى كانت الزياده لغير التكثير كانت أولى من أن تكون للتكثير. وقال بعضهم : [الخفيف]

يعرف الأصل من مزيد الحروف

باشتقاق لها وبالتصريف

ولزوم وكثره ونظير

وخروج منه ، اصغ للتعريف

وبأن يلزم المزيد بناء

أو يرى الحرف حرف معنى لطيف

ولفقد النظير أوسع باب

فتفطّن مخافه التحريف

فائده – همزه الوصل التى لحقت فعل الأمر : قال أبو حيّان فى (شرح التسهيل) : اختلفوا فى همزه الوصل التى لحقت فعل الأمر. فقيل : زيدت أولا لأنها لائقه للتغيير بالقلب والحذف والتسهيل ، وموضع الابتداء معرّض لذلك ، فكانت هنا مبتدأه.

وقيل : أصلها الألف لأنها من حروف الزياده. وهذا موضع زياده ، لكن قلبت همزه لضروره التحرك. إذ لا يبتدأ بساكن ، ويلزم التسلسل. واختلفوا فى حركتها : فقيل : أصلها الكسر لأنه فى مقابله ألف القطع ، وهى مفتوحه. وقيل حركتها فى الأصل الكسر على أصل التقاء الساكنين ، وهذا الأصل يستصحبها إلا إن كان الساكن بعدها ضمه لازمه.

(فائده) قال ياقوت فى (معجم الأدباء) : أنشدنى علم الدين إبراهيم بن محمود بن سالم التكريتى. قال أنشدنى القاضى زكريا بن يحيى بن القاسم بن المفرج التكريتى لنفسه فى القطع والوصل : [الرجز]

لألف الأمر ضروب تنحصر

فى الفتح والضمّ وأخرى تنكسر

فالفتح فيما كان من رباعى

نحو أجب يا زيد صوت الدّاعى

والضمّ فيما ضمّ بعد الثانى

من فعله المستقبل الزّمان

والكسر فيما منهما تخلّى

إن زاد عن أربعه ، أو قلّا

قاعده : حق همزه الوصل

حقّ همزه الوصل الدخول على الأفعال ، وعلى الأسماء الجاريه على تلك الأفعال. نحو : انطلق انطلاقا ، واقتدر اقتدارا ، فأما الأسماء التى ليست بجاريه على أفعالها ، فألف الوصل غير داخله عليها. إنما دخلت على أسماء قليله وهى عشره :

ابن ، وابنه ، وابنم ، واسم ، واست ، واثنان ، واثنتان ، وامرؤ ، وامرأه ، وايمن. وذكر ذلك ابن يعيش فى (شرح المفصّل) (۱).

باب الحذف

قاعده : ما اجتمع فيه ثلاث ياءات من الأسماء

كل اسم اجتمع فيه ثلاث ياءات ، فإن كان غير مبنىّ على فعل حذفت منه اللام ، نحو : عطىّ فى تصغير عطاء ، وأحى فى تصغير أحوى. وإن كان مبنيا على فعل ثبتت ، نحو : يحيى من حيى يحيا (۲).

باب الإدغام

قاعده

قال ابن جنّى فى (الخاطريّات) : الإدغام يقوّى المعتلّ ، وهو أيضا بعينه يضعف الصحيح.

ضابط : أحسن ما يكون الإدغام من كلمتين

قال (۳) سيبويه : أحسن ما يكون الإدغام من كلمتين إذا توالى بهما خمسه أحرف متحركه ، نحو : فعل لبيد ، لأن توالى الحركات مستثقل عندهم ، بدليل أنه لا يتوالى خمسه أحرف متحركه فى الشعر ، ولا أربعه فى كلمه واحده ، إلا أن يكون فيها حذف ، كعلبط ، أو واحد الأربعه تاء التأنيث. كشجره ، لأن تاء التأنيث عندهم فى الحكم ككلمه ثانيه. ويحسّن الإدغام أيضا أن يكون قبل المثل الأول متحرّك ، وبعد المثل الثانى ساكن ، نحو : يد داود. قال سيبويه (۴) : قصدوا اعتدال أن يكون المتحرك بين ساكنين.

باب الخطّ

اشاره

قال ابن مكتوم فى (تذكرته) : اختلف النحويون فى علّه إلحاق الألف بعد واو الجمع من نحو : قاموا ، فذهب الخليل إلى أنها إنما ألحقت بعد هذه الواو من حيث

۱- انظر شرح المفصّل (۹ / ۱۳۲).

۲- انظر صحاح الجوهرى (حيى).

۳- انظر الكتاب (۴ / ۵۷۶).

۴- انظر الكتاب (۴ / ۵۷۶).

كانت الهمزه منقطعا لآخر الواو ، كأنه يريد بذلك أن الواو إنما مكنت لتصوير الألف بعدها ، أى : ليست واوا مختلسه ، بل هى واو ممتدّه مشبعه متمكّنه.

وقال أبو الحسن : إنما زيدت هذه الألف للفرق بين واو العطف وواو الجمع ، نحو : كفروا ، وجرّدوا ، ونحو ذلك من المنفصل ، فلو لم تلحق الألف للفرق بين واو الجمع لجاز أن يظنّ أنه : كفر ، وفعل ، وأن الواو واو عطف ، فزادوا الألف لتجوز الواو إلى ما قبلها ، وسماها لذلك ألف الفصل ، ثم ألحقوا المتصل بالمنفصل فى نحو : دخلوا ، وخرجوا ليكون العمل من وجه واحد.

وقال الكسائىّ (١) : دخلت هذه الألف للفرق بين الضمير المرفوع والضمير المنصوب ، فى نحو قول الله تعالى : (وَإِذا كالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ) [المطففين : ٣] فكالوهم كتبت بغير ألف ، لأن الضمير منصوب ، ألا ترى أن معناه كالوا لهم ، ووزنوا لهم ، فإذا أردت أنهم كالوا فى أنفسهم ، ووزنوا فى أنفسهم قلت : قد كالوا هم ، ووزنوا هم ، مثل قاموا هم ، وقعدوا هم. فثبتت الألف هاهنا لأن الضمير مرفوع. وهذا حسن ، انتهى.

سرد مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين

حسب ما ذكره الكمال أبو البركات بن الأنبارى فى كتاب (الإنصاف فى مسائل الخلاف) وأبو البقاء العكبرىّ فى كتاب (التبيين فى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين).

١- الاسم (٢)انظر الإنصاف (٤٠).(٣) مشتق من السموّ عند البصريين. وقال الكوفيّون : من الوسم.

٢- الأسماء السته (٤) معربه من مكان واحد. وقال الكوفيون : من مكانين.

٣- الفعل مشتقّ من المصدر (٥). وقالوا : المصدر مشتقّ من الفعل.

٤- الألف والواو (٦) والياء فى التثنيه والجمع حروف إعراب ، وقالوا : إنها إعراب.

٥- الاسم الذى فيه تاء التأنيث (٦) كطلحه لا يجمع بالواو والنون. وقالوا : يجوز.

٦- فعل الأمر مبنىّ. وقالوا : معرب.

٧- المبتدأ (٧) مرتفع بالابتداء والخبر بالمبتدأ. وقالوا : المبتدأ يرفع الخبر ، والخبر يرفع المبتدأ.

١- انظر همع الهوامع (٢ / ٢٣٨).

٢- انظر الإنصاف

٣- .

٤- انظر الإنصاف (١٧).

٥- انظر الإنصاف (٢٣٥).

٦- انظر الإنصاف (٣٣).

٧- انظر الإنصاف (٤٤).

٨- الظرف (١) لا يرفع الاسم إذا تقدّم عليه ، وقالوا : يرفعه.

٩- الخبر إذا كان اسما محضا (٢) لا يتضمّن ضميرا. وقالوا : يتضمّن.

١٠- إذا جرى (٣) اسم الفاعل على غير من هو له وجب إبراز ضميره. وقالوا : لا يجب.

١١- يجوز (٤) تقديم الخبر على المبتدأ. وقالوا : لا يجوز.

١٢- الاسم بعد (٥) (لو لا) يرتفع بالابتداء. وقالوا : بها ، أو بفعل محذوف ، قولان لهم.

١٣- إذا لم (٦) يعتمد الظرف وحرف الجرّ على شيء قبله لم يعمل فى الاسم الذى بعده. وقالوا : يعمل.

١٤- العامل (٧) فى المفعول الفعل وحده. وقالوا : الفعل والفاعل معا ، أو الفاعل فقط ، أو المعنى. أقوال لهم.

١٥- المنصوب (٨) فى باب الاشتغال بفعل مقدر. وقالوا : بالظاهر.

١٦- الأولى (٩) فى باب التنازع إعمال الثانى. وقالوا : الأول.

١٧- لا يقام مقام الفاعل الظرف والمجرور مع وجود المفعول الصريح. وقالوا : يقام.

١٨- (نعم وبئس) (١٠) فعلان ماضيان. وقالوا : اسمان.

١٩- (أفعل) (١١) فى التعجّب فعل ماض. وقالوا : اسم.

٢٠- لا يبنى (١٢) فعل التعجب من الألوان. وقالوا : يبنى من السواد والبياض فقط.

٢١- المنصوب (١٣) فى باب كان خبرها. وفى باب ظنّ مفعول ثان. وقالوا : حالان.

٢٢- لا يجوز (١٤) تقديم خبر ما زال ونحوها عليها. وقالوا : يجوز.

٢٣- يجوز (١٥) تقديم خبر ليس عليها. وقالوا : لا يجوز.

٢٤- خبر (١٦) (ما) الحجازيه ينتصب بها. وقالوا : بحذف حرف الجرّ.

٢٥- لا يجوز (١٧) طعامك ما زيد آكلا. وقالوا : يجوز.

٢٦- يجوز (١٨) ما طعامك آكل زيد. وقالوا : لا يجوز.

٢٧- خبر (١٩) إن وأخواتها مرفوع بها. وقالوا : لا تعمل فى الخبر.

۱- انظر الإنصاف (۵۱).

۲- انظر الإنصاف (۵۵).

۳- انظر الإنصاف (۵۷).

۴- انظر الإنصاف (۶۵).

۵- انظر الإنصاف (۷۰).

۶- انظر الإنصاف (۵۱).

۷- انظر الإنصاف (۷۸).

۸- انظر الإنصاف (۸۲).

۹- انظر الإنصاف (۸۳).

۱۰- انظر الإنصاف (۹۷).

۱۱- انظر الإنصاف (۱۲۶).

۱۲- انظر الإنصاف (۱۴۸).

۱۳- انظر الإنصاف (۸۲۱).

۱۴- انظر الإنصاف (۱۵۵).

۱۵- انظر الإنصاف (۱۶۰).

۱۶- انظر الإنصاف (۱۶۵).

۱۷- انظر الإنصاف (۱۷۲).

۱۸- انظر الإنصاف (۱۷۲).

۱۹- انظر الإنصاف (۱۷۶).

٢٨- إذا (١) عطفت على اسم إن قبل الخبر لم يجز فيه إلا النصب. وقالوا : يجوز الرفع.

٢٩- إذا خففت إنّ جاز أن تعمل النصب. وقالوا : لا تعمل (٢).

٣٠- لا يجوز (٣) دخول لام التوكيد على خبر لكنّ. وقالوا : يجوز.

٣١- اللام (٤) الأولى فى (لعلّ) زائده. وقالوا : أصليه.

٣٢- (لا) النافيه (٥) الجنس إذا دخلت على المفرد بنى معها. وقالوا : معرب.

٣٣- لا يجوز تقديم معمول ألفاظ الإغراء عليها ، نحو : دونك ، وعليك ، وقالوا : يجوز.

٣٤- إذا وقع (٦) الظرف خبر مبتدأ ينصب بفعل أو وصف مقدّر. وقالوا : بالخلاف.

٣٥- المفعول (٧) معه ينتصب بالفعل قبله بواسطه الواو. وقالوا : بالخلاف.

٣٦- لا يقع (٨) الماضى حالا إلا مع (قد) ظاهره أو مقدّره. وقالوا : يجوز من غير تقدير.

٣٧- يجوز (٩) تقديم الحال على عاملها الفعل ونحوه ، سواء كان صاحبها ظاهرا أو مضمرا. وقالوا : لا يجوز إذا كان ظاهرا.

٣٨- إذا كان الظرف خبرا لمبتدأ ، وكرّرته بعد اسم الفاعل جاز فيه الرفع والنصب ، نحو : زيد فى الدار قائما فيها ، وقائم فيها. وقالوا : لا يجوز إلا النصب.

٣٩- لا يجوز تقديم التمييز على عامله مطلقا. وقالوا : يجوز إذا كان متصرّفا (١٠).

٤٠- المستثنى منصوب بالفعل السابق بواسطه إلا. وقالوا : على التشبيه بالمفعول.

٤١- لا تكون (١١) (إلّا) بمعنى الواو. وقالوا : تكون.

٤٢- لا يجوز (١٢) تقديم الاستثناء فى أوّل الكلام. قالوا : يجوز.

٤٣- (حاشا) (١٣) فى الاستثناء حرف جرّ. وقالوا : فعل ماض.

٤٤- إذا أضيفت (١٤) غير إلى متمكن لم يجز بناؤها. وقالوا : يجوز.

٤٥- لا يقع (١٥) سوى وسواء إلا ظرفا. وقالوا : يقع ظرفا وغير ظرف.

٤٦- كم (١٦) فى العدد بسيطه. وقالوا : مركّبه.

٤٧- إذا (١٧) فصل بين كم الخبريه وبين تمييزها بظرف لم يجز جرّه. وقالوا : يجوز.

ص: ١٤٣

١- انظر الإنصاف (١٨٥).

٢- انظر الإنصاف (١٩٥).

٣- انظر الإنصاف (٢٠٨).

٤- انظر الإنصاف (٢١٨).

٥- انظر الإنصاف (٣٦٦).

٦- انظر الإنصاف (٢٤٥).

٧- انظر الإنصاف (٢٤٨).

٨- انظر الإنصاف (٢٥٢).

٩- انظر الإنصاف (٢٥٠).

١٠- انظر الإنصاف (٨٢٨).

١١- انظر الإنصاف (٢٦٦).

١٢- انظر الإنصاف (٢٧٣).

١٣- انظر الإنصاف (٢٧٨).

١٤- انظر الإنصاف (٢٨٧).

١٥- انظر الإنصاف (٢٩٤).

١٦- انظر الإنصاف (٢٩٨).

١٧- انظر الإنصاف (٣٠٣).

۴۸- لا يجوز (۱) إضافه التّيف إلى العشره. وقالوا : يجوز.

۴۹- يقال : قبضت الخمسه عشر درهما ، ولا يقال : الخمسه العشر الدراهم (۲).

وقالوا : يجوز.

۵۰- يجوز (۳) هذا ثالث عشر ثلاثه عشر. وقالوا : لا يجوز.

۵۱- المنادى (۴) المفرد المعرفه مبنىّ على الضمّ. وقالوا : معرب بغير تنوين.

۵۲- لا يجوز (۵) نداء ما فيه أل فى الاختيار. وقالوا : يجوز.

۵۳- الميم المشـدّده فى (اللهم) عوض من يا فى أول الاسم. وقالوا : أصـله يا الله أمنا بخير. فحـذف (۶) ووصلت الميم المشدّده بالاسم.

۵۴- لا يجوز (۷) ترخيم المضاف. وقالوا : يجوز.

۵۵- لا يجوز (۸) ترخيم الثلاثىّ بحال. وقالوا : يجوز مطلقا. وإذا كان ثانيه متحرّكا قولان.

۵۶- لا يحذف (۹) فى الترخيم من الرباعىّ إلا آخره. وقالوا : يحذف ثالثه أيضا.

۵۷- لا يجوز (۱۰) ندبه النكره ولا الموصول. وقالوا : يجوز.

۵۸- لا تلحق (۱۱) علامه الندبه الصفه. وقالوا : يجوز.

۵۹- لا تكون (۱۲) (من) لابتداء الغايه فى الزمان. وقالوا : تكون.

۶۰- (ربّ) (۱۳) حرف. وقالوا : اسم.

۶۱- الجرّ (۱۴) بعد واو ربّ بربّ المقدّره. وقالوا : بالواو.

۶۲- (منذ) (۱۵) بسيطه. وقالوا : مركّبه.

۶۳- المرفوع (۱۶) بعد مذ ومنذ مبتدأ. وقالوا : بفعل محذوف.

۶۴- لا يجوز (۱۷) حذف حرف القسم ، وإبقاء عمله من غير عوض إلا فى اسم الله خاصه. وقالوا : يجوز فى كل اسم.

١- انظر الإنصاف (٣٠٩).

٢- انظر الإنصاف (٣١٢).

٣- انظر الإنصاف (٣٢٢).

٤- انظر الإنصاف (٣٢٣).

٥- انظر الإنصاف (٣٣٥).

٦- انظر الإنصاف (٣٤١).

٧- انظر الإنصاف (٣٤٧).

٨- انظر الإنصاف (٣٥٦).

٩- انظر الإنصاف (٣٦١).

١٠- انظر الإنصاف (٣٦٢).

١١- انظر الإنصاف (٣٦٤).

١٢- انظر الإنصاف (٣٧٠).

١٣- انظر الإنصاف (٨٣٢).

١٤- انظر الإنصاف (٣٧٦).

١٥- انظر الإنصاف (٣٨٢).

١٦- انظر الإنصاف (٣٨٢).

١٧- انظر الإنصاف (٣٩٣).

۶۵- اللام (۱) فی قولک لزید أفضل من عمرو لام الابتداء. وقالوا : لام القسم محذوفا.

۶۶- ایمن (۲) الله فی القسم مفرد. وقالوا : جمع یمین.

۶۷- لا یجوز (۳) الفصل بین المضاف والمضاف إلیه بالمفعول. وقالوا : یجوز.

۶۸- لا یجوز إضافه الشیء إلی نفسه مطلقا. وقالوا : یجوز إذا اختلف اللفظان.

۶۹- (کلا وکلتا) (۴) مفردان لفظا مثنّیان معنی. وقالوا : مثنّیان لفظا ومعنی.

۷۰- لا یجوز (۵) توکید النکره توکیدا معنویا. وقالوا : یجوز إذا کانت محدوده.

۷۱- لا یجوز (۶) زیاده واو العطف. وقالوا : یجوز.

۷۲- لا یجوز العطف علی الضمیر المجرور إلا بإعاده الجارّ (۷). وقالوا : یجوز بدونه.

۷۳- لا یجوز العطف (۸) علی الضمیر المتّصل المرفوع. وقالوا : یجوز.

۷۴- لا تقع (۹) (أو) بمعنی الواو ، ولا بمعنی بل. وقالوا : یجوز.

۷۵- لا یجوز (۱۰) العطف بلکن بعد الإیجاب. وقالوا : یجوز.

۷۶- یجوز صرف أفضل (۱۱) منک فی الشعر. وقالوا : لا یجوز.

۷۷- لا یجوز (۱۲) ترک صرف المنصرف فی الضروره. وقالوا : یجوز.

۷۸- الآن (۱۳) اسم فی الأصل. وقالوا : أصله فعل ماض.

۷۹- یرتفع (۱۴) المضارع لوقوعه موقع اسم الفاعل. وقالوا : بحروف المضارعه.

۸۰- لا تأکل (۱۵) السمک وتشرب اللبن منصوب بأن مضمره. وقالوا : علی الصرف.

۸۱- الفعل (۱۶) المضارع بعد الفاء فی جواب الأشیاء السبعه منصوب بإضمار أن. وقالوا : علی الخلاف.

۸۲- إذا حذفت أن الناصبه فالاختیار ألّا یبقی (۱۷) عملها. وقالوا : یبقی.

۸۳- (کی) (۱۸) تکون ناصبه وجارّه. وقالوا : لا تکون حرف جرّ.

١- انظر الإنصاف (٣١٩).

٢- انظر الإنصاف (٤٠٤).

٣- انظر الإنصاف (٤٢٧).

٤- انظر الإنصاف (٤٣٩).

٥- انظر الإنصاف (٤٥١).

٦- انظر الإنصاف (٤٥٦).

٧- انظر الإنصاف (٤٦٣).

٨- انظر الإنصاف (٤٧٤).

٩- انظر الإنصاف (٤٧٨).

١٠- انظر الإنصاف (٤٨٤).

١١- انظر الإنصاف (٤٨٨).

١٢- انظر الإنصاف (٤٩٣).

١٣- انظر الإنصاف (٥٢٠).

١٤- انظر الإنصاف (٥٤٩) ، والخصائص (١ / ٦٣).

١٥- انظر الإنصاف (٥٥٥) ، والمقتضب (٢ / ٢٥).

١٦- انظر الإنصاف (٥٥٧).

١٧- انظر الإنصاف (٥٥٩).

١٨- انظر الإنصاف (٥٧٠).

٨٤- لام كى (١) ولام الجحود ينصب الفعل بعدهما بأن مضمره. وقالوا : باللام نفسها.

٨٥- لا يجمع (٢) بين اللام وكى وأن. وقالوا : يجوز.

٨٦- النصب (٣) بعد حتى بأن مضمره. وقالوا : بحتّى.

٨٧- إذا (٤) وقع الاسم بين أن وفعل الشرط كان مرفوعا بفعل محذوف يفسّره المذكور. وقالوا : بالعائد من الفعل إليه.

٨٨- لا يجوز تقديم معمول جواب الشرط ، ولا فعل الشرط ، على حرف الشرط (٥) ، وقالوا : يجوز.

٨٩- (إن) لا تكون بمعنى (٦) إذ. وقالوا تكون.

٩٠- إذا (٧) وقعت إن الخفيفه بعد ما النافيه كانت زائده. وقالوا : نافيه.

٩١- إذا وقعت (٨) اللام بعد إن الخفيفه كانت إن مخففه من الثقيله ، واللام للتأكيد. وقالوا : إن بمعنى ما واللام بمعنى إلّا.

٩٢- لا يجازى (٩) بكيف. وقالوا : يجازى بها.

٩٣- السين (١٠) أصل. وقالوا : أصلها (سوف) حذف منها الواو والفاء.

٩٤- إذا (١١) دخلت تاء الخطاب على ثانى الفعل جاز حذف الثانيه. وقالوا : الأولى.

٩٥- لا يؤكد (١٢) فعل الاثنين وفعل جماعه المؤنّث بالنون الخفيفه. وقالوا : يجوز.

٩٦- ذا (١٣) والذى وهو وهى بكمالها الاسم. وقالوا : الذال والهاء فقط.

٩٧- الضمير فى لولاى ، ولولاك ، ولولاه فى موضع جرّ (١٤). وقالوا : فى موضع رفع.

٩٨- الضمير (١٥) فى نحو : إيّاى وإيّاك وإيّاه (إيّا). وقالوا : الياء والكاف والهاء.

٩٩- يقال فإذا (١٦) هو هى. وقالوا : فإذا هو إيّاها.

١٠٠- (تمام المائه) أعرف المعارف (١٧) المضمر. وقالوا : المبهم.

١٠١- ذا ، وأولاء (١٨) ، ونحوهما لا يكون موصولا. وقالوا : يكون.

١- انظر الإنصاف (٥٩٣).

٢- انظر الإنصاف (٥٧٩).

٣- انظر الإنصاف (٥٩٧).

٤- انظر الإنصاف (٦١٥).

٥- انظر الإنصاف (٦٢٠).

٦- انظر الإنصاف (٦٣٢).

٧- انظر الإنصاف (٦٣٦).

٨- انظر الإنصاف (٦٤٠).

٩- انظر الإنصاف (٦٤٣).

١٠- انظر الإنصاف (٦٤٦).

١١- انظر الإنصاف (٦٤٨).

١٢- انظر الإنصاف (٦٥٠).

١٣- انظر الإنصاف (٦٦٩).

١٤- انظر الإنصاف (٦٨٧).

١٥- انظر الإنصاف (٦٩٥).

١٦- انظر الإنصاف (٧٠٢).

١٧- انظر الإنصاف (٧٠٧).

١٨- انظر الإنصاف (٧١٧).

١٠٢- همزه (١) بين بين غير ساكنه. وقالوا : ساكنه.

وقد فات ابن الأنباريّ مسائل خلافيّه بين الفريقين ، استدركها عليه ابن إياز فى مؤلّف. منها :

١٠٣- الإعراب أصل فى الأسماء فرع فى الأفعال عند البصريين. وقال الكوفيّون : أصل فيهما.

١٠٤- ومنها : لا يجوز حذف نون التثنيه لغير الإضافه. وجوّزه الكوفيّون.

انتهى الفنّ الثانى من الأشباه والنظائر النحويّه ويليه (سلسله الذهب فى البناء من كلام العرب) وهو الفنّ الثالث.

١- انظر الإنصاف (٧٢۶).

الفن الثالث

الحمد لله على ما أنعم وألهم ، وأوضح من دقائق الحقائق وفهّم ، وصلّى الله على رسوله محمد وآله وصحبه وسلّم.

هذا هو الفنّ الثالث من الأشباه والنظائر. وهو فنّ بناء المسائل بعضها على بعض ، مرتّبا على الأبواب. وسمّيته (سلسله الذهب فى البناء من كلام العرب).

باب الإعراب والبناء

مسأله : فعل الأمر العارى من اللام وحرف المضارعه

اختلف فى فعل الأمر العارى من اللام ، وحرف المضارعه ، نحو : (اضرب) على مذهبين :

أحدهما : أنّه مبنى وعليه البصريّون (١).

والثانى : أنه معرب مجزوم بلام محذوفه ، وهو رأى الكوفيين.

قال أبو حيّان : واختاره شيخنا أبو علىّ الحسن بن أبى الأحوص ، والخلاف فى هذه المسأله مبنىّ على الخلاف فى ثلاث مسائل :

الأولى : هل الإعراب أصل فى الفعل كما هو أصل فى الاسم ، أم لا؟ فمذهب البصريين لا ، وأنّ الأصل فى الأفعال البناء ، والمضارع إنما أعرب لشبهه بالاسم ، وفعل الأمر لم يشبه الاسم ، فلا يعرب. ومذهب الكوفيين نعم ، فهو معرب على الأصل فى الأفعال.

الثانيه : هل يجوز إضمار لام الجزم وإبقاء عملها؟ فمذهب البصريين : لا ، وأنه لا يجوز حذف شىء من الجوازم أصلا ، وإبقاء عمله. ومذهب الكوفيين نعم.

الثالثه : قال أبو حيّان : جعل بعض أصحابنا هذا الخلاف فى الأمر مبنيا على مسأله اختلفوا فيها ، وهى : هل للأمر صيغه مستقلّه بنفسها مرتجله ، ليس أصلها المضارع ، أو هى صيغه مغيّره ، وأصلها المضارع؟.

فمن قال : أصلها المضارع اختلفوا أهى معربه أم مبنيه؟ ومن قال : إنها صيغه مرتجله ، ليست مقتطعه من المضارع فهى عندهم مبنيّه على الوقف ليس إلا ، انتهى.

١- انظر مسائل خلافيه فى النحو للعكبرى (١۴۴).

وقال الشلوبين فى (شرح الجزوليه) : القول بأنّ فعل الأمر معرب مجزوم مبنىّ على قول الكوفيين : إن بنيه فعل الأمر محذوفه من أمر المخاطب الذى هو باللام.

مسأله : متى يبنى الفعل إذا اتصل بنون التوكيد

قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس فى تعليقه على (المقرّب) : إذا اتصل بالفعل نون التوكيد ، ولم يكن معه ضمير بارز لفظا ، ولا تقديرا بنى معها إجماعا. نحو : هل تضربنّ للواحد المخاطب ، وهل تضربنّ للواحده الغائبه.

واختلف (١) فى عله البناء : فمذهب سيبويه أنّ الفعل ركّب مع الحرف فبنى كما بنى الاسم لمّا ركب مع الحرف فى نحو : لا رجل. ومذهب غيره أن النون لمّا أكدت الفعل قوّت فيه معنى الفعليه. فعاد إلى أصله. وهو البناء ، قال : ويبنى على الخلاف فى العله خلاف فيما إذا اتصل بالفعل المؤكّد ضمير اثنين ، نحو : تضربان أو ضمير جمع المذكّر ، نحو : تضربنّ ، أو ضمير المخاطبه المؤنثه ، نحو : تضربنّ. هل هو معرب أو مبنىّ؟

فمن علّل بالتركيب هناك قال : هذا معرب ، لأن العرب لا تركّب ثلاثه أشياء فتجعلها كالشىء الواحد ، ويكون حذف النون التى كانت علامه للرفع هنا كراهه اجتماع النونات أو النونين.

ومن علّل بتقويه معنى الفعل كان عنده مبنيّا ، ويكون حذف النون هنا للبناء ، انتهى.

مسأله : الاختلاف فى حذف حروف العله للجزم

قال ابن النحاس فى (التعليقه) : أجمع النحاه على أن حروف العلّه فى نحو : يخشى ويغزو ويرمى تحذف عند وجود الجازم ، واختلفوا فى حذفها لماذا؟.

فالذى فهم من كلام سيبويه (٢) أنها حذفت عند الجازم ، لا للجازم.

ومذهب ابن السراج وأكثر النحاه أن حذف هذه الحروف علامه للجزم. وهذا الخلاف مبنىّ على أن حروف العله التى فى الفعل فى حاله الرفع ، هل فيها حركات مقدّره أو لا؟.

فمذهب سيبويه أن فيها حركات مقدّره فى الرفع وفى الألف فى النصب فهو

١- انظر شرح الكافيه (٢ / ٢٢٨).

٢- انظر الكتاب (١ / ۴٧).

إذا جزم يقول : الجازم حذف الحركات المقدّره ، ويكون حذف حرف العله عنده لئلا يلتبس الرفع بالجزم.

وعند ابن السراج أنه لا حركه مقدّره فى الرفع. وقال : لمّا كان الإعراب فى الأسماء لمعنى حافظنا عليه بأن نقدّره ، إذا لم يوجد فى اللفظ ، ولا كذلك فى الفعل ، فإنه لم يدخل فيه إلا لمشابهه الاسم ، لا للدلاله على معنى ، فلا نحافظ عليه بأن نقدّره إذا لم يكن فى اللفظ. فالجازم لمّا لم يجد حركه يحذفها حذف الحرف. وقال : إن الجازم كالمسهل إن وجد فى البدن فضله أزالها ، وإلا أخذ من قوى البدن ، وكذا الجازم ، إن وجد حركه أزالها ، وإلا أخذ من نفس الحروف ، انتهى.

مسأله : ما يجوز فى حرف العله إذا كان بدلا من همزه

قال ابن النحاس أيضا : إذا كان حرف العلّه بدلا من همزه جاز فيه وجهان : حذف حرف العله مع الجازم وبقاؤه. وهذان الوجهان مبنيّان على أنّ إبدال حرف العله هل هو بدل قياسىّ أو غير قياسىّ؟.

فإن قلنا : إنه بدل قياسىّ ثبت حرف العلّه مع الجازم ، لأنّه همزه ، كما كان قبل البدل.

وإن قلنا : إنه بدل غير قياسىّ صار حرف العله متمحّضا ، وليس همزه ، فنحذفه كما نحذف حرف العله المحض فى يغزو ، ويرمى ، ويخشى ، انتهى.

مسأله : الكلمات قبل التركيب

قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس فى تعليقه على (المقرّب) : الكلمات قبل التركيب هل يقال لها مبنيه ، أو لا توصف بإعراب ولا بناء؟ فيه خلاف ، نحو قولنا : زيد عمرو ، بكر ، خالد ، أو واحد ، اثنان ، ثلاثه.

فإن قلنا : إنها توصف بالبناء فالأصل حينئذ فى الأسماء البناء ، ثم صار الإعراب لها أصلا ثانيا عند العقد والتركيب لطريان المعانى التى تلبس لو لا الإعراب ، لكونها تدلّ بصيغه واحده على معان مختلفه.

وإن قلنا : إنها لا توصف بالإعراب ولا بالبناء كان الإعراب عند التركيب أصلا من أول وهله ، لا نائبا عن غيره ، ويكون دخوله الأسماء لما تقدم من طريان المعانى عليها عند التركيب ، انتهى.

باب المنصرف وغير المنصرف

مسأله : ما هو المنصرف وما هو غيره

قال فى (البسيط) : من قال : المنصرف ما ليس فيه علّتان من العلل التسع ،

وغير المنصرف ما فيه علّتان ، وتأثيرهما منع الجرّ والتنوين لفظا وتقديرا ، دخل فيه التثنيه ، والجمع والأسماء السته ، وما فيه اللام ، والمضاف.

ومن قال : المنصرف ما دخله الحركات الثلاث والتنوين. وغير المنصرف ما لم يدخله جرّ ولا تنوين فإن التثنيه ، والجمع ، والمعرّف باللام ، والإضافه يخرج عن الحصر ، فلذلك ذكرها صاحب (الخصائص) مرتبه ثالثه لا منصرفه ولا غير منصرفه.

مسأله : ما هو الصرف وما هو المنع من الصرف

اختلف النحويّون فى الصرف : فمذهب المحقّقين ، - كما قال أبو البقاء فى (اللّباب) - أنّه التنوين وحده. وقال آخرون : هو الجرّ مع التنوين. وينبنى على هذا الخلاف ما إذا أضيف ما لا ينصرف ، أو دخلته أل : فعلى الأول هو باق على منع صرفه ، وإنّما يجرّ بالكسره فقط ، وعلى الثانى هو منصرف.

وقال ابن يعيش فى (شرح المفصّل) (١) : اختلفوا فى منع الصرف ما هو؟ فقال قوم : هو عباره عن منع الاسم الجرّ والتنوين دفعه واحده. وليس أحدهما تابعا للآخر ، إذ كان الفعل لا يدخله جرّ ولا تنوين. وهو قول بظاهر الحال.

وقال قوم ينتمون إلى التحقيق : إن الجرّ فى الأسماء ، نظير الجزم فى الأفعال فلا يمنع الذى لا ينصرف ما فى الفعل نظيره ، وإنّما المحذوف منه علم الخفه ، وهو التنوين وحده ، لثقل ما لا ينصرف لمشابهه الفعل ، ثم تبع الجرّ التنوين فى الزوال لأنّ التنوين خاصّه للاسم ، والجرّ خاصه له أيضا ، فتبع الخاصّه الخاصه. ويدلّ على ذلك أن المرفوع والمنصوب ممّا لا مدخل للجر فيه ، إنّما يذهب منه التنوين لا غير. فعلى هذا القول إذا قلت : نظرت إلى الرجل الأسمر وأسمركم ، الأسمر باق على منع صرفه ، وإن انجرّ ، لأنّ الشبه قائم ، وعلم الصرف الذى هو التنوين معدوم وعلى القول الأول يكون الاسم منصرفا ، لأنه لما دخله الألف واللام والإضافه - وهما خاصّه للاسم - بعد عن الأفعال ، وغلبت الاسميّه ، فانصرف ، انتهى.

مسأله : مثنى وثلاث

مذهب الجمهور أنّ (مثنى) و (ثلاث) منع الصرف للعدل مع الوصفيّه. وذهب الفرّاء إلى أنّ منعها للعدل والتعريف بنيّه الإضافه ، وينبنى على الخلاف صرفها مذهوبا بها مذهب الأسماء أى منكره. فأجاز الفرّاء بناء على رأيه أنّها معرفه بنيه الإضافه تقبل التنكير ، ومنعه الجمهور.

١- انظر شرح المفصّل (١ / ٥٧).

مسأله : إذا سمّی مذکر بوصف مؤنث مجرد من التاء

إذا سمّی مذکّر بوصف المؤنّث المجرّد من التاء کحائض ، وطامث ، وظلوم ، وجریح فالبصریون یصرفونه بناء علی أن هذه الأسماء مذکّره وصف بها المؤنّث لأمن اللبس وحملا علی المعنی. فقولهم : مررت بامرأه حائض بمعنی شخص حائض ، ویدلّ لذلک أن العرب إذا صغّرتها لم تدخل فیها التاء.

والکوفیّون یمنعونه بناء علی مذهبهم أن نحو حائض لم تدخلها التاء لاختصاصه بالمؤنّث ، والتاء إنما تدخل للفرق.

باب العلم

مسأله : انقسام العلم

الأکثرون علی أنّ العلم ینقسم إلی مرتجل ومنقول. وذهب بعضهم إلی أنّ الأعلام کلّها منقوله ، ولیس فیها شیء مرتجل.

وقال : إنّ الوضع سبق ووصل إلی المسمّی الأول ، وعلم مدلول تلک اللفظه فی النکرات ، وسمّی بها ، وجهلنا نحن أصلها ، فتوهّمها من سمّی بها من أجل ذلک مرتجله.

وذهب الزّجاج إلی أنّها کلّها مرتجله. والمرتجل عنده ما لم یقصد فی وضعه النقل من محلّ آخر إلی هذا. وعلی هذا فتکون موافقتها للنکرات بالعرض لا بالقصد.

وقال أبو حیّان (۱) : المنقول هو الذی یحفظ له أصل فی النکرات ، والمرتجل هو الذی لا یحفظ له أصل فی النکرات. وقیل : المنقول هو الذی سبق له وضع فی النکرات ، والمرتجل هو الذی لم یسبق له أصل فی النکرات.

وعندی أن الخلاف المذکور أوّلا وهذا الخلاف أحدهما مبنی علی الآخر.

باب الموصول

مسأله : الوصل بجمله التعجب

هل یجوز الوصل بجمله التعجّب؟ فیه خلاف : إن قلنا : إنّها إنشائیه لم یوصل بها ، وإن قلنا : إنّها خبریّه فقولان :

۱- انظر شرح التسهیل (۱ / ۱۵۰).

أحدهما : الجواز ، نحو : جاءنى الذى ما أحسنه! وعليه ابن خروف.

والثانى : المنع ، لأنّ التعجّب إنما يكون من خفاء السبب. والصّله تكون موضّحه ، فتنافيا.

باب المبتدأ والخبر

مسأله

قال ابن النّحاس فى (التعليقه) : إذا دخلت على المبتدأ الموصول ليت ولعلّ ، نحو : ليست الذى يأتينى ولعلّ الذى فى الدّار ، فلا يجوز أن تدخل الفاء فى خبره ، واختلف فى علّه ذلك ما هى؟ فمنهم من قال : علّته أنّ الشرط لا يعمل فيه ما قبله ، فإذا عملت فيه ليت أو لعل خرج من باب الشرط ، فلا يجوز دخول الفاء حينئذ.

ومنهم من قال : بل العلّه أنّ معنى ليت ولعلّ ينافى معنى الشرط من حيث كان ليت للتمنّى ، ولعل للترجّى ، ومعنى الشرط التعليق ، فلا يجتمعان.

ويتخرّج على هاتين العلّتين مسأله ، وهى دخول (إنّ) على الاسم الموصول هل يمنع دخول الفاء أم لا؟ فمن علّل بالعلّه الأولى منع من دخول الفاء مع إنّ أيضا لأنّها قد عملت فيه ، فخرج عن باب الشرط. ومن علل بالعله الثانيه ، وهو تغيّر المعنى جوّز دخول الفاء مع إن لأنها لا تغيّر المعنى عمّا كان عليه قبل دخولها. وقبل دخولها كانت الفاء تدخل فى الخبر ، فيبقى ذلك بعد دخولها.

مسأله : الوصف المعتمد على نفى أو استفهام

ذهب البصريّون إلا الأخفش إلى أنّ الوصف إذا اعتمد على نفى أو استفهام كان مبتدأ ، وما بعده فاعل مغن عن الخبر ، نحو : أقائم زيد؟ وما قائم زيد.

وذهب الأخفش (١) والكوفيّون إلى أنّه لا يشترط هذا الاعتماد ، وذلك مبنىّ على رأيهم أنه يعمل غير معتمد.

مسأله : الاختلاف فى صدر الكلام فى (إذا قام زيد فأنا أكرمه)

اختلف فى صدر الكلام من نحو : إذا قام زيد فأنا أكرمه ، هل هو جمله اسميه أو فعليّه؟

قال ابن هشام : وهذا مبنىّ على الخلاف فى عامل إذا. فإن قلنا : جوابها فصدر

١- انظر أوضح المسالك (١ / ١٣٥).

الكلام جمله اسميّه ، وإذا مقدّمه عن تأخّر وما بعد إذا متمّم لها ، لأنّه مضاف إليه ، وإن قلنا : فعل الشرط ، وإذا غير مضافه ، فصدر الكلام جمله فعليه ، قدّم ظرفها.

باب كان وأخواتها

مسأله : هل الأفعال الناقصه تدل على الحدث

قال الخفاف فى (شرح الإيضاح) : اختلف هل الأفعال الناقصه تدلّ على الحدث أم لا؟ وينبنى على ذلك الخلاف فى عملها فى الظرف والمجرور والحال. فمن قال : تدلّ أعمل ، ومن قال : لا فلا.

وقال أبو حيّان (١) فى (الارتشاف) : اختلفوا هل تعمل كان وأخواتها فى الظرف والمجرور والحال؟ فقيل لا تعمل ، وقيل : تعمل. وينبغى أن يكون هذا الخلاف مرتّبا على دلالتها على الحدث.

مسأله : تعدد أخبار كان وأخواتها

قال أبو حيّان فى (الارتشاف) : الظاهر من كلام سيبويه أنّه لا يكون لكان وأخواتها إلا خبر واحد ، وهو نصّ ابن درستويه. وقيل : يجوز تعدّده ، وهو مبنىّ على جواز تعدّد خبر المبتدأ ، والمنع هنا أقوى ، لأنّها شبّهت بضرب.

وقال فى (شرح التسهيل) : تعدّد خبر كان مبنىّ على الخلاف فى تعدّد خبر المبتدأ ، ثم قيل : الجواز هنا أولى ، لأنه إذا جاز مع العامل الأضعف ، وهو الابتداء ، فمع الأقوى وهو كان وأخواتها أولى.

ومنهم من قال : المنع هنا أولى ، وعليه ابن درستويه ، واختاره ابن أبى الربيع قال : لأنّ (ضرب) لا يكون له إلا مفعول واحد ، فما شبّه به يجرى مجراه.

مسأله : لم سميت هذه الأفعال نواقص؟

اختلف لم سمّيت هذه الأفعال نواقص؟ فقيل : لأنها لا تدلّ على الحدث ، بناء على القول به. وعلى القول الآخر سمّيت ناقصه لكونها لا تكتفى بمرفوعها.

مسأله : تقدم أخبارها عليها

اختلف فى جواز (٢) تقدم أخبار هذا الباب على الأفعال إذا كانت منفيه بما ،

١- انظر همع الهوامع (١ / ١١۴).

٢- انظر الإنصاف (١٥٥).

نحو : ما كان زيد قائما ، فالبصريون على المنع ، والكوفيون على الجواز ، ومنشأ الخلاف اختلافهم فى أن (ما) هل لها صدر الكلام أو لا؟ فالبصريون على الأول. والكوفيون على الثانى.

باب ما

مسأله

البصريون على أنه إذا اقترنت ما بإن يبطل عملها ، نحو : [البسيط]

٣٢٢- (١)بنى غدانه ما إن أنتم ذهب

[ولا صريف ولكن أنتم الخزف]

وذهب الكوفيون إلى جواز النصب مع إن ، واختلف فى إن هذه ، فالبصريون على أنها زائده كافه ، والكوفيون على أنها نافيه ، وعندى أنّ الخلاف فى إعمالها ينبغى أن يكون مرتبا على هذا الخلاف.

باب إن وأخواتها

مسأله : وقوع إن المخففه بعد فعل العلم

إذا وقعت إن المخففه بعد فعل العلم ، كقولك : علمت إن كان زيد لعالما وحديث : «قد علمنا إن كنت لمؤمنا» (٢) فهل هى مكسوره أو مفتوحه؟ فيه خلاف : ذهب الأخفش الصغير وهو أبو الحسن علىّ بن سليمان البغدادىّ إلى أنها لا تكون إلا مكسوره.

وقال أبو على الفارسى : لا تكون إلا مفتوحه. وكذلك اختلف فيها كبراء أهل الأندلس : أبو الحسن بن الأخضر ، وأبو عبد الله بن أبى العافيه ، فقال ابن الأخضر بقول الأخفش ، وقال ابن أبى العافيه بقول الفارسى.

١- ٣٢٢- الشاهد بلا نسبه فى أوضح المسالك (١ / ٢٧٤) ، وتخليص الشواهد (ص ٢٧٧) ، والجنى الدانى (ص ٣٢٨) ، وجواهر الأدب (ص ٢٠٧) ، وخزانه الأدب (٤ / ١١٩) ، والدرر (٢ / ١٠١) ، وشرح الأشمونى (١ / ١٢١) ، وشرح التصريح (١ / ١٩٧) ، وشرح شذور الذهب (ص ٢٥٢) ، وشرح شواهد المغنى (١ / ٨٤) ، وشرح عمده الحافظ (ص ٢١٤) ، وشرح قطر الندى (ص ١٤٣) ، ولسان العرب (صرف) ، ومغنى اللبيب (١ / ٢٥) ، والمقاصد النحويه (٢ / ٩١) ، وهمع الهوامع (١ / ١٢٣).
٢- أخرجه البخارى فى صحيحه ، كتاب الوضوء (١ / ٣١) ، ومسلم فى صحيحه ، باب ما عرض على النبى صلّى الله عليه وسلّم فى صلاه الكسوف (٣ / ٣٢) ، باختلاف باللّفظ.

قال أبو حيّان (١) : وهذا الخلاف مبنيّ على خلافهم فى اللام : أهى لام الابتداء ألزمت للفرق أم هى لام أخرى مجتلبه للفرق بينها وبين إن النافيه؟

فعلى الأولى تكسر ، وعلى الثانيه تفتح ، ووجه البناء أنها إذا كانت لام ابتداء فهى لا تدخل إلا فى خبر المكسوره ، وإذا كانت غيرها لم يكن الفعل الذى قبلها مانعا لها من فتحها.

قال أبو حيّان : وهذا البناء إنما هو على مذهب البصريين ، وأما على مذهب الكوفيين فاللام عندهم بمعنى إلا ، وإن نافيه ، لا حرف توكيد. فعلى مذهبهم لا يجوز فى نحو : قد علمنا إن كنت لمؤمنا إلّا كسر (إن) ، لأنها عندهم حرف نفى. والتقدير : «قد علمنا ما كنت إلا مؤمنا».

مسأله : متى تقع أن المفتوحه ومعمولاها اسما لأن المكسوره

تقع (أنّ) المفتوحه ومعمولاها اسما لأنّ المكسوره بشرط الفصل بالخبر ، نحو : إنّ عندى أنّك فاضل. وقال الفرّاء : لو قال قائل : أنّك قائم يعجبنى ، جاز أن تقول : إن أنّك قائم يعجبنى ، قال أبو حيّان : وهذا من الفرّاء (٢) بناء على رأيه أن (أن) يجوز الابتداء بها ، والجمهور على منعه.

مسأله : ما يلى إنّ المكسوره المخففه من الأفعال

إن خفّفت (إنّ) المكسوره لم يلها من الأفعال إلا ما كان من نواسخ الابتداء عند البصريين ، وجوّز الكوفيون غيره. وهو مبنيّ على مذهبهم أنها نافيه. ذكر ذلك السخاوىّ فى (شرح المفصل).

مسأله : ما يجوز فى إنّ إذا وقعت جوابا لقسم

إذا وقعت (إنّ) جواب قسم نحو : والله إنّ زيدا قائم ، فمذهب البصريين وجوب كسرها. وقيل : يجوز فتحها مع اختيار الكسر ، وقيل : يجوزان مع اختيار الفتح ، وعليه الكسائىّ ، والبغداديون. وقيل : يجب الفتح وعليه الفرّاء.

قال فى (البسيط) : وأصل هذا الخلاف أنّ جملتى القسم والمقسم عليه هل إحداهما معموله للأخرى ، فيكون المقسم عليه مفعولا لفعل القسم ، أو لا؟ وفى ذلك خلاف : فمن قال : نعم فتح ، لأنّ ذلك حكم (أنّ) إذا وقعت مفعولا ، ومن قال :

١- انظر شرح التسهيل (٢ / ٢٣٠).

٢- انظر شرح التسهيل (٢ / ١٣٥).

لا فإنما هى تأكيد للمقسم عليه لا عامله فيه كسر ، ومن جوّز الأمرين أجاز الوجهين.

مسأله : هل يجوز (إن قائما الزيدان)

لا يجوز هنا : إن قائما الزيدان ، كما لا يجوز ذلك فى المبتدأ دون نفى أو استفهام وأجازه الكوفيون والأخفش بناء على إجازته فى المبتدأ ، فجعلوا قائما اسم إن ، والزيدان فاعل به سدّ مسدّ خبرها ، والخلاف جار فى باب ظنّ.

فمن أجاز هنا وفى المبتدأ أجاز ظننت قائما الزيدان. ومن منع منع. وابن مالك وافقهم على الجواز فى المبتدأ ، ومنع فى باب (ظنّ) و (إنّ) ، وفرّق بأنّ إعمال الصفه عمل الفعل فرع إعمال الفعل ، فلا يستباح إلا فى موضع يقع فيه الفعل ، فلا يلزم من تجويز قائم الزيدان ، جواز إنّ قائما الزيدان ولا ظننت قائما الزيدان ، لصحه وقوع الفعل موقع المتجرّد من إن وظننت ، وامتناع وقوعه بعدهما.

باب لا

مسأله : مذاهب فى قول (لا مسلمات)

قال أبو حيّان فى (شرح التسهيل) : فى نحو : لا مسلمات أربعه مذاهب :

أحدها : الكسر والتنوين : وهو مذهب ابن خروف.

والثانى : الكسر بلا تنوين ، وهو مذهب الأكثرين.

والثالث : الفتح ، وهو مذهب المازنىّ (١) والفارسىّ.

والرابع : جواز الكسر والفتح من غير تنوين فى الحالين.

قال : وفرّع (٢) بعض أصحابنا الكسر والفتح على الخلاف فى حركه لا رجل : فمن قال : إنها حركه إعراب قال هنا : لا مسلمات بالكسر ، ومن قال : هى حركه بناء فالذى يقول : إنّه يبنى لجعله مع لا كالشىء الواحد قال : لا مسلمات بالفتح ، ولا يجوز عنده الكسر ، لأن الحركه عنده ليست خاصه. والذى يقول يبنى لتضمّنه معنى الحرف يقول : لا مسلمات بالكسر وحجّته أنّ المبنىّ مع لا قد أشبه المعرب المنصوب.

فكما أنّ الجمع بالألف والتاء فى حال النصب مكسور فكذلك يكون مع لا ، وهو الصحيح ، انتهى.

١- انظر الخصائص (٣ / ٣٠٥).

٢- انظر شرح التسهيل (٢ / ١٥٦).

باب أعلم وأرى

مسأله : القول فى حذف مفاعيل هذا الباب

قال ابن النحاس فى (التعليقه) : يجوز حذف الأوّل والثانى من مفاعيل هذا الباب اختصارا. وأمّا حذف الثالث اختصارا فمبنىّ على الخلاف فى حذف الثانى من مفعولى ظننت اختصارا. فمن أجاز الحذف هناك أجازه فى الثالث ، ومن منعه فى الثانى هناك منعه فى الثالث هنا.

باب النائب عن الفاعل

مسأله : باب اختار

باب اختار : ذهب الجمهور إلى أنه لا يجوز فيه إلا إقامه المفعول الأوّل نحو : اختير زيد الرجال.

وجوّز الفرّاء والسيرافىّ وابن مالك (١) إقامه الثانى مع وجود الأوّل ، فتقول : اختير الرجال زيدا.

وأشار أبو حيّان إلى أن الخلاف مبنىّ على الخلاف فى إقامه المجرور بالحرف مع وجود المفعول به الصريح ، لأن الثانى هنا على تقدير حرف الجرّ.

قال أبو حيّان : المجرور بحرف غير زائد ، نحو : سير بزيد ، فيه خلاف.

فمذهب الجمهور أنّ المجرور فى محل رفع ، وهو النائب.

ومذهب الفرّاء (٢) أنّ النائب حرف الجرّ وحده ، وأنه فى موضع رفع.

قال أبو حيّان (٣) : وهذا مبنىّ على الخلاف فى قولهم : مرّ زيد بعمرو ، فمذهب البصريين أنّ المجرور فى موضع نصب ، فلذا قالوا : إنه إذا بنى للمفعول كان فى موضع رفع ، بناء على قولهم : إنّه فى : مرّ زيد بعمرو ، فى موضع نصب.

ومذهب الفرّاء أنّ حرف الجرّ هو فى موضع نصب ، فلهذا ادعى أنه إذا بنى للمفعول ، كان هو فى موضع رفع ، بناء على مذهبه أنه هناك فى موضع نصب.

وفى أصل المسأله قول ثالث : أنّ النائب ضمير مبهم مستتر فى الفعل. قاله ابن هشام (٤).

١- انظر تسهيل الفوائد ، وتكميل المقاصد لابن مالك (٧٧).

٢- انظر همع الهوامع (١ / ١٦٣).

٣- انظر شرح التسهيل (٣ / ٣٤).

٤- انظر أوضح المسالك (١ / ٣٧٣).

ورابع : أن النائب ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل ، والتقدير : سير هو ، أى السير.

قال ابن درستويه : وينبنى على هذا الخلاف جواز تقديم المجرور ، نحو : بزيد سير. فعلى القول الأول والثالث لا يجوز ، وعلى القول الثانى والرابع يجوز.

باب المفعول به

مسأله : إذا تعددت المفاعيل فأيها يقدم

إذا تعدّد المفعول فى غير باب ظن وأعلم ، كباب (أعطى واختار) فالأصل تقديم ما هو فاعل فى المعنى ، وما يتعدّى إليه الفعل بنفسه ، على ما ليس كذلك. هذا مذهب الجمهور. وقيل : المفعولان فى مرتبه واحده بعد الفاعل ، فأيّهما تقدّم فذلك مكانه. وعليه ابن هشام (١) ، وبعض البصريين.

قال أبو حيّان : وينبنى على هذا الخلاف جواز تقديم المفعول الثانى إذا اتصل به ضمير يعود على الأول. نحو أعطيت درهمه زيدا ، فعند الجمهور يجوز ، وعند غيرهم لا بناء على ما ذكر.

باب الظرف

مسأله : الاتساع فى الظرف مع كان وأخواتها

قال أبو حيّان فى (الارتشاف) : هل يتّسع فى الظرف مع كان وأخواتها؟ هو مبنىّ على الخلاف : هل تعمل فى الظرف أم لا.

فإن قلنا : لا تعمل فلا يتوسّع. وإن قلنا يجوز أن تعمل فيه فالذى يقتضيه النظر أن يجوز التوسّع فيه معها.

مسأله : إذا استعملت إذا شرطا

قال أبو حيّان فى (شرح التسهيل) (٢) : إذا استعملت (إذا) شرطا فهل تكون مضافه للجمله بعدها أم لا؟ قولان :

قيل : تكون مضافه ، وضمّنت الربط بين ما تضاف إليه وغيره.

وقيل : ليست مضافه بل معموله للفعل بعدها لأنها لو كانت مضافه لكان الفعل من تمامها ، فلا يحصل به ربط.

١- انظر أوضح المسالك (٢ / ١٩).

٢- انظر شرح التسهيل (٥ / ٩٦).

قال : وينبنى على ذلك الخلاف فى العامل فيها : فمن قال : إنها مضافه أعمل الجزاء ، ولا بدّ ، ومن منع ذلك أعمل فيها فعل الشرط ، كسائر الأدوات.

باب الاستثناء

مسأله : تقدم المستثنى

هل يجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه ، وعلى العامل فيه إذا لم يتقدم ، وتوسّط بين جزأى كلام ، نحو : القوم إلّا زيدا قاموا؟ فيه خلاف : قيل بالجواز وقيل : بالمنع (۱).

قال أبو حيّان : وهو مبنىّ على الخلاف فى العامل فى المستثنى : فمن قال : إنه ما تقدّم من فعل أو شبهه منعه ، ومن قال : إنه إلّا ، أو نحوه ، جوّزه.

مسأله : عود الاستثناء إذا وقع بعد جمل عطف بعضها على بعض

إذا ورد الاستثناء بعد جمل ، عطف بعضها على بعض فهل يعود إلى الكلّ؟ فيه خلاف :

قيل : نعم ، وقيل : لا. بل يختصّ بالجمله الأخيره.

قال أبو حيّان (۲) : والخلاف مبنىّ على الخلاف فى العامل فى المستثنى : فمن قال إنه إلّا أعاده إلى الكلّ. ومن قال : إنه الفعل السابق ، قال : إن اتحد العامل عاد إلى الكل. وإن اختلف فللأخيره خاصه. إذ لا يمكن عمل العوامل المختلفه فى مستثنى واحد.

باب حروف الجر

مسأله : تعلق الجار والمجرور والظرف بالفعل الناقص

اختلف ، هل يتعلّق الجارّ والمجرور والظرف بالفعل الناقص؟ على قولين مبنيين على الخلاف فى أنه هل يدلّ على الحدث أم لا؟ فمن قال : لا يدل على الحدث وهم المبرّد والفارسى وابن جنّى (۳) والجرجانىّ وابن برهان والشلوبين منع ذلك ، ومن قال يدلّ عليه جوزه.

۱- انظر همع الهوامع (۱ / ۲۲۶).

۲- انظر همع الهوامع (۱ / ۲۲۷).

۳- انظر الخصائص (۱ / ۴۰۰).

مسأله : على ما يرتفع الاسم بعد منذ؟

قال أبو البقاء فى (التبيين) : اختلف فى الاسم المرفوع بعد (منذ) ، نحو ما رأيته منذ يومان على أى شىء يرتفع؟ على ثلاثه مذاهب :

أحدها : أنّ (منذ) مبتدأ ، وما بعده خبر. والتقدير : أمد ذلك يومان (١) ، وقال بعض الكوفيّين : يومان فاعل ، تقديره : منذ مضى يومان.

وقال الفرّاء (٢) : موضع الكلام كلّه نصب على الظرف ، أى : ما رأيته من الوقت الذى هو يومان.

قال : وهذا كلّه مبنىّ على الخلاف فى أصل منذ. وقد قال الأكثر : إنها مفرده. وقال الفرّاء : أصلها (من) و (ذو) الطائيه بمعنى (الذى). وقال غيره من الكوفيين : أصلها من (إذ). ثم حذفت الهمزه ، وضمّت الميم.

باب القسم

مسأله : الاختلاف فى ايمن الله

قال ابن النحّاس فى (التعليقه) : اختلف النحاه فى (ايمن الله) هل هى كلمه مفرده موضوعه للقسم أم هى جمع؟ وينبنى على هذا الخلاف خلاف فى همزتها أهى همزه قطع أم همزه وصل؟.

فمذهب البصريين أنّ (ايمن) كلمه مفرده موضوعه للقسم ، وأن همزتها همزه وصل. ومذهب الكوفيين أنّ (أيمن) جمع يمين ، وهمزتها همزه قطع.

باب التعجب

مسأله : الاختلاف فى أفعل به

قال ابن النحّاس فى (التعليقه) : اختلف النحاه فى قولنا : أفعل به : فى التعجّب ، هل معناه أمر أو تعجب مع إجماعهم على أنّ لفظه لفظ الأمر؟.

فذهب الكوفيون إلى أنّ معناه أمر كلفظه.

وذهب البصريون إلى أن معناه التعجب على الخلاف فى التعجب : هل هو إنشاء أو خبر؟ قال : وينبنى على هذا الخلاف خلاف فى الجارّ والمجرور : هل هو فى موضع نصب أو رفع؟

١- انظر شرح المفصّل (٨ / ٤٥) ، ومغنى اللبيب (٤٢٢).

٢- انظر شرح المفصّل (٨ / ٤٥).

فمن قال بأنّ معنى أفعل الأمر ، وأنّ فيه فاعلا مستترا قال بأنّ الجارّ والمجرور فى موضع نصب بأنه مفعول. ويكون الباء عنده إما للتعديه كمررت به أو زائده مثل : قرأت بالسوره.

ومن قال بأن معنى أفعل التعجّب لا الأمر ، قال بأن الجارّ والمجرور فى موضع رفع بالفاعليه ، ولا ضمير فى أفعل ، وتكون الباء عند هذا القائل زائده مع الفاعل ، مثلها فى : كفى بالله.

مسأله : لزوم أل فى فاعل فعل

قال ابن النحّاس : لزوم الألف واللام فى فاعل ، فعل (۱) ، فيه خلاف مبنىّ على الخلاف فى فعل الذى للمبالغه ، هل هو من باب نعم وبئس. أو من باب التعجب؟.

فمن قال : هو من باب نعم وبئس اشترط فى الفاعل لزوم الألف واللام وغيره ما يشترطه فى فاعل نعم وبئس.

ومن قال : هو من باب التعجّب لم يشترط فى فاعله الألف واللام.

وباب التعجب فيه أظهر بدليل جواز دخول الباء الزائده فيه مع الفاعل ، كما دخلت فى باب التعجب فى أفعل به.

باب التوكيد

مسأله : وقوع كل من أكتع وأخواتها منفرده

قال ابن النحاس : هل يجوز أن يقع كلّ واحد من أكتع ، وأبصع ، وأبتع تأكيدا بمفرده؟ فيه ثلاثه مذاهب :

أحدها : نعم.

والثانى : لا ، بل يكون بعد أجمع تابعا بالترتيب ، كما ذكرنا.

والثالث : يجوز أن يقدّم بعضها على بعض بشرط تقديم ، أجمع ، قبلهن.

قال وهذا الخلاف مبنىّ على أنه هل لكلّ واحد منهنّ معنى فى نفسه أم لا؟ فإن قيل : لا معنى لها إلا الإتباع فلا بدّ من تقدم أجمع. وإن قيل : بأنّ لها معانى جاز أن تستعمل بأنفسها ، انتهى.

۱- انظر شرح الكافيه (۲ / ۳۱۹).

باب النداء

مسأله : الاختلاف فی (اللهم)

اختلف فی (اللهمّ) (۱) ، فمذهب البصریین أنّ المیم عوض من حرف النداء. ومذهب الکوفیین أنّها بقیّه من جمله محذوفه. والأصل : یا الله آمنا بخیر. وینبنی علی هذا الخلاف جواز إدخال (یا) علی اللهم. فعند البصریین لا یجوز ، لأنه لا یجمع بین العوض والمعوّض ، وعند الکوفیین یجوز ، لأنّ المیم علی رأیهم لیست عوضا من (یا).

قال أبو حیّان فی (الارتشاف) : اللهمّ ، لا تباشره (یا) فی مذهب البصریین ، زعموا أنّ المیم المشدّده فی آخره عوض من حرف النداء ، فلا یجتمعان ، وأجاز الکوفیون أن تباشره (یا) وعندهم : المیم المشدّده بقیّه من جمله محذوفه قدّروها : آمنا بخیر ، وهو قول سخیف ، لا یحسن أن یقوله من عنده علم.

باب إعراب الفعل

مسأله : هل یجوز فی المضارع المنصوب

بعد الفاء فی الأجوبه الثمانیه أن یتقدم علی سببه

فیقال : ما زید فنکرمه یأتینا ، ومتی فآتیک تخرج ، وکم فأسیر تسیر؟ فیه قولان :

قال البصریون : لا. وقال الکوفیون : نعم. والخلاف مبنیّ علی الخلاف فی أصل ، وهو أنّ مذهب البصریین فی ذلک أنّ النصب بأن مضمره ، وأنّ الفاء عاطفه عطفت المصدر المقدّر من أن المضمره والفعل علی مصدر متوهّم من الفعل المعطوف علیه والتقدیر : لم یکن من زید إتیان فیکون منّا إکرام. وعلی هذا یمتنع التقدیم ، لأنّ المعطوف لا یتقدّم علی المعطوف علیه.

ومذهب الکسائیّ (۲) وأصحابه أنّ الناصب هو الفاء نفسها ، ولیست عاطفه ، فلا معطوف هنا ، وإنما هو جواب تقدّم علی سببه ، مع تقدم بعض الجمله ، فلم یمتنع.

مسأله : هل یجوز الفصل هنا بین السبب ومعموله بالفاء ومدخولها

اختلف هل یجوز الفصل هنا بین السبب ومعموله بالفاء ومدخولها بأن یقال : ما زید یکرم فنکرمه أخانا. یراد : ما زید یکرم أخانا فنکرمه؟.

۱- انظر الإنصاف (۳۴۱).

۲- انظر الإنصاف (۵۵۵).

فمذهب البصريين المنع ، ومذهب الكوفيين الجواز. والخلاف مبنيّ على الخلاف فى الأصل السابق.

فالبصريّون يقولون : ما بعد الفاء معطوف على مصدر متوهّم من يكرم.

فكما لا يجوز أن يفصل بين المصدر ومعموله ، كذلك لا يجوز أن يفصل بين يكرم ومعموله ، لأن يكرم فى تقدير المصدر.

والكوفيون أجازوه ، لأنه لا عطف عندهم ، ولا مصدر متوهم.

مسأله : رأى فى لام الجحود

قال أبو البقاء فى (التبيين) : لام الجحود الداخله على الفعل المستقبل غير ناصبه للفعل ، بل الناصب أن مضمره وعلى هذا تترتب مسأله ، وهى أنّ مفعول هذا الفعل لا يتقدّم عليه (١).

وقال الكوفيون : اللام هى الناصبه ، فإن وقعت بعدها أن كانت توكيدا وعلى هذا يتقدّم مفعول هذا الفعل عليه.

باب التكسير

مسأله : تكسير همّرش

قال أبو حيّان (٢) : اختلف فى تكسير ، همّرش ، فقال بعضهم : يكسّر على همارش. وقال بعضهم : يكسر على هنامر. قال : والسبب فى الاختلاف الاختلاف فى أصل وزنه ، وفى الحرف الأول المدغم فى الثانى ما هو :

فقال قوم : وزنه فعّلل ، والميم زائده للإلحاق. بجحمرش ، وأدغمت الميم فى الميم ، فهو من باب إدغام المثلين.

وقال آخرون : وزنه فعلل والمدغم نون ، وحروفه كلّها أصول ، كحروف قهبلس وجحمرش وصهصلق.

قال : والأول هو الصحيح. والثانى قول الأخفش. وتناقض فيه كلام سيبويه (٣).

١- انظر الإنصاف (ص ٥٩٣).

٢- انظر شرح التسهيل (۶ / ١١١).

٣- انظر الكتاب (۴ / ۴٧٣).

باب التصغير

مسأله : الاختلاف فی تصغیر بعض الأسماء

اختلف فی تصغیر رکب ، وطیر ، وصحب ، وسفر علی قولین :

أحدهما : - وعلیه الجمهور (۱) - أنّها تصغّر علی لفظها ، فیقال : رکیب ، وطییر ، وصحیب ، وسفیر.

والثانی : - وعلیه الأخفش - أنّها تردّ إلی المفرد فیقال : رویکبون ، وطویرات ، وصویحبون ، ومسیفرون.

والخلاف مبنیّ علی الخلاف فی هذه الألفاظ ، ما هی؟ وفیها قولان :

أحدهما : - وعلیه الجمهور - أنّها أسماء جموع. وعلی هذا فتعطی حکم المفرد فی التصغیر علی لفظها.

الثانی : - وعلیه الأخفش - أنها جموع تکسیر ، وعلی هذا فتردّ إلی مفرداتها ، أشار إلی هذا البناء أبو حیّان.

باب الوقف

مسأله : هل یصح الوقف علی المتبوع دون التابع

قال فی (البسیط) : فیه خلاف مبنیّ علی الخلاف فی العامل فی التابع.

فإن قلنا : إنّه یقدّر فیه عامل من جنس الأول صحّ ، لأنه یصیر جمله مستقله ، فیستغنی عن الأول.

وإن قلنا : العامل فیه هو العامل فی المتبوع لم یصحّ. قال والصحیح أنه لا یجوز الوقف. لعدم استقلاله صوره.

مسأله : الوقف علی إذا

اختلف فی الوقف علی إذا ، والصحیح أنّ نونها تبدل ألفا ، تشبیها لها بتنوین المنصوب ، وقیل : یوقف بالنون ، لأنها کنون لن ، وإن ، وروی عن المازنی والمبرّد. قال ابن هشام فی المغنی (۲) : وینبنی علی الخلاف فی الوقف علیها الخلاف فی کتابتها ، فالجمهور یکتبونها بالألف والمازنیّ والمبرّد بالنون.

۱- انظر الکتاب (۳ / ۵۴۷).

۲- انظر مغنی اللبیب (۱۶).

مسأله : إذا نكّر يحيى بعد العلميه

إذا نكّر يحيى بعد العلميّه ، فهل يكتب بالياء أو بالألف ، لأنه قد زالت علميّته؟

قال (۱) أبو حيّان : يبنى على الخلاف فى تعليل كتابه (يحيى) العلم بالياء ، فإن علّلناه بالعلميّه كتبناه بالألف ، لأنه قد زالت علميّته ، وإن علّلنا بالفرق بين الاسم والفعل كتبناه بالياء ، لأنّ الاسميّه موجوده فيه ، انتهى.

تمّ الفنّ الثالث من الأشباه والنظائر للشيخ العلّامه جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطىّ رحمه الله.

۱- انظر شرح التسهيل (۷ / ۲۰۵).

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى أوجد الخلق ، وجعل لكلّ شىء مظهرين من الجمع والفرق ، والصلاه والسّلام على سيدنا محمد الذى سناه أضوأ من البرق.

هذا هو الفنّ الرابع من الأشباه والنظائر ، وهو فنّ الجمع والفرق. وهو قسمان :

أحدهما : الأبواب المتشابهه المفترقه فى كثير من الأحكام.

والثانى : المسائل المتشابهه المفترقه فى الحكم والعلّه وسمّيته : اللمع والبرق فى الجمع والفرق.

القسم الأول

ذكر ما افترق فيه الكلام والجمله

قال ابن هشام فى (المغنى) (١) : الكلام أخصّ من الجمله لا مرادف لها. فإنّ الكلام هو القول المفيد بالمقصد ، والمراد بالمفيد ما دلّ على معنى ، يحسن السكوت عليه. والجمله عباره عن الفعل وفاعله ، كقام زيد ، والمبتدأ وخبره ، كزيد قائم ، وما كان بمنزله أحدهما ، نحو : ضرب اللصّ ، وأقائم الزيدان؟ ، وكان زيد قائما ، وظننته قائما. وهذا يظهر لك أنّهما ليسا مترادفين. كما يتوهمه كثير من الناس. وهو ظاهر قول الزمخشرىّ فى (المفصّل) (٢) ، فإنه بعد أن فرغ من حدّ الكلام قال : ويسمّى الجمله. والصواب أنها أعمّ منه ، إذ شرطه الإفاده بخلافها ، ولهذا تسمعهم يقولون : جمله الشرط ، جمله الجواب ، جمله الصله. وكلّ ذلك ليس مفيدا ، فليس كلاما ، انتهى.

وقد نازعه بعضهم فى ذلك ، وادّعى أنّ الصواب ترادف الكلام والجمله.

وأنصف الشيخ بدر الدين الدمامينىّ ، فذكر ما حاصله أنّ المسأله ذات قولين وأنّ كلّ طائفه ذهبت إلى قول.

قلت : وممن ذهب إلى الترادف ضياء الدين بن العلج صاحب البسيط فى

١- انظر مغنى اللبيب (٤١٩).

٢- انظر المفصّل (٦).

النحو ، وهو كتاب كبير نفيس فى عدّه مجلدات. وأجاب عمّا ذكره ابن هشام فى جمله الشرط ، ونحوها.

فقال فى البسيط : قولهم إن المبدل منه فى نيّه الطّرح ، أى فى الأعمّ الأغلب ، فلا يقدح ما يعرض من المانع فى بعض الصور ، نحو : جاءنى الذى مررت به زيد ، للاحتياج إلى الضمير. قال : ونظيره أنّ الفاعل يطّرد جواز تقديمه على المفعول فى الأعم الأغلب ، ولا يقدح فى ذلك ما يعرض من المانع فى بعض الصور ، وكذلك كلّ جمله مركبه تفيد ، ولا يقدح فى ذلك تخلّف الحكم فى جملتى الشرط والجزاء فإنها لا تفيد إحداهما من غير الأخرى.

وقال ابن جنّى فى (كتاب التعاقب) : ينبغى أن تعلم أنّ العرب قد أجرت كلّ واحده من جملتى الشرط وجوابه مجرى المفرد ، لأن من شرط الجمله أن تكون مستقله بنفسها ، قائمه برأسها. وهاتان الجملتان لا تستغنى إحداهما عن أختها ، بل كلّ واحده منهما مفتقره إلى التى تجاورها ، فجرتا لذلك مجرى المفردين اللذين هما ركنا الجمله وقوامها فلذلك فارقت جمله الشرط ، وجوابه مجارى أحكام الجمل. وقال الشيخ محبّ الدين ناظر الجيش : الذى يقتضيه كلام النحاه تساوى الكلام والجمله فى الدّلاله ، يعنى : كلّما صدق أحدهما صدق الآخر ، فليس بينهما عموم ، وخصوص ، وأمّا إطلاق الجمله على ما ذكر من الواقعه شرطا أو جوابا أو صله فإطلاق مجازىّ ، لأن كلّا منها كان جمله قبل ، فأطلقت الجمله عليه باعتبار ما كان ، كإطلاق اليتامى على البالغين ، نظرا إلى أنّهم كانوا كذلك.

وقال الشيخ بهاء الدين بن النحاس فى (تعليقه على المقرّب) : الفرق بين الكلام والجمله أنّ الكلام يقال باعتبار الوحده الحاصله بالإسناد بين الكلمتين ، ويسمى الهيئه الاجتماعيه ، وصوره التركيب ، وأنّ الجمله تقال باعتبار كثره الأجزاء التى يقع فيها التركيب ، لأنّ لكلّ مركّب اعتبارين : الكثره والوحده ، فالكثره باعتبار أجزائه ، والوحده باعتبار هيئته الحاصله فى تلك الكثره. والأجزاء الكثيره تسمى ماده ، والهيئه الاجتماعيه الموحّده تسمّى صوره.

الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى

عقد له ابن جنّى بابا فى (الخصائص) (١). قال : هذا الموضع كثيرا ما يستهوى من يضعف نظره ، إلى أن يقوده إلى إفساد الصنعه. وذلك كقولهم فى تفسير قولنا :

١- انظر الخصائص (١ / ٢٧٩).

أهلـك والليـل معنـاه : الحق أهلك قبل الليل (١) ، فربّمـا دعـا ذلـك من لاـ دربه له إلى أن يقول : أهلـك والليل فيجرّه ، وإنما تقـديره الحق أهلك وسابق الليل. وكـذلك قولنا : زيـد قام ، ربّما ظنّ بعضـهم أنّ زيـدا هنا فاعل فى الصـنعه ، كما أنه فاعل فى المعنى ، وكذلك تفسير معنى قولنا : سرّنى قيام هذا وقعود ذاك ، بأنه سرنى أن قام هذا ، وأن قعد ذاك ، وربما اعتقد فى هذا وذاك أنهمـا فى موضع رفع لأنهمـا فاعلاـن فى المعنى. ولاـ تستصـغر هـذا الموضع ، فإن العرب قـد مرّت به ، وشـمّت روائحه ، وراعته. وذلك أن الأصـمعى أنشد شعرا ممدودا مقيّدا ، التزم الشاعر فيه أن يجعل قوافيه كلّها فى موضع جرّ إلا بيتا واحدا ، وهو : [الرجز]

٣٢٣- (٢)يستمسكون من حذار الإلقاء

بتلعات كجذوع الصّيصاء

ردى ردى ورد قطاه صماء

كدريّه أعجبها برد الماء

فطرد قوافيها كلّها على الجرّ إلا بيتا واحدا ، وهو قوله :

كأنّها وقد رآها الرّؤّاء

والذى سوّغه ذلك - على ما التزمه فى جميع القوافى - ما كان على سـمته من القول ، وذلك أنّه لمّا كان معناه : كأنها فى وقت رؤيه الرؤاء ، وعلى حـال رؤيه الرؤاء ، تصوّر معنى الجر من هـذا الموضع ، فجـاز أن يخلـط هـذا البيت بسـائر الأبيـات ، وكـأنه ، لذلك ، لم يخالف. ونظير هذا عندى قول طرفه : [الرمل]

٣٢٤- (٣)فى جفان تعترى نادينا

وسديف حين هاج الصّنّبر

يريد الصّنّبر - فاحتاج فى القافيه إلى تحريك الباء ، فتطرق إلى ذلك بنقل حركه الإعراب إليها ، تشبيها بباب قولهم : هذا بكر ، ومررت ببكر ، وكـان يجب على هـذا أن يضمّ البـاء فيقول : الصـنبر ، لأن الراء مضـمومه ، إلا أنه تصوّر معنى إضافه الظرف إلى الفعـل ، فصـار إلى أنه كأنه قال : حين هيـج الصـنبر ، فلما احتاج إلى حركه الباء تصوّر معنى الجرّ ، فكسـر الباء ، وكأنه قـد نقل الكسـره عن الراء إليهـا. ولو لا ما أوردته من هـذا لكان الضمّ مكان الكسـر ، وهـذا أقرب مأخـذا من أن تقول : إنه حرف القافيه للضروره.

١- انظر الكتاب (١ / ٣٣١).

٢- ٣٢٣- الرجز لغيلان الربعى فى لسان العرب (تلع) ، والخصائص (١ / ٢٨٠) ، وتاج العروس (تلع) ، وبلا نسبه فى لسان العرب (لقا) ، وجمهره اللغه (ص ٢٤٢).

٣- ٣٢٤- الشاهد لطرفه فى ديوانه (ص ٥٦) ، ولسان العرب (صنبر) ، وتهذيب اللغه (١٢ / ٢٧١) ، وتاج العروس (صنبر) ، والخصائص (١ / ٢٨١)

فإن قلت : فإنّ الإضافه فى قوله : حين هاج الصّنّبر ، إنما هى إلى الفعل لا إلى الفاعل ، فكيف حرفت غير المضاف إليه؟.

قيل : الفعل مع الفاعل كالجزء الواحد ، وأقوى الجزأين منهما هو الفاعل. فكأن الإضافه إنما هى إليه ، لا إلى الفعل ، فلذلك جاز أن يتصوّر فيه معنى الجرّ.

فإن قلت : فأنت إذا أضفت المصدر إلى الفاعل جررته فى اللفظ ، واعتقدت مع هذا أنه فى المعنى مرفوع ، فإذا كان فى اللفظ أيضا مرفوعا ، فكيف يسوغ لك - بعد حصوله فى موضعه من استحقاقه الرفع لفظا ومعنى - أن تحوّر به فتتوهّمه مجرورا؟

قيل : هذا الذى أردناه وتصوّرناه هو مؤكّد للمعنى الأول ، لأنك كما تصوّرت فى المجرور معنى الرفع كذلك تمّمت حال الشبه بينهما ، فتصوّرت فى المرفوع معنى الجرّ.

ألا ترى أنّ سيبويه (١) لما شبّه الضّارب الرجل بالحسن الوجه ، وتمثّل ذلك فى نفسه ورسا فى تصوره زاد فى تمكين هذه الحال له ، وتثبيتها عليه بأن عاد فشبّه الحسن الوجه بالضارب الرجل فى الجرّ ، كلّ ذلك تفعله العرب ، وتعتقده العلماء فى الأمرين ، ليقوى تشابههما ، وتعمر ذات بينهما.

ومن ذلك قولهم فى قول العرب : كلّ رجل وصنعته ، وأنت وشأنك معناه : أنت مع شأنك ، وكلّ رجل مع صنعته ، فهذا يوهم من أمم أنّ الثانى خبر عن الأول. كما أنه إذ قال : أنت مع شأنك ، فإن قوله مع شأنك خبر عن أنت. وليس الأمر كذلك ، بل لعمرى إنّ المعنى عليه ، غير أنّ تقدير الإعراب على غيره ، وإنّما شأنك معطوف على أنت ، والخبر محذوف للحمل على المعنى. فكأنه قال : كلّ رجل وصنعته مقرونان ، وأنت وشأنك مصطحبان. وعليه جاء العطف بالنصب مع أن ، كما قال : [الطويل]

٣٢٥- (٢)أغار على معزاى لم يدر أنّنى

وصفراء منها عبله الصّفرات

ومن ذلك قولهم : أنت ظالم إن فعلت. ألا تراهم يقولون فى معناه : إن فعلت فأنت ظالم ، فهذا ربما أوهم أنّ أنت ظالم جواب مقدّم ، ومعاذ الله أن يقدّم جواب الشرط. وإنما قوله : أنت ظالم دالّ على الجواب ، وسادّ مسدّه ، فأما أن يكون هو الجواب فلا.

١- انظر الكتاب (١ / ٢٦٣).

٢- ٣٢٥- الشاهد بلا نسبه فى الخصائص (١ / ٢٨٣) ، واللسان (معز) ، وفيهما (الصّفوات) بدل (الصفرات).

ومن ذلك قولهم : عليك زيدا ، إنّ معناه خذ زيدا. وهو - لعمرى - كذلك ، إلا أن زيدا إنما هو منصوب بنفس عليك من حيث كان اسما لفعل متعدّ ، لا أنه منصوب بخذ.

أفلا ترى إلى فرق ما بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى. فإذا مرّ بك شيء من هذا عن أصحابنا فاحفظ نفسك منه ، ولا تسترسل إليه ، فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غايه وراءه ، وإن كان تقدير الإعراب مخالفا لتفسير المعنى تقبّلت تفسير المعنى على ما هو عليه ، وصحّحت طريق الإعراب ، حتى لا يشذّ شيء منها عليك ، وإياك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه. ألا تراك تفسّر نحو قولهم : ضربت زيدا سوطا ، أنّ معناه ضربت زيدا ضربه بسوط؟ فهو لا شكّ كذلك ، ولكن طريق إعرابه أنه على حذف المضاف ، أى : ضربته ضربه سوط ، ثم حذفت الضربه. ولو ذهبت تتأوّل ضربته سوطا على أنّ تقدير إعرابه ضربه بسوط ، كما أنّ معناه كذلك للزمك أن تقدّر أنك حذفت الباء ، كما تحذف حرف الجرّ فى نحو قوله : [البسيط]

٣٢٦- (١)أمرتك الخير [فافعل ما أمرت به

فقد تركتك ذا مال وذا نشب]

[البسيط] :

٣٢٧- (٢)أستغفر الله ذنبا [لست محصيه

ربّ العباد إليه الوجه والعمل]

فتحتاج إلى اعتذار من حذف حرف الجرّ ، وقد غنيت عن ذلك كله بقولك : إنه على حذف المضاف ، أى ضربه سوط ، ومعناه ضربه بسوط. فهذا - لعمرى - معناه ، فأمّا طريق إعرابه وتقديره فحذف المضاف ، انتهى.

وقال ابن أبى الربيع فى (شرح الإيضاح) : قالوا : لا أفعل هذا بذى تسلم. قال

١- ٣٢٦- الشاهد لعمرو بن معد يكرب فى ديوانه (ص ٦٣) ، والكتاب (١ / ٧٢) ، وخزانه الأدب (٩ / ١٢٤) ، والدرر (٥ / ١٨٦) ، وشرح شواهد المغنى (ص ٧٢٧) ، ومغنى اللبيب (ص ٣١٥) ، ولخفاف بن ندبه فى ديوانه (ص ١٢٦) ، وللعباس بن مرداس فى ديوانه (ص ١٣١) ، ولأعشى طرود فى المؤتلف والمختلف (ص ١٧) ، ولخفاف بن ندبه أو للعباس بن مرداس فى شرح أبيات سيبويه (١ / ٢٥٠) ، وبلا نسبه فى شرح المفصّل (٨ / ٥٠) ، وكتاب اللامات (ص ١٣٩) ، والمحتسب (١ / ٥١) ، والمقتضب (٢ / ٣٦).

٢- ٣٢٧- الشاهد بلا نسبه فى الكتاب (١ / ٧١) ، وأدب الكاتب (ص ٥٢٤) ، وأوضح المسالك (٢ / ٢٨٣) ، وتخليص الشواهد (ص ٤٠٥) ، وخزانه الأدب (٣ / ١١١) ، والدرر (٥ / ١٨٦) ، وشرح أبيات سيبويه (١ / ٤٢٠) ، وشرح التصريح (١ / ٣٩٤) ،

وشرح المفصّل (٧ / ٦٣) ، والمقاصد النحويه (٣ / ٢٢٦) ، والمقتضب (٢ / ٣٢١) ، وهمع الهوامع (٢ / ٨٢).

يعقوب : المعنى والله يسلمك. فهذا تفسير المعنى ، وأما تفسير اللفظ فتقديره : بذى سلامتك.

وقال ابن مالك فى (شرح الكافيه) : ومن الاستثناء بليس قول النبى صلّى الله عليه وآله وسلّم : «يطبع المؤمن على كلّ خلق ليس الخيانه والكذب» (١) أى : ليس بعض خلقه الخيانه والكذب. هذا التقدير الذى يقتضيه الإعراب ، والتقدير المعنوى : يطبع على كلّ خلق لا الخيانه والكذب.

(فائده) : قال ابن عصفور فى (شرح المقرّب) : فإن قيل : لم صار المتعجّب من وصفه على طريقه ما أفعله مفعولا ، وعلى طريقه أفعل به فاعلا ، مع أنّ المعنى عندهم واحد ، وإنّما الباب أن يختلف الإعراب إذا اختلف المعنى؟.

فالجواب : أنّ ذلك من قبيل ما اختلف فيه الإعراب ، والمعنى متّفق ، نحو : ما زيد قائما فى اللغه الحجازيه ، وما زيد قائم فى اللغه التميميّه.

الفرق بين الإعراب التقديرى والإعراب المحلى

قال ابن يعيش (٢) : الإعراب يقدّر على الألف المقصوره ، لأنّ الألف لا تحرّك بحركه ، لأنّها مدّه فى الحلق ، وتحريكها يمنعها من الاستطاله والامتداد ، ويفضى بها إلى مخرج الحركه. فكون الإعراب لا يظهر فيها لم يكن لأنّ الكلمه غير معربه ، بل لنبوّ فى محلّ الحركه ، بخلاف من ، وكم ، ونحوهما من المبنيّات. فإن الإعراب لا يقدّر على حرف الإعراب منها ، لأنه حرف صحيح يمكن تحريكه. فلو كانت الكلمه فى نفسها معربه لظهر الإعراب فيه ، وإنما الكلمه جمعاء فى موضع كلمه معربه. وكذلك ياء المنقوص لا يظهر فيها حركه الرفع والجرّ لثقل الضمّه والكسره على الياء المكسور ما قبلها ، فهى نائبه عن تحمّل الضمه والكسره.

وقال ابن النحاس فى (التعليقه) : الفرق بين الموضع فى المبنىّ والموضع فى المعتلّ أنّا إذا قلنا فى قام هؤلاء : إن هؤلاء فى موضع رفع ، لا نعنى به أن الرفع مقدّر فى الهمزه ، كيف ، ولا مانع من ظهوره لو كان مقدّرا فيها ، لأنّ الهمزه حرف جلد يقبل الحركات. وإنما نعنى به أنّ هذه الكلمه فى موضع كلمه إذا ظهر فيها الإعراب تكون مرفوعه بخلاف العصا ، فإنّا إذا قلنا : إنها فى موضع رفع ، نعنى به أن الضمه

١- انظر إتحاف الساده المتقين (٧ / ٥١٨) ، والدرّ المنثور (٣ / ٢٩٠).

٢- انظر شرح المفصّل (١ / ٥٥).

مقـدّره على الألف نفسـها بحيث لو لا امتناع الألف من الحركه ، أو اسـتثقال الضـمه والكسـره فى ياء القاضـى ، لظهرت الحركه على نفس اللفظ.

قال ابن الصائغ فى (تذكرته) : الفرق بين أعلى وأحمر من خمسه أشياء : جمع أعلى بالواو والنون ، وعلى أفاعل ، واستعماله بمن ، وتأنيثه على فعلى ، ولزومه أحد الثلاثه : أل أو الإضافه أو من.

وقال المهلبى : [الكامل]

الفرق فى الأعلى والأحمر قد أتى

فى خمسه : فى الجمع والتكسير

ودخول (من) ، وخلاف تأنيثهما

ولزوم تعريف بلا تنكير

قال فى الشرح : هذه الأحكام جاريه فى الأعلى وبابه كالأفضل والأرذل ، وفى الأحمر وبابه كالأصفر والأخضر.

ذكر ما افترق فيه ضمير الشأن وسائر الضمائر

قال فى (البسيط) : ضمير الشأن يفارق الضمائر من عشره أوجه :

١- أنّه لا يحتاج إلى ظاهر يعود إليه ، بخلاف ضمير الغائب ، فإنه لا بد له من ظاهر ، يعود عليه لفظا أو تقديرا.

٢- ٤ - وأنه لا يعطف عليه ، ولا يؤكّد ، ولا يبدل منه ، بخلاف غيره من الضـمائر. وسـر هذه الأوجه أنه يوضّحه ، والمقصود منه الإبهام.

٥- وأنه لا يجوز تقديم خبره عليه ، وغيره من الضمائر يجوز تقديم خبره عليه.

٦- وأنّه لا يشترط عود ضمير من الجمله إليه ، وغيره من الضمائر إذا وقع خبره جمله لا بدّ فيها من ضمير يعود إليه.

٧- وأنّه لا يفسّر إلا بجمله ، وغيره من الضمائر يفسّر بالمفرد.

٨- وأن الجمله بعده لها محلّ من الإعراب ، والجمل المفسّرات لا يلزم أن يكون لها محلّ من الإعراب.

٩- وأنه لا يقوم الظاهر مقامه ، وغيره من الضمائر يجوز إقامه الظاهر مقامه.

١٠- وأنّه لا يكون إلّا لغائب دون المتكلّم والمخاطب لوجهين :

أحدهما : أنّ المقصود بوضعه الإبهام ، والغائب هو المبهم ، لأن المتكلّم والمخاطب فى نهايه الإيضاح.

والثانى : أنّه فى المعنى عباره عن الغائب ، لأنه عباره عن الجمله التى بعده ، وهى موضوعه للغيبه دون الخطاب والتكلّم.

ص: ١٧٣

وقال ابن هشام فى (المغنى) (۱) : هذا الضمير مخالف للقياس من خمسه أوجه :

أحدها : عوده على ما بعده لزوما ، إذ لا يجوز للجمله المفسّره له أن تتقدّم هى ، ولا شىء منها عليه.

والثانى : أن مفسّره لا يكون إلا جمله ، ولا يشاركه فى هذا ضمير.

والثالث : أنه لا يتبع بتابع ، فلا يؤكّد ، ولا يعطف عليه ، ولا يبدل منه.

الرابع : أنه لا يعمل فيه إلا الابتداء أو أحد نواسخه.

الخامس : أنه ملازم للإفراد ، فلا يثنى ، ولا يجمع ، وإن فسّر بحديثين أو بأحاديث.

ذكر ما افترق فيه ضمير الفصل والتأكيد والبدل

قال ابن يعيش (۲) : ربما التبس الفصل بالتأكيد والبدل. والفرق بين الفصل والتأكيد أنّ التأكيد إذا كان ضميرا لا يؤكّد به إلا المضمر ، والفصل ليس كذلك ، بل يقع بعد الظاهر والمضمر ، فقولك : كان زيد هو القائم فصل لا تأكيد لوقوعه بعد الظاهر ، وقولك : كنت أنت القائم ، يحتملهما. ومن الفرق بينهما أنّك إذا جعلت الضمير تأكيدا فهو باق على اسميّته ، ويحكم على موضعه بإعراب ما قبله ، وليس كذلك إذا كان فصلا.

وأما الفرق بينه وبين البدل فإنّ البدل تابع للمبدل منه فى إعرابه كالتأكيد إلا أنّ الفرق بينهما أنك إذا أبدلت من منصوب أتيت بضمير المنصوب ، نحو : ظننتك إياك خيرا من زيد. فإذا أكّدت ، أو فصلت لا يكون إلّا بضمير المرفوع.

ومن الفرق بين الفصل والتأكيد والبدل أنّ لام التأكيد تدخل على الفصل ، ولا تدخل على التأكيد والبدل ، لأنّ اللام تفصل بين التأكيد والمؤكّد والبدل والمبدل منه ، وهما من تمام الأول فى البيان.

ذكر ما افترق فيه ضمير الفصل وسائر الضمائر

قال الخليل (۳) : ضمير الفصل اسم ، ولا محلّ له من الإعراب. وبذلك يفارق سائر الضمائر.

قال ابن هشام (۴) : ونظيره على هذا القول أسماء الأفعال.

۱- انظر مغنى اللبيب (۵۴۳).

۲- انظر شرح المفصّل (۳ / ۱۱۳).

۳- انظر الكتاب (۲ / ۴۱۱).

۴- انظر مغنى اللبيب (۵۵۰).

ذكر الفرق بين علم الشخص وعلم الجنس واسم الجنس

قال فى (البسيط) : علم الجنس كأسامه وثعاله فى تحقيق علميّته أربعه أقوال :

أحدها لأبى سعيد ، وبه قال ابن بابشاذ وابن يعيش (۱) : إنه موضوع على الجنس بأسره ، بمنزله تعريف الجنس باللام فى كثره الدينار والدرهم ، فإنّه إشاره إلى ما ثبت فى العقول معرفته ، ويصير وضعه على أشخاص الجنس كوضع زيد ، علمين على أشخاصهما ، ولذلك يقال : ثعاله يفرّ من أسامه ، أى أشخاص هذا الجنس تفرّ من أشخاص هذا الجنس. وإنما لم يحتاجوا فى هذا النوع إلى تعيين الشخص بمنزله الأعلام الشخصيّه ، لأنّ الأعلام الشخصيه تحتاج إلى تعيين أفرادها ، لأنّ كلّ فرد من أفرادها يختصّ بحكم لا يشاركه فيه غيره ، ولا يقوم غيره مقامه فيما يطلب منه من معامله أو استعانه ، أو غير ذلك. وأما أفراد أنواع الوحوش والحشرات فلا يطلب منها ذلك فلذلك لم يحتج إلى تعيين أفرادها ، ووضع اللفظ علما على جميع أفراد النوع لاشتراكها فى حكم واحد.

قال ابن يعيش (۲) : تعريفها لفظىّ ، وهى فى المعنى نكرات ، لأنّ اللفظ وإن أطلق على الجنس ، فقد يطلق على أفراده ، ولا يختصّ شخصا بعينه ، وعلى هذا فيخرج عن حدّ العلم.

والقول الثانى لابن الحاجب (۳) : إنّها موضوعه للحقائق المتّحده فى الذهن بمنزله التعريف باللام للمعهود فى الذهن : نحو : أكلت الخبز ، وشربت الماء لبطلان إراده الجنس ، وعدم تقدّم المعهود الوجودى. وإذا كانت موضوعه على الحقيقه المعقوله المتحده فى الذهن ، فإذا أطلقت على الواحد فى الوجود فلا بدّ من القصد إلى الحقيقه ، وصحّ إطلاقها على الواحد فى الوجود لوجود الحقيقه المقصوده ، فيكون التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع ، لأنه يلزم إطلاقه على الحقيقه باعتبار الوجود المتعدّد.

قلنا : وإن جعلت المغايره بذلك بين الحقائق إلّا أنّه بمنزله المتواطئ الواقع على حقائق مختلفه بمعنى واحد ، كالحيوان الذى تشترك فيه حقائق التواطؤ المختلفه. فكذلك هاهنا يشترك الذهنىّ والوجودىّ فى الحقيقه ، وإن كان الوجودى مغايرا

۱- انظر شرح المفصّل (۱ / ۳۵).

۲- انظر شرح المفصّل (۱ / ۳۵).

۳- انظر شرح الكافيه (۲ / ۱۳۲).

للذهنىّ. والفرق بين أسد وأسامه أنّ أسدا موضوع لكل فرد من أفراد النوع على طريق البدل ، فالتعدّد فيه من أصل الوضع ، وأما أسامه فإنه لزم من إطلاقه على الواحد فى الوجود التعدّد ، فالتعدّد فيه جاء ضمنا ، لا مقصودا بالوضع.

والقول الثالث : أنّه لمّا لم يتعلّق بوضعه غرض صحيح ، بل الواحد من جفاه العرب ، إذا وقع طرفه على وحش عجيب ، أو طير غريب ، أطلق عليه اسما يشتقّه من خلقته أو من فعله ، ووضعه عليه. فإذا وقع بصره مرّه أخرى على مثل ذلك الفرد أطلق عليه ذلك الاسم باعتبار شخصه ، ولا يتوقّف على تصوّر أنّ هذا الموجود هو المسمى أولا ، أو غيره. فصارت مشخّصات كلّ نوع مندرجه تحت الأول ، بحيث تكون نسبه ذلك اللفظ على جميع الأشخاص تحته مثل نسبه زيد إلى الأشخاص المسمّين به. وعلى هذا ، فإذا أطلق على الواحد فقد أطلق على ما وضع له ، وإذا أطلق على الجميع فلاندراج الكلّ تحت الوضع الأول ، لإطلاق وضع اللفظ عليه أوّلا مره ثانيه وثالثه بحسب أشخاصه من غير تصوّر أنّ الثانى والثالث هو الأول أو غيره.

والقول الرابع قلته : إن لفظ علم الجنس موضوع على القدر المشترك بين الحقيقه الذهنيه والوجوديه. فإن لفظ أسامه مثلا يدل على الحيوان المفترس عريض الأعالى ، فالافتراس وعرض الأعالى مشترك بين الذهنىّ والوجودىّ ، فإذا أطلق على الواحد فى الوجود ، فقد أطلق على ما وضع له لوجود القدر المشترك ، وهو الافتراس وعرض الأعالى. ويلزم من إخراجه إلى الوجود التعدّد ، فيكون التعدّد من اللوازم لا مقصودا بالوضع ، بخلاف أسد فإنّ تعدّده مقصود بالوضع.

وإذا تقرّر ذلك فالفرق بين علم الجنس واسم الجنس بأمور :

أحدها : امتناع دخول اللام على أحدهما وجوازه فى الآخر ، ولذلك كان ابن لبون وابن مخاض اسمى جنس لدخول اللام عليهما. ولم يكن ابن عرس اسم جنس لامتناع ابن العرس.

والثانى : امتناع الصرف يدلّ على العلميّه.

والثالث : نصب الحال عنها ، على الأغلب.

والرابع : نصّ أهل اللغه على ذلك.

وأما الإضافه فلا دليل فيها ، لأنّ الأعلام جاءت مضافه ، كابن عرس ، وابن مقرض.

واسم الجنس جاء مضافا ، كابن لبون ، وابن مخاض ، انتهى كلام صاحب البسيط.

(فائده): قال صاحب (البسيط) : الفرق بين الاشتراك الواقع فى النكرات

والاشتراك الواقع فى المعارف أنّ اشتراك النكرات مقصود بوضع الواضع فى كلّ مسمّى غير معيّن ، وأما اشتراك المعارف فالاشتراك فى الأعلام اتفاقىّ غير مقصود بالوضع ، لأنّ واضع الاسم على العلم لم يقصد مشاركه غيره له ، إنما المشاركه حصلت بعد الوضع لكثره المسمّين باللفظ الواحد. فلذلك لم يقدح هذا الاشتراك فى تعريفها لكونه اتفاقيا غير مقصود للواضع.

وأمّا الاشتراك الواقع فى المضمرات ، وأسماء الإشاره. وما عرف باللام ، وإن كان مقصودا للواضع فإنّه اشتراك فى المسمّى المعيّن ، فلذلك لم يقدح فى التعريف ، بخلاف اشتراك النكرات ، فإنه فى كلّ مسمّى غير معيّن ، فلذلك افترق الاشتراكان.

فائده : قال الزملكانىّ فى (شرح المفصّل) : الفرق بين اللام فى الزيدان واللام فى الرجلان أنّ معنى الزيدان : المشتركان فى التسميه ومعنى الرجلان : المشتركان فى الحقيقه.

قال فخر خوارزم : ولذلك لو سمّيت امرأه بزيد وجمعت بينها وبين رجل يسمّى بزيد لقلت فى التسميه الزيدان لاشتراكهما فى التسميه مع اختلاف الحقيقتين. وإنما أتوا باللام دون الإضافه لأنّ اللام أقوى فى إفاده التعريف من الإضافه ، فكانت أقرب إلى العلميه ، ولأنها أخصر فإن المضاف إليه قد يكون أكثر من حرفين وثلاثه ولأن امتزاج اللام أشدّ. ولذلك يتخطّاه العامل ، مع أنه قد تفرض أعلام لا يعرف لها ملابس ، فتضاف إليه ، والعهديّه لا تفتقر إلى ذلك.

فائده : قال ابن يعيش (۱) : الفرق بين (ذو) التى بمعنى الذى على لغه طيّئ وبين التى بمعنى صاحب من وجوه :

منها : أنّ ذو فى لغه طيّئ توصل بالفعل ، ولا يجوز ذلك فى ذو التى بمعنى صاحب.

ومنها : أنّ ذو بمذهب طيّئ لا يوصف بها إلا المعرفه ، والتى بمعنى صاحب يوصف بها المعرفه والنكره ، إن أضفتها إلى نكره وصفت بها النكره ، وإن أضفتها إلى معرفه صارت معرفه ، ووصفت بها المعرفه ، وليست التى بمعنى الذى كذلك ، لأنّها معرفه بالصله ، على حدّ تعريف من وما.

ومنها : أنّ التى فى لغه طيّئ لا يجوز فيها ذى ، ولا ذا ، ولا تكون إلا بالواو وليس كذلك التى بمعنى صاحب.

فائده : قال الأندلسىّ فى (شرح المفصّل) : الفرق بين الموصول الاسمى

۱- انظر شرح المفصّل (۳ / ۱۴۹).

والموصول الحرفيّ أنّ (الذى) يوصل بما هو خبر ، وأن ، توصل بالخبر والأمر وغير ذلك ، لأنّ المقصود المصدر ، والمصدر يسوغ من جميع ذلك.

ذكر ما افترق فيه باب (كان) وباب (إنّ)

افترقا فى أنه يجوز فى باب كان تقديم الخبر على الاسم وعلى كان ، نحو : كان قائما زيد ، وقائما كان زيد. ولا يجوز تقديم الخبر على إنّ ، ولا على اسمها إلا أن يكون ظرفا أو مجرورا.

ذكر ما افترق فيه باب كان وسائر الأفعال

قال أبو الحسين بن أبى الربيع فى (شرح الإيضاح) : كان وأخواتها مخالفه لأصول الأفعال فى أربعه أشياء :

أحدها : أنّ هذه الأفعال إذا أسقطت بقى المسند والمسند إليه ، وغيرها إذا أسقطت لم يبق كلام.

الثانى : أن هذه الأفعال لا تؤكّد بالمصدر ، لأنها لم تدلّ عليه ، وغيرها من الأفعال يؤكّد بالمصادر ، لأنّها تدلّ عليها ، نحو : قام قياما ، وزال زوالا.

الثالث : أنّ الأفعال التى ترفع وتنصب تبنى للمفعول ، وهذه لا تبنى له ، لا تقول : كين قائم ، لأن قائما خبر عن المبتدأ ، فإذا زال المبتدأ زال الخبر ، وإذا وجد المبتدأ وجد الخبر.

الرابع : أنّ الأفعال كلّها تستقلّ بالمرفوع دون المنصوب ، ولا تستقلّ هذه بالمرفوع دون المنصوب ، لأنه خبر للمبتدأ.

وقال ابن الدّهان فى (الغرّه) : من الفرق بين هذه الأفعال والأفعال الحقيقيه أن الفاعل فى تلك غير المفعول نحو : ضرب زيد عمرا ، وهذه مرفوعها هو منصوبها.

فائده : وجه الموافقه والمخالفه : قال ابن النحاس فى (التعليقه) : (ما دام) تخالف باقى أخواتها من وجه ، وتوافقها من وجه : أما وجه المخالفه فإن (ما) فيها مصدريه فى موضع نصب على الظرف ، ولذلك لا يتمّ مع اسمها ، وخبرها كلام ، ويحتاج إلى شىء آخر ، يكون ظرفا له ، كقولك : لا أكلمك ما دمت مقيما ، أى مدّه دوام إقامتك ، و (ما) فى باقى أخواتها حرف نفى.

وأما وجه الموافقه فهو أنّ معناهنّ جميعهنّ الثبات والدوام.

فائده : قال الأعلم فى (نكته) : الفرق بين كان وبين أصبح وأخواتها أنّ (كان)

لما انقطع ، وهذه لما لم ينقطع ، تقول : أصبح زيد غنيّا ، فهو غنىّ فى وقت إخبارك ، غير منقطع غناه. نقله ابن الصائغ فى تذكرته.

فائده : الفرق بين كان التامه والناقصه : قال الإمام فخر الدين : الفرق بين كان التامّه والناقصه أنّ التامّه بمعنى حدث ووجد الشيء ، والناقصه بمعنى وجد موصوفيّه الشيء بالشيء فى الزمن الماضى.

وقال ابن القواس فى (شرح ألفيّه ابن معط) : الفرق بينهما أنّ التامه يخبر بها عن ذات إما منقض حدوثها أو متوقّع ، والناقصه يخبر بها عن انقضاء الصفه الحادثه من الذات أو عن توقّعها ، والذات موجوده قبل حدوث الصفه وبعدها ، والتامه تكتفى بالمرفوع ، وتؤكّد بالمصدر وتعمل فى الظرف ، والحال ، والمفعول له ، ويعلّق بها الجارّ ، والناقصه بخلاف ذلك كلّه ، انتهى.

وقال الشيخ تاج الدين بن مكتوم فى (تذكرته) : قال الإمام أبو جعفر بن الإمام أبى الحسن بن الباذش. قال أبو القاسم الشنترينى فيما نقلت من كتاب بعض أصحابه : من زعم أنّ كان التى يضمر فيها الأمر والشأن هى الناقصه نفسها ، فقد أخطأ. وإنما هى غيرها. والفرق بينهما أنّ التى على معنى الأمر والشأن لا يكون اسمها مستترا فيها ، والناقصه يكون اسمها مستترا فيها ، وغير مستتر ، والتى على معنى الأمر والشأن لا يتقدّم خبرها عليها والناقصه يتقدّم خبرها عليها. والتى على معنى الأمر والشأن لا ينعت اسمها ، ولا يؤكّد ، ولا يعطف عليه ، ولا يبدل منه. والناقصه يجوز فى اسمها كلّ هذا. والتى على معنى الأمر والشأن لا يكون خبرها إلّا جمله ، ولا تحتاج الجمله أن يكون فيها عائد يرجع إلى الأول. والناقصه ليست كذلك ، لا بد من عائد يرجع إلى الأول من خبرها إذا كان جمله ، فقد ثبت بهذا كله أنّ كان التى على معنى الأمر والشأن ليست الناقصه. قال أبى : والصحيح أنّ كان المضمر فيها الأمر والشأن هى كان الناقصه ، والجمله فى موضع نصب.

يدلّ على ذلك أن الأمر والشأن يكون مبتدأ ومضمرا فى إنّ وأخواتها وظننت وأخواتها ، والجمله المفسّره الواقعه موقع خبر هذه الأشياء ، وما ثبت أنه خبر المبتدأ ولما ذكر معه ثبت أنه خبر لكان ، انتهى.

ذكر ما افترق فيه ما النافيه وليس

قال المهلّبى : المشابهه بينهما أولا من ثلاثه أوجه : دخولهما على المبتدأ والخبر ، وكونهما للنفى ، وكون النفى نفى حال.

ثمّ خالفت ما ليس فى عشره أوجه : يبطل عملها بزياده إن ودخول (إلا) ، وتقديم الخبر ومعموله ، وإذا عطف عليها سببىّ نحو : ما زيد راكبا ولا سائرا أخوه ، جاز فى سائر الرفع والنصب ، أو أجنبىّ لم يجز إلّا الرفع نحو : ما زيد سائرا ولا ذاهب عمرو ، ولا تحمل الضمير فلا يقال : زيد ما قائما ، كما يقال : زيد ليس قائما ، ولا تفسّر فعلا لأنّ الأفعال يفسّر بعضها بعضا ، وإذا كان بعد الاسم فعل فالحمل عليه أولى من الاسم نحو : ما زيدا أضربه ، على تقدير ما أضرب زيدا أضربه ، وهو أولى من رفعه. ولا يخبر عنها بفعل ماض ، لا يقال : ما زيد قال ، لأنّها لنفى الحال. ولا يحسن تقديم الخبر المجرور ، نحو : ما بقائم زيد كحسنه فى ليس.

قال : فجميع ما جاز فى ما يجوز فى ليس ، ولا يجوز فى ما جميع ما جاز فى ليس ، لقوّه ليس فى بابها بالفعليه ، والشىء إذا شابه الشىء فلا يكاد يشبهه ، من جميع وجوهه. وقال نظما : [الطويل]

تفهّم فإنّ الفرق قد جاء بين (ما)

(وليس) بعشر بيّنت لأولى الفهم

زياده إن من بعدها مبطل لها

وإلا وأخبار يقدّمن للعلم

ومعمولها يجرى كذاك مقدّما

ومسأله فى العطف تشهد بالحكم

ويمتنع الإضمار فى ذاتها ، ولا

تفسّر فعلا للذكىّ ، ولا الفدم

وإن كان بعد الاسم فعل فحمل ما

تضمّنه للفعل أولى من الاسم

ولا تجعل الماضى إذن خبرا لها

ولا الباء فى تقديمه تحمدن قسمى

ذكر ما افترقت فيه (لا) و (ليس)

قال ابن هشام فى (المغنى) (١) : (لا) العامله عمل ليس تخالف ليس فى ثلاث جهات :

أحدها : أنّ عملها قليل ، حتى ادّعى أنّه ليس بموجود.

الثانى : أنّ ذكر خبرها قليل ، حتى إنّ الزّجاج لم يظفر به ، فادّعى أنها إنما تعمل فى الاسم خاصه ، وأن خبرها مرفوع.

الثالث : أنها لا تعمل إلا فى النكرات.

۱- انظر مغنى اللبيب (۲۶۴).

ذكر ما افترقت فيه أخوات (إنّ)

قال ابن هشام فى (تذكرته) : لإنّ ، وأنّ ، ولكنّ أحكام خمسه ، هى فيها فوضى دون سائر أخواتها :

أحدها : العطف على الموضع.

والثانى : دخول الفاء فى الخبر لتضمّن معنى الشرط.

والثالث : عدم جواز عملها فى حال وظرف ومجرور ، بخلاف أخواتها الثلاث.

والرابع : عدم جواز الإعمال والإهمال إذا قرنت بما عند ابن السّراج والزّجاج محتجّين بأنّ ذلك جاز فى ليت سماعا ، وفى كأنّ ولعلّ قياسا عليها لاشتراكهنّ فى إزاله معنى الابتداء ، والحقّ خلاف قولهما ، لأنّه إنّما جاز فى ليت لبقاء اختصاصها فلا يحمل عليها غيرها.

الخامس : دخول اللام فى الخبر ، لكنّه فى إن المكسوره باطراد ، وفيهما بندور ، هذا هو الإنصاف وأنّه لا تأويل فى : [الطويل]

٣٢٨- (١)[يلومونني فى حبّ ليلى عواذلى]

ولكنّنى من حبّها لعميد

ولا فى قراءه بعضهم (إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعامَ) [الفرقان : ٢٠] ، كلّ ذلك لبقاء معنى الابتداء معهن ، انتهى.

ذكر ما افترق فيه (أنّ) الشديده المفتوحه و (أن) الخفيفه

قال ابن هشام فى (المغنى) : شرّكوا بينهما فى جواز حذف الجارّ ، وسدّهما مسدّ جزأى الإسناد فى باب ظن ، وخصّوا أن الخفيفه وصلتهما بسدّهما مسدّهما فى باب عسى ، وخصّوا الشديده بذلك فى باب لو. تقول : عسى أن تقوم ، ويمتنع عسى أنك قائم ، ولو أنك تقوم : ولا يجوز لو أن تقوم.

وفى (شرح المفصّل) للأندلسىّ : (أن) الخفيفه الناصبه للمضارع أشبهت أنّ الشديده العامله فى الأسماء من أربعه أوجه :

أحدها : أنّ لفظها قريب من لفظها ، وإذا خفّفت صارت مثلها فى اللفظ.

١- ٣٢٨- الشاهد بلا نسبه فى الإنصاف (٢٠٩) ، وتخليص الشواهد (ص ٣٥٧) ، والجنى الدانى (ص ١٣٢) ، وجواهر الأدب (ص ٨٧) ، وخزانه الأدب (١ / ١٦) ، والدرر (٢ / ١٨٥) ، ورصف المبانى (ص ٢٣٥) ، وسرّ صناعه الإعراب (١ / ٣٨٠) ، وشرح الأشمونى (١ / ١٤١) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٦٠٥) ، وشرح المفصّل (٨ / ٦٢) ، وكتاب اللامات (ص ١٥٨) ، ولسان العرب (لكن) ، ومغنى اللبيب (١ / ٢٣٣) ، والمقاصد النحويه (٢ / ٢٤٧) ، وهمع الهوامع (١ / ١٤٠).

الثانى : أنّها وما عملت فيه مصدر مثل أنّ الثقيله.

الثالث : أنّ لها ولما عملت فيه موضعا من الإعراب ، كالثقيله.

الرابع : أنّ كلّ واحده منهما تدخل على الجمله ، انتهى.

وقال ابن النحاس فى (التعليقه) : أنّ الشديده للحال ، وأن الخفيفه تصلح للماضى والمستقبل.

ذكر ما افترق فيه (لا) و (إنّ)

قال ابن هشام (١) : تخالف لا إنّ من سبعه أوجه :

أحدها : أنّ (لا) لا تعمل إلا فى النكرات.

الثانى : أنّ اسمها إذا لم يكن عاملا بنى.

الثالث : أنّ ارتفاع خبرها عند إفراد اسمها ، نحو : لا رجل قائم ، بما كان مرفوعا به قبل دخولها ، لا بها. وهذا قول سيبويه (٢) ، وخالفه الأخفش والأكثرون ، ولا خلاف أن ارتفاعه بها إذا كان اسمها عاملا.

الرابع : أنّ خبرها لا يتقدّم على اسمها ، ولو كان ظرفا أو مجرورا.

الخامس : أنه يجوز مراعاه محلّها مع اسمها قبل مضىّ الخبر وبعده فيجوز رفع النعت والمعطوف من نحو : لا رجل ظريف فيها ، ولا رجل وامرأه فيها.

السادس : أنه يجوز إلغاؤها إذا تكرّرت.

السابع : أنه يكثر حذف خبرها إذا علم.

ذكر الفرق بين الإلغاء والتعليق

قال ابن إياز : معنى التعليق فى باب ظنّ أن يتصدّر على الاسمين حرف يكون حاميا للفعل عن العمل فى لفظ الاسمين دون العمل فى موضعهما. وهذا حكم بين حكم الإلغاء - وهو إبطال العمل بالكليه - وبين حكم كمال العمل ، فسمى ذلك تعليقا تشبيها بالمعلّقه ، وهى التى ليست ممسكه ولا مطلّقه. قال ابن الخشّاب : ولقد أجاد أهل الصناعه فى وضع اللقب لهذا المعنى واستعارته له كلّ الإجاده.

وقال ابن يعيش فى (شرح المفصّل) (٣) : التعليق ضرب من الإلغاء ، لأنّه إبطال

١- انظر مغنى اللبيب (٢٦٢).

٢- انظر الكتاب (٢ / ٢٨٦).

٣- انظر شرح المفصّل (٧ / ٨٦).

عمل العامل لفظا لا محلّا ، والإلغاء إبطال عمله بالكلّيه. فكلّ تعليق إلغاء ، وليس كلّ إلغاء تعليقا ، قال ابن النحاس : فى ادّعائه بين التعليق والإلغاء عموما وخصوصا نظر ، فإنه لا عموم ولا خصوص بينهما.

وفى (تذكره ابن هشام) ، قال ابن أبى الربيع : لا يجوز الإلغاء إلا بشروط : التوسط أو التأخر ، وألّا يتعدى إلى مصدره ، وأن يكون قلبيا. قال : فأما التعليق فيكون فى هذه الأفعال وفى أشباهها ، انتهى.

ذكر الفرق بين حذف المفعول اختصارا وبين حذفه اقتصارا

قال ابن هشام (١) : جرت عاده النحويين أن يقولوا : يحذف المفعول اختصارا واقتصارا ويريدون بالاختصار الحذف لدليل ، وبالاقتصار الحذف لغير دليل ، ويمثّلونه بنحو : (كُلُوا وَاشْرَبُوا) [البقره : ٦٠] ، أى : أوقعوا هذين الفعلين ، وقول العرب فيما يتعدّى إلى اثنين : من يسمع يخل ، أى : تكن منه خيله.

والتحقيق أن يقال : إنّه تاره يتعلّق الغرض بالإعلام بمجرّد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه ومن أوقع عليه ، فيجاء بمصدره مسندا إلى فعل كون عامّ فيقال : حصل حريق أو نهب.

وتاره يتعلّق بالإعلام بمجرّد إيقاع الفاعل الفعل ، فيقتصر عليهما ، ولا يذكر المفعول ولا ينوى ، إذ المنوىّ كالثابت ، ولا يسمى محذوفا ، لأن الفعل ينزل بهذا القصد منزله ما لا مفعول له ، ومنه : (رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ) [البقره : ٢٥٨] ، و (هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ) [الزمر : ٩] ، (وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلا تُسْرِفُوا) [الأعراف : ٣١] ، (وَإِذا رَأَيْتَ ثَمَ) [الدهر : ٢٠] إذا المعنى : ربّى الذى يفعل الإحياء والإماته ، وهل يستوى من يتصف بالعلم ومن ينتفى عنه العلم ، وأوقعوا الأكل والشرب وذروا الإسراف ، وإذا حصلت منك رؤيه هنالك.

وتاره يقصد إسناد الفعل إلى فاعله وتعليقه بمفعوله ، فيذكرون نحو : (لا تَأْكُلُوا الرِّبَوا) [آل عمران : ١٣٠] ، (وَلا تَقْرَبُوا الزِّنى) [الإسراء : ٣٢] ، وقولك : ما أحسن زيدا!. وهذا النوع إذا لم يذكر مفعوله قيل : محذوف ، نحو : (ما وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَما قَلى) [الضحى : ٣] ، وقد يكون فى اللفظ ما يستدعيه فيحصل الجزم بوجوب تقديره ، نحو : (أَهذَا الَّذِي بَعَثَ اللهُ رَسُولاً) [الفرقان : ٤١] ، (وَكُلًّا وَعَدَ اللهُ الْحُسْنى) [النساء : ٩٥]. [الوافر] :

١- انظر المستقصى فى الأمثال (٣٦٢) ، وفصل المقال (٤١٢).

٣٢٩- (١)[أبحت حمى تهامه بعد نجد]

وما شيء حميت بمستباح

ذكر ما افترق فيه باب ظنّ وباب أعلم

قال ابن إياز : لا يجوز فى باب أعلم الإلغاء ولا التعليق - كما صرّح به ابن الورّاق فى علله - لأنّك لو قلت : أعلمت لزيد عمرو قائم لم ينعقد من الكلام مبتدأ وخبر ، وكان غير مفيد لأنّ قولك : عمرو قائم ، لا يستقيم جعله خبرا عن زيد ، وكذا الحكم فى الإلغاء. ولا يجوز فى هذا الباب الاقتصار على المفعول الثانى دون الثالث ، ولا على الثالث دون الثانى ، وفى الاقتصار على المفعول الأول خلاف.

ذكر ما افترقت فيه المفاعيل

قال ابن يعيش (٢) : المصدر هو المفعول الحقيقىّ ، لأنّ الفاعل يحدثه ويخرجه من العدم إلى الوجود وصيغه الفعل تدلّ عليه ، والأفعال كلّها متعدّيه إليه ، سواء كان يتعدّى الفاعل أو لم يتعدّ. نحو : ضربت زيدا ضربا ، وقام زيد قياما. وليس كذلك غيره من المفعولين ألا ترى أن زيدا من قولك : ضربت زيدا ، ليس مفعولا لك على الحقيقه ، إنما هو مفعول لله تعالى. وإنما قيل له على معنى : أن فعلك وقع به.

ذكر الفرق بين المصدر واسم المصدر

قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس : الفرق بينهما أنّ المصدر فى الحقيقه هو الفعل الصادر عن الإنسان وغيره كقولنا : إنّ (ضربا) مصدر فى قولنا : يعجبنى ضرب زيد عمرا ، فيكون مدلوله معنى. وسمّوا ما يعبّر به عنه مصدرا مجازا ، نحو : ض ر ب فى قولنا : إنّ (ضربا) مصدر منصوب إذا قلت : ضربت ضربا فيكون مسمّاه لفظا.

واسم المصدر اسم للمعنى الصادر عن الإنسان وغيره ، كسبحان المسمّى به التسبيح الذى هو صادر عن المسبّح لا لفظ : ت س ب ى ح ، بل المعنى المعبّر عنه بهذه الحروف ، ومعناه القراءه والتنزيه ، انتهى.

وقال ابن الحاجب فى (أماليه) : الفرق بين قول النحويين ، مصدر واسم مصدر ، أنّ المصدر الذى له فعل ، يجرى عليه ، كالانطلاق فى انطلق ، واسم المصدر

---

١ - ٣٢٩- الشاهد لجرير فى ديوانه (٨٩) ، والكتاب (١ / ١٤١) ، والمقاصد النحويه (٤ / ٧٥) ، وبلا نسبه فى خزانه الأدب (٦ / ٤٢) ، وسرّ صناعه الإعراب (ص ٤٠٢) ، وشرح التصريح (٢ / ١١٢).

٢- انظر شرح المفصّل (١ / ١١٠).

هو اسم المعنى ، وليس له فعل يجرى عليه كالقهقرى ، فإنه لنوع من الرجوع ، ولا فعل له يجرى عليه من لفظه. وقد يقولون : مصدر واسم مصدر فى الشيئين المتغايرين لفظا : أحدهما للفعل والآخر للآله التى يستعمل بها الفعل كالطّهور والطّهور ، والأكل والأكل. فالطّهور المصدر ، والطّهور اسم ما يتطّهر به ، والأكل المصدر ، والأكل كلّ ما يؤكل ، انتهى.

ذكر الفرق بين عند ولدى ولدن

قال ابن هشام (١) : يفترقن من ستّه أوجه : لا تكون (عند) و (لدن) إلا إذا كان المحلّ ابتداء غايه ، نحو : (آتَيْناهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنا وَعَلَّمْناهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْماً) [الكهف : ٦٥] ، ولا تكون (لدن) فضله بخلافهما. وجرّ (لدن) بمن أكثر من نصبها ، وجرّ عند كثير ، وجرّ (لدى) ممتنع.

وهى مبنيّه ، وهما معربان. وهى قد تضاف للجمله كقوله : [الطويل]

٣٣٠- (٢)[صريع غوان راقهنّ ورقنه]

لدن شاب حتّى شاب سود الذّوائب

وقد لا تضاف أصلا ، فإنّهم حكوا فى غدوه الواقعه بعدها الجرّ بالإضافه ، والنصب على التميز ، والرفع بإضمار كان تامّه.

ثم إن (عند) أمكن من لدى من وجهين :

أحدهما : أنّها تكون ظرفا للأعيان والمعانى ، نحو : عند فلان علم ، ويمتنع ذلك فى لدى. ذكره (٣) ابن الشجرىّ فى (أماليه) ، ومبرمان فى (حواشيه).

والثانى : أنّك تقول : عندى مال. وإن كان غائبا ، ولا تقول : لدىّ مال إلا إذا كان حاضرا. قاله الحريرىّ ، وأبو هلال العسكرى ، وابن الشجرى ، وزعم المعرّىّ أنه لا فرق بين (لدى) و (عند) ، وقول غيره أولى ، انتهى.

١- انظر مغنى اللبيب (١٦٨).

٢- ٣٣٠- الشاهد للقطامى فى ديوانه (ص ٤٤) ، وخزانه الأدب (٧ / ٨٦) ، والدرر (٣ / ١٣٧) ، وسمط اللآلى (ص ١٣٢) ، وشرح التصريح (٢ / ٤٦) ، وشرح شواهد المغنى (ص ٤٥٥) ، ومعاهد التنصيص (١ / ١٨١) ، والمقاصد النحويه (٣ / ٤٢٧) ، وبلا نسبه فى أوضح المسالك (٣ / ١٤٥) ، وتخليص الشواهد (ص ٢٦٣) ، وشرح الأشمونى (٢ / ٣١٨) ، وهمع الهوامع (١ / ٢١٥).

٣- انظر أمالى ابن الشجرى (١ / ٢٢٤).

ذكر ما افترق فيه إذ وإذا وحيث

قال ابن هشام فى (تذكرته) : اعلم أنّ (إذ) و (إذا) و (حيث) اشتركن فى أمور ، وافترقن فى أمور : فاشتركن فى الظرفيّه ولزومها ، والإضافه ولزومها ، وكونها للجمل ، والبناء ولزومه ، وأنها لمعنى ، وقد تخرج عنه. فهذه ثمانيه قد قيلت.

وتشترك إذ وإذا فى أنّهما للزمان ولا يكونان للمكان ، وأنّهما يكفان بما عن الإضافه مفيدين معنى الشرط ، جازمين قياسا مطّردا ، وأنّهما يضافان للجمله الفعليه.

وانفردت (إذا) بإفادتها معنى الشرط دون ما ، وأنها لا تضاف إلا إلى الجمل الفعليه ، وانفردت (حيث) بأنها تكون للمكان والزمان ، والغالب كونها للمكان ، انتهى.

ذكر الفرق بين وسط بالسكون وبين وسط بالفتح

قال الجمال السرمرى : [الخفيف]

فرق ما بين قولهم وسط الشى

ء ووسط تحريكا أو تسكينا

موضع صالح لبين فسكّن

ولفى حرّكا تراه مبينا

كجلسنا وسط الجماعه إذ هم

وسط الدّار كلّهم جالسينا

قال الفارسىّ فى (القصريّات) : إذا قلت : حفرت وسط الدار بئرا بالسكون ، فوسط ظرف وبئرا مفعول به. وإذا قلت : حفرت وسط الدار بئرا بالتحريك ، فوسط مفعول به ، وبئرا حال.

ذكر الفرق بين واو المفعول معه وواو العطف

قال ابن يعيش (١) : فإن قيل : نحن متى عطفنا اسما على اسم بالواو دخل فيه الأول ، واشتركا فى المعنى ، فكانت الواو بمعنى (مع) فلم اختصصتم باب المفعول معه بمعنى مع؟.

قيل : الفرق بين العطف بالواو وهذا الباب أنّ التى للعطف توجب الاشتراك فى الفعل ، وليس كذلك الواو التى بمعنى مع ، إنما توجب المصاحبه فإذا عطفت بالواو شيئا على شىء دخل فى معناه ، ولا يوجب بين المعطوف والمعطوف عليه ملابسه ومقاربه ، كقولك : قام زيد وعمرو ، فليس أحدهما ملابسا للآخر ولا مصاحبا له. وإذا

۱- انظر شرح المفصّل (۲ / ۴۹).

قلت : ما صنعت وأباك؟ فإنما يراد ما صنعت مع أبيك ، وإذا قلت : استوى الماء والخشبه ، وما زلت أسير والنيل ، يفهم منه المصاحبه والمقارنه.

وقال الأبّذىّ : الفرق بين واو المفعول معه وواو العطف أنّك إذا قلت : قام زيد وعمرو ، ليس أحدهما ملابسا للآخر ، ولا فرق بينهما فى وقوع الفعل من كلّ منهما على حده. فإذا قلت : ما صنعت وأباك؟ وما أنت والفخر؟ فإنما تريد ما صنعت مع أبيك؟ وأين بلغت فى فعلك به؟ وما أنت مع الفخر فى افتخارك وتحقّقك به؟

باب الاستثناء

اشاره

قال ابن يعيش (۱) : الفرق بين البدل والنصب فى قولك : ما قام أحد إلا زيدا ، أنك إذا نصبت جعلت معتمد الكلام النفى ، وصار المستثنى فضله ، فتنصبه ، كما تنصب المفعول. وإذا أبدلته منه كان معتمد الكلام إيجاب القيام لزيد ، وكان ذكر الأول كالتوطئه كما ترفع الخبر لأنه معتمد الكلام ، وتنصب الحال لأنه تبع للمعتمد فى نحو : زيد فى الدار قائم وقائما ، انتهى.

فصل

قال ابن يعيش (۲) : الفرق بين (غير) إذا كانت صفه ، وبينها إذا كانت استثناء ، أنها إذا كانت صفه لم توجب للاسم الذى وصفته بها شيئا ، ولم تنفه عنه ، لأنّها مذكوره على سبيل التعريف ، فإذا قلت : جاءنى غير زيد ، فقد وصفته بالمغايره له ، وعدم المماثله ، ولم تنف عن زيد المجىء. فإنّما هو بمنزله قولك : جاءنى رجل ليس بزيد. وأمّا إذا كانت استثناء فإنه إذا كان قبلها إيجاب فما بعدها نفى ، وإذا كان قبلها نفى فما بعدها إيجاب ، لأنّها هنا محموله على إلا ، فكان حكمها كحكمها.

ذكر ما افترقت فيه (إلا) و (غير)

قال أبو الحسن الأبّذىّ فى (شرح الجزوليّه) : افترقت (إلا) و (غير) فى ثلاثه أشياء :

أحدها : أنّ غيرا يوصف بها ، حيث لا يتصوّر الاستثناء. وإلا ليست كذلك. فتقول : عندى درهم غير جيد ، ولو قلت : عندى درهم إلا جيّد ، لم يجز.

۱- انظر شرح المفصّل (۲ / ۸۷).

۲- انظر شرح المفصّل (۲ / ۸۸).

والثانى : أنّ إلا إذا كانت مع ما بعدها صفه لم يجز حذف الموصوف وإقامه الصفه مقامه ، فتقول : قام القوم إلّا زيد : ولو قلت : قام إلا زيد لم يجز بخلاف غير ، إذ تقول : قام القوم غير زيد ، وقام غير زيد. وسبب ذلك أنّ الأحرف لم تتمكّن فى الوصفيّه ، فلا تكون صفه إلا تابعا ، كما أنّ أجمعين لا تستعمل فى التأكيد إلا تابعا.

الثالث : أنّك إذا عطفت على الاسم الواقع بعد إلا كان إعراب المعطوف على حسب المعطوف عليه ، وإذا عطفت على الاسم الواقع بعد غير جاز الجرّ والحمل على المعنى.

ذكر ما افترق فيه الحال والتمييز

قال ابن هشام فى (المغنى) (١) : اعلم أنّهما اجتمعا فى خمسه أمور ، وافترقا فى سبعه :

فأوجه الاتفاق أنهما اسمان ، نكرتان ، فضلتان ، منصوبتان ، رافعتان للإبهام ، وأمّا أوجه الافتراق :

فأحدها : أنّ الحال تكون جمله وظرفا وجارّا ومجرورا. والتمييز لا يكون إلا اسما.

والثانى : أنّ الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها ، نحو : (وَلا تَمْشِ فِى الْأَرْضِ مَرَحاً) [الإسراء : ٣٧] ، (لا تَقْرَبُوا الصَّلاةَ وَأَنْتُمْ سُكارى) [النساء : ٤٣] بخلاف التمييز.

والثالث : أنّ الحال مبيّنه للهيئات ، والتمييز مبيّن للذوات.

الرابع : أنّ الحال تتعدّد بخلاف التمييز.

الخامس : أنّه الحال تتقدّم على عاملها إذا كان فعلا متصرّفا ، أو وصفا يشبهه ، ولا يجوز ذلك فى التمييز على الصحيح.

السادس : أنّ حقّ الحال الاشتقاق ، وحقّ التمييز الجمود ، وقد يتعاكسان.

السابع : أنّ الحال تكون مؤكّده لعاملها ، ولا يقع التمييز كذلك ، انتهى.

قلت : وبقيت فروق أخرى تتبّعتها ، ولم أر من عدّها.

ذكر ما افترق فيه الحال والمفعول

قال ابن يعيش (٢) : الحال تشبه المفعول من حيث أنّها تجىء بعد تمام الكلام

١- انظر مغنى اللبيب (٥١٣).

٢- انظر شرح المفصّل (٢ / ٥٥).

واستغناء الفعل بفاعله وأنّ فى الفعل دليلا عليه ، كما كان فيه دليل على المفعول. ولهذا الشّبه استحّقت أن تكون منصوبه مثله.

وتفارقه فى أنّها هى الفاعل فى المعنى ، وليست غيره. فالراكب فى : جاء زيد راكبا ، هو زيد. وليس المفعول كذلك ، بل لا يكون إلا غير الفاعل ، أو فى حكمه ، نحو : ضرب زيد عمرا. ولذلك امتنع ضربتنى وضربتك ، لاتّحاد الفاعل والمفعول. فأمّا قولهم : ضربت نفسى فالنفس فى حكم الأجنبىّ ، ولذلك يخاطبها ربّها ، فيقول : يا نفس اقلعى ، مخاطبه الأجنبىّ.

ويعمل فيها الفعل اللازم ، وليس المفعول كذلك.

ولا تكون إلا نكره ، والمفعول يكون نكره ومعرفه. ولها شبه خاصّ بالمفعول فيه وخصوصا ظرف الزمان ، وذلك لأنّها تقدّر بفى كما يقدّر الظرف بفى. فإذا قلت : جاء زيد راكبا ، فتقديره : فى حال الركوب ، كما أن جاء زيد اليوم تقديره : فى اليوم. وخصّ الشبه بظرف الزمان. لأن الحال لا تبقى ، بل تنتقل إلى حال أخرى ، كما أن الزمان منقض لا يبقى ، ويخلفه غيره.

وقال الزمخشرىّ فى (المفصّل) (١) : يجوز إخلاء الجمله الحاليّه المقترنه بالواو عن الراجع إلى ذى الحال ، إجراء لها مجرى الظرف ، لانعقاد الشبه بينها وبينه.

وقال ابن النحاس فى (التعليقه) : الحال تشبه الظرف فى أنها مقدّره بفى ، وتفارقه فى أنّ (فى) تدخل على لفظ الظرف ، وفى الحال تدخل على حال مضافه إلى مصدرها ، نحو : جاء زيد قائما أى فى حال قيامه.

وقال السخاوىّ فى (شرح المفصّل) : الحال تشبه المفعول به ، وظرف الزمان ، والصّفه ، والتمييز والخبر.

أما شبهها بالمفعول به فلأنّ فى الفعل دلاله على كلّ واحد منهما ، فإذا قلت : (ضربت) دلّ ذلك على مضروب وعلى حال. ولأنّ كلّ واحد من الحال والمفعول اسم جاء بعد استقلال الفعل بالفاعل.

وأما شبهها بالظرف فمن قبل أنها مفعل فيها ، وأنها تنتقل كانتقال الزمان وانقضائه ، ويحسن فيها دخول فى.

وأما شبهها بالصفه فإنّ الصفه أصل الحال ، والحال منقوله من الصفه إلى

١- انظر المفصّل (٦۴).

الظرفيه ، ولهذا لا تكون الحال فى الغالب إلّا اسم فاعل أو مفعول. وأسماء الفاعل والمفعول إنما كانت فيه ليوصف بها. لا لتكون مفعولا فيها.

وأما شبهها بالتمييز فلأنها لا تكون إلّا نكره ، ولأنها تبيّن الهيئه التى وقع عليها الفعل ، كما يبيّن التمييز النوع.

وأما شبهها بالخبر فلأنها نكره جاءت لتفيد ، وكذلك الخبر. والتنكير فيه هو الأصل.

والفرق بينها وبين المفعول به أنها يعمل فيها المتعدّى وغير المتعدّى والمعانى. والمفعول به يكون ظاهرا ومضمرا ومعرّفا ومنكّرا ومشتقّا وغير مشتقّ ، والحال لا تكون إلا اسما ظاهرا نكره مشتقّه.

والفرق بينها وبين الظرف أن الحال هيئه الفاعل أو المفعول ، فهى فى المعنى صاحب الحال بخلاف الظرف. وأيضا فإنّ الظرف يعمل فيه معنى الفعل متأخّرا ومتقدّما ، وأما الحال فلا يعمل فيها معنى الفعل إلا متقدّما عليها.

وقال ابن الشجرىّ فى (أماليه) (١) : الحال تفارق المفعول به من أربعه أوجه :

الأول : لزومها التنكير ، والمفعول يكون معرفه ونكره.

والثانى : أنّ الحال فى الأغلب هى ذو الحال ، وأنّ المفعول هو غير الفاعل.

والثالث : أنّ الحال يعمل فيها الفعل ، ومعنى الفعل ، والمفعول لا يعمل فيه المعنى.

والرابع : أنّ المفعول يبنى له الفعل فيرفع رفع الفاعل ، والحال لا يبنى لها الفعل.

ذكر الفرق بين الجمله الحاليه والمعترضه

قال ابن هشام (٢) : كثيرا ما تشتبه المعترضه بالحاليه. ويميّزها منها أمور :

أحدها : أنّ المعترضه تكون غير خبريّه كالأمريّه ، والدعائيّه والقسميّه والتنزيهيّه.

والثانى : أنّه يجوز تصديرها بدليل استقبال كلن والسين وسوف والشرط.

الثالث : أنّه يجوز اقترانها بالفاء.

الرابع : أنه يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت.

١- انظر الأمالى الشجريه (٢ / ٢٧٢).

٢- انظر مغنى اللبيب (٤٤١).

ذكر الفرق بين الإضافه بمعنى اللام وبينها بمعنى من

قال الأندلسيّ فى (شرح المفصّل) : الفرق بينهما من وجوه :

أحدها : أنّ الثانى غير الأول فى الإضافه التى بمعنى اللام ، سواء وافقه فى اسمه ، أو لم يوافقه ، فإنه يتّفق أن يكون اسم الغلام والمالك واحدا ، فالمغايره حاصله وإن اتّحد اللفظ. وأما التى بمعنى من فالأول فيها بعض الثانى.

الثانى : أنّ التى بمعنى اللام لا يصحّ فيها أن يوصف الأول بالثانى ، والتى بمعنى من يصحّ ذلك فيها.

الثالث : أن التى بمعنى اللام لا يصحّ فيها أن يكون الثانى خبرا عن الأول ، والتى بمعنى من يصحّ فيها ذلك.

قال ابن برهان : إذا صحّ أن يكون الثانى خبرا عن الأوّل فالإضافه بمعنى (من) ، فإن امتنع ذلك فهى بمعنى اللام.

الرابع : أنّ التى بمعنى اللام لا يصحّ انتصاب المضاف إليه فيها على التمييز ويصحّ فى التى بمعنى من.

ذكر الفرق بين حتى الجارّه وإلى

قال السخاوىّ فى (تنوير الدياجى) : (حتّى) إذا كانت جارّه وافقت (إلى) فى أنها غايه ، وخالفتها فى ثلاثه أشياء.

أحدها : أنها لا تدخل على المضمر ، فلا يقال : حتّاه ، كما يقال إليه.

الثانى : أنّ فيها معنى الاستثناء وليس ذلك فى إلى.

الثالث : أنّ إلى تقع خبرا للمبتدأ ، كقوله تعالى : (وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ) [النمل : ٣٣] ، وحتّى لا تكون كذلك.

وقال ابن القوّاس فى (شرح ألفيّه ابن معط) : حتّى وإن شاركت إلى فى الغايه تخالفها فى أوجه :

أحدها : أنّ المجرور بها يجب أن يكون آخر جزء مما قبلها ، أو ملاقى الآخر. تقول (١) : (أكلت السمكه حتى رأسها ، ولا تقول حتى نصفها أو ثلثها ، كما تقول : إلى نصفها أو إلى ثلثها).

١- انظر شرح المفصّل (٨ / ١٦) ، وهمع الهوامع (١ / ٢٣).

الثانى : أنّ ما بعد حتّى لا يكون إلا من جنس ما قبلها ، فلا تقول : ركبت الخيل حتى الحمار ، ولا يلزم ذلك فى إلى تقول : ذهب الناس إلى السوق.

والثالث : أنّ حتى لا تقع مع مجرورها خبرا لمبتدأ بخلاف إلى.

والرابع : أنها مختصه بالظاهر بخلاف إلى.

ذكر ما افترق فيه المصدر واسم الفاعل

قال ابن السّراج فى (الأصول) : الفرق بين المصدر وبين اسم الفاعل أنّ المصدر يجوز أن يضاف إلى الفاعل وإلى المفعول. تقول : عجبت من ضرب زيد عمرا ، فيكون (زيد) هو الفاعل فى المعنى ، ومن ضرب زيد عمرو فيكون (زيد) هو المفعول فى المعنى ، ولا يجوز هذا فى اسم الفاعل ، كما لا يجوز أن يقال : عجبت من ضارب زيد ، وزيد فاعل.

وقال المهلّبىّ : الفرق بينهما من ستّه أوجه :

١- أنّ اسم الفاعل يتحمّل الضمير بخلاف المصدر.

٢- وأنّ الألف واللام فيه تفيد شيئين : التعريف والموصوليّه ، وفى المصدر تفيد التعريف فقط.

٣- وأنه يجوز تقديم معموله عليه ، نحو : هذا زيدا ضارب ، بخلاف المصدر.

٤- وأنه يعمل بشبه الفعل ، والمصدر قائم بنفسه ، لا يعمل بشبه شىء لأنه الأصل.

٥- وأنه لا يعمل إلا فى الحال والاستقبال ، والمصدر يعمل فى الأزمنه الثلاثه.

٦- والسادس ما ذكره ابن السرّاج من الإضافه.

وقال نظما : [الوافر]

تنافى مصدر الأفعال واسم

لفاعلها بواحده وخمس :

ضمير بعده ألف ولام

وتقديم لمعمول بنكس

وتحذوها الإضافه ثمّ وزن

وأزمنه تجلّت غير حدس

وقال ابن الشـجرىّ فى (أماليه) (۱) : ومن الفرق بينهما أنّ المصـدر يعمل معتمـدا وغير معتمـد ، واسم الفاعل لا يعمل إلا معتمدا على موصوف أو ذى خبر أو حال.

۱- انظر الأمالى الشجريه (۱ / ۳۷).

ذكر ما افترق فيه المصدر والفعل

قال أبو الحسين بن أبى الربيع فى (شرح الإيضاح) : يحذف الفاعل من المصدر ، نحو : (أَوْ إِطْعامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيماً) [البلد : ١۴ - ١۵] بخلاف الفعل ، فإنه لا يحذف معه ، لأنّ فى ذلك نقضا للغرض ، لأنه بنى للإخبار عنه ، والمصدر لم يبن لفاعل ولا مفعول. وإنما يطلبهما من جهه المعنى ، فكما يحذف معه المفعول يحذف الفاعل ، لأن بنيه المصدر لهما سواء.

ذكر ما افترق فيه المصدر و (أن) و (أنّ) وصلتهما

افترقا فى أمور :

الأول والثانى : قال ابن مالك فى (شرح العمده) : إذا لم يشارك المصدر المعلّل فى الفاعل والزمان معا فلا بدّ من حرف التعليل ، نحو : جئتك لرغبتك فىّ ، أو جئتك الساعه لوعدى إياك أمس. فلو كان المصدر أن وصلتها ، أو أنّ وصلتها لم يجب حرف التعليل ، فيجوز أن يقال : جئتك أن رغبت فىّ ، وجئتك الساعه أن وعدتك أمس ، وكذلك أنك رغبت فىّ ، لأنّ أن وأنّ قد اطّرد فيهما جواز الاستغناء عن حروف الجرّ فى هذا الباب وغيره ، انتهى.

يشير بقوله : (وغيره) ، إلى قوله فى الألفيه فى باب التعدّى واللزوم :

والحذف مع أنّ وأن يطّرد

مع أمن لبس ، كعجبت أن يدوا

فيقال : عجبت أن قمت ، وعجبت عن قيامك بإظهار الجارّ مع المصدر وجوبا ، وحذفه مع أن أو أنّ وصلتها.

الثالث : قال أبو حيّان : زعم ابن الطراوه أنه لا يجوز أن يضاف إلى أن ومعمولها. قال : لأنّ أن معناها التراخى ، فما بعدها فى جهه الإمكان وليس بثابت ، والتيّه فى المضاف إثبات عينه بثبوت عين ما أضيف إليه ، فإذا كان ما أضيف إليه غير ثابت فى نفسه فأن يثبت غيره محال.

قال أبو حيّان : وهو مردود بالسماع ، فقد حكاها الثقات عن العرب فى قولهم : مخافه أن تفعل. ويقال : أجيء بعد أن تقوم ، وقبل أن تخرج.

الرابع : قال ابن يعيش (١) : قالوا فى التحذير : إيّاى وأن يحذف أحدكم الأرنب ،

١- انظر شرح المفصّل (٢ / ٢۶).

يعنى يرميه بسيف أو نحوه. فأن فى موضع نصب ، كأنّه قال : إياى وحذف أحدكم الأرنب ، ولو حذفت الواو لجاز مع أن ، فيقال : إيّاى أن يحذف أحدكم الأرنب ، ولو صرّح بالمصدر لم يجز حذف الواو ولا من. والفارق بينهما أنّ أن وما بعدها من الفعل ، وما يعمل فيه مصدر ، فلمّا طال جوّزوا فيه من الحذف ما لم يجز فى المصدر الصريح.

الخامس : قال أبو حيّان فى إعرابه : نصّوا على أنّ (أن) المصدريه لا ينعت المصدر المنسبك منها ومن الفعل ، فلا يوجد فى كلامهم : يعجبنى أن قمت السريع ، تريد (قيامك السريع) ولا عجبت من أن تخرج السريع ، أى : من خروجك السريع ، قال : وحكم باقى الحروف المصدريه حكم أن ، فلا يوجد فى كلامهم وصف المصدر المنسبك من أنّ ، ولا من ما ، ولا من كى ، بخلاف صريح المصدر ، فإنه يجوز أن ينعت ، وليس لكلّ مصدر حكم المنطوق به ، وإنّما يتّبع فى ذلك ما تكلّمت به العرب.

وقال ابن هشام فى (المغنى) : اعلم أنهم حكموا لأن وأنّ المقدّرتين بمصدر معرّف بحكم الضمير ، لأنه لا يوصف كما أنّ الضمير كذلك.

السادس والسابع والثامن : قال ابن هشام فى (المغنى) : لا يعطى المصدر حكم أن وأنّ وصلتهما فى جواز حذف الجارّ ، ولا فى سدّهما مسدّ جزأى الإسناد فى باب ظنّ وعسى ، ولا فى النيابه عن ظرف الزمان ، تقول : عجبت أن تقوم ، أو أنّك قائم. ولا يجوز عجبت قيامك. وتقول : حسبت أن تقوم وأنّك قائم ، ولا تقول : حسبت قيامك ، حتى تذكر الخبر ، وتقول : عسى أن تقوم ، ولا يجوز عسى قيامك. وتقول : جئتك صلاه العصر ، ولا يجوز جئتك أن تصلّى العصر ، خلافا لابن جنّى والزمخشرى ، وقال ابن إياز : يجوز حذف حرف الجرّ مع أنّ وأن كثيرا ، ولا يجوز مع المصدر. لا تقول : رغبت لقاءك ، وتريد : فى لقائك ، إذ المسوّغ للحذف معهما طول الكلام بصلتهما ، ولا طول هنا.

وقال ابن القوّاس : يجوز فى باب التحذير مع أن من حذف حرف الجرّ وحذف حرف العطف ما لا يجوز فى غيرها مصدرا كان أو غيره.

التاسع : قال ابن يعيش (١) : فى قوله تعالى : (إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ ما أَنَّكُمْ) [الذاريات : ٢٣] وقول الشاعر : [البسيط]

١- انظر شرح المفصّل (٣ / ٨١).

٣٣١- (١)لم يمنع الشّرب منها غير أن نطقت

[حمامه فى غصون ذات أو قال]

بنيت (مثل وغير) على الفتح لإضافتهما إلى غير متمكّن. فإن قيل : فأن والفعل فى تأويل المصدر ، وكذلك أنّ المشدده مع ما بعدها. والمصدر اسم متمكن فحينئذ (مثل وغير) قد أضيفا إلى متمكّن ، فلم وجب البناء؟.

قيل : كون أن مع الفعل فى تقدير المصدر شىء تقديرىّ ، والاسم غير ملفوظ به ، وإنما الملفوظ به حرف وفعل ، فلما أضيفا إلى ما ذكرنا مع لزومهما الإضافه بنيا معها ، لأن الإضافه بابها أن تقع على الأسماء المفرده. فلما خرجت هنا عن بابها بنى الاسم.

العاشر : يقال : ضربت زيدا ضربا ، ولا يقال ضربت زيدا أن ضربت ، على إيقاع أن والفعل موقع المصدر ، وأجازه الأخفش (٢).

وحجه الجمهور أنّ (أن) تخلّص الفعل للاستقبال والتأكيد إنما يكون بالمصدر المبهم ، وعلّله بعضهم بأنّ (أن تفعل) يعطى محاوله الفعل ، ومحاوله المصدر ليست بالمصدر ، فكذلك لم يسغ لها أن تقع مع صلتها موقع المصدر.

قال صاحب البديع : أجاز الأخفش مسأله لا يجيزها غيره : ضربت زيدا أن ضربت ، ويقول : هو فى تقدير المصدر.

الحادى عشر : قد ينوب المصدر عن الظرف ، نحو : جئتك قدوم الحاجّ ، وانتظرتك حلب ناقه. ولا ينوب فى ذلك المصدر المؤول ، وهو أن والفعل ، نحو : (وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَ) [النساء : ١٢٧] ، إذا قدّر بفى خلافا للزمخشرى.

الثانى عشر : قال ابن مجاشع فى كتاب (معانى الحروف) : الفرق بين كرهت خروجك ، وكرهت أن تخرج أنّ الأول مصدر غير موقّت ، والثانى مصدر موقّت لأنه بيّن فيه الوقت.

١- ٣٣١- الشاهد لأبى قيس بن الأسلت فى ديوانه (ص ٨٥) ، وجمهره اللغه (ص ١٣١٦) ، وخزانه الأدب (٣ / ٤٠٦) ، والدرر (٣ / ١٥٠) ، ولأبى قيس بن رفاعه فى شرح أبيات سيبويه (٢ / ١٨٠). وشرح شواهد المغنى (١ / ٤٥٨) ، وشرح المفصّل (٣ / ٨٠) ، وبلا نسبه فى الكتاب (٢ / ٣٤٤) ، وخزانه الأدب (٦ / ٥٣٢) ، وسرّ صناعه الإعراب (٢ / ٥٠٧) ، وشرح التصريح (١ / ١٥) ، وشرح المفصّل (٣ / ٨١) ، ولسان العرب (نطق) و (وقل) ، ومغنى اللبيب (١ / ١٥٩) ، وهمع الهوامع (١ / ٢١٩).
٢- انظر همع الهوامع (١ / ١٨٧).

وقال الأندلسىّ فى (شرح المفصل) : الفرق بين ذكر (أن) مع الفعل بمعنى المصدر ، وبين الإفصاح بذكر المصدر من وجهين :

أحدهما : ذكره علىّ بن عيسى ، أن ذكر المصدر بمنزله المجمل ، لأنه يحتمل الفعل الذى نسب إلى فاعله ، والفعل الذى فعل ، والفعل الذى فعله ، وإذا ذكرت (أن) مع الفعل فقد أفصحت بالمعنى الذى أردت من ذلك. مثال ذلك : أعجبنى أن ضرب زيد ، وأن ضرب زيد ، وأن تضرب وأن يضرب زيد.

والآخر : أنّ ذكر المصدر لا يدلّ على زمان بعينه ، وذكر (أن) مع الفعل يدلّ على أنّ الفعل وقع من فاعله فيما مضى ، أو يقع فيما يأتى.

وفرق ثالث وهو أنّ (أن) وصلتها له شبه بالمضمر فى أنّه لا يوصف ، ولذلك اختار الجرمى فى البرّ من قوله تعالى : (لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا) [البقره : ١٧٧] النصب لأنه إذا اجتمع مضمر ومظهر فالوجه أن يكون المضمر الاسم ، لأنه أذهب فى الاختصاص ، انتهى.

وفى تذكره ابن مكتوم عن تعاليق ابن جنّى : من قال (١) : [البسيط]

[ترتع ما رتعت حتى إذا ادّكرت]

فإنّما هى إقبال وإدبار

لم يقل : فإنما هى أن تقبل وأن تدبر. وإن كان هذا بمعنى المصدر ، وذلك لأن قوله إقبال مصدر دالّ على الأزمنه الثلاثه دلاله مبهمه غير مخصوصه ، فهو عامّ ، وقولك أن تقبل خاصّ ، لأنّ أن تخصّص الاستقبال. فلما كانوا توسّعوا فى الأول ، وهو المصدر ، لم يتوسّعوا فى هذا الثانى ، وإن كان معناه المصدر للمخالفه التى بينهما ، انتهى.

ذكر ما افترق فيه المصدر واسم الفاعل

فى تذكره ابن الصائغ قال : نقلت من مجموع بخطّ ابن الرماح :

يفارق المصدر اسم الفاعل فى عمله مطلقا ، وعدم تقديم معموله ، وإضافته للفاعل ، وتعريفه بأل العهديّه والجنسيه غير الموصوله ، وعدم الجمع بين أل والإضافه ، وعدم الاعتماد والعمل غير مفرد إلا فى (٢) : [الطويل]

[وعدت وكان الخلف منك سجيّه]

مواعيد عرقوب أخاه [بيثرب]

١- مرّ الشاهد رقم (٤٠).

٢- مر الشاهد رقم (٢٣٢).

وتركته بملاحس البقر أولادها.

ذكر ما افترق فيه اسم الفاعل والفعل

قال فى (البسيط) : اعلم أنّ اسم الفاعل ينقص عن الفعل ، ويفارقه بستّه أشياء :

أحدها : لا يعمل عند البصريين إلّا فى الحال والاستقبال ، والفعل يعمل مطلقا.

الثانى : اشتراط اعتماده عند البصريين.

الثالث : إذا جرى على غير من هو له برز ضميره عند البصريين بخلاف الفعل.

الرابع : أنه يجوز تعديته بحرف الجرّ ، وإن امتنع ذلك فى فعله ، نحو : (فَعَّالٌ لِما يُرِيدُ) [هود : ١٠٧] ، وقال الشاعر : [الوافر]

٣٣٢- (١)ونحن التّاركون لما سخطنا

ونحن الآخذون لما رضينا

الخامس : أنّ اسم الفاعل مع فاعله يعدّ من المفردات بخلاف الفعل مع فاعله. ولذلك يعرب بخلاف الفعل مع فاعله عند التسميه به.

السادس : أنّ الألف والواو فى : (ضاربان وضاربون) حرفان يدلّان على التثنيه والجمع ، وهما فى : (يضربان ويضربون) اسمان يدلّان على الفاعل المثنى والمجموع.

وقال فى موضع آخر : اعلم أنّ الألف والياء والواو اللاحقه لاسم المفعول واسم الفاعل حروف دالّه على التثنيه والجمع. والفاعل فيها ضمير لا يبرز ، بخلاف الفعل ، فإنّها فيه ضمائر داله على المثّنى والمجموع والفاعله المخاطبه عند سيبويه (٢). وإنما حكمنا بأنها حروف ، وليست بضمائر لتغيّرها بدخول العامل ، والضمائر فى الفعل لا تتغيّر بدخوله. وإنما لم يبرز ضمير الفاعل فى الصفات فى تثنيه ولا جمع لثلاثه أوجه :

أحدها : لتنحطّ رتبتها عن رتبه الفعل الذى هو أصلها فى العمل ، فإنه يبرز فيه ضمير التثنيه ، والجمع.

والثانى : أنه لو برز لكان بصوره الضمير الدالّ على التثنيه والجمع فى الفعل ، وحينئذ فيؤدى إلى اجتماع ألفين فى التثنيه ، أحدهما : ضمير ، والثانى : علامه التثنيه ، واجتماع واوين فى الجمع ، إحداهما : ضمير ، والثانيه : علامه الجمع ، ولا يجوز الجمع بينهما لأنهما ساكنان ، فلا بدّ من حذف أحدهما. وإذا كان لا بدّ من الحذف حكمنا باستتار الضمير خيفه من الحذف ، لأن الموجود علامه التثنيه والجمع ، وليس بضمير بدليل تغيّره ، والضمير لا يتغيّر.

١- ٣٣٢- الشاهد لعمرو بن كلثوم فى ديوانه (ص ٨٣) ، وشرح المفصّل (٦ / ٧٨).

٢- انظر الكتاب (١ / ٤٤).

والثالث : أنّ الصفه لمّا كانت تثنّى وتجمع بحكم الاسميّه استغنى عن بروز ضميرها بدليل علامه التثنيه والجمع عليه ، بخلاف الفعل ، فإنه لا يثنّى ولا يجمع ، فلذلك برز ضميره ليدلّ على تثنيه الفاعل وجمعه.

وذكر الأندلسىّ بدل الوجه الرابع فى الفرق أنّ اسم الفاعل إذا ثنّى أو جمع ، واتّصل به ضمير وجب حذف نونه ، لاتصال الضمير - على المشهور ، وذلك لا يجب فى الفعل ، بل يتّصل الضمير به. وقال المهلّبىّ : [الطويل]

مراتب ستّ لم تكن لاسم فاعل

تنزّل عنها ، واستبدّ بها الفعل

يحلّ إذا لم يعتمد فى محلّه

ولا بدّ من إبراز مضمره يتلو

وإن كان معناه المضىّ فمبطل

وتسقط نوناه إذا مضمر يخلو

وتقديره فردا ، وجعلك واوه

وأختا لها فى الجمع حرفا به يعلو

ذكر ما افترق فيه اسم الفاعل واسم المفعول

من ذلك أنّ اسم الفاعل يبنى من اللازم كما يبنى من المتعدّى ، كقائم وذاهب ، واسم المفعول إنما يبنى من فعل متعد ، لأنه جار على فعل ما لم يسمّ فاعله. فكما أنه لا يبنى إلا من متعدّ كذلك اسم المفعول. ذكره فى (البسيط) قال : فإن عدّى اللازم بحرف جرّ أو ظرف جاز بناء اسم المفعول منه نحو : (غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ) [الفاتحه : ٧] وزيد منطلق به.

ومن ذلك قال ابن مالك فى (شرح الكافيه) : انفرد اسم المفعول عن اسم الفاعل بجواز إضافته إلى ما هو مرفوع معنى ، نحو : الورع محمود المقاصد ، وزيد مكسوّ العبد ثوبا.

وقال الأندلسىّ فى (شرح المفصّل) : الفرق بين اسم الفاعل المراد به الماضى وبين اسم الفاعل المراد به الحال أو الاستقبال من وجوه :

أحدها : أنّ الأول لا يعمل إلا إذا كان فيه اللام بمعنى الذى ، والثانى يعمل مطلقا.

ثانيها : أنّ الأول يتعرّف بالإضافه بخلاف الثانى.

ثالثها : أنّ الأول إذا ثنّى أو جمع لا يجوز فيه إلا حذف النون والجرّ ، والثانى يجوز فيه وجهان : هذا ، وبقاء النون والنصب.

ص: ١٩٨

ذكر ما افترق فيه الصفه المشبّهه واسم الفاعل

قال ابن القوّاس فى (شرح الكافيه) : الصفه المشبّهه تشبه اسم الفاعل من وجوه ، وتفارقه من وجوه. أما وجوه الشّبه فأربعه : التذكير ، والتأنيث ، والتثنيه ، والجمع. وأما وجوه المفارقه فسبعه :

أحدها : أنها لا تعمل إلا فى السببىّ دون الأجنبى ، نحو : زيد حسن وجهه ولا يجوز : حسن وجه عمرو كما يجوز ضارب وجه عمرو لنقصانها عن مرتبه اسم الفاعل.

والثانى : لا يتقدّم معمولها عليها ، فلا يقال : زيد وجها حسن ، كما يقال : زيد عمرا ضارب.

والثالث : عدم شبه الفعل ، ولذلك احتاجت فى العمل إلى شبه اسم الفاعل.

الرابع : أنها لا توجد إلا ثابته فى الحال ، سواء كانت موجوده قبله أو بعده فإنها لا تتعرض لذلك ، بخلاف اسم الفاعل فإنه يدلّ على ما يدلّ عليه الفعل ، ويستعمل فى الأزمنه الثلاثه ، ويعمل منها فى الحال والاستقبال ، ولذلك إذا قصدنا بالصفه معنى الحدوث أتى بها على زنه اسم الفاعل فيقال فى حسن : حاسن. فحسن هو الذى ثبت له الحسن مطلقا ، وحاسن الذى ثبت له الآن أو غدا. وفى التنزيل (وَضائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ) [هود : ١٢] ، فعدل عن ضيّق إلى ضائق ، ليدلّ على عروض ضيق ، وكونه غير ثابت فى الحال.

لا يقال فإذا دلّت على معنى ثابت كانت مأخوذه من الماضى ، لكونه قد ثبت ، وحينئذ فيلزم ألّا تعمل ، لكون اسم الفاعل المشبّهه به للماضى ، وهو لا يعمل. لأنّا نقول : إنما يلزم ذلك أن لو كان دلالتها على الثبوت ، وتعلّقها بالماضى يخرجها عن شبه اسم الفاعل للحال مطلقا ، وهو ممنوع. بل معنى الحال موجود فيها ، فإنك إذا قلت : مررت برجل حسن الوجه ، دلّ على أنّ الصفه موجوده لاتصال زمانها من إخبارك ، لا أنها وجدت ثمّ عدمت.

الخامس : أنها لا تؤخذ إلا من فعل لازم.

السادس : أنها إذا دخل عليها أل وعلى معمولها كان الأجود فى معمولها الجرّ ، بخلاف اسم الفاعل فإن النصب فيه أجود.

السابع : أنه لا يجوز أن يعطف على المجرور بها بالنصب ، فلا يقال : زيد كثير المال والعبيد ، بنصب العبيد ، كما يقال : زيد ضارب عمرو ، وبكرا لأنه إنما يعطف على الموضع بالنصب إذا كان المعطوف عليه منصوبا فى المعنى.

وليس معمولها كذلك ، بل هو مرفوع فى المعنى ، لأن الأصل فى : كثير المال ، كثير ماله.

وذكر ابن السرّاج فى (الأصول) فرقا ثامنا ، وهو أنّ اسم الفاعل لا يجوز إضافته إلى الفاعل ، لا يجوز أن تقول : عجبت من ضارب زيد ، وزيد فاعل. ويجوز فى الصفه المشبّهه إضافتها إلى الفاعل ، لأنها إضافه غير حقيقيه ، نحو : الحسن الوجه والشديد اليد. فالحسن للوجه ، والشدّه لليد ، والمعنى حسن وجهه.

وزاد ابن هشام فى (المغنى) (١) فروقا أخرى :

أحدها : أنّ اسم الفاعل لا يكون إلا مجاريا للمضارع فى حركاته وسكناته ، وهى تكون مجاريه له ، كمنطلق اللسان ، ومطمئنّ النفس ، وطاهر العرض ، وغير مجاريه له ، وهو الغالب.

والثانى : أنه لا يخالف فعله فى العمل ، وهى تخالفه فإنها تنصب مع قصور فعلها.

والثالث : أنه لا يقبح حذف موصوف اسم الفاعل وإضافته إلى مضاف إلى ضميره ، نحو مررت بقاتل أبيه ، ويقبح مررت بحسن وجهه.

والرابع : أنه يفصل مرفوعه ومنصوبه كزيد ضارب فى الدار أبوه عمرا ، ويمتنع عند الجمهور زيد حسن فى الحرب وجهه ، رفعت أو نصبت.

والخامس : أنّه يجوز إتباع معموله بجميع التوابع ، ولا يتبع معمولها بصفه. قاله الزّجاج ومتأخرو المغاربه.

والسادس : أنّه يجوز حذفه وإبقاء معموله ، وهى لا تعمل محذوفه.

وقال الأندلسى فى (شرح المفصّل) : الأمور التى ضارعت بها الصفه المشبّهه اسم الفاعل ستّه : الاشتقاق ، واتحاد المعنى ، والإفراد ، والتثنيه ، والجمع والتذكير ، والتأنيث.

وأما الفرق بينها وبين اسم الفاعل فمن وجوه :

أحدها : أنّ هذه الصفات لا توجد إلا حالا ، واسم الفاعل يصلح للأزمنه الثلاثه.

ثانيها : أنّها لا تعمل إلا فيما كان من سبب موصوفها ، أعنى الاسم الذى تجرى عليه إعرابا.

ثالثها : لا يتقدّم معمولها عليها.

١- انظر مغنى اللبيب (٥١١).

رابعها : أنّ المنصوب بها ليس مفعولا به صريحا.

خامسها : أنّ الألف واللام متى كانت فيها وفى معمولها كان الأصل الجرّ.

سادسها : أنّه لا يعطف على المجرور بها نصبا.

سابعها : أنها تعمل مطلقا من غير تقييد بزمان أو ألف ولام.

ثامنها : أنّها يقبح أن يضمر فيها الموصوف ويضاف معمولها إلى مضمره.

تاسعها : أنها لا تكون علاجا ، واسم الفاعل قد يكون وقد لا يكون.

عاشرها : أنّها لا توافق الفعل عدّه وحركه وسكونا.

قال ابن برهان : ضارب يعمل عمل فعله الذى أخذ منه ، وحسن يعمل ما يعمل فعله ، لأنه ينصب تشبيها له بضارب. وبينهما فرق من طريق ، المعنى وذلك أنّ الفاعل فى : زيد ضارب عمرا غير المنتصب ، والفاعل فى المعنى فى : زيد حسن الوجه هو المنتصب. فإن قيل : ما العلّه فى حمل حسن الوجه على ضارب؟ قلنا : لأنّهما صفتان.

قال الأندلسىّ : هذا الذى ذكر فرق آخر أيضا ، وهو أنّ المنصوب بها فاعل فى المعنى ، وذلك أنّك إذا قلت : زيد ضارب عمرا ، فقد أخبرت بوصول الضرب من زيد إلى عمرو ، وأما زيد حسن الوجه فلا يخبر أنّ الأول فعل بالوجه شيئا ، بل الوجه هو الفاعل فى الحقيقه إذا الأصل زيد حسن وجهه. ويشترط فيها الاعتماد كما اشترط فى اسم الفاعل.

ذكر ما افترق فيه أفعل فى التعجّب وأفعل التفضيل

قال صاحب (البسيط) : التعجّب والتفضيل يشتركان فى اللفظ والمعنى : أما اللفظ فلتركّبهما من ثلاثه أحرف أصول وهمزه.

وأمّا المعنى فلأنّ ما أعلم زيدا! وزيد أعلم من عمرو يشتركان فى زياده العلم ، ويفترقان فى أنّ أفعل فى التعجّب ينصب المفعول به ، نحو : ما أحسن زيدا! وأفعل التفضيل لا ينصب المفعول به على أشهر القولين ، والثانى أنه ينصبه للسماع والقياس : أما السماع فقوله (١) : [الطويل]

أكرّ وأحمى للحقيقه منهم

وأضرب منّا بالسيوف القوانسا

وأما القياس فإنه اسم مأخوذ من فعل ، فوجب أن يعمل عمل أصله قياسا على

١- مرّ الشاهد رقم (٩٢).

سائر الأسماء العامله ، والجواب عن البيت أنّ القوانس منصوب بفعل دلّ عليه أضرب ، أى : نضرب القوانسا ، وعن القياس أنه مدفوع بالفارق من وجهين :

أحدهما : أنّ الأسماء العامله لها أفعال بمعناها ، فلذلك عملت نظرا إلى الفعل الذى بمعناها ، وأفعل التفضيل ليس له فعل بمعناه فى الزياده حتى يعمل نظرا إلى فعله.

والثانى : أنّ أصل العمل للفعل ، ثمّ لما قويت مشابهته له ، وهو اسم الفاعل واسم المفعول ، ثمّ لما شبه بهما من طريق التثنيه والجمع والتذكير والتأنيث وهى الصفه المشبّهه. وأفعل التفضيل إذا صحبته (من) امتنعت منه هذه الأحكام ، فبعد لذلك عن شبه الفعل ، فلذلك لم يعمل فى الظاهر. ذكره صاحب (البسيط).

ذكر ما افترق فيه نعم وبئس وحبّذا

قال ابن النحّاس فى (التعليقه) : (حبّذا) كنعم وبئس فى المبالغه فى المدح والذمّ ، إلّا أنّ بينهما فرقا ، وهو أنّ حبّذا مع كونها للمبالغه فى المدح تتضمّن تقريب الممدوح من القلب وكذلك فى الذمّ تتضمّن بعد المذموم من القلب. وليس فى نعم وبئس تعرّض لشىء من ذلك.

قال : ومما افترقا فيه : أنّه يجوز فى حبّذا الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز ، من غير خلاف ، نحو : حبّذا رجلا زيد. وجرى فى نعم وبئس خلاف ، فمنعه جماعه وجوّزه آخرون منهم الفارسىّ والزمخشرىّ ، وفصّل جماعه منهم ابن عصفور ، فقالوا : إن اختلف لفظ الفاعل الظاهر والتمييز ، وأفاد التمييز معنى زائدا جاز الجمع بينهما وإلّا لم يجز.

قال : وإنما جرى الخلاف فى نعم وبئس ، ولم يجر فى حبّذا لأنّ بينهما فرقا ، وهو أنّ الفاعل فى حبّذا - وهو اسم الإشاره - مبهم ، فله مرتبه من مرتبتى فاعلى نعم وهما المظهر والمضمر. فليس اسم الإشاره واضحا كوضوح فاعل نعم المظهر ، فلا يحتاج إلى تمييز ، ولا مبهما كإبهام المضمر فى نعم ، فيلزم تمييزه. بل لمّا كان فيه إبهام فارق به الفاعل المظهر فى نعم جاز أن يجمع بين الفاعل والتمييز فى حبّذا. ولما قل إبهامه عن إبهام المضمر فى نعم جوّزنا عدم التمييز فى حبّذا ظاهرا ومقدّرا ، ولم نجزه فى نعم ، انتهى.

ذكر ما افترقت فيه التوابع

قال فى (البسيط) : الفرق بين الصفه والتأكيد من خمسه أوجه :

أحـدها : أنه لا يصحّ حذف المؤكّد ، ويصحّ حذف الموصوف. وسـرّه أنّ التأكيد ليس فيه زياده على المؤكّد ، بل هو هو بلفظه أو بمعنـاه ، فلو حـذف لبطل سـرّ التأكيـد. وأما الصـفه ففيها معنى زائـد على الموصوف فإذا علم الموصوف جاز حـذفه وإبقاؤها لإفادتها المعنى الزائد على الموصوف. لأنها بمنزله المستقلّ بالنظر إلى المعنى الزائد.

والوجه الثانى : أنّ التوكيـد المتعدّد لا يعطف بعضه على بعض ، والصـفات المتعدّده يجوز عطف بعضـها على بعض ، وسـرّه أنّ ألفاظ التوكيد متّحده المعانى. وألفاظ الصفات متعدّده المعانى. فجاز عطفها لتعدّد معانيها ، ولم يجز فى التأكيد لاتحاد معانيه.

والوجه الثـالث : أنّ ألفـاظ التأكيـد لاـ يجوز قطعهـا عن إعراب متبوعها والصـفات يجوز قطعها عن إعرابه ، وسـرّه أنّ القطع إنما يكون لمعنى مـدح أو ذمّ وهو موجود فى الصـفات ، فلـذلك جاز قطعها. وأما التأكيـد فلا يسـتفاد منه مـدح ولا ذمّ ، فلذلك لم يجز قطعه.

والوجه الرابع : أنّ التأكيد يكون بالضـمائر دون الصـفات ، وسـرّه أنّ التأكيد يقوّى المعنى فى نفس السامع بالنسبه إلى رفع مجاز الحكم ، وإن كان المحكوم عليه فى نهايه الإيضاح. فلـذلك احتيج إليه. وأما الصـفه فلأنّ المقصود منها إيضاح المحكوم عليه ، وهو فى نهايه الإيضاح ، فلا يحتاج إلى إيضاح ، لأنه إن كان لمتكلم أو مخاطب فقرينه التكلّم أو الخطاب توضّحهما ، وإن كان لغائب فالقرينه الظاهره توضّحه ، فلا يحتاج إلى إيضاح.

والوجه الخامس : أنّ النكرات تؤكّد بتكرير ألفاظها دون معانى ألفاظها ، وتوصف ، وسـرّه أن معانى ألفاظها معارف ، ولا تؤكّد النكرات بالمعارف ، وأما الوصف فإنها توصف بما يوافقها فى التنكير.

وقال الأندلسىّ فى (شرح المفصّل) : النعت يفارق التوكيد من أوجه :

الأول : أنّ التأكيـد إن كـان معنويـا فألفـاظه محصوره ، وألفـاظ الصـفات ليست كـذلك ، وإن كـان لفظيا فإنه يجرى فى الكلم بأسرها مفرده ومركّبه ، والنعت ليس كذلك.

الثانى : أنّ النعت يتبع المعرفه والنكره ، والتأكيد لا يتبع إلا المعارف ، أعنى التأكيد المعنوىّ.

الثالث : أنّ الصفه يشترط فيها أن تكون مشتقّه ، ولا كذلك فى التأكيد.

قال : وعطف البيان يجامع الصفه من حيث أنه يبيّن ويوضّح كما تفعل الصفه فى الجمله. ثم إنّهما يفترقان فى غير ذلك.

فالصفه مشتقه أبدا من معنى فى الموصوف ، أو فى شبيه استحقّ أن يوضع له اسم منه نحو : طويل مشتقّ من الطول ، فإذا قلت : رجل طويل ، فالرجل استحق أن يكون طويلا اسما له وواقعا عليه بطريق وجود الطول فيه. وأمّا عطف البيان فلا يكون مشتقّا.

وفرق ثان : وهو أنّ عطف البيان على الانفراد يدلّ على المقصود. فإذا قلت : زيد أبو عبد الله ، دلّ أبو عبد الله ، لو انفرد ، على الرجل المخصوص الذى قصد به زيد ، وأما الصفه فليست كذلك ، لأنك إذا قلت : رجل طويل ، ثم أفردت الطويل ، ولم تقدر جريه على رجل لم يدلّ عليه ، وإنما دل على شيء من صفته الطول على الجمله.

وفرق ثالث : أنّ عطف البيان لا يكون إلا بالمعارف ، والصفه تكون بالمعرفه والنكره.

وفرق رابع : أنّ النعت يكون للشيء وكيفيّته ، وعطف البيان لا يكون فيه ذلك.

وفرق خامس : أنّ النعت قد يكون جمله ، وعطف البيان ليس كذلك ، والنعت منه ما يكون للمدح ، ولا كذلك فى عطف البيان.

وأيضا فالصفه تتحمّل الضمير ، وعطف البيان لا يتحمّله ، وغير ذلك من الفروق ، انتهى.

وقال ابن يعيش (١) وصاحب (البسيط) : عطف البيان يشبه الصفه من أربعه أوجه ، ويفارقها من أربعه أوجه. أمّا أوجه الشبه :

فأحدها : أنه يبيّن المتبوع كبيان الصفه.

والثانى : أنّ حكمه حكم الصفه فى انسحاب العامل عليها.

والثالث : أنه يطابق متبوعه فى التعريف كالصفه.

والرابع : أنه لا يجرى على مضمر كالصفه.

وأما أوجه المفارقه :

فأحدها : أنّ الصفه بالمشتقّ غالبا ، وهو بالجوامد.

١- انظر شرح المفصّل (٣ / ٧١).

والثانى : أنّ عطف البيان يختصّ بالمعارف ، والصفه تكون فى المعارف والنكرات. وذكر بعضهم أنه يكون فى النكرات أيضا.

والثالث : أنّ حكم الصفه أن تكون أعمّ من الموصوف أو مساويه ، ولا تكون أخصّ منه ، لأنها تستمدّ من الفعل ، بدليل تحمّلها الضمير ، فلذلك انحطّت رتبتها لنظرها إلى ما أصله التنكير ، ولا يشترط ذلك فى عطف البيان نحو : مررت بأخيك زيد ، فإنّ زيدا أخصّ من الأخ.

الرابع : أنّ الصفه يجوز فيها القطع إلى النصب والرفع ، ولا يجوز ذلك فى عطف البيان ، لعدم المدح والذمّ المقتضى للقطع.

قالا : ويشبه البدل أيضا من أربعه أوجه ، ويفارقه من أربعه أوجه. أما أوجه الشبه :

فأحدها : أنه عباره عن الأول كالبدل.

والثانى : أنه يكون بالجوامد كالبدل.

والثالث : أنه قد يكون أخصّ من متبوعه وأعمّ منه كالبدل.

والرابع : أنه قد يكون بلفظ الأول على جهه التأكيد كقوله : [الرجز]

٣٣٣- (١)[إنّى وأسطار سطرن سطرا]

لقائل : يا نصر نصر نصرا

كالبدل.

وأما أوجه المفارقه : فأحدها : أنّ عطف البيان فى تقدير جمله على الأصحّ ، والبدل فى تقدير جملتين على الأصحّ.

والثانى : أنّ عطف البيان يشترط مطابقته لما قبله فى التعريف ، بخلاف البدل ، فإنه تبدل النكره من المعرفه وبالعكس.

والثالث : أنّ عطف البيان لا يجرى على المضمر كالوصف ، بخلاف البدل.

والرابع : أنّ البدل قد يكون غير الأول فى بدل البعض والاشتمال والغلط ، بخلاف عطف البيان.

وقال ابن جنّى فى (الخصائص) (٢) : حدّثنا أبو علىّ أنّ الزيادى سأل أبا الحسن

١- ٣٣٣- الرجز لرؤبه فى ديوانه (ص ١٧٤) ، والكتاب (٢ / ١٨٧) ، وخزانه الأدب (٢ / ٢١٩) ، والخصائص (١ / ٣٤٠) ، والدرر (٤ / ٢٢) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٤٣) ، وشرح المفصّل (٢ / ٣) ، ولسان العرب (نصر) ، وبلا نسبه فى أسرار العربيه (ص

٢٩٧) ، والـدرر (٦ / ٢٦) ، ولسـان العرب (سـطر) ، ومغنى اللبيب (٢ / ٣٨٨) ، والمقاصـد النحويه (٤ / ٢٠٩) ، والمقتضب (٤ / ٢٠٩) ، وهمع الهوامع (١ / ٢٤٧).

٢- انظر الخصائص (٢ / ٤٢٨).

عن قولهم : مررت برجل قائم زيـد أبوه ، أأبوه بـدل أم صـفه؟ فقال أبو الحسن : لا أبالى بأيّهما أجبت. قال ابن جنّى : وهذا يدلّ على تداخل الوصف والبدل ، وعلى ضعف العامل المقدّر مع البدل.

وقال ابن يعيش (١) : قـد اجتمع فى البدل ما افترق فى الصـفه والتأكيد ، لأنّ فيه إيضاحا للمبدل ورفع لبس ، كما كان ذلك فى الصـفه ، وفيه رفع للمجـاز ، وإبطـال التوسع الـذى كـان يجوز فى المبـدل منه ، ألا ترى أنّك إذا قلت : جاءنى أخوك ، جاز أن تريـد كتابه أو رسوله ، فإذا قلت : زيـد ، زال ذلك الاحتمال ، كما لو قلت نفسه أو عينه ، فقد حصل باجتماع البدل والمبدل منه ما يحصل من التأكيد بالنفس والعين ، ومن البيان ما يحصل بالنعت. غير أنّ البيان فى البدل مقدّم ، وفى النعت والتأكيد مؤخّر.

وقـال ابن هشـام فى (المغنى) (٢) : افترق عطف البيـان والبـدل فى ثمـانيه أمور ، فـذكر من هـذه الأربعه التى ذكرهـا ابن يعيش وصاحب البسيط ثلاثه.

والرابع والخامس والسادس : أنّ عطف البيان لا يكون جمله ، ولا تابعا لجمله ، ولا فعلا تابعا لفعل ، بخلاف البدل.

والسابع : أنه لا يكون بلفظ الأول ، ويجوز ذلك فى البـدل ، بشـرط أن يكون مع الثانى زياده بيان ، كقراءه يعقوب : (وَتَرى كُلَّ أُمَّةٍ جاثِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعى إِلى كِتابِهَا) [الجاثيه : ٢٨] بنصب كلّ الثانيه.

والثامن : أنه ليس فى نيه إحلاله محلّ الأول ، بخلاف البدل ، ولهذا امتنع البدل ، وتعيّن البيان فى نحو : يا زيد الحارث ويا سعيد كرز ، وفى نحو : أنـا الضارب الرجل زيـد ، وفى نحو : زيـد أفضل الناس الرجال والنساء ، أو النساء والرجال ، وفى نحو : يا أيّها الرجل غلام زيد ، وفى نحو : أىّ الرجلين زيد وعمرو جاءك ، وفى نحو : جاءنى كلا أخويك زيد وعمرو.

وقـال ابن هشام فى (المغنى) (٣) : وعباره ابن السرّاج الفرق بين عطف البيان وبين البـدل أن عطف البيان تقـديره تقـدير النعت التابع للاسم ، والبدل تقديره أن يوضع موضع الأول.

١- انظر شرح المفصّل (٣ / ٦٦).

٢- انظر المغنى اللبيب (٥٠٨).

٣- انظر مغنى اللبيب (٥٠٨).

قال : والفرق بين العطف وبين النعت والبدل أنّ الثانى فى العطف غير الأول ، والنعت والبدل هما الأول.

قال ابن يعيش (١) : ويتبيّن الفرق بينهما بيانا شافيا فى موضعين :

أحدهما : النداء نحو : يا أخانا زيدا.

والثانى نحو : أنا الضارب الرجل زيد. فإنه يتعيّن فيهما جعل زيد عطف بيان ، ولا يجوز جعله بدلا ، لأنه يوجب ضمّ زيد فى الأول ، وامتناع الإضافه فى الثانى.

قال ابن يعيش (٢) : ومن الفصل بين البدل ، وعطف البيان أنّ المقصود بالحديث فى عطف البيان هو الأول ، والثانى : بيان كالنعت المستغنى عنه ، والمقصود بالحديث فى البدل هو الثانى ، لأنّ البدل والمبدل منه اسمان بإزاء مسمّى مترادفان عليه ، والثانى منهما أشهر عند المخاطب ، فوقع الاعتماد عليه ، وصار الأول كالتوطئه والبساط لذكر الثانى. وعلى هذا لو قلت : زوّجتك بنتى فاطمه ، وكانت عائشه فإن أردت عطف البيان صحّ النكاح ، لأنّ الغلط وقع فى البيان ، والمقصود لا غلط فيه. وإذا جعلته بدلا لا يصحّ النكاح لأنّ الغلط وقع فيما هو معتمد الحديث ، وهو الثانى.

وذكر صاحب البسيط مثله ، قال : وينبغى للفقيه أن يتبع هذا التحقيق ولا ينكره.

وكتب الزركشىّ على (الحاشيه) : هنا ما ذكره حسن ، وبه يستدرك على أصحابنا حيث حكوا وجهين فى مثل هذه الصوره ، وصحّحوا الصّحه.

وفى (شرح التسهيل) لأبى حيّان : باب العطف أوسع من باب البدل ، لأنّ لنا عطفا على اللفظ ، وعلى الموضع وعلى التوهّم. والبدل يكون على اللفظ وعلى الموضع ، ولا يكون على التوهّم. وفيه الفرق بين العطف على الموضع ، والعطف على التوهّم أنّ العطف على الموضع عامله موجود ، وأثره مفقود. والعطف على التوهّم أثره موجود ، وعامله مفقود.

وقال السخاوىّ فى (سفر السعاده) : قال شيخنا أبو اليمن الكندىّ : ينبغى أن يعلم أنّ كثيرا من النحويين لا يكادون يعرفون عطف البيان على حقيقته. وإنما ذكره سيبويه (٣) عارضا فى مواضع ، وأكثر ما يجىء تابعا للأسماء المبهمه كقولك : يا هذا

١- انظر شرح المفصّل (٣ / ٧٣).

٢- انظر شرح المفصّل (٣ / ٧٤).

٣- انظر الكتاب (٢ / ١٩٠).

زيـد ، ألا ترى أنه ينوّن زيـد؟. فـدلّ على أنه ليس ببـدل ، وعلى هـذا تقول : يا أيّها الرجل زيد ، فزيد لا يكون بدلا من الرجل ، لأـن (أى) لاـ توصف بما لا لام فيه وإنما يكون بـدلا من أى ، فلـذلك كان مبنيّا على الضمّ غير منوّن. وهـذا المكان من أوضـح فروقه ، وهو من المواضع التى لا يقع فيها البدل.

وللبـدل مواضـع يخـالف لفظه فيهـا لفـظ عطف البيـان ، فيعلم بـذلك أنّ عطف البيـان من قبيـل التوابع قـائم بنفسه على خفـائه ، وأحكامه فى التكرير والعطف والإعراب فى التقـديم والتأخير والعامل فيه أحكام الصـفه. فلـذلك أدخله سـيبويه (١) فى جملتها ولم يفرد له بابا.

قال : ومن الفرق بين الصـفه وعطف البيان أنّ الصـفه لا بـدّ من تقديرها ثانيا ، وإلّا بطل كونها صـفه. وعطف البيان علم لا بدّ من تقديره غير ثان ، بل أولا ، وإلا فسد كونه علما. فلذلك لا يصحّ أن يجرى مجرى الصفه من كلّ وجه ، انتهى.

وقال ابن هشام فى (تـذكرته) : عطف البيان والنعت وبدل الكلّ من الكلّ والتأكيد فيها بيان لمتبوعها ، وتفترق من أوجه. فيفارق عطف البيان النعت من وجهين :

أحدهما : من حيث أنّ النعت بالمشتقّ أو بالمؤوّل به ، وهو ليس كذلك.

والثانى : من حيث أنّ النعت يرفع الضـمير والسببىّ ، والبيان ليس كذلك ، وهذا الوجه ناشئ عن الأوّل ، وينبغى أن يهذّب فيقال : يكون فى الحقيقه لغير الأول ، نحو :

برجل قائم أبوه ، والبيان لا يكون إلا للأول. ويفارق التأكيد من وجهين :

أحدهما : أن التأكيد بألفاظ محصوره ، وهذا ليس كذلك.

الثانى : أنّ التأكيد يرفع المجاز ، وهذا إنما يرفع الاشتراك.

ووجه ثالث : على رأى الكوفيين أنّهما يتخالفان فى التعريف والتنكير فى نحو : صمت شهرا كلّه ولا يجوز ذلك فى البيان خلافا للزمخشرىّ. ويفارق البدل من وجهين :

أحدهما : أنّ متبوعه هو المقصود بالنسبه ، وليس كذلك البدل. فالمقصود التابع لا المتبوع ، وإنما ذكر الأول كالتوطئه.

١- انظر الكتاب (٢ / ١٩٠ - ١٩٢).

والثانى : أنّ البيان من جمله الأول ، والبدل من جمله أخرى ، انتهى.

وقال الأندلسى فى (شرح المفصّل) : امتاز البدل عن بقيه التوابع الأربعه بخواصّ لا توجد فيها. أما امتيازه عن الصفه فبوجوه :

أحدها : أنّ الصفه تكون بالمشتقّ أو ما هو فى حكمه ، ولا كذلك البدل ، فإنّ حقه أن يكون بالأسماء الجامده أو المصادر.

الثانى : أنّ الصفه تطابق الموصوف تعريفا وتنكيرا ، والبدل لا يلزم فيه ذلك.

الثالث : أنه يجرى فى المظهر والمضمر ، والصفه ليست كذلك.

الرابع : أنّ البدل ينقسم إلى بدل بعض وكلّ واشتمال ، والصفه لا تنقسم هذه القسمه.

الخامس : أنّ البدل منه ما يجرى مجرى الغلط ، وليس ذلك فى الصفه.

السادس : أنّ البدل لا يكون للمدح والذمّ ، كما تكون الصفه.

السابع : أنّ البدل يجرى مجرى جمله أخرى ، ولا كذلك الصفه.

الثامن : أنّ الصفه تكون جمله تجرى على المفرد ، وفى البدل لا يكون ذلك ، فلا تبدل الجمله من المفرد.

التاسع : أنّ الوصف يكون بمعنى فى شىء من أسباب الموصوف ، والبدل لا يكون كذلك. لو قلت : سلب زيد ثوب أخيه ، لما جاز.

العاشر : أنّ البدل موضوع على مسمّى المبدل منه بالخصوصيه ، من غير زياده ولا نقصان ، والوصف ليس موضوعا على مسمّى الموصوف بالوضع بل بالالتزام. وأما امتيازه عن عطف البيان فمن وجوه :

أحدها : أنه يجرى فى المعرفه والنكره ، وعطف البيان لا يكون إلا معرفه على ما قيل.

الثانى : أنّ عطف البيان هو المعطوف لا غير ، والبدل قد لا يكون المبدل بل بعضه ، أو مشتملا عليه ، أو لا واحدا منهما ، وهو بدل الغلط.

الثالث : أنّ البدل يقدّر معه العامل ، ولا كذلك فى عطف البيان.

الرابع : أنّ فى البدل ما يجرى مجرى الغلط ، وليس هذا فى عطف البيان. وأما امتيازه عن التأكيد فلأنّ ألفاظ التأكيد المعنوىّ محصوره ، وأما اللفظىّ فهو إعاده اللفظ الأول ، والبدل ليس كذلك. ولأنّ التأكيد قد يكون المراد منه الإحاطه والشمول ، وليس هذا فى البدل. وأما امتيازه عن عطف النسق فظاهر.

وقال ابن الدهّان فى (الغرّه) : المناسبه بين التوكيد والبدل أنهما تكريران يلحقان الأوّل فى أحد أقسام البدل ، وأنّ كلّ واحد منهما لا يتقدّم على صاحبه ، وأنّ إعرابها كإعراب ما يجريان عليه ، وأنك فى التوكيد مسدّد لمعنى المؤكّد ، وكذلك فى البدل ، تعنى بالأول فتبدل منه.

ومن المقارنه التى بين الوصف والبدل أنّ الصفه موضّحه ، كما أنّ البدل موضّح والمباينه بينهما أنّ الصفه لا تكون إلا بمشتقّ ، والبدل لا يلزم ذلك فيه ، وفى البدل ما يلزم فيه ضمير ظاهر إلى اللفظ ، وذلك البعضيّ والاشتماليّ.

وليس كذلك الصفه إذا كانت للأوّل ، بل يكون مستترا غير ظاهر إلى اللفظ ، وفى البدل ما لا يتحمّل ضميرا البتّه ، وليس كذلك الصفه. والبدل يخالف متبوعه فى التعريف والتنكير ، والصفه ليست كذلك.

ومن الفرق بين الصفه والبدل أنّ الفعل يبدل منه ولا يوصف.

ذكر ما افترق فيه الصفه والحال

قال ابن القواس : الحال لها شبه بالصفه من حيث أنّ كلّ واحد منهما لبيان هيئه مقيّده.

وقال فى (البسيط) : الفرق بينهما من عشره أوجه :

أحدها : أنّ الصفه لازمه للموصوف ، والحال غير لازمه ، ولذلك إذا قلت : جاء زيد الضاحك ، كانت الصفه ثابته له قبل مجيئه ، وإذا قلت : جاء زيد ضاحكا كانت صفه الضحك له فى حال مجيئه فحسب.

الثانى : أنّ الصفه لا تكون لموصوفين مختلفى الإعراب ، بخلاف الحال ، فإنها قد تكون من الفاعل والمفعول.

الثالث : أنّ الصفه تتبع الموصوف فى إعرابه ، بخلاف الحال.

الرابع : أنّ الحال تلازم التنكير ، والصفه على وفق موصوفها.

الخامس : أن الحالّ تتقدّم على صاحبها وعلى عاملها القوىّ عند البصريين ، بخلاف الصفه ، فإنها لا تتقدّم على موصوفها.

السادس : أنّ الحال تكون مع المضمر بخلاف الصفه.

السابع : أنّ الحال ليس فى عاملها خلاف ، وفى عامل الصفه خلاف.

الثامن : أنّ الحال يغنى عن عائدها الواو بخلاف الصفه.

التاسع : أنّ الصفه أدخل من الحال فى باب الاشتقاق.

العاشر : أنّ الصفات المتعدّده لموصوف واحد جائزه ، وفى الأحوال المتعدّده كلام ، انتهى.

ذكر ما افترقت فيه (أم) المتّصله والمنقطعه

قال ابن الصائغ فى (تذكرته) : نقلت من مجموع بخطّ ابن الرمّاح : الفرق بين أم المتصلهه والمنقطعه من سبعه أوجه : فالمتصله تقدّر بأىّ. ولا تقع إلا بعد استفهام. والجواب فيها اسم معيّن لا (نعم) أو (لا). ويقدّر الكلام بها واحدا. ولا إضراب فيها. وما بعدها معطوف على ما قبلها ، لا لازم الرفع بإضمار مبتدأ ، وتقتضى المعادله وهى أن يكون حرف الاستفهام يليه الاسم وأم كذلك والفعل بينهما ، كأزيدا ضربته أم عمرا؟ فزيد وعمرو مستفهم عنهما ، وأوليت كلّا حرف الاستفهام والذى تسأل عنه بينهما ولو سألت عن الفعل قلت : أضربت زيدا أم قتلته؟.

وقال المهلّبىّ : [البسيط]

الفرق فى (أم) إذا جاءتك متّصله

من أوجه سبعه للقطع معتزله

وقوعها بعد الاستفهام عاريه

عن قطع الإضراب فى الأسماء معتدله

كالفعل ، والفعل لا يحتلّ بينهما

جواب سائلها التعيين للمسله

من بعد تقدير أىّ ، ثم مفردها

من بعدها داخل فى حكم ما عدله

وكون ما بعدها من جنس أوّله

وعكس ذلك نقيضه لمنفصله

ذكر ما افترق فيه (أم) و (أو)

قال ابن العطّار فى (تقييد الجمل) : (أم) و (أو) يشتبهان من وجوه ويفترقان من وجوه. فوجوه المشابهه ثلاثه : الحرفيّه ، والعطفيّه ، وأنّهما لأحد الشيئين أو الأشياء. ووجوه المخالفه خمسه.

وقال فى (البسيط) : الفرق بينهما من أربعه أوجه :

أحدها : أنّ (أم) (١) تفيد الاستفهام دون (أو).

الثانى : أنّ (أو) مع الهمزه تقدّر بأحد و (أم) مع الهمزه المعادله تقدر بأىّ.

الثالث : أن جواب الاستفهام مع أو ب (لا) أو (نعم) ، وجوابه مع أم المعادله بالتعيين.

١- انظر همع الهوامع (٢ / ١٣٢).

الرابع : أنّ الاستفهام مع (أو) سابق على الاستفهام مع (أم) المعادله ، لأن طلب التعيين إنما يكون بعد معرفه الأحديّه وحكم الأحديّه (۱).

قال : وأما الفرق بين موقعهما فإذا كان الاستفهام باسم كقولك : أيّهم يقوم أو يقعد؟ ومن يقوم أو يقعد؟ كان العطف ب (أو) دون (أم) ، لأنّ التعيين يستفاد من الاستفهام بالاسم فلا حاجه إلى (أم) فى ذلك لدلاله الاسم على معناها وهو التعيين ، وأما أفعل التفضيل كقولك : زيد أفضل أم عمرو فلا يعطف معه إلّا بأم دون أو لأنّ أفعل التفضيل موضوع لما قد ثبت ، فلا يطلب معه إلا التعيين دون الأحديه. وإذا وقع سواء قبل همزه الاستفهام كان العطف بأم سواء كان ما بعدها اسما أم فعلا كقولك : سواء علىّ أزيد فى الدّار أم عمرو ، وسواء علىّ أقمت أم قعدت ، وإنما كان كذلك ، لأنّ الهمزه تطلب ما بعد (أم) لمعادله المساواه ، ولذلك لا يصحّ الوقف على ما قبل أم. وإذا لم يقع بعد سواء همزه استفهام فلا يخلو إما أن يقع بعده اسمان أو فعلان ، فإن وقع بعده اسمان كان العطف بالواو ، كقولك : سواء علىّ زيد وعمرو ، وفى التنزيل : (سَواءً مَحْياهُمْ وَمَماتُهُمْ) [الجاثيه : ۲۱] لأنّ التسويه تقتضى التعديل بين شيئين. وإن وقع بعده فعلان من غير استفهام كقولك : سواء علىّ قمت أو قعدت كان العطف بأو ، لأنه يصير بمعنى الجزاء. وإذا وقع بعد أبالى همزه الاستفهام كان العطف بأم ، كقولك : ما أبالى أزيدا ضربت أم عمرا ، لأن الهمزه تقتضى ما بعد أم لتحقيق المعادله والمجموع فى موضع مفعول أبالى. ولذلك لا يصحّ السكوت على ما قبل أم ، وأما إذا لم يقع بعده همزه الاستفهام كقولك : ما أبالى ضربت زيدا أو عمرا فإن العطف بأو لعدم الاستفهام الذى يقتضى ما بعدها ، ولذلك يحسن السكوت على ما قبل أو ، تقول : ما أبالى ضربت زيدا. والأجود فى نحو قولك : ما أدرى أزيد فى الدار أم عمرو ، وما أدرى أقمت أم قعدت ، وليت شعرى أقمت أم قعدت العطف بأم ، لأنها بمنزله علمت ، فتكون الهمزه تقتضى ما بعد (أم) لتحقيق المعادله ، والفعل المعلق متعلق فى المعنى بمجموعهما على معنى أيهما ، وقد ذكروا جواز أو ، وهو ضعيف لوجهين :

أحدهما : أنه لا يصحّ السكوت على ما قبل أو ، والضابط الكلىّ فى الفرق بينهما أنه يحسن السكوت على ما قبل أو ، فإن لم يحسن فهو من مواضع أم.

والثانى : أنه يصير المعنى ما أدرى أحد الفعلين فعل ، ولا معنى له ، إنما المعنى يقتضى : ما أدرى أىّ الفعلين فعل. وأما قوله : [الطويل]

۱- انظر شرح المفصّل (۸ / ۹۸).

٣٣٤- (١)إذا ما انتهى علمى تناهيت عنده

أطال فأملى ، أو تناهى فأقصرا

فالّذى حسّن العطف فيه بأو وإن تقدّمت الهمزه أنّ الجملتين فضله فى موضع الحال أى تناهيت عنده فى حال طوله فإملائه ، أو فى حال تناهيه فقصره ، انتهى.

ذكر الفرق بين أو وإمّا

قال ابن أبى الربيع فى (شرح الإيضاح) : الفرق بين أو وإما من جهه اللفظ من وجهين :

أحدهما : أنّ إما لا تستعمل إلا مكرّره ، وأو لا تكرّر.

الثانى : أنّ إمّا تلازم حرف العطف وأو لا يدخل عليها حرف العطف.

ذكر الفرق بين حتّى العاطفه والواو

قال ابن هشام فى (المغنى) (٢) : تكون (حتّى) عاطفه بمنزله الواو إلا أنّ بينهما فرقا من ثلاثه أوجه :

أحدهما : أنّ لمعطوف حتّى ثلاثه شروط أن يكون ظاهرا لا مضمرا ، كما أن ذلك شرط مجرورها. ذكره ابن هشام الخضراوى ، ولم أقف عليه لغيره ، وأن يكون إما بعضا من جمع قبلها كقدم الحاجّ حتى المشاه ، أو جزءا من كلّ ، كأكلت السمكه حتى رأسها ، أو كجزء كأعجبتنى الجاريه حتى حديثها (٣) ، والذى يضبط ذلك أنها تدخل حيث يصحّ دخول الاستثناء ، وتمتنع حيث يمتنع ، وأن يكون غايه لما قبلها إما فى علوّ أو ضده.

الثانى : أنها لا تعطف الجمل.

الثالث : أنها إذا عطفت على مجرور أعيد الجارّ فرقا بينها وبين الجارّه نحو : مررت بالقوم حتى بزيد. ذكر ذلك ابن الخبّاز وأطلقه ، وقيّده ابن مالك (٤) بأن لا يتعيّن كونها للعطف ، نحو : عجبت من القوم حتى بنيهم.

١- ٣٣٤- الشاهد لزياده بن زيد العذرى فى الكتاب (٣ / ٢٠٩) ، وخزانه الأدب (١١ / ١٧٠) ، وشرح أبيات سيبويه (٢ / ١٤٨) ، ولسان العرب (نهى) ، وبلا نسبه فى أمالى ابن الحاجب (٢ / ٤٧) ، والمقتضب (٣ / ٣٠٢).

٢- انظر مغنى اللبيب (١٣٥).

٣- انظر شرح المفصّل (٨ / ١٦).

٤- انظر أوضح المسالك (٣ / ٤٦).

قال ابن هشام : وهو حسن ، قال : ويظهر لى أنّ الذى لحظه ابن مالك أنّ الموضع الذى يصلح أن تحلّ فيه إلى محلّ حتى العاطفه فهى فيه محتمله للجارّه ، فيحتاج حينئذ إلى إعاده الجار عند قصد العطف ، نحو : اعتكفت فى الشهر حتى فى آخره. وزعم ابن عصفور أنّ إعاده الجارّ مع حتى أحسن ، ولم يجعلها واجبه (١).

ذكر ما افترقت فيه النون الخفيفه والتنوين

قال ابن السرّاج فى (الأصول) : النون الخفيفه فى الفعل نظير التنوين فى الاسم ، فلا يجوز الوقف عليها كما لا يوقف على التنوين. وقد فرّقوا بينهما بأنّ النون الخفيفه لا تحرّك لالتقاء الساكنين ، والتنوين يحرك لالتقاء الساكنين ، فمتى لقى النون الخفيفه ساكن سقطت. كأنّهم فضّلوا ما يدخل الاسم على ما يدخل الفعل ، وفصلوا بينهما.

وقال ابن النحّاس فى (التعليقه) : إنّما حذفت النون الخفيفه ولم تحرّك حطّا لها عن درجه التنوين ، حيث كان التنوين يحرّك لالتقاء الساكنين غالبا ، لأنّ الأفعال أضعف من الأسماء ، فما يدخلها أضعف مما يدخل الأسماء مع أنّ نون التوكيد ليست ملازمه للفعل إلا مع المستقبل فى القسم ، والتنوين لازم لكلّ اسم منصرف عرى عن الألف واللام والإضافه ، فلما انحطّت النون عن التنوين ، وانحط ما تلحقه عما يلحقه التنوين ألزموها الحذف عند التقاء الساكنين.

قال أبو علىّ : لما يدخل الاسم على ما يدخل الفعل مزيه ، يعنى تفضيلهم التنوين بتحريكه لالتقاء الساكنين على النون بحذفها لالتقاء الساكنين.

ذكر ما افترق فيه تنوين المقابله والنون المقابل له

قال ابن القوّاس فى (شرح الدرّه) : اعلم أنّ تنوين المقابله يفارق النون المقابل له فى أنّ التنوين لا يثبت مع اللام ، ولا فى الوقف بخلاف النون. وأن النون تجعل حرف الإعراب بخلاف التنوين.

ذكر ما افترقت فيه السين وسوف

قال ابن هشام فى (المغنى) (٢) : تنفرد (سوف) عن (السين) بدخول اللام عليها ، نحو : (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضى) [الضحى : ٥] وبأنّها قد تفصل بالفعل الملغى كقوله : [الوافر]

١- انظر أوضح المسالك (١ / ١٣).

٢- انظر مغنى اللبيب (١٤٨).

٣٣٥- (١)وما أدرى وسوف إخال أدرى

[أقوم آل حصن أم نساء]

وذهب البصريّون إلى أنّ مده الاستقبال معها أوسع من السين (٢).

قال ابن هشام (٣) : وكأنهم نظروا إلى أنّ كثره الحروف تدلّ على كثره المعنى ، وليس ذلك بمطّرد.

وقال ابن إياز فى (شرح الفصول) : الفرق بين السين وسوف من وجهين :

الأول : التراخى فى سوف أشدّ منه فى السين بدليل استقراء كلامهم ، قال تعالى : (وَسَوْفَ تُسْئَلُونَ) [الزخرف : ٤٤] وطال الأمد والزمان. وقال تعالى : (سَيَقُولُ السُّفَهاءُ مِنَ النَّاسِ ما وَلَّاهُمْ) [البقره : ١٤٢] فنعجّل القول.

والثانى : أنه يجوز دخول اللام على سوف ولا تكاد تدخل على السين.

وقال ابن الخشّاب : (سوف) أشبه بالأسماء من السين لكونها على ثلاثه أحرف ، والسين أقعد فى شبه الحروف لكونها على حرف واحد ، فاختصّت سوف بجواز دخول اللام عليها بخلاف السين.

ذكر ما افترقت فيه ألفاظ الإغراء والأمر

قال الأندلسىّ : الفرق بين هذه الأسماء : (عليك ودونك) ونحوها فى الإغراء ، وبين الأمر المأخوذ من الفعل من وجوه :

منها : أن الإغراء يكون مع المخاطب ، فلا يجوز : عليه زيدا.

ومنها : أنه لا يتقدّم معمولها عليها ، لا تقول : زيدا عليك.

ومنها : أنّ الفاعل فيها مستتر لا يظهر أصلا فى تثنيه ولا جمع.

ومنها : أنّ حروف الجرّ هنا لا تتعلق بشىء ، ولا يعمل فيها عامل عند بصرىّ إلا المازنىّ ، كقوله تعالى : (ارْجِعُوا وَراءَكُمْ) [الحديد : ١٣] ، فليس وراءكم معمولا لارجعوا ، لأنه اسم فعل ، بل ذكر تأكيدا.

١- ٣٣٥- الشاهد لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه (ص ٧٣) ، والاشتقاق (ص ٤٦) ، وجمهره اللغه (ص ٩٧٨) ، والدرر (٢ / ٢٦١) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٥٠٩) ، وشرح شواهد المغنى (ص ١٣٠) ، والصاحبى فى فقه اللغه (ص ١٨٩) ، ومغنى اللبيب (ص ٤١) ، وبلا نسبه فى همع الهوامع (١ / ١٥٣).

٢- انظر الإنصاف (٦٤٧).

٣- انظر مغنى اللبيب (١٤٨).

ومنها : أن الإغراء لا يجاب بالفاء ، لا يقال : دونك زيدا فيكرمك.

ومنها : أنّ المفعول به إذا كان مضمرا كان منفصلا ، ولم يجز أن يكون متصلا نحو : عليك إياى ، ولا يقال عليكنى ، كما يقال الزمنى لأنّ هذه لم تتمكّن تمكّن الأفعال.

ذكر ما افترقت فيه لام كى ولام الجحود

قال أبو حيّان : افترقا فى أشياء :

أحدها : أنّ إضمار أن فى لام الجحود على جهه الوجوب ، وفى لام كى على جهه الجواز فى موضع ، والامتناع فى موضع : فالجواز حيث لم يقترن الفعل بلا ، نحو : جئت لتكرمنى ، ويجوز لأن تكرمنى والامتناع حيث اقترن بلا ، فإن الإظهار حينئذ يتعيّن ، نحو : (لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتابِ) [الحديد : ٢٩] فرارا من توالى المتماثلين.

الثانى : أنّ فاعل لام الجحود لا يكون غير مرفوع كان ، نحو : ما كان زيد ليذهب بخلاف لام كى ، نحو : قام زيد ليذهب.

الثالث : أنه لا يقع قبلها فعل مستقبل ، فلا تقول : لن يكون زيد ليفعل ، ويجوز ذلك فى الفعل قبل لام كى ، نحو : سأتوب ليغفر الله لى.

الرابع : أنّ الفعل المنفىّ قبلها لا يكون مقيّدا بظرف فلا يجوز : ما كان زيد أمس ليضرب عمرا ، ويوم كذا ليفعل. ويجوز ذلك فى الفعل قبل لام كى ، نحو : جاء زيد أمس ليضرب عمرا.

الخامس : أنه لا يوجب الفعل معها ، فلا يجوز : ما كان زيد إلا ليضرب عمرا ويجوز ذلك مع لام كى ، نحو : ما جاء زيد إلّا ليضرب عمرا.

السادس : أنّه لا يقع موقعها (كى) ، لا تقول : ما كان زيد كى يضرب عمرا ، ويجوز ذلك فى لام كى ، نحو : جاء زيد كى يضرب عمرا.

السابع : أنّ المنصوب بعدها لا يكون سببا لما قبلها ، وهو كذلك ، بعد لام كى.

الثامن : أنّ النفى متسلّط مع لام الجحود على ما قبلها ، وهو المحذوف الذى تتعلق به اللام ، فيلزم من نفيه نفى ما بعد اللام ، وفى لام كى يتسلط على ما بعدها ، نحو : ما جاء زيد ليضربك ، فينتفى الضرب خاصه ، ولا ينتفى المجىء إلا بقرينه تدلّ على انتفائه.

التاسع : أنّ لام الجحود لا تتعلّق إلا بمعنى الفعل الواجب حذفه.

فإن قلت : ما كان زيد ليقوم ، فكأنّك قلت : ما كان زيد مستعدا للقيام ، يقدّر فى كلّ موضع ما يليق به على حسب مساق الكلام. ففى نحو قوله تعالى : (وَما كانَ اللهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ) [يقدّر مريدا لإطلاعكم على الغيب ، وأما لام كى فإنّها متعلّقه بالفعل الظاهر الذى هو معلول للفعل الذى دخلت عليه اللام.

العاشر : أنّ لام الجحود تقع بعد ما لا يستقلّ أن يكون كلاما دونها ، ولام كى لا تقع إلا بعد ما يستقلّ كلاما. ولذلك كان الأحسن فى تأويل قوله : [الوافر]

٣٣٦- (١)فما جمع ليغلب جمع قومى

مقاومه ، ولا فرد لفرد

أنّه على إضمار (كان) لدلاله المعنى عليه ، أى فما كان جمع ليغلب ، لتكون اللام فيه لام الجحود لا (لام كى) لأنّ ما قبلها وهو : فما جمع لا يستقلّ كلاما.

ذكر ما افترق فيه (الفاء) و (الواو) اللّذان ينصب المضارع بعدهما

قال (٢) أبو حيان : لا أحفظ النصب جاء بعد الواو بعد الدعاء والعرض والتحضيض والرجاء ، قال : فينبغى ألّا يقدم على ذلك إلا بسماع. قال : وكذلك مع التشبيه الواقع موقع النفى ومع قد المنفىّ بها ، فإنّ عموم قول التسهيل (٣) فى مواضع الفاء يدلّ على الجواز معهما ، ويحتاج ذلك إلى سماع من العرب. وانفردت الفاء بأنّ ما بعدها فى غير النفى يجزم عند سقوطها ، نحو : (وَقُلْ لِعِبادِى يَقُولُوا الَّتِى هِىَ أَحْسَنُ) [الإسراء : ٥٣] ويرفع مقصودا به الوصف أو الاستئناف ، وأجاز الزجاجىّ الجزم فى النفى أيضا ، فأجاز : ما تأتينا تحدّثنا ، وعلى هذا قال بعضها : كلّ ما تنصب فيه الفاء تجزم ، ولم يستثن شيئا.

ذكر ما افترقت فيه أن المصدريه وأن التفسيريه

قال أبو حيان : من الفرق بين (أن) المصدريه والمفسّره (أنّ) المصدريه يجوز أن تتقدّم على الفعل لأنها معموله ، وإذا كانت مفسّره لم يجز أن تتقدّمه لأن المفسّر لا يتقدّم المفسّر.

١- ٣٣٦- الشاهد بلا نسبه فى تذكره النحاه (ص ٥٦٠) ، والجنى الدانى (ص ١١٧) ، وشرح الأشمونى (٣ / ٥٥٧) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٥٢٦) ، ومغنى اللبيب (١ / ٢١٢).

٢- انظر شرح التسهيل (٥ / ٣٠) ، وهمع الهوامع (٢ / ١٢).

٣- انظر تسهيل الفوائد (٢٣١).

ذكر ما افترقت فيه لم ولمّا

قال ابن هشام فى (المغنى) (١) : افترقتا فى خمسه أمور :

أحدها : أنّ (لمّا) لا تقترن بأداه شرط ، لا يقال : إن لما تقم و (لم) تقترن به ، نحو : (وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ) [المائده : ۶۷].

الثانى : أنّ منفىّ لمّا يتّصل بالحال كقوله : [الطويل]

٣٣٧- (٢)فإن كنت مأكولا فكن خير آكل

وإلّا فأدركنى ولمّا أمزّق

ومنفىّ (لم) يحتمل الاتصال ، نحو : (وَلَمْ أَكُنْ بِدُعائِكَ رَبِّ شَقِيًّا) [مريم : ۴] ، والانقطاع مثل : (لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَذْكُوراً) [الدهر : ١] ولهذا جاز : لم يكن ثم كان ، ولم يجز : لما يكن ثم كان ، ولامتداد النفى بعد (لمّا) لم يجز اقترانها بحرف التعقيب ، بخلاف لم تقول : قمت فلم تقم ، لأنّ معناه وما قمت عقب قيامى ، ولا يجوز : قمت فلما تقم ، لأن معناه وما قمت إلى الآن.

الثالث : أنّ منفىّ (لمّا) لا يكون إلّا قريبا من الحال ، ولا يشترط ذلك فى منفى لم ، تقول : لم يكن زيد فى العام الماضى مقيما. ولا يجوز لما يكن.

الرابع : أنّ منفىّ (لمّا) متوقّع ثبوته بخلاف منفىّ لم ، ألا ترى أنّ معنى : (بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذابِ) [ص : ٨] أنهم لم يذوقوه إلى الآن ، وأن ذوقهم له متوقّع.

وقال الزمخشرىّ فى قوله تعالى : (وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمانُ فِى قُلُوبِكُمْ) [الحجرات : ١۴] ما فى (لمّا) من معنى التوقّع دالّ على أنّ هؤلاء قد آمنوا فيما بعد.

الخامس : أنّ منفىّ (لمّا) جائز الحذف لدليل ، كقوله : [الوافر]

٣٣٨- (٣)فجئت قبورهم بدءا ، ولمّا

فناديت القبور فلم يجبنه

١- انظر مغنى اللبيب (٣٠٩).

٢- ٣٣٧- الشاهد للممزّق العبدى (شأس بن نهار) فى الاشتقاق (ص ٣٣٠) ، والأصمعيات (ص ١۶۶) ، وجمهره اللغه (ص ٨٣٣) ، وخزانه الأدب (٧ / ٢٨٠) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٨۶٠) ، والشعر والشعراء (١ / ۴٠٧) ، ولسان العرب (مزق) ، و (أكل) ، وتاج العروس (مزق) و (أكل) ، والمقاصد النحويه (۴ / ۵٩٠) ، وبلا نسبه فى رصف المبانى (ص ٢٨١) ، وشرح الأشمونى (٣ /

٥٧٥) ، ومغنى اللبيب (١ / ٢٧٨).

٣ - ٣٣٨- الشاهد بلا نسبه فى خزانه الأدب (١٠ / ١١٣) ، والدرر (٤ / ٢٤٥) ، وشرح الأشمونى (٣ / ٥٧٦) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٦٨١) ، والصاحبى فى فقه اللغه (ص ١٤٩) ، ولسان العرب (لمم) ، ومغنى اللبيب (١ / ٢٨٠) ، وهمع الهوامع (٢ / ٥٧).

أى : ولمّا أكن قبل ذلك بدءا ، أى سيّدا ، ولا يجوز وصلت إلى بغداد ولم. ترید : ولم أدخلها ، فأما قوله : [الكامل]

٣٣٩- (١)احفظ وديعتك التى استودعتها

يوم الأعارب إن وصلت وإن لم

فضروره ، وعلّه هذه الأحكام كلّها أنّ لم لنفى فعل ، ولمّا لنفى قد فعل.

وقال ابن القوّاس فى (شرح الدرّه) : لما تشارك لم فى النفى والقلب ، وتفارقها من أربعه أوجه :

أحدها : أن لم لنفى الماضى مطلقا أى بغير قد ، ولما لنفى المقترن بقد.

والثانى : أنّ لم مفرده ولمّا مركّبه.

والثالث : أنّ لما قد يحذف الفعل بعدها ، ولا يحذف بعد لم إلا فى الضروره.

والرابع : أنّ لمّا تفيد اتصال النفى إلى زمن الإخبار بخلاف لم ، فإنّ النفى بها منقطع.

مهمه : القول فى تخريج قوله تعالى (وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ)

اضطرب النحويّون فى تخريج قوله تعالى : (وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ) [هود : ١١١] فى قراءه من شدّد ميم (لمّا) وشدّد إنّ أو خففها. فنقل صاحب كتاب (اللامات) (٢) عن المبرّد أنّه قال : هذا لحن ، لا تقول العرب : إن زيدا لمّا خارج. وقال المازنىّ : لا أدرى ما وجه هذه القراءه. وقال الفرّاء : التقدير لمن ما ، فلمّا كثرت الميمات حذفت منهن واحده ، فعلى هذا هى لام توكيد ، ويعنى بكثره الميمات أن نون من حين أدغمت فى ميم ما انقلبت ميما بالإدغام ، فصارت ثلاث ميمات. وقال المازنىّ أيضا إن بمعنى ما ثم تثقل كما أن (أنّ) المؤكّده تخفّف ومعناها الثقيله ، انتهى.

قال أبو حيان : وارتباك النحويين فى هذه القراءه وتلحين بعضهم لقارئها يدلّ على صعوبه المدرك فيها ، وتخريجها على القواعد النحويه. فأما التلحين فلا سبيل إليه البتّه لأنها منقوله نقل التواتر فى السبعه.

١- ٣٣٩- الشاهد لإبراهيم بن هرمه فى ديوانه (ص ١٩١) ، وخزانه الأدب (٩ / ١٠) ، والدرر (٥ / ٦٦) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٦٨٢) ، والمقاصد النحويه (٤ / ٤٤٣) ، وبلا نسبه فى أوضح المسالك (٤ / ٢٠٢) ، وجواهر الأدب (ص ٢٥٦) ، والجنى الدانى (ص ٢٦٩) ، وشرح الأشمونى (٣ / ٥٧٦) ، ومغنى اللبيب (١ / ٢٨٠) ، وهمع الهوامع (٢ / ٥٦).

٢- انظر كتاب اللامات (ص ١١٧).

وأما من قال : لا أدرى ما وجهها فمعذور لخفاء إدراك ذلك عليه ، وأما تأويل إنّ المثقله بأنها المخففه التى هى نافيه ، ففى غايه من الخطأ لأنها لو كانت نافيه لم ينتصب بعدها كلّ ، بل كان يرتفع ، وأيضا فإنه لا يحفظ من كلامهم أن تكون إنّ المثقله نافيه. وأما تأويل الفرّاء فأيضا فى غايه الضعف ، إذ لا يحفظ من كلامهم لمّا فى معنى لمن ما.

قال : وقد كنت من قديم فكّرت فى تخريج هذه الآيه ، فظهر لى تخريجها على القواعد النحويه من غير شذوذ ، وهو أنّ لما هى الجازمه ، وحذف الفعل المعمول لها لدلاله معنى الكلام عليه ، والمعنى وأنّ كلّا لما يبخس أو ينقص عمله ، أو ما كان من هذا المعنى. فحذف الفعل لدلاله قوله : (لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمالَهُمْ) [هود : ١١١] عليه. قال : فعلى هذا استقرّ تخريج الآيه على أحسن ما يمكن وأجمله ، ولم يهتد أحد من النحويين فى هذه الآيه إليه على وضوحه واتجاهه فى علم العربيه ، والعلوم كنوز تحت مفاتيح الفهوم.

قال : ثم وجدت شيخنا أبا عبد الله بن النقيب قد حكى فى تفسيره عن أبى عمرو بن الحاجب أنّ (لما) هنا هى الجازمه ، وحذف الفعل بعدها ، انتهى.

فائده : قال أبو الحسين بن أبى الربيع فى (شرح الإيضاح) : اعلم أنّ العرب حملت (لو) على (لو لا) فى موطن واحد أوقعت بعدها (أنّ) ، فقالت : لو أنّ زيدا قائم ، كما قالت : لو لا أنّ زيدا قائم ، وفعلت هذا هنا لقرب لو من لو لا ، ولشبه أن بالفعل ، فكأن أنّ إذا وقعت بعد لو قد وقع بعدها الفعل.

ذكر ما افترقت فيه مدّه الإنكار ومدّه التذكار

قال فى التسهيل (١) : لا تلى زياده التذكار هاء السكت ، بخلاف زياده الإنكار.

قال أبو حيّان : وسبب ذلك أنّ المنكر قاصد للوقف ، والمتذكّر ليس بقاصد للوقف ، وإنما عرض له ما أوجب قطع كلامه ، وهو طالب لتذكّر ما بعد الذى انقطع كلامه فيه ، فلذلك لم تلحقه.

ذكر الفرق بين هل وهمزه الاستفهام

قال ابن هشام (٢) : تفترق هل من الهمزه من عشره أوجه : اختصاصها بالتصديق

١- انظر تسهيل الفوائد لابن مالك (٢٥٠).

٢- انظر مغنى اللبيب (٣٨٦).

وبالإيجاب ، وتخصيصها المضارع بالاستقبال ، ولا تدخل على الشرط ، ولا تدخل على إن ، ولا على اسم بعده فعل فى الاختيار ، وتقع بعد العاطف لا قبله ، وبعد أم ، ويراد بالاستفهام بها النفى ، وتأتى بمعنى (قد).

ذكر ما افترقت فيه إذا ومتى

قال الزمخشرىّ فى (المفصّل) (١) : الفصل بين متى وإذا أنّ متى للوقت المبهم ، وإذا للمعيّن.

وقال الخوارزمىّ : الفرق بينهما أنّ إذا للأمور الواجبه الوجود وما جرى ذلك المجرى مما علم أنه كائن ، ومتى لما يترجّح بين أن يكون ، وبين ألّا يكون. تقول : إذا طلعت الشمس خرجت ، ولا يصحّ فيه متى. وتقول متى تخرج أخرج لمن لم يتيقّن أنه خارج.

وقال فى (البسيط) : تفارق (متى) الشرطيه إذا من وجهين :

أحدهما : أنّ إذا تقع شرطا فى الأشياء المحقّقه الوقوع ، ولذلك وردت شروط القرآن بها ، والشرط بمتى يحتمل الوجود والعدم.

الثانى : أنّ العامل فى متى شرطها على مذهب الجمهور. لكونها غير مضافه إليه ، بخلاف إذا لإضافتها إليه ، إذ كانت للوقت المعيّن ومتى للوقت المبهم.

ذكر ما افترقت فيه أيّان ومتى

قال ابن يعيش (٢) : (أيّان) ظرف من ظروف الزمان مبهم بمعنى (متى). والفرق بينها وبين (متى) أنّ (متى) لكثره استعمالها صارت أظهر من أيّان فى الزمان. ووجه آخر من الفرق أنّ (متى) تستعمل فى كلّ زمان ، و (أيّان) لا تستعمل إلا فيما يراد تفخيم أمره وتعظيمه.

وقال صاحب (البسيط) : (أيّان) بمعنى (متى) فى الاستفهام ، وتفارق متى من وجهين :

أحدهما : أنّ (متى) أكثر استعمالا منه.

والثانى : أنّ (أيّان) يستفهم به فى الأشياء المعظّمه المفخّمه.

١- انظر المفصّل (٢٧٢).

٢- انظر شرح المفصّل (٤ / ١٠٦).

وكتب الجمهور ساكته عن كونها شرطا. وذكر بعض المتأخّرين أنها تقع شرطا ، لأنها بمنزله متى ، ومتى مشتركه بين الشرط والاستفهام فكذلك أيّان. وتوجيه منع الشرط عدم السماع ، وأنّ متى أكثر استعمالا منها فاختصّت لكثره استعمالها بحكم لا تشاركها فيه أيّان ، انتهى.

قلت : فهذا فرق ثالث.

ذكر ما افترق فيه جواب (لو) وجواب (لو لا)

قال أبو حيّان (١) : ليس عندى ما يختلفان فيه إلّا أنّ جواب لو لا وجدناه فى لسان العرب قد يقرن بقد كقوله :[البسيط]

٣۴٠- لو لا الأمير ولو لا حقّ طاعته

لقد شربت دما أحلى من العسل

ولا أحفظ فى (لو) ذلك ، لا أحفظ من كلامهم لو جئتنى لقد أحسنت إليك.

وليس ببعيد أن يسمع ذلك فيها ، وقياس لو على لو لا فى ذلك عند من يرى القياس سائغ ، وجواب لو إذا كان ماضيا مثبتا جاء فى القرآن باللام كثيرا ، وبدونها فى مواضع ، ولم يجئ جواب لو لا فى القرآن محذوف اللام من الماضى المثبت ولا فى موضع واحد ، وقد اختلف فيه قول ابن عصفور (٢) : فتاره جعله ضروره ، وتاره جعله جائزا فى قليل من الكلام (٣).

ذكر ما افترق فيه (كم) الاستفهاميّه و (كم) الخبريّه

قال فى (البسيط) : أمّا مشابهتهما : فأنّهما اسمان ، وأنّهما مبنيّان ، وأنّهما مفتقران إلى مبيّن ، وأنّهما لازمان للتصدّر ، وأنّهما اسمان للعدد ، وأنّهما لا يتقدّم عليهما عامل لفظىّ إلّا المضاف وحرف الجرّ.

وأمّا مخالفتهما : (١)

١- فإنّ الاستفهاميه بمنزله عدد منوّن ، والخبريه بمنزله عدد حذف منه التنوين. (٢)

٢- وأنّ الاستفهاميه تبيّن بالمفرد ، والخبريه تبيّن بالمفرد والجمع. (٣)

٣- وأنّ مميّز الاستفهاميه منصوب ، ومميّز الخبريه مجرور.

١- انظر شرح التسهيل (۶ / ٢).

٢- انظر شرح الجمل (٢ / ٢١۶).

٣- انظر شرح التسهيل (۶ / ٣).

۴- وأنّ الاستفهاميه يحسن حذف مميّزها ، والخبريه لا يحسن حذف مميّزها.

۵- وأنّ الاستفهاميه يفصل بينها وبين مميزها ، ولا يحسن ذلك فى الخبريه إلا فى الشعر.

۶- وأنّ الاستفهاميه إذا أبدل منها جيء مع البدل بالهمزه ، نحو : كم مالك أعشرون أم ثلاثون؟ وكم درهما أخذت أثلاثين أم أربعين؟ ولا يفعل ذلك مع الخبريه لعدم دلالتها على الاستفهام ، نحو : كم غلمان عندى ثلاثون وأربعون وخمسون.

۷- وأنّ الخبريه يعطف عليها ب (لا) ، فيقال : كم مالك لا مائه ولا مائتان ، وكم درهم عندى لا درهم ولا درهمان ، لأنّ المعنى كثير من المال ، وكثير من الدراهم لا هذا المقدار بل أكثر منه ، ولا يجوز فى الاستفهاميه ، كم درهما عندك لا ثلاثه ولا أربعه لأن (لا) لا يعطف بها إلّا بعد موجب ، لأنها تنفى عن الثانى ما ثبت للأول ولم يثبت شيء فى الاستفهام.

۸- وأنّ (إلا) إذا وقعت بعد الاستفهاميه كان إعراب ما بعدها على حدّ إعراب كم من رفع أو نصب أو جرّ ، لأنه بدل منها لأنّ الاستفهام يبدل منه ، ويستفاد من إلا معنى التحقير والتقليل ، نحو : كم عطاؤك إلّا ألفان؟ وكم أعطيتنى إلّا ألفين؟ وبكم أخذت ثوبك إلا درهم؟ وكم مالك درهما إلا عشرون؟ ولا يجوز أن يكون ما بعد إلا بدلا من خبركم ولا من مفسّرها لبيانهما ، بل يبدل من كم لإبهامها لإراده إيضاحها بالبدل ، ولإفادته معنى التقليل كأنّ الاستفهام بمنزل النفى ، كقولك : هل الدنيا إلّا شيء فان؟ أى ما الدنيا ، وأما الخبريه فإنّ المستثنى بعدها منصوب لأنه استثناء من موجب ، ولا يجوز البدل فى الموجب ، فيقال : كم غلمان جاؤونى إلّا زيدا.

وقال ابن هشام فى (المغنى) (۱) : يفترقان فى خمسه أمور :

أحدها : أن الكلام مع الخبريه محتمل للتصديق والتكذيب بخلافه مع الاستفهاميه.

الثانى : أنّ المتكلّم بالخبريه لا يستدعى من مخاطبه جوابا ، لأنه مخبر والمتكلّم بالاستفهاميه يستدعى ذلك لأنه مستخبر.

ثم ذكر ثلاثه مما تقدّم وهى : عدم اقتران المبدل من الخبريه بالهمزه ، وتمييزها بمفرد ومجموع ووجوب خفضه بخلاف الاستفهاميه ، فتحصلنا من ذلك على عشره فروق. وبها صرّح المهلّبىّ ، فقال : [البسيط]

۱- انظر مغنى اللبيب (۲۰۱).

الفرق فى كم فى الاستفهام والخبر

من عشر استوضحت كالأنجم الزهر

نصب المفسّر ، مع إفراده أبدا

وحذفه تاره ، والفصل فى نظر

وتقتضيك جوابا فى السؤال بها

ومبدلا تقتضيك الحرف فى الأثر

وليس من خيمها التكثير ، ثمّت لا

عطف عليها (بلا) فى سائر الزّبر

ولا تضاف إلى ما بعدها شبها

وقد ترى بعدها إلّا بمستطر

وكلّ هذا فالاستفهام يحكمه

وضدّه فى كم الأخرى على الخبر

ذكر ما افترق فيه كم وكأيّن

قال ابن هشام فى (المغنى) (١) : توافق كأيّن كم فى خمسه أمور : الإبهام ، والافتقار إلى التمييز ، والبناء ، ولزوم التصدير ، وإفاده التكثير تاره وهو الغالب ، والاستفهام أخرى وهو نادر ، ولم يثبته إلا ابن قتيبه وابن عصفور وابن مالك. وتخالفها فى خمسه أمور :

أحدها : أنها مركّبه ، وكم بسيطه على الصحيح.

الثانى : أنّ مميّزها مجرور بمن غالبا ، حتى زعم ابن عصفور لزومه.

الثالث : أنها لا تقع استفهاميه عند الجمهور.

الرابع : أنها لا تقع مجروره.

والخامس : أنّ خبرها لا يقع مفردا.

ذكر ما افترق فيه كأيّن وكذا

قال ابن هشام (٢) : توافق كذا كأيّن فى أربعه أمور : التركيب ، والبناء والإبهام ، والافتقار إلى التمييز. وتخالفها فى ثلاثه أمور :

أحدها : أنها ليس لها الصدر.

الثانى : أن تمييزها واجب النصب.

الثالث : أنها لا تستعمل غالبا إلا معطوفا عليها.

ذكر ما افترق فيه أىّ ومن

قال فى (البسيط) : افترقا من ستّه أوجه :

١- انظر مغنى اللبيب (٢٠٣).

٢- انظر مغنى اللبيب (٢٠۴).

أحدها : أنّ (أيّا) معربه تقبل الحركات ، ولذلك لا تشترط فى حكايتها الوقف ، بل تلحقها الزياده فى الوصل والوقف ، ومن مبتيه ، ولا تلحقها الزياده إلا فى الوقف.

الثانى : أنّ (من) لمن يعقل ، و (أىّ) لمن يعقل ، ولمن لا يعقل ، بحسب ما تضاف إليه لأنها بعض من كلّ.

الثالث : أن العلم يحكى بعد (من) ولا يحكى بعد (أىّ).

الرابع : أن (ربّ) قد تدخل على (من) دون (أىّ).

الخامس : أنّ (أيّا) قد يوصف بها بخلاف (من).

السادس : أن (من) يدخلها الألف واللام وياء النسبه فى الحكايه بخلاف (أىّ).

ذكر ما افترقت فيه تاء التأنيث وألف التأنيث

قال ابن يعيش (١) : ألف التأنيث تزيد على تاء التأنيث قوّه ، لأنها تبنى مع الاسم وتصير كبعض حروفه ، ويتغيّر الاسم معها عن هيئه التذكير نحو : سكران وسكرى وأحمر وحمراء. فبنيه كلّ واحد من المؤنث هنا غير بنيه المذكّر. وليست التاء كذلك ، إنما تدخل الاسم المذكّر من غير تغيير بنيته دلاله على التأنيث. نحو : قائم وقائمه. ويزيد ذلك عندك وضوحا أنّ ألف التأنيث إذا كانت رابعه ثبتت فى التكسير ، نحو حبلى وحبالى ، وسكرى وسكارى ، وليست التاء كذلك ، بل تحذف فى التكسير ، نحو : طلحه وطلاح ، وجفنه وجفان. فلمّا كانت الألف مختلطه بالاسم كان لها مزيّه على التاء فصارت مشاركتها فى التأنيث عله ، ومزيّتها عليه علّه أخرى كأنه تأنيثان ، فلذلك منعت الصرف وحدها ، ولم تمنع التاء إلا مع سبب آخر.

وقال فى باب الترخيم (٢) : دخول تاء التأنيث فى الكلام أكثر من دخول ألفى التأنيث ، لأنها قد تدخل فى الأفعال الماضيه للتأنيث ، نحو : قامت هند ، وتدخل المذكّر توكيدا ، ومبالغه ، نحو : علّامه ، ونسّابه ، فلذلك ساغ حذفها فى الترخيم وإن لم يكن ما فيه علما.

ذكر ما افترقت فيه التثنيه والجمع السالم

قال ابن السرّاج فى الأصول : التثنيه يستوى فيها من يعقل ومن لا يعقل بخلاف الجمع ، فإنه مخصوص بمن يعقل. ولا يجوز أن يقال فى جمل جملون ، ولا

١- انظر شرح المفصّل (١ / ٥٩).

٢- انظر شرح المفصّل (٢ / ٢٠).

فى جبل جبلون ، ومتى جاء ذلك فيما لا يعقل فهو شاذّ ، ولشذوذه عن القياس علّه.

قال ابن السرّاج : والمذكّر والمؤنّث فى التثنيه سواء ، وفى الجمع مختلف ، فإذا جمعت المؤنث على حدّ التثنيه زدت ألفا وتاء ، وحذفت الهاء إن كانت فى الاسم ، وضممت التاء فى الرفع ، وألحقتها التنوين ، فالضمّه فى جمع المؤنث السالم نظيره الواو فى جمع المذكّر ، والتنوين نظير النون. والكسره فى جمع المؤنث فى الخفض والنصب نظيره الياء فى المذكرين ، والتنوين نظير النون.

ذكر ما افترق فيه جمع التكسير واسم الجمع

قال أبو حيّان : يفارق اسم الجمع جمع التكسير من وجوه :

أحدها : عدم استمرار البنيه فى جمع التكسير.

الثانى : الإشاره إليه بهذا.

الثالث : إعاده ضمير المفرد إليه.

الرابع : أن يكون خبرا عن هو.

الخامس : أن يصغّر بنفسه ولا يردّ إلى مفرده.

ذكر ما افترق فيه التكسير والتصغير

قال فى (البسيط) : افترقا فى أنّ بناء التصغير لا يختلف كاختلاف أبنيه الجمع ، وفى أنّ الأجود أن يقال فى تصغير أسود وأعور وقسور وجدول ، أسيّد وأعيّر وقسيّر وجديّل بالإدغام ، ولا يجوز ذلك فى التكسير. ويقال فى مقام ومقال مقيّم ومقيّل بالإدغام ، وفى التكسير مقاوم ومقاول بالإظهار. قال : ولا يقدح ذلك فى قولهم : إنهما من واد واحد. لأنه لا يلزم من مشابهه الشىء للشىء أن يشابهه من جميع الوجوه.

قال ابن الصائغ فى (تذكرته) : سئلت عن السبب فى إن كان النسب إلى الجمع فى ماله واحد إلى الواحد ، فإن لم يكن له واحد نسب إلى الجمع ، وكان التصغير للجمع فيما له واحد إلى الواحد ، وفيما لم يكن له واحد إلى واحده المقدّر ، وهلّا اتحد البابان.

فقلت : النسب إلى الواحد لم يكن إلّا قصد الخفّه ، حيث المنسوب إلى الجمع هو المنسوب إلى الواحد ، وتصغير الواحد فى الجمع إنما كان لتنافر التصغير مع الجمع الكثير ، فافترق البابان.

القسم الثانى

باب الإعراب والبناء

مسأله

يكفى فى بناء الاسم شبهه بالحرف من وجه واحد اتفاقا ، ولا يكفى فى منع الصرف مشابهته للفعل من وجه واحد اتّفاقا ، بل لا بدّ من مشابهته له من وجهين :

قال فى (البسيط) : والفرق أنّ مشابهه الحرف تخرجه إلى ما يقتضيه الحرف من البناء ، وعلّه البناء قويّه ، فلذلك جذبته العلّه الواحده ، وأما مشابهه الفعل فإنها لا تخرجه عن الإعراب ، وإنما تحدث فيه ثقلا ، ولا يتحقّق الثقل بالسبب الواحد لأنّ خفّه الاسم تقاومه فلا يقدر على جذبها عن الأصاله إلى الفرعيه ، فلذلك احتيج إلى سببين لتحقّق الثقل بتعاضدهما ، وغلبتهما بقوّه نقلهما خفّه الاسم وجذبه إلى شبه الفعل.

قال ابن الحاجب فى (أماليه) : إن قيل : لم بنى الاسم لشبه واحد ، وامتنع من الصرف لشبهين ، وكلا الأمرين خروج عن أصله؟

فالجواب أنّ الشبه الواحد بالحرف يبعده عن الاسميه ، ويقرّبه مما ليس بينه وبينه مناسبه إلا فى الجنس الأعمّ ، وهو كونه كلمه ، وشبه الفعل وإن كان نوعا آخر إلّا أنه ليس فى البعد عن الاسم كالحرف. ألا ترى أنّك إذا قسمت الكلمه خرج الحرف أوّلا لأنه أحد القسمين ، ويبقى الاسم والفعل مشتركين ، فيفرق بينهما بوصف أخصّ من وصفهما بالنسبه إلى الحرف ، فوزان الحرف من الاسم كالجماد بالنسبه إلى الآدمىّ ، ووزان الفعل من الاسم كالحيوان من الآدمىّ ، فشبه الآدمى بالجماد ليس كشبهه بالحيوان. فقد علمت بهذا أنّ المناسبه الواحده بين الشىء وبين ما هو أبعد لا تقاوم مناسبات متعدّده بينه وبين ما هو قريب منه.

قال ابن النحّاس فى (التعليقه) : فإن قيل فلم بنيتم الاسم لشبهه بالحرف من وجه واحد؟

فالجواب أنّ الاسم بعيد من الحرف. فشبهه به يكاد يخرجه عن حقيقته ، فلو لا قوّته لم يظهر ذلك فيه ، فلا جرم اعتبرناه قولا واحدا.

مسأله : اعتراض والرد عليه

قال ابن الدّهان فى (الغرّه) : قال بعض المتقدّمين : فإن قيل : لم لمّا شابه الفعل الاسم أعطيتموه بعض الإعراب ، ولمّا أشبه الاسم الحرف أعطيتموه كلّ البناء؟.

فالجواب : أنّ الإعراب لمّا كان يتبعّض أعطى الفرع فيه دون ما للأصل ، ولمّا كان البناء لا يتبعّض تساوى الأصل والفرع فيه.

مسأله : الفرق بين غد وأمس

قال بعضهم : الفرق بين (غد) وبين (أمس) - حيث أعرب غد على كل اللغات بخلاف أمس - أنّ أمس استبهم استبهام الحروف ، فأشبه الفعل الماضى ، وغد لكونه منتظرا أشبه الفعل المستقبل فأعرب. نقله الأندلسىّ.

باب المنصرف وغيره

مسأله : الحكم إذا سمى بجمع وأخر

إذا سمّى بجمع وأخر لم ينصرفا عند سيبويه (١) للتعريف والعدل فى الأصل ، وانصرفا عند الأخفش لزوال معنى العدل عنهما بالتسميه قياسا على المسمى بالمعدول عن العدد.

قال فى (البسيط) : والفرق على الأول أنه لا يمكن مراعاه العدل فى العدد بعد التسميه لمنافاه التسميه للعدد ، وأمّا عدل جمع فلا ينافى التسميه للموافقه فى التعريف. وكذلك عدل أخر عن اللام على الصحيح لا ينافى التعريف ، كما لم ينافه العدل فى (سحر).

مسأله : الياء فى معد يكرب

الجمهور على أنّ الياء فى (معد يكرب) ساكنه سواء أضيف أو ركّب.

وقال بعضهم : تحرّك بالفتح قياسا على المنقوص.

وقال فى (البسيط) : والفرق بينهما من وجهين :

أحدهما : أنه طال بالتركيب. والسكون على حرف العلّه أخفّ من الحركه فناسب ثقل التركيب حذف الحركه بخلاف المنقوص.

والثانى : أنها صارت وسطا فى الكلمه بالتركيب فأشبهت الأصليّه ، كياء

١- انظر الكتاب (٣ / ٢٤٧).

(دردبيس) ، ولأنّ حركه التركيب لازمه وحركه المنقوص عارضه ، واللازم أثقل من العارض.

مسأله : الفرق بين حروف الجر .. وبين الإضافه

وأل فى دخولها على الممنوع من الصرف

قال ابن إياز : فإن قيل : إنّ حروف الجرّ تمنع من الدخول على الفعل ، ومع هذا إذا دخلت على ما لا ينصرف لا تجرّ فى موضع الجرّ ، فهلّا كانت اللام والإضافه كذلك.

قيل : الفرق من وجهين :

أحدهما : أنّ اللام والإضافه يتغيّر بهما معنى الاسم ، ألا تراهما ينقلانه من التنكير إلى التعريف ، وحروف الجرّ لا تغيّر معناه.

والثانى : أنّ حروف الجرّ تجرى مما بعدها مجرى الأسماء التى تجرّ ما بعدها ، والأفعال قد تقع فى موضع الجرّ بإضافه ظروف الزمان إليها. فصار وقوع الأسماء بعد حروف الجرّ كأنه غير مختصّ بها إذ كان مثل ذلك يقع فى الأفعال ، فلذلك لم يعتد به ، انتهى.

وقد ذكر السيرافىّ هذين الوجهين. وزاد فروقا أخرى :

منها : أنّ الألف واللام والإضافه أبعدا الاسم الذى لا ينصرف عن شبه الفعل وأخرجاه ، منه ، فلمّا دخل عليه بعد ذلك العامل صادفه غير مشبه للفعل ، فعمل فيه. وأما إذا دخل قبل دخول اللام أو الإضافه فإنه يصادفه ثقيلا ، فلا ينفذ فيه.

ومنها : أنّ الألف واللام والإضافه قاما مقام التنوين ، فكأنّ الاسم منوّن ، والتنوين هو الصرف وعلامه الأمكن وليس العامل كذلك.

ومنها : أنّا لو اعتبرنا العوامل لبطل أصل ما لا ينصرف ، لأن التى تدخل على الاسم غير داخله على الفعل ، فلو كان ينتقل بدخول العوامل لكان كلّ عامل يدخل عليه يوجب صرفه ، ويبطل الفرق بين ما ينصرف وبين ما لا ينصرف.

مسأله : تنوين الأسماء غير المنصرفه

للضروره وعدم تنوين الأسماء المبنيه للضروره

وقال ابن الحاجب فى (أماليه) : الأسماء المبنيّه لا تنوّن للضروره ، لأنّ التنووين فرع الإعراب. وهى لا يدخلها الإعراب ، فلا يدخلها التنوين.

باب النكره والمعرفه

مسأله : لزوم نون الوقايه مع الفعل

إذا اتصل بالفعل ياء المتكلّم لزمه نون الوقايه حذرا من كسر الفعل لأنها تطلب كسر ما قبلها.

قال فى (البسيط) : فإن قيل : فقد كسر الفعل لالتقاء الساكنين. فهلّا كسر مع ضمير المتكلّم والجامع بينهما عدم اللزوم ، لأنّ ضمير المفعول غير لازم ، ولذلك هو فى تقدير المنفصل.

قلنا : الفرق بينهما من وجهين :

أحدهما : أنّ ياء المتكلّم تقدّر بكسرتين وقبلها كسره ، فتصير كاجتماع ثلاث كسرات فى التقدير ، ولا يحتمل ذلك فى الفعل ، فلذلك احتيج إلى نون الوقايه بخلاف التقاء الساكنين ، إذ ليس معه إلا كسره واحده ، ولا يلزم من احتمال كسره واحده عارضه احتمال ثلاث كسرات.

والثانى : أنّ ياء المتكلّم تمتزج بالكلمه لشدّه اتصالها ، فتصير الكسره قبلها كاللازمه بخلاف التقاء الساكنين ، فإن الثانى لا يمتزج بالأول لكونه منفصلا عنه ، فلا تشبه حركته الحركه اللازمه.

باب الإشاره

مسأله : الإشاره للبعيد

قالوا : فى البعيد للمذكّر (ذلك) ، فلم يحذفوا الألف وكسروا اللام لالتقاء الساكنين. وقالوا : للمؤنث (تلك). وأصله (تى) فحذفوا الياء ، وسكّنوا اللام.

والفرق أنّه لو أبقيت الياء كما أبقيت الألف فى ذلك ، وقيل : تيلك كان يؤدى إلى نهايه الثقل ، وهى وقوع الياء بين كسرتين ، ولا كذلك المذكّر. فإنه لا ثقل فيه مع تحريك اللام. وأنّ ثقل التأنيث والكسره ناسب الحذف بخلاف فتح الذال ، وخفّه التذكير فإنه لا يقتضى الحذف.

ذكر ذلك فى (البسيط). قال : وقد جاء (تالك) فى البعيد ، فلم تحذف ألف (تا) كما لم تحذف ألف (ذا) ، ولما كان استعمالها أقلّ من تلك جعلوا كثره استعمال تلك عوضا عن استعمال تالك.

باب الموصول

مسأله : الاختلاف فى استعمال ذا موصولا ، دون ما

جوّز الكوفيّون استعمال (ذا) موصولاـ دون (ما) كما لو كانت مع ما أو من ، ومنعه البصريّون ، وفرّقوا بأنّ ما الاستفهاميه إذا انضمّت إلى ذا أكسبته معناها ، فخرج من التخصيص إلى إبهام الذى.

قال فى (البسيط) : ولا قياس مع الفارق.

مسأله : لا يوصل الذى بالأمر

قال ابن الدهّان فى (الغرّه) : يجوز أن توصل أن بالأمر ، نحو : كتبت إليه بأن قم ، ولم يجز أن يوصل الذى بالأمر لأنّ الذى اسم يفتقر إلى تخصيص من صله ، وليس كذلك أن لأنها حرف.

باب الابتداء

مسأله : الفرق بين زيد أخوك وأخوك زيد

قال ابن الخبّاز : إن قلت : ما الفرق بين (زيد أخوك) ، (وأخوك زيد)؟ قلت : من وجهين :

أحدهما أنّ : زيد أخوك تعريف للقرابه ، وأخوك زيد تعريف للاسم.

والثانى أنّ : زيد أخوك لاـ ينفى أن يكون له أخ غيره. لأنّك أخبرت بالعامّ عن الخاصّ ، وأخوك زيد ينفى أن يكون له أخ غيره ، لأنك أخبرت بالخاصّ عن العامّ. وهذا ما يشير إليه الفقهاء ، فى قولهم : زيد صديقى ، وصديقى زيد ، نقله ابن هشام فى (تذكرته).

مسأله : القول فى عود الضمير على المبتدأ

قال الشلوبين : فإن قلت : إذا قلت : زيد أمامك لزم فيه ضمير يعود على المبتدأ ، لأنه قام مقام المشتقّ ، وهو كائن ، فتضمّن الضمير الذى كان يتضمنه. وإذا قلت : زيد الأسد ، وأبو يوسف أبو حنيفه ، وزيد زهير فلا ضمير فيه مع أنه قد قام مقام ما هو المبتدأ فى المعنى ، وهو مشتقّ ، ألا ترى أنّ الخبر قد قام فى ذلك مقام مثل وهو مشتقّ ، فلم لم يتحمّل هذا القائم من الضمير هنا ما كان فيما قام مقامه وتحمله هناك؟

فالجواب : أنّ الفرق بين الموضعين أنّ الذى قام مقام الخبر هناك قام مقامه على

معناه من غير زيادة. فتحمّل من الضمير ما كان يتحمّله. والذى قام مقامه فى هذا الأخير قام مقامه على معناه ، ولكن بزياده أنه أريد به أنه هو على جهه المبالغه بتغيير المعنى ، وجعل الثانى كأنه الأول لا- مثله ، فلما قام مقامه على غير معناه لم يحمل من الضمير ما كان يحمله ، هذا إذا قلنا : إن قولنا : أبو يوسف أبو حنيفه بزياده معنى أنه هو هو مبالغه. وإن لم نقل ذلك ، وقلنا : إنه بمعنى أصله الذى حذف منه تحمّل من الضمير ما كان يتحمّله ، فلك إذا فيه وجهان.

مسأله الإخبار بالظرف الناقص

قال ابن النحّاس فى (التعليقه) : أجاز الكوفيون الإخبار بالظرف الناقص إذا تم بالحال ، وجعلوا (له) من قوله تعالى : (وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ) [الإخلاص : ۴] خبر يكن ، وكفوا حال من الضمير المستكنّ فى له وقاسوه على جواز الإخبار بالخبر الذى لا يتمّ إلّا بالصفه كقوله تعالى : (بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ) [النمل : ۵۵] ، ونحوه.

وفرّق البصريّون فأجازوا الإخبار بما لا يتمّ إلّا بالصفه ، ومنعوا الإخبار بما لا يتمّ إلا بالحال ، لأنّ الصفه من تمام الموصوف ، والحال فضله فلا يلزم من جواز ما هو من تمام جواز ما هو فضله.

باب (ما) وأخواتها

مسأله : القول فى باء (ما زيد بقائم)

قال الأندلسىّ فى (شرح المفصّل) : فإن قلت : ما بالهم حكموا بأنّ الباء فى قولك : (ما زيد بقائم) مزيده مع أنها لتأكيد النفى ، واللام فى قولك : إن زيدا لقائم غير مزيده مع أنها لتأكيد معنى الابتداء؟.

قلت : فيه حرفان : الحرف الأول أنّ الباء أبدا تقع فى الطىّ فلا يلتفت إليها لتمام المعنى بدونها بخلاف اللام فإنها تقع فى الصدر فى نحو : لزيد منطلق و (لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً) [الحشر : ۱۳] وأمّا إن زيدا لقائم فبدخول إن.

الحرف الثانى وعليه الاعتماد أنّ خبر ما لا- يكون إلا- على أصله ، وهو النصب حتى تكون الباء زائده بخلاف اللام ، فإن خبر المبتدأ على أصله ، وإن لم تكن اللام زائده ، انتهى.

مسأله : امتناع تقديم معمول الفعل الواقع بعد ما النافيه

ولا فى جواب القسم عليها وعدم امتناع التقديم فى لن ولم ولما

قال ابن عصفور فى (شرح المقرّب) : فإن قيل : لأىّ شىء امتنع تقديم معمول

الفعل الواقع بعد (ما) النافيه أو (لا) فى جواب القسم عليها ، ولم يمتنع ذلك فى (لن ، ولم ، ولما) مع أنها حروف نفى كما أنّ (ما ولا) كذلك؟.

فالجواب : أنّ الفرق أنّ (لن) لنفى مستقبل فهى فى مقابله السين فى : سيفعل. فأجروها لذلك مجراها فى جواز التقديم فيقال : زيدا لن أضرب كما يقال : زيدا سأضرب. (ولم ولمّا) ، لمّا صارتا ملازمتين للفعل أشبهتا ما جعل كالجزء منه وهو السين وسوف ، فجاز التقديم فيهما ، ولم يجز فى (ما) لأنها لا تلازم الفعل الذى نفى بها ، كما تلازم لم ولمّا. و (لا) جعلت فى مقابله ما هو كالجزء من الفعل.

قال ، وزعم الشلوبين : أنّ العرب إنّما أجازت تقديم الفعل الواقع بعد لم ولمّا عليهما حملا على نقيضه ، وهو الواجب ، فكما يجوز ذلك فى الواجب ، فكذلك يجوز فى نقيضه. وهذا غير صحيح ، لأنه يلزم عليه تقديم معمول الفعل الواقع بعد ما النافيه عليها ، فيقال : زيدا ما ضربت ، حملا على نقيضه ، وهو : زيدا ضربت. والعرب لا تقوله. فدلّ على أن السبب خلاف ما ذكره.

باب كاد وأخواتها

مسأله : الفرق بين كاد وعسى

قال ابن إياز : فإن قيل : لم امتنع أن يضمر فى (عسى) ضمير الشأن ، و (هلّا) جاز فيها كما جاز فى كاد؟.

قيل : فرّق الرمّانىّ بينهما بأنّ خبر كاد لا يكون إلّا جمله ، وخبر عسى مفرد ، وقد عرف أنّ ضمير الشأن لا يكون خبره إلّا جمله.

باب (إنّ) وأخواتها

مسأله : تقدم المنصوب فى هذا الباب

قال ابن يعيش (۱) : إنما قدّم المنصوب فى هذا الباب على المرفوع فرقا بينها وبين الفعل ، فالفعل من حيث أن الأصل فى العمل جرى على سنن قياسه فى تقديم المرفوع على المنصوب إذ كانت رتبه الفاعل مقدمه على المفعول. وهذه الحروف لمّا كانت فروعا على الأفعال ومحموله عليها جعلت بينهما ، بأن قدّم المنصوب فيها على المرفوع حطّا لها عن درجه الأفعال ، إذ تقديم المفعول على الفاعل فرع ، وتقديم الفاعل أصل.

۱- انظر شرح المفصّل (۱ / ۱۰۲).

مسأله : يجوز الجمع بين المكسورتين

ولا يجوز بين المكسوره والمفتوحه

قال الأندلسى : فإن قلت : كيف يجوز الجمع بين المكسورتين فى التأكيد مع اتحاد اللفظ والمعنى ولا يجوز فى المكسوره والمفتوحه مع أنّ بينهما مغايره ما؟.

قلت : الفرق أنّ إحدى الكلمتين هناك زائده أو كالزائده ، وهنا بخلافه بدليل أنّ كلّ واحد من الحرفين لا بدّ له من اسم وخبر ، ونظيره قولهم على ما نقله سيبويه (١) : إنّ زيدا لما لينطلقنّ.

مسأله : كسر إن وفتحها بعد إذا الفجائيه

قال الأندلسىّ : قال السيرافىّ : يجوز بعد (إذا) التى للمفاجأه كسر إن وفتحها بخلاف حتى ، فأنّ المفتوحه لا تقع بعدها ، والفرق أن ما بعد إذا لا يلزم أن يكون ما قبلها ولا بعضه ، ويجوز أن يكون مصدرا وغير مصدر ، كقولك : خرجت فإذا أن زيدا صائح. فهنا تفتح أنّ ، لأن التقدير : خرجت فإذا صياح زيد ، وتكسر إذا أردت فإذا زيد صائح. وأمّا (حتى) فإن ما بعدها يكون جزءا مما قبلها ، لأنها هنا هى العاطفه ، وليست التى للغايه.

باب (ظنّ) وأخواتها

مسأله : الفرق بين علمت وعرفت من جهه المعنى

قال ابن جنّى فى (الخاطريّات) : قلت لأبى على : قال سيبويه (٢) : إذا كانت (علمت) بمعنى عرفت عدّيت إلى مفعول واحد ، وإذا كانت. بمعنى العلم عدّيت إلى مفعولين. فما الفرق بين علمت وعرفت من جهه المعنى؟

فقال : لا أعلم لأصحابنا فى ذلك فرقا محصّلا. والذى عندى فى ذلك أنّ (عرفت) معناها العلم الموصول إليه من جهه المشاعر والحواسّ بمنزله (أدركت) ، وعلمت معناها العلم من غير جهه المشاعر والحواسّ ، يدلّك على ذلك فى (عرفت) قوله تعالى : (يُعْرَفُ الْمُجْرِمُونَ بِسِيماهُمْ) [الرحمن : ٤١] ، والسيما تدرك بالحواس والمشاعر.

قلت له : أفيجوز أن يقال : (عرفت) ما كان ضدّه فى اللفظ (أنكرت) ، وعلمت ما كان ضدّه فى اللفظ (جهلت). فإذا أريد بعلمت العلم المعاقبه عبارته

١- انظر الكتاب (٣ / ١٧٢).

٢- انظر الكتاب (١ / ٧٦).

للإنكار تعدّت إلى مفعول واحد ، وإذا أريد بها العلم المعاقبه عبارته للجهل تعدّت إلى مفعولين ، ويكون هذا فرقا بينهما صحيحا ، لأنّ أنكرت ليست بمعنى جهلت لأن الإنكار قد يضامّ العلم ، والجهل لا يضامّ العلم ، ولأنّ الجهل يكون فى القلب فقط ، والإنكار يكون باللسان وإن وصف القلب به ، كقولنا : أنكره قلبى ، كان مجازا ، وكون الإنكار باللسان دلاله على أنّ المعرفه متعلّقه بالمشاعر. فقال : هذا صحيح ، انتهى.

باب المفعول فيه

مسأله : اشتراط توافق مادتى الظرف المصاغ من الفعل وعامله

اشترطوا توافق مادّتى الظرف المصاغ من الفعل وعامله ، نحو : قعدت مقعد زيد ، وجلست مجلسه ، ولم يكتفوا بالتوافق المعنوى بخلاف المصدر. فاكتفوا فيه بالتوافق المعنوىّ نحو : قعدت جلوسا.

والفرق أنّ انتصاب هذا النوع على الظرفيه على خلاف القياس لكونه مختصّا. فينبغى ألّا يتجاوز به محلّ السماع. وأما نحو : قعدت جلوسا فلا دافع له من القياس. ذكره فى (المغنى).

باب الاستثناء

مسأله : جواز إيصال الفعل إلى غير بدون واسطه

قال ابن النحّاس فى (التعليقه) : فإن قيل : كيف جاز أن يصل الفعل إلى (غير) من غير واسطه ، وهو لا يصل إلى ما بعد (إلّا) إلّا بواسطه؟

فالجواب : أنّ غيرا أشبهت الظرف بإبهامها ، والظرف يصل الفعل إليه بلا واسطه ، فوصل أيضا إلى غير بلا واسطه لذلك.

فإن قيل : فلم لم تبن (غير) لتضمّنها معنى الحرف وهو (إلّا)؟

فالجواب : أنّ (غير) لم تقع فى الاستثناء لتضمّنها معنى إلّا ، بل لأنّها تقتضى مغايره ما بعدها لما قبلها ، والاستثناء إخراج ، والإخراج مغايره ، فاشترك (إلّا وغير) فى المغايره. فالمعنى الذى صارت به غير استثناء هو لها فى الأصل لا لتضمّنها معنى إلا فلم تبن.

باب الحال

مسأله : فروق بين الصفه والحال

قال فى (البسيط) : لم يستضعف سيبويه (١) (مررت بزيد أسدا) بنصب أسد

١- انظر الكتاب (٢ / ١١٢).

على الحال ، أى : جريئا أو شديدا قويّا ، واستضعف مررت برجل أسد على الوصف. والفرق بينهما من وجهين :

أحدهما : أنّ الوصف أدخل فى الاشتقاق من الحال.

والثانى : أنّ الحال تجرى مجرى الخبر. وقد يكون خبرا ما لا يكون صفه. قال : والقياس التسويه بينهما ، لأنه يرجع بالتأويل إلى معنى الوصف ، أو بحذف مضاف ، أى : مثل أسد.

وقال ابن يعيش (١) : الحال صفه فى المعنى. ولذلك اشترط فيها ما يشترط فى الصفات من الاشتقاق ، فكما أنّ الصفه يعمل فيها عامل الموصوف ، فكذلك الحال يعمل فيها العامل فى صاحب الحال ، إلا أنّ عمله فى الحال على سبيل الفضله لأنها جاريه مجرى المفعول ، وعمله فى الصفه على سبيل الحاجه إليها ، إذ كانت مبينه للموصوف ، فجرت مجرى حرف التعريف. وهذا أحد الفروق بين الصفه والحال ، وذلك أنّ الصفه تفرق بين اسمين مشتركين فى اللفظ ، والحال زياده فى الفائده والخبر وإن لم يكن الاسم مشاركا فى لفظه.

قال (٢) : وقد ضعّف سيبويه (٣) : مررت برجل أسد على أن يكون نعتا ، لأن أسدا اسم جنس جوهر ، ولا يوصف بالجوهر. لو قلت : هذا خاتم حديد ، لم يجز ، وأجاز هذا زيد أسدا على أن يكون حالا من غير قبح ، واحتجّ بأن الحال مجراها مجرى الخبر. وقد يكون خبرا ما لا يكون صفه. ألا تراك تقول : هذا مالك درهما ، وهذا خاتمك حديدا ، ولا يحسن أن يكون وصفا. وفى الفرق بينهما نظر ، وذلك أنه ليس المراد من السبع شخصه ، وإنما المراد أنه فى الشدّه مثله ، والصفه والحال فى ذلك سواء ، وليس كذلك الحديد والدرهم ، فإن المراد جوهرهما.

باب التمييز

مسأله : جواز تقديم التمييز على الفعل

قال ابن النحّاس فى (التعليقه) : أجاز المازنىّ والمبرّد (٤) والكوفيّون تقديم التمييز على الفعل قياسا على الحال ومنعه أكثر البصريين ، والقياس لا يتّجه ، لأنّ

١- انظر شرح المفصّل (٢ / ٥٧).

٢- انظر شرح المفصّل (٣ / ٤٩).

٣- انظر الكتاب (٢ / ١١٢).

٤- انظر المقتضب (٣ / ٣٦).

الفرق بين الحال والتمييز ظاهر ، لأن التمييز مفسّر لذات المميّز والحال ليس بمفسّر ، فلو قدّمنا التمييز لكان المفسّر قبل المفسّر ، وهذا لا يجوز.

وقال الأبّذىّ فى (شرح الجزوليه) : التمييز مشبه للنعت فلم يتقدّم ، وإنما تقدّمت الحال لأنها خبر فى المعنى ، ولتقديرها بفى فأشبهت الظرف ، وأيضا فالحال لبيان الهيئه لا لبيان الذات ففارقت النعت.

وقال الفارسىّ فى (التذكره) : إنما لم يجز تقديم التمييز لأنه مفسّر ومرتبه المفسّر أن تقع بعد المفسّر وأيضا فأشبه (عشرون). وأما الحال فحملت على الظرف.

وقال ابن يعيش فى (شرح المفصّل) (١) : سيبويه (٢) لا يرى تقديم التمييز على عامله فعلا كان أو معنى. أما إذا كان معنى غير فعل فظاهر لضعفه ، ولذلك يمتنع تقديم الحال على العامل المعنوىّ ، وأما إذا كان فعلا متصرّفا فقضيه الدليل جواز تقديم منصوبه عليه لتصرّف عامله إلّا أنه منع من ذلك مانع ، وهو كون المنصوب فيه مرفوعا فى المعنى من حيث كان الفعل مسندا إليه فى المعنى والحقيقه ، ألا ترى أنّ التصبّب والتفقؤ فى قولنا (٣) : تصبّب زيد عرقا ، وتفقأ زيد شحما فى الحقيقه للعرق والشحم ، والتقدير : تصبّب عرق زيد ، وتفقّأ شحمه. فلو قدّمناهما لأوقعناهما موقعا لا يقع فيه الفاعل ، لأن الفاعل إذا قدمناه خرج عن أن يكون فاعلا ، وكذلك إذا قدمناه لم يصح أن يكون فى تقدير فاعل نقل عنه الفعل ، إذ كان هذا موضعا لا يقع فيه الفاعل.

فإن قيل : فإذا قلت : جاء زيد راكبا جاز تقديم الحال ، وهو المرفوع فى المعنى فما الفرق بينهما؟.

قيل : نحن إذا قلنا : جاء زيد راكبا فقد استوفى الفعل فاعله لفظا ومعنى وبقى المنصوب فضله ، فجاز تقديمه ، وأما إذا قلنا : طاب زيد نفسا فقد استوفى الفعل فاعله لفظا لا معنى ، فلم يجز تقديمه ، كما لم يجز تقديم المرفوع ، انتهى.

باب الإضافه

مسأله : إضافه الفم إلى ياء المتكلم

إذا أضيف الفم إلى ياء المتكلّم ردّ المحذوف ، فيقال : هذا فىّ ، وفتحت فىّ ،

١- انظر شرح المفصّل (٢ / ٧٣).

٢- انظر الكتاب (١ / ٢٦٦).

٣- انظر شرح المفصّل (٢ / ٧٠).

ووضعته فى فىّ ، وذلك لأنك تقول : هذا فوك ، ورأيت فاك ، ونظرت إلى فيك ، فتكون الحركه تابعه لحركه ما بعدها من الحروف ، فإذا جاءت ياء الإضافه لزم أن تكسر الفاء لتكون تابعه لها.

قال ابن يعيش (١) : فإن قيل : لم قلبتم الألف هنا ياء مع أنها دالّه على الإعراب وامتنعتم من قلب ألف التثنيه ، وما الفرق بينهما؟.

فالجواب : أنّ فى ألف التثنيه وجد سبب واحد يقتضى قلبها ياء ، وعارضه الإخلال بالإعراب. وهاهنا وجد سببان لقلبها ياء ، وهو وقوعها موقع مكسور وانكسار ما قبلها فى التقدير ، من حيث أنّ الفاء تكون تابعه لما بعدها ، فقوى سبب قلبه ولم يعتدّ بالمعارض.

باب أسماء الأفعال

مسأله

لا يجوز تقديم معمولات أسماء الأفعال عليها عند البصريين ، وجوّزه الكوفيون قياسا على اسمى الفاعل والمفعول. والفرق على الأول أنهما فى قوّه الفعل لشدّه شبههما به ، وأسماء الأفعال ضعيفه. قال فى (البسيط).

باب النعت

مسأله : يشترط فى الجمله الموصوف بها أن تكون خبريه

قال فى (البسيط) : يشترط فى الجمله الموصوف بها أن تكون خبريّه لوجهين :

لأن المقصود من الوصف بها إيضاح الموصوف وبيانه ، وما عداها من الجمل الأمريّه والنهييّه والاستفهاميه وغيرها لا إيضاح فيها ولا بيان ، ولذلك لم تقع صفه لعدم إيضاحها وبيانها. ألا ترى أنك لو قلت : مررت برجل اضربه أو برجل لا تشتمه ، أو برجل هل ضربته لم تفد النكره إيضاحا ولا بيانا.

قال : فإن قيل : هذا بعينه يصحّ وقوعه خبرا للمبتدأ ، ولا يمتنع كقولك : زيد اضربه ، وخالد لا تهنه ، وبكر هل ضربته. فهلّا صحّ وقوعه فى الوصف.

قلنا : الفرق بينهما من وجهين :

أحدهما : أنّ الخبر محذوف تقديره : مقول فيه. والجمله محكيّه الخبر. وجاز ذلك لجواز حذف الخبر ، ولم يجز ذلك فى الصفه ، لأنه لا يجوز حذفها لأنّ حذفها ينافى معناها.

١- نظر شرح المفصّل (٣ / ٣٨).

والثانى : أنّ المبتدأ يجوز نصبه بالفعل إما على حذف الضمير ، أو على التفسير ، ولا يتغيّر المعنى فإنّ : زيدا اضربه ، واضرب زيدا سواء فى المعنى. وأما الصفه فلا يصحّ عملها فى الموصوف سواء حذف منها ضميره أم لا ، لأنه معمول لغيرها. فإنك إذا قلت : مررت برجل اضربه لم يصحّ نصب رجل باضربه ، ولأنّ الصفه تابعه للموصوف ، ولا يعمل التابع فى المتبوع.

مسأله : لا يجوز الفصل بين الصفه والموصوف

قال الأبذىّ : لا يجوز الفصل بين الصفه والموصوف لأنهما كشىء واحد بخلاف المعطوف والمعطوف عليه.

مسأله : تثنيه الصفه الرافعه للظاهر وجمعها

قال الخفاف فى (شرح الإيضاح) : وقع فى كتاب المهذّب لأبى إسحاق الزجّاج أنّ تثنيه الصفه الرافعه للظاهر وجمعها فصيح فى الكلام لا كضعف لغه : أكلونى البراغيث (١).

قال : والفرق أنّ أصل الصفه كسائر الأسماء التى تثنّى وتجمع ، وإنما يمتنع ذلك فيها بالحمل على الفعل : فيجوز فيها وجهان فصيحان :

أحدهما : أن يراعى أصلها فتثنّى وتجمع.

والثانى : أن يراعى شبهها بالفعل ، فلا تثنّى ولا تجمع.

قال الخفاف : وهذا قياس حسن لو ساعده السماع. والذى حكى أئمّه النحويين أنّ تثنيه الصفه وجمعها إذا رفعت الظاهر ضعيف كأكلونى البراغيث ، وينبغى على قياس قوله أن يجيز فى المضارع الإعراب والبناء ، لأن أصله البناء ، وأعرب لشبه الاسم ، وكذا فى الاسم الذى لا ينصرف الصرف باعتبار الأصل ، والمنع باعتبار شبه الفعل ، انتهى.

مسأله : لم حذف الموصوف وأقيمت الصفه مقامه ولم يصح ذلك فى الموصول

قال ابن الحاجب فى (أماليه) : فإن قيل : لم حذف الموصوف وأقيمت الصفه مقامه ، ولم يفعل ذلك فى الموصول؟.

١- انظر همع الهوامع (١ / ١٦٠) ، وشرح ابن عقيل (١٩٧).

قلنا : لأنّ الصفه تدلّ على الذات التى دلّ عليها الموصوف بنفسها باعتبار التعريف والتنكير ، لأنها تابعه للموصوف فى ذلك ، والموصول لا ينفكّ عن جعل الجمله التى معه فى معنى اسم معرّف ، فلو حذف لكانت الجمله نكره فيختلّ المعنى.

باب العطف

مسأله : لا يعطف على الضمير المجرور من غير إعاده الجار

لا يجوز العطف على الضمير المجرور من غير إعاده الجارّ عند البصريين بخلاف المنصوب ، وجوّزه الكوفيّون قياسا على الضمير المنصوب ، والجامع بينهما الاشتراك فى الفضله.

قال فى (البسيط) : والفرق على الأول من أوجه :

أحدها : أنّ ضمير المجرور كالجزء مما قبله لشدّه ملازمته له ، ولذلك لا يمكن استقلاله.

والثانى : أنه يشابه التنوين من حيث أنه لا يفصل بينه وبين ما يتصل به ، ويحذف فى النداء ، نحو : يا غلام.

والثالث : أنه قد يكون عوضا من التنوين فى نحو : غلامى وغلامك وغلامه فكما لا يعطف على التنوين كذلك لا يعطف على ما حلّ محلّه وناسبه فى شدّه الاتصال بالكلمه ، وهذه الأوجه معدومه فى المنصوب.

وقال الحريرىّ فى (درّه الغوّاص) (١) : فإن قيل : كيف جاز العطف على المضمرين المرفوع والمنصوب من غير تكرير وامتنع العطف على المضمر المجرور إلّا بالتكرير.

فالجواب : أنّه لمّا جاز أن يعطف ذانك المضمران على الاسم الظاهر جاز أن يعطف الظاهر عليهما ، ولمّا لم يجز أن يعطف المضمر المجرور على الظاهر إلّا بتكرير الجارّ فى قولك : مررت بزيد وبك لم يجز أن يعطف الظاهر على المضمر إلّا بتكريره أيضا ، نحو : مررت بك وبزيد. وهذا من لطائف علم العربيه ومحاسن الفروق النحويه ، انتهى.

مسأله : هل يجوز العطف مع التأكيد إذا أكد ضمير المجرور؟

إذا أكّد ضمير المجرور كقولك : مررت بك أنت وزيد اختلف فيه : فذهب الجرمىّ إلى جواز العطف مع التأكيد قياسا على العطف على ضمير الفاعل إذا أكّد ،

١- انظر درّه الغوّاص (٦٢).

والجامع بينهما شدّه الاتصال بما يتّصلان به. وذهب سيبويه (۱) إلى منع العطف. والفرق من أوجه :

أحدها : أنّ تأكيده لا يزيل عنه العلل المذكوره فى المنع بخلاف تأكيد الفاعل ، فإنه يزيل عنه المانع من العطف.

الثانى : أنّ تأكيد ضمير المجرور بضمير المرفوع على خلاف القياس ، وتأكيد ضمير الفاعل بضمير المرفوع جار على القياس ، فلا يلزم حمل الخارج عن القياس على الجارى على القياس.

الثالث : أنّ ضمير المجرور أشدّ اتصالا من ضمير الفاعل بدليل أنّ ضمير الفاعل قد يجعل منفصلا عند إراده الحصر ، ويفصل بينه وبين الفعل ، ولا يمكن الفصل بين ضمير المجرور وعامله. فلمّا اشتدّ اتصاله قوى شبهه بالتنوين ، فلم يؤثر التأكيد فى جواز العطف ، بخلاف الفاعل فإنه لمّا لم يشتدّ اتصاله أثر التوكيد فى جواز العطف عليه.

الرابع : أنه يلزم من العطف مع تأكيد المجرور بالمرفوع ، نحو : مررت به هو وزيد مخالفه اللفظ والمعنى.

أما اللفظ فإنّ قبله ضمير المرفوع ، ولم يحمل العطف عليه.

وأما المعنى فإن معنى المجرور غير معنى المرفوع ، ولا يلزم من العطف على تأكيد ضمير الفاعل لا مخالفه اللفظ ولا مخالفه المعنى ذكر ذلك فى (البسيط).

مسأله : لا يجوز العطف على الضمير

المرفوع المتصل من غير تأكيد وفاصل ما

لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتّصل من غير تأكيد أو فاصل ما عند البصريين وجوّزه الكوفيون قياسا على البدل. والفرق على الأول أنّ البدل هو المبدل منه فى المعنى ، فلذلك جاز من غير شرط التأكيد ، وأما العطف فالثانى مغاير للأول ، فلا بدّ من تقويه للأوّل تدلّ على أنّ المعطوف المغاير متعلّق به دون غيره ، بخلاف البدل فإنه لا يحتاج إلى تقويه لعدم المغايره.

باب النداء

مسأله : ما يجوز فى وصف المنادى المضموم

يجوز فى وصف المنادى المضموم ، نحو : يا زيد الطويل أن ترفع الصفه حملا على اللفظ ، وتنصبها على الموضع.

۱- انظر الكتاب (۲ / ۴۰۳).

قال (۱) ابن يعيش : فإن قيل : فزيد المضموم فى موضع منصوب فلم لا يكون بمنزله أمس فى أنه لا يجوز فيه حمل الصفه على اللفظ. لو قلت : رأيت زيدا أمس الدابر بالخفض على النعت لم يجز ، وكذلك قولك : مررت بعثمان الظريف لم تنصب الصفه على اللفظ؟

قيل : الفرق بينهما أنّ ضمّه النداء فى يا زيد ضمّه بناء مشابهه لحركه الإعراب ، وذلك لأنه لمّا اطّرد البناء فى كلّ اسم منادى مفرد صار كالعله لرفعه ، وليس كذلك أمس ، فإن حركته متوغّله فى البناء. ألا ترى أنّ كلّ اسم مفرد معرفه يقع منادى فإنه يكون مضموما ، وليس كلّ ظرف يقع موقع أمس يكون مكسورا؟ ألا تراك تقول : فعلت ذلك اليوم ، واضرب عمرا غدا ، فلم يجب فيه من البناء ما وجب فى أمس.

وكذلك عثمان فإنه غير منصرف وليس كل اسم ممنوعا من الصرف ، انتهى.

مسأله : نداء الإشاره وعدم نداء ما فيه أل

قال ابن يعيش (۲) : فإن قيل : أنتم تقولون (يا هذا) ، وهذا معرفه بالإشاره ، وقد جمعتم بينه وبين النداء ، فلم جاز هاهنا ، ولم يجز مع الألف واللام؟ وما الفرق بين الموضعين؟.

قلنا الفرق من وجهين :

أحدهما : أنّ تعريف الإشاره إيماء وقصد إلى حاضر ، ليعرفه المخاطب بحاسّه النظر ، وتعريف النداء خطاب لحاضر وقصد لواحد بعينه ، فلتقارب معنى التعريفين صارا كالتعريف الواحد ، ولذلك شبّه الخليل تعريف النداء بالإشاره فى نحو : يا هذا.

وشبّهه لأنه فى الموضعين قصد وإيماء إلى حاضر.

والوجه الثانى : - وهو قول المازنىّ - أنّ أصل هذا أن تشير به لواحد إلى واحد. فلما دعوته نزعت منه الإشاره التى كانت فيه ، وألزمته إشاره النداء ، فصارت (يا) عوضا من نزع الإشاره. ومن أجل ذلك لا يقال : هذا أقبل بإسقاط حرف النداء.

مسأله : المعطوف على المنادى

قال ابن الحاجب فى (أماليه) : إن قيل : ما الفرق بين قولهم : يا زيد وعمرو فإنه ما جاء فيه إلّا وجه واحد وهو قولهم وعمرو ، وجاء فى المعطوف من باب (لا) وجهان :

أحدهما : العطف على اللفظ ، والثانى : العطف على المحلّ مثل : [الكامل]

۱- انظر شرح المفصّل (۲ / ۲).

۲- انظر شرح المفصّل (۲ / ۲).

٣٤١- (١)[هذا لعمركم الصّغار بعينيه]

لا أمّ لى إن كان ذاك ولا أب

الجواب : أنّ الفرق من وجهين :

أحدهما : أنّ قولنا : يا زيد وعمرو حرف النداء فيه مراد ، وهو جائز حذفه ، فجاز الإتيان بأثره ، وليس كذلك فى باب لا فى الصوره المذكوره لأن (لا) لا تحذف فى مثل ذلك. وإنما قدّر حرف النداء هاهنا دون ثمّ لكثره النداء فى كلامهم.

الوجه الثانى : أنّ (لا) بنى اسمها معها إلى أن صار الاسم ممتزجا امتزاج المركّبات ولا يمكن بقاء ذلك مع حذفها ، ولم يبنوه بناء مبهم على امتزاجه بالأولى ، لأنه قد فصل بينهما بكلمتين ، ولئلّا يؤدّى إلى امتزاج أربع كلمات.

مسأله : يجوز الرفع والنصب فى قولهم (ألا يا زيد والضحاك)

قال (٢) ابن الحاجب : قولهم : ألا يا زيد والضحّاك فيه جواز الرفع والنصب ولم يأت فى باب لا إلّا وجه واحد ، وهو الرفع لا غير ، مثاله لا غلام لك ولا العبّاس.

والفرق بينهما أنّ (لا) لا تدخل على المعارف لما تقرر فى موضعه ، ولا يمكن حمله على اللفظ ، لأنّ لا إنما أتى بها لنفى المتعدّد ولا تعدّد فى قولك : لا غلام لك ولا العبّاس. ولأنّ دخول النصب فيه فرع دخول الفتح فيه ، إذا كان منفيا. ولا يدخله الفتح فلا يدخله هذا النصب الذى هو فرعه ، لأنّ دخول الفتح إنما كان لتضمّنه معنى الحرف. ألا ترى أنّ معنى قولك : لا رجل فى الدار ، لا من رجل ، ولا يتقدّر مثل ذلك فيما ذكرناه. ألا ترى أنّ (لا) إذا وقع بعدها معرفه وجب الرفع والتكرير ، ويرجع الاسم حينئذ إلى أصله. فإذا وجب الرفع فيما يلى لا ، فلم يجز فيه غيره ، فلأن لا يجوز غيره فى فرعه الذى هو المعطوف من باب الأولى. وليس كذلك فى باب النداء ، فى قولنا : يا زيد والضحاك. فإنّ حرف النداء ، وإن كان متعذّرا كما تعذّر فيما ذكرنا إلا أنه يتوصّل إليه بأى ، وبهذا ، كقولك : يا أيها الضحّاك ، ويا أيّهذا

١- ٣٤١- الشاهد لرجل من مذحج فى الكتاب (٢ / ٣٠٣) ، ولضمره بن جابر فى خزانه الأدب (٢ / ٣٨) ، ولرجل من مذحج أو لضمره بن ضمره أولهما أخى جساس ابنى مرّه فى تخليص الشواهد (ص ٤٠٥) ، ولرجل من عبد مناف أو لابن أحمر أو لضمره فى الدرر (٦ / ١٧٥) ، ولابن أحمر فى المؤتلف والمختلف (ص ٣٨) ، والمقاصد النحويه (٢ / ٣٣٩) ، ولهمام بن مرّه فى الحماسه الشجريه (١ / ٢٥٦) ، وبلا نسبه فى جواهر الأدب (ص ٢٤١) ، وأمالى ابن الحاجب (ص ٥٩٣) ، وأوضح المسالك (٢ / ١٦) ، ورصف المبانى (ص ٢٦٧) ، وشرح الأشمونى (ص ١٥١) ، وشرح ابن عقيل (ص ٢٠٢) ، وشرح المفصّل (٢ / ٢٩٢).
٢- انظر المقتضب (٤ / ٢٢٥) ، وشرح المفصّل (٢ / ٣).

الضحّاك. فصار له دخول ، وإن كان باشتراط فصل ، بخلاف لا ، فإنها لا تدخل بحال ، انتهى.

باب الترخيم

مسأله : ترخيم الجمله

لا يجوز ترخيم الجمله عند الجمهور ، وجوّزه بعضهم بحذف الثانى قياسا على النسب ، فإنه يجوز بحذف الثانى.

قال ابن فلاح فى (المغنى) : والفرق على الأول أنّ الثقل الناشئ من اجتماع ياء النسبه معها لو لم يخفف بالحذف لأدّى إلى جعل ثلاثه أشياء كشيء واحد ، فلذلك حذف منها فى النسب لقيام يائه مقام المحذوف. وأما الترخيم (١) فإنما لم يجز لأنّ شرطه مع تأثير النداء البناء فى المرخّم ، ولم يوجد هنا ، فلم يجز الترخيم. ولأنه أشبه بالمضاف والمضاف إليه فى كون الأوّل عاملا فى الثانى ، فلم يجز ترخيمهما كالمضاف إليه.

باب العدد

مسأله : عدم إعراب مجموع المركبان فى العدد

قال الأندلسىّ فى (شرح المفصّل) : فإن قلت الاسمان المركّبان فى العدد يجريان مجرى الكلمه الواحده ، فهلّا أعرب مجموعهما كما أعرب معد يكرب وأخواته. قلنا : الفرق من وجهين :

أحدهما : أنّ الامتزاج هنا أشدّ ، إذ كان أحد الاسمين منهما لم يكد يستعمل على انفراده. بل (حضرموت) مثلا فى استعماله علما لهذه البلده كدمشق مثلا وبغداد. فكما أنّ هذه معربه فكذلك حضرموت. وأمّا مركّبات الأعداد فالمفرد منها مستعمل بمعناه كخمسه إذا أردت بها هذا القدر. وكذلك العشره ، فالعاطف (٢) المتضمّن معتبر ، وإذا اعتبر فقد تضمّن معناه ، وما تضمّن معنى الحرف فلا وجه لإعرابه.

والثانى : أنّ العدد فى الأصل موضوع على ألّا يعرب ما دام لما وضع له من تقدير الكميّات فقط ، فإنّ حقه أن يكون كالأصوات ينطق بها ساكنه الأواخر وكحروف التهجى ، وإنما يعرب عند التباسه بالمعدود.

١- انظر شرح المفصّل (٢ / ٢٣).

٢- انظر شرح المفصّل (٦ / ٢٥).

باب نواصب الفعل

مسأله : الفرق بين الباء الزائده وأن الزائده بالنسبه إلى العمل

(الباء) الزائده تعمل الجرّ فى نحو : ليس زيد بقائم ، وفاقا ، و (أن) الزائده لا تعمل النصب فى الفعل المضارع على الأصح (۱).

وقال الأخفش : تعمل قياسا على الباء الزائده. والفرق على الأول أنّ الباء الزائده تختصّ بالاسم ، وأنّ الزائده لا تختص ، لأنها زيدت قبل فعل وقبل اسم ، وما لا يختصّ فأصله ألّا يعمل. ذكره أبو حيّان.

مسأله : القول فى معمول النواصب من جهه تقديمه عليها

لا يتقدّم معمول (۲) معمول (أن) عليها عند جميع النحاه إلّا الفرّاء ، فلا يقال : طعامك أريد أن آكل. ويجوز تقديم معمول معمول (لن) عليها عند جميع النحاه إلا الأخفش الصغير ، فتقول : زيدا لن أضرب.

والفرق أنّ (أن) حرف مصدرىّ موصوله ومعمولها صله لها ، ومعمول معمولها من تمام صلتها ، فكما لا تتقدّم صلتها عليها ، كذلك لا يتقدّم معمول صلتها ، و (لن) بخلاف ذلك.

وحكم (كى) عند الجمهور حكم أن ، لا يجوز تقدّم معمول معمولها. فلا يقال : جئت النحو كى أتعلّم ، ولا النحو جئت كى أتعلّم لأنها أيضا حرف مصدرىّ موصوله ك (أن) ، فكما لا يتقدّم معمول صله الاسم الموصول كذلك لا يتقدّم معمول صله الحرف الموصول.

وأما (إذن) فقال الفرّاء (۳) : إذا تقدّمها المفعول وما جرى مجراه بطلت. فيقال : صاحبك إذن أكرم ، وأجاز الكسائىّ (۴) : إذ ذاك الرفع والنصب.

قال أبو حيّان : ولا نصّ أحفظه عن البصريين فى ذلك ، بل يحتمل قولهم : (إنّه يشترط فى عملها أن تكون مصدّره) ألّا تعمل ، لأنها لم تتصدّر إذ قد تقدّم عليها معمول الفعل ، ويحتمل أيضا أن يقال : تعمل لأنها وإن لم تتصدّر لفظا فهى مصدّره فى النيّه ، لأنّ النيه بالمفعول التأخير.

۱- انظر مغنى اللبيب (۳۲).

۲- انظر مغنى اللبيب (۳۱۴).

۳- انظر همع الهوامع (۲ / ۷).

۴- انظر همع الهوامع (۲ / ۷).

ولقائل أن يقول : لا يجوز تقديم معمول الفعل بعد (إذن) ، لأنها إن كانت مركّبه من : (إذ وأن) ، أو من : (إذا وأن) ، فلا يجوز تقديم المعمول كما لا يجوز فى أن ، وإن كانت بسيطه. وأصلها (إذ) الظرفيه ، ونوّنت ، فلا يجوز أيضا لأنّ ما كان فى حيّز إذا لا يجوز تقديمه عليها. وإن كانت حرفا محضا فلا يجوز أيضا ، لأنّ ما فيه من الجزاء يمنع أن يتقدّم معمول ما بعدها عليها. ولما كان من مذاهب الكوفيين جواز تقدّم معمول فعل الشرط على أداه الشرط أجازوا ذلك فى إذن ، كما أجازوا ذلك فى (إن) ، نحو : زيدا إن تضرب أضرب.

مسأله : لم أجاز سيبويه إظهار أن مع لام كى ولم يجزه مع لام النفى

قال أبو حيّان (١) : سأل محمد بن الوليد ابن أبى مسهر - وكانا قد قرأا كتاب سيبويه على المبرّد ورأى ابن أبى مسهر أن قد أتقنه - : لم أجاز سيبويه (٢) إظهار (أن) مع (لام كى) ، ولم يجز ذلك مع لام النفى؟ فلم يجب بشىء ، انتهى.

قال أبو حيّان : والسبب فى ذلك أنّ : لم يكن ليقوم ، وما كان ليقوم إيجابه : كان سيقوم ، فجعلت اللام فى مقابله السين ، فكما لا يجوز أن يجمع بين أن الناصبه وبين السين أو سوف كذلك لا يجمع بين أن واللام التى هى مقابله لها.

مسأله : سمع بعد كى وحتى الجر فى الأسماء والنصب فى الأفعال

سمع بعد (كى وحتى) الجرّ فى الأسماء والنصب فى الأفعال ، فاختلف النحويّون فقيل : كلّ منهما جارّ ناصب. وقيل : كلاهما جارّ فقط. والنصب بعدهما بأن مضمره. وقيل : كلاهما ناصب والجرّ بعدهما بحرف جرّ مقدّر.

والصحيح - وهو مذهب سيبويه - فى (كى) أنها حرف مشترك ، فتاره تكون حرف جرّ بمعنى اللام ، وتاره تكون حرفا موصولا ينصب المضارع بنفسه.

والصحيح من مذهبه فى (حتى) أنها حرف جرّ فقط ، وأنّ النصب بعدها ب (أن) مضمره لا بها.

قال أبو حيّان : فإن قلت : ما الفرق بينها وبين (كى) حيث صحح فيها أنها جارّه ناصبه بنفسها؟

قلت : النصب بكى أكثر من الجرّ ، ولم يمكن تأويل الجرّ ، لأنّ حرفه لا يضمر

١- انظر شرح التسهيل (٥ / ١١).

٢- انظر الكتاب (٣ / ۴).

فحكم به. و (حتّى) ثبت جرّ الأسماء بها كثيرا ، وأمكن حمل ما انتصب بعدها على ذلك بما قدّرنا من الإضمار ، والاشتراك خلاف الأصل ، ولأنها بمعنى واحد فى الفعل والاسم بخلاف (كى) ، فإنها سبكت فى الفعل ، وخلصت للاستقبال.

مسأله : لماذا عملت أن فى المضارع ولم تعمل ما

قال الأندلسىّ فى (شرح المفصّل) : قال علىّ بن عيسى : إنما عملت (أن) فى المضارع ، ولم تعمل (ما) لأنّ (أن) نقلته نقلين إلى معنى المصدر والاستقبال ، وما لم تنقله إلّا نقلا واحدا إلى معنى المصدر فقط ، وكلّ ما كان أقوى على تغيير معنى الشىء كان أقوى على تغيير لفظه.

وقال السيرافىّ : إنما لم ينصبوا ب (ما) إذا كانت مصدرا ، لأنّ الذى يجعلها اسما - وهو الأخفش - (يقول) : فإن كانت معرفه فهى بمنزله الذى ، فيرتفع الفعل بعدها كما يرتفع فى صله الذى ، وإن كانت نكره فيكون الفعل بعدها صفه ، فلا تنصبه. وأما سيبويه (١) فجعلها حرفا ، وجعل الفعل بعدها صله لها.

والجواب على مذهبه : أنّ المعنى الذى نصبت به (أن) هو شبهها ب (أنّ) المشدّده لفظا ومعنى ، ولذلك لم يجمعوا بينهما. فلا تقول : أنّ (أن) تقوم ، كما يستقبحون أنّ أنّ زيدا قائم ، وهذا مفقود فى (ما) ، وأيضا (فما) يليها الاسم مرّه والفعل أخرى ، فلم تختصّ ، انتهى.

وقال ابن يعيش (٢) : الفرق بين أن وبين (ما) أنّ (ما) تدخل على الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر ، وأن مختصّه بالفعل ، فلذلك كانت عامله فيه ، ولعدم اختصاص ما لم تعمل شيئا.

باب الجوازم

مسأله : يجوز تسكين لام الأمر لا لام كى بعد الواو والفاء

يجوز تسكين لام الأمر بعد الواو والفاء ، نحو : (وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ) [الحج : ٢٩] ، (فَلْيَسْتَجِيبُوا لِى ، وَلْيُؤْمِنُوا بِى) [البقره : ١٨٦] ولا يجوز ذلك فى (لام كى).

وفرّق أبو جعفر النحاس بأنّ (لام كى) حذف بعدها (أن) ، فلو حذفت كسرتها أيضا لاجتمع حذفان بخلاف لام الأمر.

١- انظر الكتاب (٣ / ٩).

٢- انظر شرح المفصّل (٨ / ١٤٣).

وفرّق ابن مالك بأنّ لام الأمر أصلها السكون فردّت إلى الأصل ليؤمن دوام تقويه الأصل ، بخلاف لام كى فإنّ أصلها الكسر لأنها لام الجرّ.

مسأله : اختلف فى لم ولمّا هل غيرتا صيغه الماضى

إلى المضارع أو معنى المضارع إلى المضىّ على قولين :

ونسب أبو حيّان الأول إلى سيبويه (١) ، ونقل عن المغاربه أنهم صحّحوه لأنّ المحافظه على المعنى أولى من المحافظه على اللفظ.

والثانى : مذهب المبرّد (٢) ، وصحّحه ابن قاسم فى الجنى (٣) الدانى. وقال : إنّ له نظيرا وهو المضارع الواقع بعد (لو) ، و (إن). الأول لا نظير له. ولا خلاف أنّ الماضى بعد إن غيّر فيه المعنى إلى الاستقبال لا صيغه المضارع إلى لفظ الماضى. والفرق - كما قال أبو حيّان - أنّ (إن) لا يمتنع وقوع صيغه الماضى بعدها ، فلم يكن لدعوى تغير اللفظ موجب ، بخلاف لم ولما ، فإنّهما يمتنع وقوع صيغه الماضى بعدهما ، فلهذا قال قوم بأنه غيّرت صيغته.

مسأله : صيغه الأمر مرتجله بخلاف النهى

الأمر صيغه مرتجله على الأصحّ لا مقتطع من المضارع ، ولا خلاف أنّ النهى ليس صيغه مرتجله ، وإنّما يستفاد من المضارع المجزوم الذى دخلت عليه (لا) للطلب. وإنما كان كذلك لأنّ النهى يتنزّل من الأمر منزله النفى من الإيجاب ، فكما احتيج فى النفى إلى أداه احتيج فى النهى إلى ذلك ، ولذلك كان ب (لا) التى هى مشاركه فى اللفظ للا التى للنفى.

مسأله : لا تدخل على (لا) التى للنهى أداه الشرط

(فلا) فى قولهم : إن لا تفعل أفعل ، للنفى المحض ، ولا يجوز أن تكون للنهى ، لأنه ليس خبرا ، والشرط خبر ، فلا يجتمعان.

وقال بعضهم : هى (لا) التى للنهى ، وإذا دخل عليها أداه الشرط لم تجزم وبطل عملها ، وكان التأثير لأداه الشرط ، وذلك بخلاف لم فإنّ التأثير لها لا لأداه الشرط فى نحو : (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا) [البقره : ٢٤].

١- انظر الكتاب (٤ / ٣).

٢- انظر المقتضب (١ / ٤٦).

٣- انظر الجنى الدانى (٢٦٧).

والفرق أنّ أداه الشرط لم تلزم العمل فی کلّ ما تدخل علیه ، إذ تدخل علی الماضی ، فلم یکن لها إذ ذاک اختصاص بالمضارع فضعفت. فحیث دخل عامل مختص کان الجزم له. ذکره أبو حیّان فی (شرح التسهیل).

مسأله : لم جزمت متی وشبهها ولم تجزم الذی

إذا تضمنت معنی الشرط نحو الذی یأتینی فله درهم

فالجواب : : أنّ الفرق من وجوه :

أحدها : أنّ (الذی) وضع وصله إلی وصف المعارف بالجمل ، فأشبه لام التعریف الجنسیّه ، فکما أنّ لام التعریف لا تعمل فکذا (الذی).

والثانی : أنّ الجمله التی یوصل بها لا بدّ أن تکون معلومه للمخاطب ، والشرط لا یکون إلّا مبهما.

والثالث : أنّ الذی مع ما یوصل به اسم مفرد ، والشرط مع ما یقتضیه جملتان مستقلّتان ، نقلت ذلک من خطّ ابن هشام فی بعض تعالیقه. وذکره ابن الحاجب فی (أمالیه).

مسأله : کیف تعمل إن فی شیئین؟

قال ابن إیاز : إن قیل حرف الجزم أضعف من حرف الجرّ ، وحرف الجرّ لا یعمل فی شیئین فکیف عملت إن فی شیئین؟

قیل : الفرق بینهما الاقتضاء ، فحرف الجرّ لما اقتضی واحدا عمل فیه ، وحرف الجزم لمّا اقتضی اثنین عمل فیهما ، انتهی.

باب الحکایه

مسأله : حکایه الأعلام بمن دون باقی المعارف

تحکی الأعلام ب (من) دون سائر المعارف ، هذا هو المشهور ، والفرق بینها وبین غیرها من المعارف من ثلاثه أوجه :

أحدها : أنّ الأعلام تختصّ بأحکام لا توجد فی غیرها : من الترخیم ، وإماله نحو الحجاج ، وعدم الإعلال فی نحو مکوزه وحیوه ومحبب (۱) وحذف التنوین منها إذا وقع (ابن) صفه بین علمین. فالحکایه ملحقه بهذه الأحکام المختصّه.

۱- انظر المنصف (۱ / ۲۹۵).

والثانى : أنّ أكثر الأعلام منقول عن الأجناس مغيّر عن وضعه الأول والحكايه تغيير مقتضى (من) والتغيير يؤنس بالتغيير.

والثالث : أنّ الأعلام كثيره الاستعمال ، ويكثر فيها الاشتراك ، فرفع الحكايه يوهم أنّ المستفهم عنه غير السابق ، لجواز أنّ السامع لم يسمع أوّل الكلام. ذكر ذلك صاحب البسيط.

قال : والفرق بين (من) حيث يحكى بها العلم. وبين (أىّ) حيث لا يحكى بها بل يجب فيها الرفع - فإذا قيل : رأيت زيدا أو مررت بزيد ، يقال : أىّ زيد؟ من غير حكايه - أنّ (من) لمّا كانت مبنيه لا يظهر فيها إعراب جازت الحكايه معها على خلاف ما يقتضيه خبر المبتدأ. وأما (أى) فإنها معربه يظهر فيها الرفع ، فاستقبح ، لظهور رفعها ، مخالفه ما بعدها لها.

ونظيره قول العرب : إنهم أجمعون ذاهبون. لما لم يظهر إعراب النصب فى الضمير أكّدوه بالمرفوع ، ومنعهم ، إنّ الزيدين أجمعون ذاهبون ، لمّا ظهر إعراب النصب ألزموا التأكيد بالنصب.

مسأله : حكايه المتبع بتابع

لا يحكى المتبع بتابع غير العطف من نعت أو بيان أو تأكيد أو بدل اتفاقا. وأمّا المتبع بعطف النسق ففيه خلاف حكاه فى التسهيل من غير ترجيح ، ورجّح غيره جواز حكايته.

قال أبو حيّان : والفرق بين العطف وبين غيره من التوابع أنّ العطف ليس فيه بيان للمعطوف عليه بخلاف غيره من التوابع ، فإنّ فيه بيانا أنّ المتبوع هو الذى جرى ذكره فى كلام المخبر ، وأما فى العطف فلا يبين ذلك بيانا ثابتا إلّا الحكايه وإيراد لفظ المخبر فى كلام الحاكى على حاله من الحركات.

وقال صاحب (البسيط) : يشترط لجوازها أن يكون المعطوف عليه والمعطوف علمين ، نحو : رأيت زيدا وعمرا. فإن كان المعطوف عليه علما ، والمعطوف غير علم فنقل ابن الدّهان منع الحكايه. وهو الأقوى. ونقل ابن بابشاذ جوازها تبعا ، أو بعكسه لم تجز الحكايه اتفاقا.

باب النسب

قال أبو حيّان : فإن قلت : لم أجزت بيضات وجوزات بالتحريك ، ولم تجز طولى بالتحريك ، فى النسبه إلى طويله؟

قلت : بينهما فرق ، وهو أنّ الحركه فى بيضات وجوزات عارضه فلم يعتدّ بها ، والنسبه بناء مستأنف.

باب التصغير

مسأله : الفرق بين تصغير أرؤس إذا سميت به امرأه وتصغير هند

قال أبو حيّان : (أرؤس) إذا سمّيت به امرأه ثم خفّفت الهمزه بحذفها ونقل حركتها إلى الراء فقيل (أرس) وصغّرتها قيل : (أريس) ، ولا تدخل الهاء وإن كان قد صار ثلاثيا. وإذا صغّرت هندا قلت : هنيده بالهاء ، والفرق بينهما أنّ تخفيف الهمزه بالحذف والنقل عارض. فالهمزه مقدّره فى الأصل وكأنه رباعىّ لم ينقص منه شىء.

فإن قلت : لم لا تلحقه بتصغير سماء إذا قلت سميّه ، أليس الأصل مقدّرا؟.

قلت : لا يشبه تصغير سماء ، لأنّ التخفيف جائز فى أرؤس عارض بخلاف سماء ، فإنّ الحذف لها لازم ، فيصير على ثلاثه أحرف إذا صغّرت فتلحقها الهاء.

وبهذا الفرق بين أرؤس وسماء أجاب أبو إسحاق الزجّاج بعض أصحاب أبى موسى الحامض حين سأل أبا إسحاق عن ذلك ، وكان أبو موسى الحامض قد دسّ رجلا لقنا فطنا على أبى إسحاق ، فسأله عن مسائل فيها غموض ، هذه المسأله منها ، وكان فى هذا المجلس المشوق الشاعر فأخذ ورقه ، وكتب من وقته يمدح أبا إسحاق ، ويذمّ من يحسده من أهل عصره ، فقال (١) : [الرجز]

صبرا أبا إسحاق عن قدره

فذو النّهى يمتثل الصّبرا

واعجب من الدّهر وأوغاده

فإنّهم قد فضحوا الدّهرا

لا ذنب للدّهر ، ولكنّهم

يستحسنون المكر والغدرا

نبّئت بالجامع كلبا لهم

ينبح منك الشمس والبدرا

والعلم والحلم ومحض الحجى

وشامخ الأطواد والبحرا

والديمه الوطفاء فى سحّها

إذا الرّبا أضحت بها خضرا

فتلك أوصافك بين الورى

يأبين والتّيه لك الكبرا

يظنّ جهلا والذى دسّه

أن يلمسوا العيّوق والغفرا

فأرسلوا النّزز إلى غامر

وغمرنا يستوعب النّزرا

فاله أبا إسحاق عن جاهل

ولا تضق منك به صدرا

وعن خشار غدر فى الورى

خطيبهم من فمه يخرى

١- الأبيات فى مجالس العلماء للزجاجى (ص ٣١١) ، وكتاب المصون للعسكرى (ص ٨٠).

مسأله : لم لا يجوز إثبات همزه الوصل فى نحو استضراب إذا صغر

قال أبو حيّان : فإن قلت : لم لا يجوز إثبات همزه الوصل فى نحو : استضراب إذا صغّر ، وإن كان ما بعدها متحرّكا ، لأن هذا التحريك عارض بالتصغير فلم يعتدّ بهذا العارض كما لم يعتدّ به فى قولهم : الحمر بإثبات همزه الوصل مع تحريك اللام بحركه النقل؟.

فالجواب : أنّ بين العارضين فرقا ، وهو أنّ عارض التصغير لازم ، لا يوجد فى لسانهم ثانى مصغّر غير متحرّك أبدا ، وعارض الحمر غير لازم ، لأنه يجوز ألا تحذف الهمزه ، ولا تنقل الحركه ، فيقال الأحمر ، ولا يمكن ذلك فى المصغّر فى حال من الأحوال.

باب الوقف

مسأله : الوقف على المقصور والمنقوص المنونين

إذا وقف على المقصور المنوّن وقف عليه بالألف اتفاقا ، نحو : رأيت عصا ، واختلف فى الوقف على المنقوص المنوّن ، فمذهب سيبويه (١) أنه لا يوقف عليه بالياء بل تحذف ، نحو : هذا قاض ، ومررت بقاض ، ومذهب يونس إثباتها.

قال ابن الخبّاز : فما بالهم اختلفوا فى إعاده ياء المنقوص ، واتفقوا على إعاده ألف المقصور؟.

قلت : الفرق بينهما خفّه الألف وثقل الياء.

باب التصريف

مسأله : الزائد يوزن بلفظه وزياده التضعيف توزن بالأصل

قال أبو حيّان : والفرق أن زياده التضعيف مخالفه لزياده حروف سألتمونيها من حيث أنها عامه لجميع الحروف ، ففرّقوا بينهما بالوزن ، وجعلوا حكم المضاعف حكم ما ضوعف منه ، فضعّفوه فى الوزن مثله. فلو نطقوا فى الوزن بإحدى دالى (قردد) لم يتبين من الوزن كيف زيادتها ، فلمّا لم تزد منفرده أصلا لم يجعلوها منفرده فى الوزن.

بعون الله وحسن توفيقه انتهى الفن الرابع وبانتهائه تم الجزء الثانى من كتاب الأشباه والنظائر النحويه ، ويليه - إن شاء الله - الجزء الثالث وأوله الفن الخامس وهو فن (الطراز فى الألغاز) أعان الله على إتمامه.

١- انظر الكتاب (٤ / ٢٩٥).

فهرس الجزء الثانى

الفن الثانى فى التدريب ٣

باب الألفاظ - تقسيم ٣

باب الكلمه - تقسيم ٣

باب الاسم - ضابط ٥

علامات الاسم ٥

فائده : الأسماء فى الإسناد ٥

فائده : أقوال فى المسند والمسند إليه ٥

فائده : الإسناد أعم من الإخبار ٦

فائده : ما يتعاقب على المفرد ٦

قاعده : الاتفاق والاختلاف فى كل خاصتى نوع ٦

ضابط : الكلمات التى تأتى اسما وفعلا وحرفا ٦

باب الفعل - ضابط - تقسيم - أقسام الفعل ١٠

فائده : أقسام الفعل بالنسبه إلى الزمان ١٠

ضابط : أقسام الفعل بالنسبه إلى التصرف وعدمه ١١

قاعده : كل خاصتى نوع إن اتفقا لم يجتمعا ١١

باب الحرف - أنواع الحروف ١١

حروف المعجم - حروف أبعاض الكلم ١١

حروف المعانى ١٢

ضابط : عده الحروف ١٢

ضابط : موقع الحروف ١٢

أقسام الحروف ١٢

تقسيم الأندلسى للحروف ١٣

أقسام الحروف بالنسبه لتغيير الإعراب ١٤

عده الحروف العامله ١٤

الحروف غير العامله ١٤

حروف تعمل على صفه ولا تعمل على صفه ١٤

رأى ابن الدهان فى تقسيم الحروف بالنسبه إلى عملها ١٤

رأى ابن الزجاج فى أنواع الحروف ١٤

تقسيم ابن فلاح للحروف ١٥

تقسيم ابن الخباز للحروف ١٥

فائده : أشبه الحروف بالأسماء وأشبهها بالأفعال ١٥

باب الكلام والجمله ١٥

ضابط : الجمل التى لا محل لها من الإعراب ١٥

فائده : معانى استعمال المفرد ٢٢

ضابط : لا توجد جمله فى اللفظ كلمه واحده إلا الظرف ٢٣

باب المعرب والمبنى ٢٣

قاعده : الأصل فى الإعراب الحركات ٢٣

قاعده : الأصل فى البناء السكون ٢٤

أسباب البناء على الحركه ٢٤

قاعده : القول فى بناء الكلمه التى على حرف واحد ٢٤

فائده : الخلاف فى علل البناء ٢٥

تنبيه : رأى ابن مالك فى عله البناء والرد عليه ٢٦

ضابط : أقسام المركب من المبنيات ٢٦

ضابط : المبنى فى بناء بعض الحروف ٢٦

ضابط : الرأى فى بناء بعض الحروف ٢٧

قاعده : النصب أخو الجر ٢٧

فائده : معنى الجمع على حد التثنيه ٢٧

فائده : سبب إعراب الأسماء السته بالحروف ٢٧

قاعده : لا يجتمع إعرابان فى آخر كلمه ٢٨

ضابط : ليس فى الأسماء المعربه اسم آخره واو قبلها ضمه ٢٨

فائده : المراد بلفظ الثقل فى حروف العله ٢٨

ضابط : أقسام حذف نون الرفع ٢٨

باب المنصرف وغير المنصرف ٢٩

قاعده : الأصل فى الأسماء الصرف ٣٠

فائده : باب فعلان فعلى سماعى ٣١

ضابط : أنواع العدل ٣٢

قاعده : لا عبره باتفاق الألفاظ ولا باتفاق الأوزان للمنع من الصرف ٣٢

ضابط : ما لا ينصرف ضربان ٣٢

قاعده : الألف واللام تلحق الأعجمى بالعربى ٣٣

قاعده : التعريف يثبت التأنيث والعجمه والتركيب ٣٣

ضابط : صرف ما لا ينصرف فى الشعر ٣٣

باب النكره والمعرفه ٣٤

قاعده : التنكير أصل فى الأسماء ٣٤

علامات النكره ٣٦

ضابط : أنواع المعارف ودليل حصرها فى هذه الأنواع ٣٦

فائده : تقسيم الاسم إلى مظهر ومضمر ومبهم ٣٧

باب المضمر ٣٧

قاعده : المضمرات على صيغه واحده ٣٧

قاعده : أصل الضمير المنفصل المرفوع ٣٧

قاعده : الضمير المجرور والمنصوب من واد واحد ٣٧

ضابط : المواضع التى يعود الضمير فيها على متأخر لفظا ورتبه ٣٨

قاعده : متى يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لشىء واحد ٣٨

باب العلم ٣٨

ضابط ٣٨

قاعده : الشذوذ يكثر فى الأعلام ٣٩

قاعده : الأعلام لا تفيد معنى ٣٩

قاعده : تعليق الأعلام على المعانى أقل من تعليقها على الأعيان ٤٠

فائده : وجود العلم جنسا معرفا باللام ٤٠

باب الإشاره ۴۱

باب الموصول - أسماء الصله ۴۱

فائده : تعريف الموصولات بالألف واللام ۴۱

ضابط : فى حذف العائد ۴۲

ص: ۲۵۴

باب المعرف بالأداه - ضابط ۴۴

أقسام لام التعريف ۴۴

فائده : القول فى فينه وما يتعاقب عليه تعريفان ۴۵

باب المبتدأ والخبر ۴۶

فائده : المبتدءات التى لا أخبار لها ۴۶

قاعده : أصل المبتدأ والخبر ۴۷

مسوّغات الابتداء بالنكره ۴۷

ضابط : المواضع التى يعطف فيها الخبر على المبتدأ ۵۰

فائده : الليله الهلال ۵۰

قاعده : متى يمتنع تقديم الخبر والفاعل ۵۱

قاعده : ما هو الأولى بالحذف :

المبتدأ أو الخبر ۵۱

قاعده : ما هو الأولى بالحذف الفعل أو الفاعل ۵۲

فائده : تنكير المبتدأ ۵۳

فائده : فى قولهم راكب الناقه طليحان ۵۷

باب كان وأخواتها ۵۸

ضابط : القول فى تقديم أخبار كان وأخواتها عليها ۵۹

باب (ما) وأخواتها . قاعده ۶۰

فائده (ما) فى القرآن ۶۰

قاعده : التصرف فى لا وما النافيتين ۶۰

فائده : زياده الباء فى الخبر ۶۱

باب إنّ وأخواتها - ضابط ۶۲

قاعده : إنّ أصل الباب ۶۳

ضابط : مواضع كسر إن ۶۳

ضابط : إن المخففه ۶۴

فائده : إن واللام أيهما أشد تأكيدا ۶۴

باب لا ۶۵

فائده : ما يشابه ما الكافه ۶۵

ضابط : ما تعمل فيه رب تعمل فيه لا ۶۵

باب ظنّ وأخواتها - ضابط ۶۵

فائده : الخواص التى لظن وأخواتها ۶۶

باب الفاعل ۶۶

قاعده : الفاعل كجزء من الفعل ۶۶

قاعده : الأصل تقديم الفاعل وتأخير المفعول ۶۷

ضابط : حذف الفاعل ۶۸

ضابط : أقسام المضمر والمظهر من جهه التقديم ۶۸

باب النائب عن الفاعل ۶۹

ضابط : الأفعال التى تبنى للمفعول ۶۹

ضابط : حروف الجر التى يجوز بناء الفعل لها ۶۹

فائده : لغز لغوى ۶۹

باب المفعول به ٧١

ضابط : ما يعرف به الفاعل من المفعول ٧١

ضابط : إذا أطلق لفظ مفعول فهو المفعول به ٧١

ضابط : أقسام المفعول بالنسبه إلى تقديمه وتأخيره ٧١

باب التعدى واللزوم - ضابط ٧٢

ضابط : معدّيات الفعل اللازم ٧٣

ضابط : الأمور التى لا يكون الفعل معها إلا قاصرا ٧٣

باب الاشتغال ٧٤

باب المصدر – قاعده ٧٥

باب المفعول له ٧٥

ما لا ينصبه الفعل ٧٥

باب المفعول فيه ٧٥

ضابط : أقسام ظروف الزمان ٧٥

ضابط : المتمكن يطلق على نوعين من الاسم ٧٦

ضابط : التصرف فى الأسماء والأفعال ٧٧

ضابط : المذكر والمؤنث من الظروف ٧٧

قاعده : نسبه الظرف من المفعول كنسبه المفعول من الفاعل ٧٧

ضابط : ظروف لا يدخل عليها من حروف الجر سوى من ٧٧

ضابط : أنواع الظروف المبنيه ٧٨

ضابط : أقسام اسم المكان ٧٨

باب الاستثناء ٧٨

قاعده : إلا أم الباب ٧٨

قاعده : الأصل فى إلا وغير ٧٩

فائده : أنواع الاستثناء ٧٩

قاعده : ما يجب توفره ليعمل ما قبل إلا فيما بعدها ٧٩

ضابط : ليس فى المبدلات ما يخالف البدل حكم المبدل منه إلا الاستثناء ٨٠

ضابط : الذى ينصب بعد إلا ٨٠

فائده : القول فى تقدم المستثنى على المستثنى منه ٨٠

قاعده : لا ينسق على حروف الاستثناء ٨١

فائده : إلا والواو التى بمعنى مع نظيرتان ٨١

فائده : الاستثناء المنقطع شبه بالعطف ٨١

قاعده : ما بعد إلا لا يعمل فيما قبلها ٨١

ضابط : المنفى عند العرب فى جمل الاستثناء ٨١

قاعده : لا يجوز أن يستثنى بإلا اسمين ٨٢

باب الحال : تقسيم ٨٣

قاعده : ما يجوز أن يأتى حالا يجىء صفه للنكره ٨٣

ضابط : ما يعمل فى الحال ٨٤

قاعده : الحال شبيهه بالظرف ٨٤

باب التمييز ٨٤

ضابط : المواضع التى يأتى فيها التمييز المنتصب عن تمام الكلام ٨٤

باب حروف الجر تقسيم ٨٥

قاعده : الأصل فى الجر ٨٥

ضابط : تقسيم حروف الجر بالنسبه إلى عملها ٨٦

قاعده : الأصل فى حروف القسم ٨٦

فائده : تعلق حروف الجر بالفعل ٨٦

فائده : القول فى ربما ٨٧

باب الإضافه قاعده ٨٨

قاعده : إضافه العلم ٨٩

قاعده : إضافه الأسماء إلى الأفعال ٨٩

ضابط : أقسام الأسماء فى الإضافه ٩٠

قاعده : تصح الإضافه لأدنى ملابسه ٩٠

ضابط : ما يضاف إلى الجمله من ظروف المكان ٩٠

ضابط : ما يكتسبه الاسم بالإضافه ٩١

باب المصدر ٩٣

باب اسم الفاعل - قاعده ٩٣

باب التعجّب ٩٤

باب أفعل التفضيل ٩٤

ضابط : استعمال أفعل التفضيل ٩٤

باب أسماء الأفعال ٩٤

باب النعت ٩٤

ضابط : جمله ما يوصف به ٩٤

ضابط : أقسام الأسماء بالنسبه إلى الوصف ٩٥

تقسيم : تبعيه الصفه لموصوفها فى الإعراب ٩٦

باب التوكيد - تأكيد الضمير بضمير ٩٦

فائده : موطن لا يجوز فيه التوكيد اللفظى ٩٧

فائده : التأكيد اللفظى أوسع من المعنوى ٩٧

ضابط : أقسام الاسم بالنسبه إلى التوكيد ٩٧

قاعده : اجتماع ألفاظ التوكيد ٩٧

باب العطف - أقسام العطف ٩٧

قاعده : انفراد الواو عن أخواتها بأحكام ٩٨

ضابط : حروف تعطف بشروط ١٠٠

ضابط : ما يتقدم على متبوعه فى التوابع ١٠١

فائده : متى يجوز عطف الضمير المنفصل على الظاهر ١٠١

فائده : فى أقسام الواوات ١٠١

باب عطف البيان ١٠٢

قاعده : عطف البيان لا يكون إلا بعد مشترك ١٠٢

باب البدل ١٠٢

فائده : البدل على نيه تكرار العامل ١٠٢

باب النداء – قاعده : ١٠٣

قاعده : يا أصل حروف النداء ١٠٣

ضابط : أقسام الأسماء بالنسبه إلى ندائها ١٠٤

ضابط : حذف حرف النداء ١٠٤

ضابط : حذف حرف النداء ١٠٥

قاعده : الأصل فى حذف حرف النداء ١٠٥

باب الندبه ١٠٥

باب الترخيم ١٠٦

فائده : أكثر الأسماء ترخيما ١٠٦

باب الاختصاص ١٠٦

قاعده : ما نصبته العرب فى الاختصاص ١٠٦

باب العدد ١٠٧

فائده : هجر جانب الاثنين ١٠٧

ضابط : (أل) فى العدد ١٠٧

باب الإخبار بالذى والألف واللام – ضابط ١٠٨

ضابط : ما يجوز الإخبار عنه ١٠٩

ضابط : الفرق بين أل والذى فى الإخبار ١٠٩

باب التنوين ١١٠

ضابط : ما يراد به التنوين إذا أطلق ١١٠

ضابط : أقسام التنوين ١١٠

ضابط : مواضع حذف التنوين ١١١

باب نونى التوكيد ١١١

ضابط : ما لا تدخله النون الخفيفه ١١١

ضابط : الحركه التى تكون قبل نونى التوكيد ١١١

باب نواصب المضارع ١١٢

قاعده : ما تتميز به أن عن أخواتها ١١٢

ضابط : أحوال إذن ١١٢

ضابط : همزه أخرى لأن ١١٣

ضابط : الأسباب المانعه من الرفع بعد حتى ١١٣

باب الجوازم ١١٤

قاعده : إن أم الباب وما تتميز به ١١٤

فائده : ربط الفاء شبه الجواب بشبه الشرط ١١٥

فائده : بعض الجمل لا تصح كونها شرطا ١١٥

قاعده : الجازم أضعف من الجار ١١٥

قاعده : اتصال المجزوم بجازمه أقوى من اتصال المجرور بجاره ١١٦

باب الأدوات ١١٦

قاعده : الهمزه أصل أدوات الاستفهام ١١٦

فائده : حروف النفى ١١٧

فائده : تفسير الكلام ١١٧

فائده : مواضع ما ١١٨

باب المصدر ١٢٠

قاعده : المصدر أشد ملابسه للفعل ١٢٠

فائده : إجراء سواء مجرى المصدر ١٢١

قاعده : الأصل فى مفعل المصدر والظرف ١٢١

فائده : ما يشتق من المصدر ١٢١

باب الصفات ١٢٢

فائده : القول فى الصفه المشبهه ١٢٢

باب أسماء الأفعال - ضابط ١٢٣

ضابط : تقسيم آخر لأسماء الأفعال ١٢٣

باب التأنيث - قاعده ١٢٣

ضابط : الاسم الذى لا يكون فيه علامه التأنيث ١٢٤

قاعده : الأصل فى الأسماء المختصه بالمؤنث ١٢٤

ضابط : لا تأنيث بحرفين ١٢٤

ضابط : ما تأتى فيه تاء التأنيث بكثره وبقله ١٢٤

فائده : علامات المؤنث ١٢٥

فائده : الهاءات ثلاث ١٢٦

قاعده : أصل الفعل التذكير ١٢٦

ضابط : أقسام الأسماء بالنسبه إلى التذكير والتأنيث ١٢٦

باب المقصور والممدود ١٢٦

ضابط : أقسام ما فيه وجهان القصر والمد ١٢٦

قاعده : تاء التأنيث فى المثنى ١٢٧

باب جمع التكسير ١٢٧

ضابط : أنواع جمع التكسير بالنسبه إلى اللفظ ١٢٧

ضابط : الحروف التى تزاد فى جمع التكسير ١٢٧

فائده : فى حصر جموع التكسير وأسماء الجموع واسم الجنس ١٢٨

فائده : جموع القله ١٢٨

قاعده : لا يوجد فى الجمع ثلاثه حروف أصول بعد ألف التكسير ١٢٨

قاعده : ما يضعف تكسيره من الصفات ١٢٨

فعال لا يكاد يكسّر ١٢٩

فائده : أقسام جمع التكسير بالنسبه للفظ والمعنى ١٢٩

قاعده : استثقال الجموع ١٢٩

ضابط : ما يجمع من فعلاء على فعال ١٢٩

باب التصغير – قاعده ١٣٠

ضابط : الأسماء التى لا تصغر ١٣٠

قاعده : التكسير والتصغير يجريان من واد واحد ١٣٠

فائده : ضم أول المصغر ١٣٢

قاعده : لا تجمع المصغرات جمع تكسير ١٣٢

فائده : التصغير بالألف ١٣٢

فائده : تصغير ثمانيه ١٣٢

فائده : تصغير أفعال التعجب ١٣٣

باب النسب ١٣٣

قاعده : إلى ما آخره ياء مشدده ١٣٣

تقسيم شواذ النسب ١٣٤

قاعده : ياء النسب تجعل الجامد فى حكم المشتق ١٣٤

باب التقاء الساكنين – قاعده ١٣٤

قاعده : الأصل فيما حرك منهما ١٣٤

الكسره باب الإماله – ضابط : ١٣٥

باب التصريف ١٣٦

فائده : أشياء اختصّ بها المعتل ١٣٦

قاعده : الألف أصل فى الحروف وما شابهها ١٣٦

ضابط : أنواع الألفات فى أواخر الأسماء ١٣٦

ضابط : الزوائد فى آخر الاسم ١٣٦

فائده : الثلاثى أكثر الأبنيه ١٣٧

قاعده : كيف ينطق بالحرف ١٣٧

ضابط : ما جاء على تفعال ١٣٧

باب الزياده ١٣٨

ضابط : الأشياء التى تزاد لها الحروف ١٣٨

فائده : همزه الوصل التى لحقت فعل الأمر ١٣٩

قاعده : حق همزه الوصل ١٣٩

باب الحذف ١٤٠

قاعده : ما اجتمع فيه ثلاث ياءات من الأسماء ١٤٠

باب الإدغام – قاعده : ١٤٠

باب الخطّ ١٤٠

سرد مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ١٤١

الفن الثالث ١٤٨

باب الإعراب والبناء ١٤٨

مسأله : فعل الأمر العارى من اللام وحرف المضارعه ١٤٨

مسأله : متى يبنى الفعل إذا اتصل بنون التوكيد ١٤٩

مسأله : الاختلاف فى حذف حروف العله للجزم ١٤٩

مسأله : ما يجوز فى حرف العله إذا كان بدلا من همزه ١٥٠

مسأله : الكلمات قبل التركيب ١٥٠

باب المنصرف وغير المنصرف ١٥٠

مسأله : ما هو المنصرف وما هو غيره ١٥٠

مسأله : ما هو الصرف وما هو المنع من الصرف ١٥١

مسأله : مثنى وثلاث ١٥١

مسأله : إذا سمى مذكر بوصف مؤنث مجرد من التاء ١٥٢

باب العلم ١٥٢

مسأله : انقسام العلم ١٥٢

باب الموصول ١٥٢

مسأله : الوصل بجمله التعجب ١٥٢

باب المبتدأ أو الخبر - مسأله ١٥٣

مسأله : الوصف المعتمد على نفى أو استفهام ١٥٣

مسأله : الاختلاف فى صدر الكلام فى (إذا قام زيد فأنا أكرمه) ١٥٣

باب كان وأخواتها ١٥٤

مسأله : هل الأفعال الناقصه تدل على الحدث ١٥٤

مسأله تعدد أخبار كان وأخواتها ١٥٤

مسأله : لم سميت هذه الأفعال نواقص ١٥٤

مسأله : تقدم أخبارها عليها ١٥٤

باب ما - مسأله ١٥٥

باب إن وأخواتها ١٥٥

مسأله : وقوع إن المخففه بعد فعل العلم ١٥٥

مسأله : متى تقع أن المفتوحه ومعمولاها اسما لأن المكسوره ١٥٦

مسأله : ما يلى إن المكسوره المخففه من الأفعال ١٥٦

مسأله : ما يجوز فى إن إذا وقعت جوابا لقسم ١٥٦

مسأله : هل يجوز (إن قائما الزيدان) ١٥٧

باب لا ١٥٧

مسأله : مذاهب فى قول (لا مسلمات) ١٥٧

باب أعلم وأرى ۱۵۸

مسأله : القول فی حذف مفاعیل هذا الباب ۱۵۸

باب النائب عن الفاعل ۱۵۸

مسأله : باب اختار ۱۵۸

باب المفعول به ۱۵۹

مسأله : إذا تعددت المفاعیل فأیها یقدم ۱۵۹

باب الظرف ۱۵۹

مسأله : الاتساع فی الظرف مع کان وأخواتها ۱۵۹

مسأله إذا استعملت إذا شرطا ۱۵۹

باب الاستثناء ۱۶۰

مسأله : تقدم المستثنی ۱۶۰

مسأله : عود الاستثناء إذا وقع بعد جمل عطف بعضها علی بعض ۱۶۰

باب حروف الجر ۱۶۰

مسأله : تعلق الجار والمجرور والظرف بالفعل الناقص ۱۶۰

مسأله : علی ما یرتفع الاسم بعد منذ ۱۶۱

باب القسم ۱۶۱

مسأله : الاختلاف فی أیمن اللّه ۱۶۱

باب التعجب ۱۶۱

مسأله : الاختلاف فی أفعل به ۱۶۱

مسأله : لزوم أل فی فاعل فعل ۱۶۲

باب التوكيد ١٦٢

مسأله : وقوع كل من أكتع وأخواتها منفرده ١٦٢

باب النداء ١٦٣

مسأله : الاختلاف فى (اللهم) ١٦٣

باب إعراب الفعل ١٦٣

مسأله : هل يجوز فى المضارع المنصوب بعد الفاء فى الأجوبه الثمانيه

أن يتقدم على سببه ١٦٣

مسأله : هل يجوز الفصل هنا بين السبب ومعموله بالفاء ومدخولها ١٦٣

مسأله : رأى فى لام الجحود ١٦٤

باب التكسير ١٦٤

مسأله : تكسير همرش ١٦٤

باب التصغير ١٦٥

مسأله : الاختلاف فى تصغير بعض الأسماء ١٦٥

باب الوقف ١٦٥

مسأله : هل يصح الوقف على المتبوع دون التابع ١٦٥

مسأله : الوقف على إذا ١٦٥

مسأله : إذا نكر يحيى بعد العلميه ١٦٦

الفن الرابع – فن الجمع والفرق ١٦٧

القسم الأول ١٦٧

ذكر ما افترق فيه الكلام والجمله ١٦٧

الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى ١٦٨

الفرق بين الإعراب التقديرى والإعراب المحلى ١٧٢

ما افترق فيه ضمير الشأن وسائر الضمائر ١٧٣

ما افترق فيه ضمير الفصل والتأكيد والبدل ١٧٤

ما افترق فيه ضمير الفصل وسائر الضمائر ١٧٤

الفرق بين علم الشخص وعلم الجنس واسم الجنس ١٧٥

ما افترق فيه باب (كان) وباب (إن) ١٧٨

ما افترق فيه باب كان وسائر الأفعال ١٧٨

فائده : وجه الموافقه والمخالفه ١٧٨

فائده : الفرق بين كان التامه والناقصه ١٧٩

ما افترق فيه ما النافيه وليس ١٧٩

ما افترق فيه (لا) و (ليس) ١٨٠

ما افترقت فيه أخوات (إن) ١٨١

ما افترق فيه أن الشديده المفتوحه وأن الخفيفه ١٨١

ما افترق فيه لا وإنّ ١٨٢

الفرق بين الإلغاء والتعليق ١٨٢

الفرق بين حذف المفعول اختصارا وبين حذفه اقتصارا ١٨٣

ما افترق فيه باب ظن وباب أعلم ١٨٤

ما افترقت فيه المفاعيل ١٨٤

الفرق بين المصدر واسم المصدر ١٨٤

الفرق بين عند ولدى ولدن ١٨٥

ما افترق فيه إذ وإذا وحيث ١٨٦

الفرق بين وسط بالسكون وبين وسط بالفتح ١٨٦

الفرق بين واو المفعول معه وواو العطف ١٨٦

باب الاستثناء ١٨٧

فصل ١٨٧

ما افترقت فيه إلا وغير ١٨٧

ما افترق فيه الحال والتمييز ١٨٨

ما افترق فيه الحال والمفعول ١٨٨

الفرق بين الجمله الحاليه والمعترضه ١٩٠

الفرق بين الإضافه بمعنى اللام وبينها بمعنى من ١٩١

الفرق بين حتى الجاره وإلى ١٩١

ما افترق فيه المصدر واسم الفاعل ١٩٢

ما افترق فيه المصدر والفعل ١٩٣

ما افترق فيه المصدر وأن وأنّ وصلتهما ١٩٣

ما افترق فيه المصدر واسم الفاعل ١٩٦

ما افترق فيه اسم الفاعل والفعل ١٩٧

ما افترق فيه اسم الفاعل واسم المفعول ١٩٨

ما افترق فيه الصفه المشبّهه واسم الفاعل ١٩٩

ما افترق فيه أفعل فى التعجب وأفعل التفضيل ٢٠١

ما افترق فيه نعم وبئس وحبّذا ٢٠٢

ما افترقت فيه التوابع ٢٠٢

ما افترق فيه الصفه والحال ٢١٠

ما افترقت فيه أم المتصله والمنقطعه ٢١١

ما افترق فيه أم وأو ٢١١

الفرق بين أو وإما ٢١٣

الفرق بين حتى العاطفه والواو ٢١٣

ما افترقت فيه النون الخفيفه والتنوين ٢١٤

ما افترق فيه تنوين المقابله والنون المقابل له ٢١٤

ما افترقت فيه السين وسوف ٢١٤

ما افترقت فيه ألفاظ الإغراء والأمر ٢١٥

ما افترقت فيه لام كى ولام الجحود ٢١٦

ما افترق فيه الفاء والواو اللذان ينصب المضارع بعدهما ٢١٧

ما افترقت فيه أم المصدريه وأن التفسيريه ٢١٧

ما افترقت فيه لم ولمّا ٢١٨

ما افترقت فيه مده الإنكار ومده التذكار ٢٢٠

الفرق بين هل وهمزه الاستفهام ٢٢٠

ما افترقت فيه إذا ومتى ٢٢١

ما افترقت فيه أيّان ومتى ٢٢١

ما افترق فيه جواب لو وجواب لولا ٢٢٢

ما افترق فيه كم الاستفهاميه وكم الخبريه ٢٢٢

ما افترق فيه كم وكأين ٢٢٤

ما افترق فيه كأين وكذا ٢٢٤

ما افترق فيه أى ومن ٢٢٤

ما افترقت فيه تاء التأنيث وألف التأنيث ٢٢٥

ما افترقت فيه التثنيه والجمع السالم ٢٢٥

ما افترق فيه جمع التكسير واسم الجمع ٢٢٦

ما افترق فيه التكسير والتصغير ٢٢٦

القسم الثانى ٢٢٧

باب الإعراب والبناء ٢٢٧

مسأله ٢٢٧

مسأله : اعتراض والرد عليه ٢٢٨

مسأله : الفرق بين غد وأمس ۲۲۸

باب المنصرف وغيره ۲۲۸

مسأله الحكم إذا سمى بجمع وأخر ۲۲۸

مسأله : الياء فى معديكرب ۲۲۸

مسأله : الفرق بين حروف الجر وبين الإضافه وأل فى دخولها على الممنوع من الصرف ۲۲۹

مسأله : تنوين الأسماء غير المنصرفه للضروره وعدم تنوين الأسماء المبنيه للضروره ۲۲۹

باب النكره والمعرفه ۲۳۰

مسأله : لزوم نون الوقايه مع الفعل ۲۳۰

باب الإشاره ۲۳۰

مسأله : الإشاره للبعيد ۲۳۰

باب الموصول ۲۳۱

مسأله : الاختلاف فی استعمال ذا موصولا دون ما ۲۳۱

مسأله : لا يوصل الذی بالأمر ۲۳۱

باب الابتداء ۲۳۱

مسأله : الفرق بين زيد أخوك وأخوك زيد ۲۳۱

مسأله : القول فی عود الضمير على المبتدأ ۲۳۱

مسأله : الإخبار بالظرف الناقص ۲۳۲

باب ما وأخواتها ۲۳۲

مسأله : القول فی باء ما زيد بقائم ۲۳۲

مسأله : امتناع تقديم معمول الفعل الواقع بعد ما النافيه ولا فی جواب القسم عليها وعدم امتناع التقديم فی لن ولم ولما ۲۳۲

باب كاد وأخواتها ۲۳۳

مسأله : الفرق بين كاد وعسى ۲۳۳

باب إنّ وأخواتها ۲۳۳

مسأله : تقدم المنصوب فی هذا الباب ۲۳۳

مسأله : يجوز الجمع بين المكسورتين ولا يجوز بين المكسوره والمفتوحه ۲۳۴

مسأله : كسر إن وفتحها بعد إذا الفجائيه ۲۳۴

باب ظنّ وأخواتها ۲۳۴

مسأله : الفرق بين علمت وعرفت من جهه المعنى ٢٣٤

باب المفعول فيه ٢٣٥

مسأله : اشتراط توافق مادتى الظرف المصاغ من الفعل وعامله ٢٣٥

باب الاستثناء ٢٣٥

مسأله : جواز إيصال الفعل إلى غير بدون واسطه ٢٣٥

باب الحال ٢٣٥

مسأله : فروق بين الصفه والحال ٢٣٥

باب التمييز ٢٣٦

مسأله : جواز تقديم التمييز على الفعل ٢٣٦

باب الإضافه ٢٣٧

مسأله : إضافه الفم إلى ياء المتكلم ٢٣٧

باب أسماء الأفعال – مسأله : ٢٣٨

باب النعت ٢٣٨

مسأله : يشترط فى الجمله الموصوف بها أن تكون خبريه ٢٣٨

مسأله : لا يجوز الفصل بين الصفه والموصوف ٢٣٩

مسأله : تثنيه الصفه الرافعه للظاهر وجمعها ٢٣٩

مسأله : لم حذف الموصوف وأقيمت الصفه مقامه ولم يصح ذلك فى الموصول ٢٣٩

باب العطف ٢٤٠

مسأله : لا يعطف على الضمير المجرور من غير إعاده الجار ٢٤٠

مسأله : هل يجوز العطف مع التأكيد إذا أكد ضمير المجرور ٢٤٠

مسأله : لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير تأكيد

ص: ۲۶۳

وفاصل ما ٢٤١

باب النداء ٢٤١

مسأله : ما يجوز فى وصف المنادى المضموم ٢٤١

مسأله : نداء الإشاره وعدم نداء ما فيه أل ٢٤٢

مسأله : المعطوف على المنادى ٢٤٢

مسأله : يجوز الرفع والنصب فى قولهم (ألا يا زيد والضحاك) ٢٤٣

باب الترخيم ٢٤٤

مسأله : ترخيم الجمله ٢٤٤

باب العدد ٢٤٤

مسأله : عدم إعراب مجموع المركبان فى العدد ٢٤٤

باب نواصب الفعل ٢٤٥

مسأله : الفرق بين الباء الزائده وأن الزائده بالنسبه إلى العمل ٢٤٥

مسأله : القول فى معمول النواصب من جهه تقديمه عليها ٢٤٥

مسأله : لم أجاز سيبويه إظهار أن مع لام كى ولم يجزه مع لام النفى ٢٤٦

مسأله : سمع بعد كى وحتى الجر فى الأسماء والنصب فى الأفعال ٢٤٦

مسأله : لماذا عملت أن فى المضارع ولم تعمل ما ٢٤٧

باب الجوازم ٢٤٧

مسأله : يجوز تسكين لام الأمر لا لام كى بعد الواو والفاء ٢٤٧

مسأله : اختلف فى لم ولمّا هل غيرتا صيغه الماضى إلى المضار ٢٤٨

مسأله : صيغه الأمر مرتجله بخلاف النهى ٢٤٨

مسأله : لا تدخل على لا التى للنهى أداه الشرط ٢٤٨

مسأله : لم جزمت متى وشبهها ولم تجزم الذى إذا تضمنت معنى الشرط ٢٤٩

مسأله : كيف تعمل إن فى شيئين ٢٤٩

باب الحكايه ٢٤٩

مسأله : حكايه الأعلام بمن دون باقى المعارف ٢٤٩

مسأله : حكايه المتبع بتابع ٢٥٠

باب النسب ٢٥٠

باب التصغير ٢٥١

مسأله : الفرق بين تصغير أرؤس إذا سميت به امرأه وتصغير هند ٢٥١

مسأله : لم لا يجوز إثبات همزه الوصل ٢٥٢

باب الوقف ٢٥٢

مسأله : الوقف على المقصور والمنقوص المنونين ٢٥٢

باب التصريف ٢٥٢

مسأله : الزائد يوزن بلفظه وزياده التضعيف توزن بالأصل ٢٥٢

تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم

هَلْ يَسْتَوِی الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ۹

عنوان المكتب المركزی

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده ای، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلی، الرقم ۱۲۹، الطبقة الأولی.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الالكترونی : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزی ۰۳۱۳۴۴۹۰۱۲۵

هاتف المكتب فی طهران ۸۸۳۱۸۷۲۲ ـ ۰۲۱

قسم البيع ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹شؤون المستخدمين ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹.

مركز القائمية للبحوث والتحريات الكمبيوترية
اصبهان
www
للحصول على المكتبات الخاصه الاخرى
ارجعوا الى عنوان المـركز من فضلـكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir
و للايصاءِ من فضلكم
۰۹۱۳ ۲۰۰۰ ۱۰۹